التقافة الجديدة

فكر علمي - ثقافة تقدمية
تأسست عام 1953

رئيس التحرير: د.صالح ياسر
محرر "أدب وفن": ابراهيم الخياط

المواد المنشورة تعبّر عن آراء أصحابها

العدد: 401-402
تشرين الثاني: 2018

يرجى ارسال مواد أدب وفن على العنوان الاتي:
alkhiatibrahim@gmail.com

السعر داخل العراق: 2000 دينار للنسخة الواحدة
الاشتراك السنوي خارج العراق: للأفراد (50) دولاراً أو ما يعادلها، وللمؤسسات (100) دولار، أو ما يعادلها.
يحول المبلغ نقدا على الحساب الآتي:

بالدينار:
مجلة الثقافة الجديدة
مصرف المنصور للاستثمار – بغداد
رقم الحساب: 11153
سويفت كود: MBIVIQBA

بالدولار:
Althakafa Aljadida Magazine
Mansour Bank for Investment– Baghdad
Account No:30721
SWIFT CODE: MBIVIQBA

ايميل رئيس هيئة التحرير:
thakafajadida@hotmail.com
ايميل سكرتارية هيئة التحرير:
thakafajadida4u@gmail.com

عنوان الموقع على شبكة الانترنت:
http://www.althakafaaljadeda.com
عنوان المجلة: بغداد – ساحة الاندلس.
والرجاء إرسال المطبوعات الجديدة على هذا العنوان.
رقم الايداع: 781
رقم الاعتماد: 1288

ترجو هيئة التحرير من المساهمين في الكتابة الى المجلة مراعاة ما يأتي في ما يرسلون للنشر:
* أن تكون المقالة او الدراسة او الشعر ... الخ مستوفية شروط النشر من حيث وضوح التعبير وسلامة اللغة.
* ألا يتجاوز حجم المادة 4000 كلمة.
* ان تكون المادة معدة أصلاً للمجلة، لذا نعتذر عن نشر أية مادة تكون قد نشرت قبل ذلك في أماكن أخرى او على صفحات المواقع الالكترونية.
* يفضل ان تكون المادة مطبوعة على الكومبيوتر ومرسلة عبر البريد الالكتروني أو على قرص مدمج وارتباطاً بالتغيرات التي اعتمدتها هيئة التحرير في ما يتعلق بالتصميم الداخلي، نرجو أن ترسل مع المقال أو الدراسة نبذة مختصرة عن حياة الكاتب أو الكاتبة بحدود 50 كلمة إضافة الى صورة شخصية لنشرها مع المقال أو الدراسة.
* لا تعاد المادة غير المرشحة للنشر، وتتولى المجلة إعلام صاحبها بذلك.
* بالنسبة للمادة المرسلة عبر البريد الإلكتروني، تلتزم المجلة بإعلام كاتبها عن صلاحيتها للنشر وذلك خلال شهر واحد من تاريخ وصولها.
* للمجلة حق إعداد أو اختصار التعقيبات التي تردها.
* يجوز للباحث اعادة نشر بحثه المنشور في المجلة شريطة أن يشير الى المصدر عند اعادة النشر.

دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر والإعلان

محتويات العدد

5- كلمة العدد

طاولة

7- طاولة (الثقافة الجديدة) الحوارية بعنوان:إصلاح النظام السياسي في العراق

مقالات

30- الإصلاح السياسي في العراق: إلى أين؟ ..... عبد الجبار أحمد عبد الله
41- العقبات الأساسية في مسار حركة التحول الديمقراطي في العراق ..... عامر حسن فياض
48- المنهاج الوزاري: التذاكي في إدارة الاقتصاد الوطني ..... صبري زاير السعدي
55- الحراك النسوي الاحتجاجي في العراق: دراسة اجتماعية ميدانية ..... لاهاي عبد الحسين
73- بعض الملاحظات حول مقاربة لويس ألتوسير للدولة ..... صالح ياسر

ملف الذكرى 65 لصدور مجلة "الثقافة الجديدة"

89- مجلة (الثقافة الجديدة) صرح شامخ للعلم والمعرفة والثقافة ..... كاظم حبيب
92- توصيل الثقافة الجديدة بين الماضي والحاضر والمستقبل ..... خليل محمد إبراهيم
94- مجلة "الثقافة الجديدة" سِفر التنوير العراقي ..... فاضل ثامر
96- فكرعلمي – ثقافة تقدمية ..... ياسين طه حافظ
97- ذكريات..لمهمة أصعب ..... قاسم حسين صالح
100- (الثقافة الجديدة) شيخوخة ام شباب؟ ..... حسب الله يحيى
102- (الثقافة الجديدة).. روح وطنية لعراق ديمقراطي ..... لطفي حاتم
104- سفر مجيد وحضور متميز في الحياة الثقافية والسياسية والفكرية العراقية ..... كاظم المقدادي
106- على هامش الذكرى الخامسة والستين لصدور (مجلة الثقافة الجديدة) ..... صباح قدوري
109- تساؤلات في مستقبل مجلة "الثقافة الجديدة" الرائدة ..... صبري زاير السعدي
113- (الثقافة الجديدة) اشعاع ثقافي وتألق لا نضير له(شهادة) ..... جواد وادي
116- 65 عاماً على ولادتها(الثقافة الجديدة) منبر للفكر العلمي والثقافة التقدمية ..... طالب عبد الأمير
119- مجلة (الثقافة الجديدة) في عيدها الخامس والستين ..... حاكم محسن محمد الربيعي
121- مجلة (الثقافة الجديدة) ...تظل مجلة للفكر العلمي والثقافة التقدمية المتجددة ..... ابراهيم خليل العلاف
123- حول يوبيلية الثقافة الجديدة الخامسة والستين ..... مصباح كمال
125- الثقافة الجديدة مسيرة عطاء معرفي متجدد ..... هاشم نعمة
127- مازلتُ أهفو لقراءتها بشوقٍ ولهفة ..... عبد السادة البصري
129- الثقافة الجديدة ... بيلوغرافية للفكر التقدمي ..... زهير بهنام بردى
130- "الثقافة الجديدة".. على نهجها سائرون ..... رفعت مرهون الصفار
132- مختارات لما نشرته " الثقافة الجديدة" خلال الفترة 2008 – 2018 ..... كاظم المقدادي

نصوص قديمة

150- الدولة المركزية...تقاليد الماضي واشتراطات الحاضر ..... فالح عبد الجبار

نصوص مترجمة

158- حوار مع أشيل مبيمبي ..... ترجمة: رشيد غويلب

أدب وفـــــن

كلمة "أدب وفن"

166- تجربة الحراك الاحتجاجي المدني في العراق ..... أحمد محمد الموسوي

في الحدث الأدبي والفني

169- الاحتفال بالذكرى الثمانين لميلاد الأديب فاضل ثامر

ملف عن الناقد الكبير فاضل ثامر

171- تحولات المنهج والقضايا النقدية لدى فاضل ثامر ..... جاسم الخالدي
174- كلمة الحزب الشيوعي: بك نحتفي ونفتخر ..... رضا الظاهر
176- كلمة اتحاد أدباء العراق: الاحتفاء بالمبدع وعي مزدوج ..... عالية طالب
178- كلمة السيدة أم رنا:زوجي هو صديقي وأنا قارئته الأولى ..... أمل صالح العبيدي
180- فاضل ثامر والنضج النقدي ..شعر الحداثة .. ما وراء السرد ..... سمير الخليل
184- مدرسة فاضل ثامر النقدية ..... نادية هناوي

في الذكرى

194- عشرون عاماً على رحيل المفكر الماركسي هادي العلوي ..... عبد الرزاق دحنون
199- مجلة "الثقافة الجديدة"ودورها الثقافي في العهد الملكي ..... ابراهيم الخياط

لوحتا غلافي العدد: للفنان مظهر هاني

كلمة العدد

اخرجوا وزارة الثقافة من خانة المحاصصات!

رغم الأزمة البنيوية المتفاقمة والمتعددة الصُعد منذ 2003 وهي امتداد لما قبل هذا العام أيضا، استمرت الثقافة العراقية حاملة لراية التنوير. وبقيت دوما الصوت الصادح المنادي بقبول الآخر وتجاوز الانتماءات الفرعية نحو أفق الوطنية العراقية ومداها الأرحب. وحتى في تلك الايام التي تفشى فيها الظلام وسادت قواه السوداء، ابقى المثقفون العراقيون بصيص النور متوهجا ومسحة الأمل تعاند الواقع المُر، وذلك عبر خلقهم المستمر للجمال، و ابداعهم للموسيقى وللرواية وللوحة وللقصيدة والنقد الثري. فهناك دائما ما تؤكد تلك النفوس الحالمة بالتغيير والإصلاح، ان الثقافة ستبقى دوما اداة للمقاومة والنهوض والتنوير والحداثة والديمقراطية. فالثقافة ما هي إلا صناعة حياة ورهان أمل ورفض لتأبيد الواقع.

المثقف العراقي، اليوم وكما كان دوما، هو في لجة الصراع الاجتماعي وليس على هامشه رغم كل محاولات تهميشه وإقصائه، من طرف السلط المتعاقبة التي سعت من جهتها وعلى الدوام الى "خلق" جيل ليس وظيفته إنتاج الثقافة، بل الترويج لسياسات النظام السائد وأيديولوجيته. فالقوى المهيمنة تسعى دائما لفرض علاقات الامتثال وتأدية فروض الطاعة، وتحارب النقد وتكره ممارسيه.

كما يمكن ملاحظة ان غالبية القوى والكتل السياسية التي انتجت ازمة العراق الحالية، تستمر في سعيها الدؤوب وحملاتها المتواصلة لتشويه الثقافة. وبهذا المنطق، تعاملت القوى الطائفية المتحاصصة مع المثقفين، وبهذه العقلية تمت ادارة وزارة الثقافة والنظر الى الثقافة باعتبارها مجرد نتاج إبداعي فني خالص محصور في غرف مغلقة ومكيفة. كما انه بالنسبة لهؤلاء ليست وزارة الثقافة سوى مؤسسة تصرف فيها الاموال على الغناء والتشكيل والنحت والسينما...الخ، وهذه بالنسبة للبعض ملوثات آثمة.

ولا يمكن ان يُنسى ابدا ان "بعض" الاحزاب اعترضت على منحها (وزارة الثقافة) كجزء من "حصتها" عند تشكيل احدى الحكومات السابقة، لا لشيء إلا لأنها وبالنص "وزراة تافهة"؟! ويبدو ان "حجم التفاهة" هذا يستند هنا الى حجم التخصيصات المالية للوزارات. فالوزارات "السيادية" والخدمية هي من الوزارات "المهمة" ليس لاعتبارات انها تخدم الناس، بل لان تخصيصاتها من الموازنة السنوية ضخمة، وبالتالي تتيح الفرصة للمزيد من لهف الأموال! أما مؤسسة مثل وزارة الثقافة بتخصيصاتها المتدنية، فهي ليست إلا وزارة من وزارات الترضية والمناورة. هذه المشاهد المكررة لاستيزار وزراء للثقافة بهذا الشكل، لا يمكن ابدا اختزالها او قراءتها على انها مجرد خطأ في الاختيار أو سوء في التقدير. فمنذ سقوط النظام الدكتاتوري تتوالى على العراقيين، مشاهد تعاقب شخصيات على رأس (وزارة الثقافة) لا علاقة لهم لا من قريب أو بعيد بالوسط الثقافي، بل ان الادهى من ذلك ان هؤلاء، مع استثناء واحد او اثنين منهم، بعيدون كل البعد عن الثقافة وشؤونها.

ان حصيلة فعاليات ونشاطات (وزارة الثقافة) في ظل الحكومات المتعاقبة، مع استثناءات قليلة، ليست سوى اقامة بضعة مهرجانات والمساهمة بأخرى واصدار القليل من المطبوعات، ربما باستثناء

صداها الإعلامي. والأهم من ذلك تم تجنب بلورة رؤية او مشروع ثقافي قادر - عند تطبيقه - ان يترك اثرا ثقافيا ملموسا تنعكس آثاره على مستوى الوعي المجتمعي. وما فشل احتفالية (بغداد عاصمة للثقافة العربية عام 2013)، حيث بدا واضحا ضآلة المساهمات فيها وضعف واضح في الفعاليات وفي المضمون، اضافة الى غياب لرموز بارزة للثقافة العراقية. وفي النهاية خرجت بغداد من الفعالية هذه دون ان تشيد مسرحا أو دارا للسينما، باستثناء وضع حجر يتيم لأساس دار الاوبرا العراقية المنسية من وقتها. وكذلك الفشل الذي مني به انجاز مشروع (النجف عاصمة للثقافة الاسلامية) قبل ذلك بسنة، دون ان ننسى ما شابه من اهدار للمال العام وكذلك شبهات الفساد.

وها نحن الآن من جديد، على اعتاب تشكيل حكومة جديدة، فهل تتعرض وزارة الثقافة للإهانة مرة اخرى، ويتكرر ما حدث في الدورات السابقة؟ أم ان الحكومة ستلقى معارضة حقيقية، هذه المرة اذا جاءت بوزير كبعض أسلافه؟ علما ان الكثير من الاوساط والمؤسسات والشخصيات الثقافية قد استبقوا تشكيل الحكومة، ودعوا الى ابعاد حقيبة الثقافة عن المحاصصة الحزبية الضيقة، والى ضرورة اسنادها الى شخصية من الوسط الثقافي المعروف، ولها باع طويل في هذا المجال. وان يكون اسما ذا حضور فاعل، مؤكدين على ضرورة الاستئناس برأيها كونها هي من "أمسكت وما زالت تمسك الارض الثقافية للوطن وفعالياته وفاعليته الرصينة".

ان ما يمنح المثقفين الزخم الكافي للتمسك بحقهم في ابداء رأيهم في وزير الثقافة ومن سيقودها، هو شعورهم بوحدة قواهم هذه المرة من جهة. ومن جهة اخرى التراجع الكبير في قوة خصومهم على المستويات كافة خلال الفترة الماضية. تراجع سببه الفشل الذريع لهؤلاء الخصوم في ادارة شؤون البلاد، و في الفساد المستشري في مختلف نواحي الحياة ومنها الثقافة. وإذا كان لقضية الصراع على اختيار وزير الثقافة فضيلة اضافية ما، فهي انه اعاد هذه الوزارة الى دائرة الضوء والى المجال الاعلامي بعد ان كانت تحجب عنه مطولا، لجملة عوامل وأسباب، ليس آخرها الحرب ضد "داعش".

لا يجوز الرهان على استراتيجية فرض الواقع

نقول لصناع القرار ومن يتفاوضون وراء الكواليس: لا تراهنوا على خيار فرض الامر الواقع. ومن المؤكد ان النخب الثقافية، سوية مع قوى شعبنا الخيرة، ستواصل نضالاتها ورهاناتها على ان يكون وزير الثقافة في حكومة السيد عادل عبد المهدي من الوسط الثقافي هذه المرة. قطعا، ليس لنا أي خصومة شخصية مع أي مرشح من خارج هذا الوسط، لكننا نعتقد ان الوسط الثقافي يضم المئات من الشخصيات والكفاءات التي يمكن الرهان عليها دون تردد، والقادرة على اخراج الثقافة من ازمتها العميقة والتي هي جزء عضوي مكون من الازمة البنيوية التي انتجها النظام المحاصصي. ومن المؤكد واستنادا الى تجارب الفترة التي تلت 2003 ان اعتماد الرهان على اختيار وزير الثقافة على وفق معايير المحاصصة الطائفية/ الاثنية لن يؤدي سوى الى اعادة انتاج الفشل وضياع سنوات جديدة من عمر الثقافة العراقية.

ولا شك ان عدم اختيار وزير للثقافة من خارج وسطها، يمكن رده إلى **غياب** أو ضعف العقل السياسي القادر على الإصغاء إلى الأسئلة الجديدة والمستجدّة ومحاولة صياغة الأجوبة المناسبة لها. وهو غياب أو ضعف لا يمكن أن نفسّره إلاّ بضعف المكانة الممنوحة إلى الثقافة والفكر والنظرة القاصرة لهما، وبالتالي إلى المفكرين والمثقفين في رسم تطلعات الشعب وفهم متغيّرات العالم.

في هذه اللحظات المتوترة والعاصفة تحتاج بلادنا الى مشروع ثقافي آخر، ولا شك ان انجاز هذا المشروع يتم عبر حوار خصب، متنوع وشامل بين صناع الثقافة، يبلور خطابا ينتقد بؤس الماضي الدكتاتوري وعسفه وسلبيات وخيبات الحاضر ليؤسس لفكر وممارسة متحررة من الاوهام و"المسلمات" التي تقع خارج الزمان الراهن المليء بالتناقضات التي انفجرت جميعها في لحظة "فريدة" حيث يتقاسم الفاسدون وسياسيو اللحظة العابرة الهيمنة في توافق عجيب!

طاولة (الثقافة الجديدة) الحوارية بعنوان: إصلاح النظام السياسي في العراق - الواقع والرهانات

في يوم الجمعة المصادف 14/ ايلول/ 2018 وعلى قاعة (العراقية)، في فندق فلسطين مريديان في بغداد، اقامت مجلة (الثقافة الجديدة) طاولة حوارية، استضافت فيها عددا من السادة الاكاديميين والسياسيين وعددا من الناشطين المدنيين لمناقشة موضوعة (اصلاح النظام السياسي في العراق). وكان مقررا عقد الطاولة مع اعلان نتائج الانتخابات البرلمانية 2018، لكن وفي ظل الاجواء المشحونة سياسيا الناتجة عن عملية اعادة العد والفرز يدويا، وفقا لقرار المحكمة الاتحادية، بدأت الحركة الاحتجاجية تتصاعد من جديد، وعادت الجماهير تملأ الشوارع والساحات مرة أخرى، حركة من السعة والقوة والعنفوان اذهلت الجميع وأربكت المتنفذين. وعلى الرغم ممّا تبدو ان الاسباب المباشرة لـ(هبة تموز) خصوصا أزمة الكهرباء وتصاعد نسب البطالة وغيرها، فإن الجماهير تدرك عمق الترابط بين هذا التدهور في المستوى الخدمي والاجتماعي، وبين أزمة النظام السياسي في العراق الناتج عن نهج المحاصصة وقواه السياسية المتنفذة والمتشبثة بالسلطة. ولهذا السبب فقد ارتأت هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة) تأجيل عقد طاولة (اصلاح النظام السياسي) قليلا.

وقد اعد اعمال الطاولة الدكتور (سوران قحطان) عن هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)، ادار اعمال الطاولة وقدّم لها الدكتور (صبحي الجميلي) عضو المكتب السياسي لـ(الحزب الشيوعي العراقي).

وقد قدّم كل من الاساتذة والباحثين الكرام التالية اسماؤهم، اوراق العمل البحثية للطاولة. وقد نشرت هذه الاوراق في العدد رقم (400):

- **الدكتور علي عباس مراد**
- **الدكتور اياد العنبر**
- **الدكتور جاسم الحلفي**
- **الدكتور علي مهدي**

وساهم في اعمال الطاولة كل من الاساتذة الكرام المدرجة اسماؤهم في ادناه:

- **الدكتور عبد الجبار احمد**
- **الدكتور عامر حسن فياض**
- **الدكتورة لاهاي عبد الحسين**
- **الاستاذ رائد فهمي**
- **الدكتور احمد ابراهيم**
- **الاستاذ حميد مجيد موسى**

وإذ تشكر هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة) جميع المساهمين في اعمال الطاولة من السادة المدعوين، ومقدرين تجشمهم عناء المشاركة وتفاعلهم المخلص مع فقراتها؛ الا انه وبسبب كبر حجم المادة وسعتها، فإن هيئة التحرير تعتذر عن نشر المقاربات العامة والمداخلات المكررة او تلك التي لم تتناول صلب موضوع الطاولة.
وقد بدأ الحديث اولا الاساتذة الكرام الذين قدموا اوراقا بحثية للطاولة. وبعدهم من قدموا مساهمات مقالات او مداخلات مكتوبة للمجلة، وبعد ذلك فسح المجال للحوار والنقاش.

وبدأ اول المتحدثين الدكتور (**علي عباس مراد**) قائلا:
طاب صباحكم، وشكرا لمجلة (الثقافة الجديدة) على اقامتها هذا النشاط المميز، أفترض ان حضراتكم قد تسلمتم ملف الندوة مسبقا، فاطلعتم على الأوراق (نُشر النص الكامل لورقة الدكتور علي عباس مراد ضمن ملف العدد 400 الذي صدر في اواخر أيلول 2018 – المحرر)، ولهذا سأعفيكم من تكرار سماع ما سبق وان قرأتموه مكتوبا. عنوان الورقة التي قدمتها، مسألة الهوية، باعتبارها هي المشكلة، وسبب ذلك هو: إنني ومن خلال عملي على بحث الهوية ودراسة موضوع هوية الانسان وصولا إلى الهوية الوطنية، وصلت إلى ان هوية الانسان هي الانتماء، والانتماء يترتب عليه الولاء، والولاء تترتب عليه المسؤولية،

والمسؤولية تترتب عليها التزامات، فمن قصر في التزاماته كان ذلك بسبب نقص في انتمائه. ومن كان لديه نقص في انتمائه فإن لديه نقصا في ولائه، ولأن لديه نقصا في ولائه، فإن لديه نقصا في هويته.

هذا يقودني إلى الملاحظة الآتية: يقال أن الدنيا هي الناس، فإن صلح الناس، صلحت الدنيا، وان فسد الناس فسدت الدنيا. فالصلاح والفساد والإصلاح باعتباره إصلاحا للفساد، ليس إصلاحا للعملية السياسية. العملية السياسية لا مشكلة فيها، المشكلة في من يخوضون غمار العملية السياسية. فعندما يكون عند هؤلاء، هوية وطنية عراقية، سيكون لديهم ولاء للعراق، لديهم انتماء للعراق، لديهم مسؤولية نحو العراق. سوف لن تكون هناك حاجة لإصلاح كبير. سيكون الاصلاح قانونيا؛ الاصلاح تنفيذيا، الاصلاح بيروقراطيا. لكن حينما تكون المسألة فساد مادة العملية السياسية، الذين هم الناس، فاعتقد انكم ستجدونني شديد التشاؤم، لأن هذا الاصلاح الذي يتعلق بالإنسان شديد العسر. ويقتضي ازمنة وبرامج طويلة للاصلاح. اذا اردتم ان تصلحوا شيئا فاصلحوا مادة هذا الشيء، وهو الانسان.

كل عمل انساني، بما في ذلك العمل السياسي، يقوم على قاعدة المواءمة بين المرغوب والممكن. اقرب ما يمكن من المرغوب هو امكان التنفيذ، واقرب ما يمكن تنفيذه إلى المرغوب، والمرغوب يحدده صانع القرار، وصانع القرار عندما يحدد هذا المرغوب بناء على ولاءاته وانتماءاته، فإن كانت لديه ولاءات وانتماءات وطنية، حدد المرغوب باعتباره مرغوبا وطنيا، وليس مرغوبا شخصيا أو فئويا، فإذا وجدتم من ملاحظاتكم وتعقيباتكم على الوضع السياسي باعتباركم جميعكم مهتمين بالمسألة، اذا لاحظتم ان هناك قصورا في تحديد المرغوب وطنيا، فعليكم أن تعرفوا ان الممكن غير ممكن، ولن يكون الممكن مرغوبا. ولأن السبب في ذلك يكمن في أن من يحددون هذا المرغوب لا يحددونه بناء على ولائهم للعراق وانتمائهم للعراق ولهويتهم العراقية، بل هناك ولاءات وانتماءات أخرى تحرك من يحددون المرغوب، ومن يعملون عليه وترجع المسألة للهوية، وعليكم ان تبحثوا للعملية السياسية عن ناس آخرين لديهم هوية وطنية عراقية، الذين يبدو ان قلة منهم، كما يقول الاخوان المتدينون، إلا ما رحم ربي، الذين يحملون هذه الهوية وهذا الولاء والانتماء.. واشكركم.

بعد ذلك قدم الدكتور (**اياد العنبر**) مداخلته قائلا:

شكرا جزيلا للسادة القائمين على هذه الندوة في مجلة (الثقافة الجديدة). لن اثقل اسماعكم في قضية الحديث عن مشاكل الدولة العراقية (نُشر النص الكامل لورقة الدكتور إياد العنبر ضمن ملف العدد 400 الذي صدر في اواخر أيلول 2018 – المحرر)، فحضراتكم أساتذة ومراقبون متمعنون في قضية إدارة الدولة، ومن ثم مشخصون جيدون لقضية الازمات التي تواجهنا. فاعتقد اننا مدركون لمشكلة فشل الدولة أو هشاشتها في العراق.

مشكلتنا الآن كيف نحول الاصلاح السياسي إلى مرتكز من مرتكزات الاجماع في الوطن؟ وهذه القضية بحاجة الى عدة معايير، قادرة على اعادة الثقة بين المواطن والدولة، وعلى تطوير العلاقة المتأزمة بين المجتمع

والدولة. أول هذه المعايير هو عقلنة الادارة، وخضوع جميع انشطتها واعمالها لقانون واحد. والثاني هو تعزيز مبدأ المواطنة، أي الغاء التمايز القائم على اسس غير المواطنة المتساوية. أما المعيار الثالث فهو توسيع الممارسة الديمقراطية بمعنى ان يكون القرار الرسمي انعكاسا لإرادة الجمهور. واخيرا المعيار الرابع هو تعزيز حركة المجتمع للمشاركة في الشأن العام والتنافس على الفرص المتاحة.

ومن ناحية اخرى فإن أية رغبة بالاصلاح يجب ان تكون قائمة على مرتكزات اساسية: المرتكز الأول هو التشريع، والثاني هو المؤسسات. أما الثالث فهو القيادة. بالنسبة للتشريع ما موجود الآن هو دولة مترهلة بعناوين سياسية ومناصب وامتيازات، ومن اجل كسب ثقة المواطن، من الضروري ان يكون من اوائل مهمات السلطة التشريعية القادمة، إذا كانت راغبة فعلا بالاصلاح، هو ان تعمد الى الغاء القوانين التي سببت ترهلا في مؤسسات الدولة. وكذلك تحديد مناصب وامتيازات النواب والوزراء، وإلغاء قانون نواب رئيس الجمهورية رقم 1 لسنة 2011، وتقنين جديد يحدد الرواتب والمخصصات لاصحاب المناصب. فهذه القوانين خلقت طبقة سياسية تعتاش على موارد الدولة، بدون تقديم اي منجز حقيقي. الغاء أو تغيير هذه القوانين مرة أخرى يكسب الثقة.

من ناحية المؤسسات، اعتقد انه من المهم اعادة النظر في مؤسسات الدولة، فمثلا لدينا الكثير من الوزراء والكثير من المؤسسات، ولحد الآن هناك الكثير من هذه المؤسسات تدار بالوكالة. في الحقيقة المشكلة هي توزيع المناصب. هي البحث عن مناصب ووظائف لشخوص معينين في دوائر الدولة، أو استحداثها. هذه قضية اساسية ولها علاقة بمشاكل المرحلة القادمة.

من ناحية القيادة، ثبتت التجربة ان ما موجود في السلطة حاليا ليس احزابا سياسية؛ فالاحزاب السياسية الحقيقية، يجب عليها توفر قيادة قادرة على إدارة المرحلة، أو ادارة البلد. لدينا مشكلة حقيقية بأزمة القيادة؛ ازمة ثقة بأن نضع هذه الثقة بهذه القيادة.

وفي النهاية يبقى الاصلاح مجرد استهلاك للشعارات فقط، ونتحدث به في الاعلام ونتحدث فيه بالندوات. إن اقتصرت مسؤوليتنا على محاولة اجبار السلطة التنفيذية او السلطة التشريعية او السادة النواب، على الالتزام بقضية الاصلاح عموما. بينما المهم هو انه يجب ان نحدد ما الذي نريده، حتى نكون واضحين في مطلب الاصلاح.

ثم انتقل الحديث للدكتور (**جاسم الحلفي**)، وبدأ حديثه قائلا:

صباح الخير سيداتي سادتي.. يمكن التوقف عند بعض القضايا الواقعية والملموسة عبر ورقتي والتي تحمل عنوان "الاصلاح ومتطلبات التغيير في بنية النظام السياسي العراقي"، وحيث ان الورقة مطروحة امامكم فلا حاجة لاستعراضها (نُشر النص الكامل لورقة الدكتور جاسم الحلفي ضمن ملف العدد 400 الذي صدر في اواخر أيلول 2018 – المحرر). بالنسبة لي سوف اتحدث عن قضايا ما بعد الانتخابات ونتائجها وأثرها في عملية الاصلاح. وماهي افاقه وممكناته؟ نحن شهدنا الانتخابات، ورأينا مقاطعة واسعة لها. المقاطعة تدل على عدم الثقة بالعملية كلها، وكذلك بالذين يقومون

على هذه العملية؛ حيث كانت نسبة المشاركة قليلة. السؤال: هل المواطنون الذين قاطعوا لا يريدون الإصلاح ولا يريدون التغيير؟ الجواب لا، ولكن اعتقد انه لا يوجد لديهم اي اعتقاد بامكانية تحقيق الاصلاح عبر آليات الانتخابات، ولهذا عزفوا. من جهة اخرى، نجد ان حركة الاحتجاج الواسعة التي تطالب بالاصلاح، تمثيلها لا يناسب حجمها في البرلمان. وهذه الحركة بمعناها الاحتجاجي والاصلاحي الواسع، تبنت قيما عالية، قيم النزاهة والكفاءة والمواطنة. فيما الواقع السياسي ما بعد الانتخابات يتحدث عن مصالح سياسية ومصالح حزبية، ما انتج كوة واسعة، وفجوة كبيرة، بين القيم والمصالح. فكيف ممكن معالجة ذلك؟ وهل توجد امكانية لتحقيق اصلاح ضمن النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات؟ لذلك عندما نقرأ أو نسمع ان منصب رئيس البرلمان وصل سعره الى 30 مليون دولار، سندرك حجم المأساة وحجم المشكلة. نحن دائما نحلل ونقول ان الوضع السياسي معقد ومتشابك وخطير. فالمشكلة خطيرة ومتشابكة ومعقدة في ظل نتائج هي ليس لصالح ميزان قوى الاصلاح. وبالتأكيد تتطلب حلولا ليست بسيطة. للأسف الشديد الغالب على تفكير السياسي العراقي هو الحلول البسيطة، والحلول الحالمة، التي ليس لها علاقة بصراع القوى. والصراع لم يحسم لصالح قوى الاصلاح.

مشكلة النظام السياسي في العراق، هو انه قائم على اساس الطائفية السياسية والاثنية، ولخص الناس والمفكرون والاكاديميون والسياسيون، انه لا مخرج لإصلاح العملية السياسية دون تغيير بنيتها، واعادة بنائها على اساس المواطنة. والكثير من التحالفات التي حدثت، ظهرت شكليا كأنها عبرت الطائفية، أو تحدثت عن عبور الطائفية. لكن في الحقيقة لا يكفي ان نجمع سنيا وشيعيا وكرديا، ونقول عبرنا الطائفية؛ فالمسألة تحتاج منهجا فكريا وسياسيا وتنظيميا لمناهضة الطائفية. عبور الطائفية بمناهضتها، وليس بجمع الوان طائفية.

النتائج التي افرزتها الانتخابات، لن تحقق الشيء الذي نبتغيه. حصلت "سائرون" على موقع متقدم على الآخرين، ولكنه لم يعطها القدرة والمساحة المطلوبة كي تفرض برنامجها. لكن مع ذلك استطاعت تغيير نمط التفاوض. فالسيناريو القديم الذي يتضمن اجتماع البيت الشيعي كي يختار رئيس الوزراء، والبيت السني يختار رئيس مجلس النواب، والبيت الكردي يختار رئيس الجمهورية، وينتج عن ذلك موضوعة "السلة الواحدة" و"السلطة الواحدة" وبعدها تتشكل الحكومة، ويتم توزيع الوزارات على ثلاثة مستويات سيادية وخدمية ووزارات دولة، وفق تقسيم الدرجات، وحساب الميزانيات لكل وزارة. بعد ذلك تدار الوزارات دون تنسيق وكأنها جزر منقطعة كل واحد وحده. وتتم الصفقات ويستمر الفساد. وتنهب موارد الدولة، وتعجز عن تقديم الخدمات، ويأتون بالفاسد والفاشل والمتلكئ وغير الكفوء والموالي. يبعدون المخلص والكفوء. هذا السيناريو لم يعد قائما.

اليوم هناك تفكك في البيوت الطائفية، وهذا شيء ممتاز باتجاه المواطنة، ولكن للاسف الشديد لم تتم مغادرته نهائيا. اذ ما زال هناك تقاسم طائفي، كما نشهد في موضوعة مواقع الرئاسات. وما زال الكثير يشعر بان هناك مواطناً من الدرجة الأولى، واخر من الدرجة

الثانية، باعتبار هناك مواقع وأماكن لن يستطيع الاخير، الوصول إليها، إلا بحسب آليات سياسية واتفاقات صارت اعرافا متجسدة من زمن. والعرف عندما يستمر يصبح أحد مصادر التشريع، يصبح شرعا، يصبح قانونا، ويصبح دستورا. وعندما نتحدث نحن في "سائرون" مع الآخرين، عندما نتفاوض معهم بعد الانتخابات، عن رؤيتنا للاصلاح وكيفية بنائه، ضمن برنامج يعتمد على محاور اساسية: بناء دولة المواطنة، ومغادرة نهج المحاصصة، ومحاربة الفساد، تنويع اقتصاديات العراق، وتقديم حكومة خدمات وعدالة اجتماعية، وموقف متوازي من الدول الاقليمية ودول الجوار، ودول الخارج. اقول عندما نتحدث عن رؤيتنا هذه، يجيبنا "البعض": انكم مازلتم في حديث الانتخابات وشعاراتها. وكأن الحديث الذي تحدثنا به قبل الانتخابات والبرامج التي طرحناها، الهدف منها والقصد منها ان نحصل على مواقع، وبعدها نقوم بقطيعة ونرجع للتقسيمات الطائفية. ان هذا الأمر كنت اتصوره غلطة أو سوء فهم، او التباس، لكن للاسف الشديد يبدو ان هذا منهج معتمد عند هذا "البعض"؛ فهمهم هو توزيع المناصب كامتيازات وصفقات.

نعم، التركيبة التي انتجتها الانتخابات لن تؤدي الى الإصلاح المنشود. كنا نتحدث عن التغيير والاصلاح والتجديد. يبدو اليوم نتحدث عن مرحلة انتقالية، لان الاصلاح والتجديد والتغيير يحتاج لتصدر قوى مؤمنة بالتغيير والاصلاح والتجديد. وان تكون مقدامة ومتفانية من اجل هذه المطالب. طبعا، انا لا اتوقع ولا اعتقد ولا اظن ولا ممكن ان افكر ان هذه الاشياء يجب ان تتحقق في ليلة ويوم، لكنني اتحدث عن الخطوة الأولى. كيف نضع الخطوة الأولى على طريق الاصلاح، وبعدها نتحرك. المهم هو احداث قطيعة مع طريقة الحكم السابقة التي انتجت الفساد وعجزت عن تقديم الخدمات. المطلوب خوض الصراع وترسخه وتعظيمه، والكفاح من اجل تغيير موازين القوى باتجاه قوى الإصلاح والتغيير والتجديد.

وبعد ذلك انتقل الحديث للدكتور (**علي مهدي**) وهو صاحب اخر الاوراق البحثية المقدمة في الطاولة (نُشر النص الكامل لورقة الدكتور علي مهدي ضمن ملف العدد 400 الذي صدر في اواخر أيلول 2018 – المحرر):

الشكر الجزيل لدعوة مجلة (الثقافة الجديدة)، وانا سعيد بهذا الحضور، وهذا التجمع للشخصيات المهمة على النطاق السياسي والنطاق العلمي الاكاديمي عموما.

المادة هي حول تعددية المجتمع العراقي، لقد تحدث الدكتور علي عباس مراد عن الهوية العراقية، ود. جاسم الحلفي تحدث عن جانب ميداني للوضع عموما. أما أنا فسأتحدث عن جانب فيه اكاديمي، وفيه بعض الجوانب السياسية عموما. انه من الصعب أن نذهب للاصلاح، إذا لم نرجع إلى خلفية المجتمع العراقي، عموما، وطبيعة التيارات التي ظهرت فيه. فربع ساعة اعتقد لا تكفي. لكن سأستعرض المادة بشكل سريع.

واعتقد انه قبل الوصول الى قضية الاصلاح بشكل اساسي، لا بد من معرفة تكوين المجتمع العراقي. طبيعة التغييرات التي حدثت فيه منذ نشوء الدولة العراقية ودستور 1925. وبعد ثورة 14 تموز، عشنا نصف قرن بلا

دساتير وبلا مؤسسات دستورية تحكم البلد، نظام شمولي دون اي تمايز، حتى وصلنا إلى قضية الحزب الواحد والقبيلة الواحدة. فهذه اعتقد كلها تداعيات (من الجيد ادراكها حتى يكون التحليل صحيحا في هذا الموضوع عموما. ويبقى العراق من بلدان العالم الثالث، التي تتميز بمميزات عديدة: وجود ارث استعماري، يعني الدول الاستعمارية هي التي حددت حدوده ومؤسساته الدستورية، تخلف اقتصادي، وعدم وجود مؤسسات متكاملة، عدم وجود تبلور طبقي واضح، لأن أغلب هذه البلدان تسودها العلاقات الاقطاعية والعشائرية. يعني عدم وجود طبقة برجوازية توحد المجتمع لأداء محدد، تقابلها طبقة عاملة تحدد سمات المجتمع ومطاليبه. والشيء الآخر في هذه البلدان هو قوة الجيش. الجيش هو احد عوامل توحيد دول المستعمرات، اضافة الى دور التعليم، فهما لهما دور مركز في البلدان التي لم تصل الى المرحلة القومية الواحدة. فدائما الجيش هو بإجراءاته ومركزيته العالية، يحاول أن يخلق مركزية شديدة إداريا داخل المجتمع، وايضا من خلال التعليم. التعليم يعتبرونه أداة اساسية لتوحيد اللهجات وتحديد لغة معينة، وحتى تشكيل الهوية. فمعروف انه عندما نشأت الدولة الفرنسية، كان ثلاثة أرباع الفرنسيين لا يهتمون باللغة الحالية. التعليم لعب دورا اساسيا بوحدة الأمة الفرنسية. فحتى الانكليز والكثير من الدول الأخرى. فقصدي من هذا كله انه وحتى نصل إلى قناعة يجب أن نعرف ان العراق ضمن هذه الدول. يجب أن نقر بالواقع الموجود. نحن بلد توجد فيه تعددية، تميز بمركزية شديدة. السلطة العثمانية حاولت تمييز طائفة على طائفة. الانكليز في سياساتهم في كل الدول التي استعمروها دائما كانوا يحاولون تكريس الواقع الجديد. عكس الفرنسيين وعكس الامريكان، دائما الانكليز لديهم سياسة تكريس الواقع الجديد، ويشتغلون عليه، ويبقون هذه الشعوب في غبائها وتخلفها ودياناتها. بل العكس، يحاولون ان يزيدون في حالة التمايز، ويعتاشون على تلك الانقسامات.

الديمقراطيات نشأت في الدول المركزية، ووجود الدول القومية. ودائما الدول القومية نشأت بوجود مجتمعات اقطاعية. البرجوازية استطاعت تجسيد القيم التحررية والفكرية والتخلص من الدين الذي تمثله الكنيسة البابوية في روما. لأن أغلب الدول الاقطاعية كانت تعيش وفق مبدأ الحق الإلهي؛ أن يكون الحاكم هو اما من خلال الإله أو من خلال توصية منه. فلهذا البرجوازية كانت في ذلك الوقت عاملا تنويريا في المجتمع، ضد الدولة الدينية، ووحدت المجتمع باتجاه وجود أمة واحدة وقومية واحدة. فلهذا دائما ما نشأت الدول على اساس الدولة القومية. لهذا اذا تلاحظون بيان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي لسنة 1789 فانه يقول دائما انه لكل قومية دولة. لقد دار نقاش بين المفكرين حول هذه القضية: هل الدولة تصير دائما تمثل قومية او هناك امكانية لوجود قوميات أخرى؟ بغرب أوربا دائما المجتمعات متطورة والبرجوازية قاطعة أشواطا من التطور. دائما دولة قومية. اما شرق أوربا التي تتميز بتخلفها مقارنة بأوربا الغربية، يعني روسيا والنمسا والمجر، دائما يوجد داخل الدولة تعدد قومي.

الدول الاستعمارية عندما احتلت المستعمرات وسيطرت عليها ارادت ان تظهر مثل ما هو

موجود عندنا، أرادت وجود دولة قومية، دولة - أمة. والانكليز مع الاسف عندما احتلوا الهند خلقوا نظاما غير مركزي. خلقوا إدارات لا مركزية . وكذلك في استراليا اقاموا نظاما فيدراليا. وايضا في نيوزيلندا، وكندا. أما بالنسبة للعراق فاقاموا مركزية شديدة داخل المجتمع العراقي. وهذا ما ندفع ثمنه غاليا في الوقت الحاضر.

أمام هذا الوضع في العراق وتعدديته، فكان للدكتور اياد العنبر محاضرة حول هذا الموضوع. المجتمعات التي تتميز بالتعددية، ماذا نعني بالتعددية؟ هي المجتمعات المنقسمة اجتماعيا. يعني هذا المجتمع احزابه من طائفة واحدة، ومدارسه من قومية. وهذا ما هو موجود بالمجتمع. أعتقد نحن الآن تخطينا بعض السمات، لكن كردستان باقية. الاحزاب فيها من قومية واحدة، والمدارس والجامعات والإعلام كذلك. فعلى هذا الاساس يتشكل الانقسام السياسي؛ يعني وجود تمايز اجتماعي وكذلك انقسام سياسي. هذه البلدان يكون من الصعب ان تقوم فيها ديمقراطية برلمانية وفق مبدأ الاكثرية، لأن هنا الاكثرية تمثل المكون الاكبر، وهو تقريبا سوف يسيطر على كل مقاليد البلد، وسوف يبعد القوميات الاخرى، يعني الانقسامات الاخرى او التشكيلات، يكون لديها شعور بالتهميش، بالانتقاص مما يهدد البلد عموما. ولهذا ارى أن نختار الديمقراطية التوافقية كمرحلة انتقالية وليس بشكل دائمي، والتي تتكون أركانها من الآتي: وجود ائتلاف واسع، حق الفيتو للأقلية، حضور النسبية، والنظام القطاعي او الفيدرالية.

تبنت المعارضة العراقية في مؤتمراتها بلندن وصلاح الدين، التوافقية، والتي تعني عدم الرجوع إلى مبدأ المركزية الشديدة، والتاكيد على التوافق. قانون ادارة الدولة لسنة 2004 واضح بهذه القضية ايضا، وكذلك الدستور العراقي لسنة 2005 المنظم لحياتنا القانونية، فيه فقرات واضحة تجسد مبدأ التوافقية، والذي من الممكن تغييره، وهذا يرتبط مع تغيير طبيعة القوى السياسية الموجودة. إذا نحاول ان نفكك هذه العناصر الأساسية للتوافقية. الحكومة لا بد ان تمثل الائتلاف الواسع. وكان من المفترض بالقيادات العليا هي التي تشكل الائتلاف. يعني الحكومة التي سنشكلها غدا او بعد غد، يجب أن تكون فيها قيادات الاحزاب السياسية. لكن نلاحظ كل الحكومات التي تشكلت ما بعد 2004 الى الآن، دائما ما تمثل النسق الثاني او النسق الثالث من قيادات الاحزاب. وهذا نجده في البون الشاسع بين الموقف السياسي للقيادات العليا وبين ما تتخذه السلطة التنفيذية. حيث يوجد نوع من الترفع من قبل القيادات السياسية الفعلية في الحياة السياسية بشكل مباشر. اذ نلاحظ ان اغلب القيادات الآن، والذين يتحكمون في مسار البلاد، هم اصلا غير اعضاء بمجلس النواب، ولم يخوضوا الانتخابات، ويمارسون العمل من خلال النيابة عن الاخرين، وهذه معضلة كبيرة امام وضعنا. فالائتلاف الواسع يخلق المشاركة لكي يكون هناك تفاهم. فكلما يجلس القادة بشكل مستمر، ومع مرور الوقت يصير لدينا خطاب مشترك. وجود وكلاء للقادة يضعف الصلة. ولهذا لجأ العراقيون بالدورة الأولى الى تشكيل مجلس الأمن الوطني الذي كان يقوده جلال الطالباني، والذي لم يدر بشكل مؤسسي، اي لم تكن لديه اجتماعات منتظمة، وانعقاده حسب الاحداث؛ فعند قيادة نوري

المالكي لـ"صولة الفرسان" في البصرة تم عقد جلسة، او عند حدوث اي اضطراب. وان قادة الاحزاب التي تحضر عمليا هم المقررون الحقيقيون في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لكن هذا المجلس ليس لديه سند دستوري. يعني مؤسسة غير دستورية، يعني الزعماء السياسيين يتعالون ان يصيروا جزءا من المؤسسات الدستورية، حتى لا يكونوا عرضة للمحاسبة، فاذا كان القادة اعضاء في الحكومة، سيكونون محاسبين امام البرلمان، وبالتالي عليهم التقيد كما الاخرين او التصدي لبعض التسلكات الخاطئة من قبل الآخرين. لكن المعمول به الآن اغلب المتصدين هم من الصف الثاني او الثالث من القيادات. ولهذا لا بدّ من التركيز على وجود قادة الأحزاب السياسية في هذا الائتلاف الواسع. وهذا ما كان في سويسرا، ولحد الان، وكذلك النمسا منذ العشرينات، وماليزيا وجنوب افريقيا. هذه كلها دول فيها تعددية، قياداتها كلها موجودة في الهيئة التنفيذية، لأن هناك من الصعب ان يخوض حزب سياسي الانتخابات، وسكرتيره لا يرشح الى مجلس النواب او يصبح في مجلس الوزراء. ان القيادة عن بعد في العراق احد اسباب المعاناة؛ الاصلاح يتم من خلال ان يكون القادة الحقيقيون للاحزاب السياسية، ان يكونوا اما في السلطة التشريعية او التنفيذية، ويفضل ان يكونوا في السلطة التنفيذية.

وفي احدى الزيارات الى تيار الحكمة، قدم السيد الحكيم مقترحا بتشكيل مجلس للقيادات وهو مدرك لاهمية هذا المجلس، لانه ليس بمزاج ان يصير وزيرا، وبالتالي يُساءل. انه يريد اعادة تجربة المجلس الاستراتيجي على اساس تسليم قيادته الى الدكتور اياد علاوي، بعد انتخابات 2010، والذي اجهض من قبل البعض. ان احد اسباب الدعوة لذلك، هو وصول القناعة لدى البعض ان اي رئيس وزراء يعين، بعد فترة وجيزة من مكوثه في الموقع الجديد، سوف يتجاوز القوى التي منحته الثقة، بفعل الموارد والسلطة والصلاحيات التي بحوزته. وبتقديري الشخصي وامام هذا الوضع، افضل تشكيل مثل هذا المجلس، بالرغم من عدم دستوريته. اعتقد أن لهذا المجلس دورا معنويا، فاذا اجتمع القادة الفعليون بالشهر مرة، وبشكل دوري، سيكون الوضع افضل، لأنه حاليا الكثير من الوزراء مرتبطون بزعماء كتلهم، اكثر مما هم مرتبطون برئيس مجلس الوزراء.

الركن الاخر للتوافقية هو حق الفيتو؛ دائما الاقلية تشعر انها مهمشة لشعورها. انها بعيدة عن صنع القرار. ان حق الفيتو في القضايا الاستراتيجية احدى الضمانات لتبديد هذا الشعور. يجب ان يكون للاكثرية، وفي الدستور العراقي، وجود الحق بالفيتو، والمتجسد عند تشكيل المحكمة الاتحادية، او عند تعديل الدستور، وحتى في النظام الداخلي لمجلس الوزراء الذي اقر عام 2014.

الركن الثالث هو النسبية، والنسبية تعني بالتعبير السائد، المحاصصة او التوازن. الدستور العراقي يؤكد على توزيع موارد البلد بشكل متوازن. ضرورة التوازن في القوات المسلحة، وتشكيل هيئة هي التي تشرف على الواردات والمساعدات وتوزيعها بشكل متوازن، مع مراعاة نسبة السكان. المشكلة التي تواجهنا في الاختيار. فليس من الصحيح ان الحزب الفلاني هو الذي يمثل محافظة معينة، وعند اختيار اي وظيفة فليس من الصحيح أن تحتكر هذه الوظائف من

قبل اعضاء حزب معين؛ فعلى كل مواطن من ابناء اي محافظة يخضع الى الاختبار المحدد لأي وظيفة دون النظر لعائديته لاي حزب. فليس من الصحيح ان الحزب الفلاني يمثل كل الشيعة، او الاخر يمثل كل الاكراد. اعتقد النسبية ليس فيها الخلل الكبير، وان مراعاة التعددية في المجتمع عند التعيينات في المناصب، حالة تستجيب لطبيعة مجتمعنا في الظرف الراهن.

بعد ذلك بدا الدكتور (**عبد الجبار احمد**) مداخلته قائلا:

تحية طيبة.. شكرا جزيلا على الدعوة الكريمة، مداخلتي ستكون ملخصا لمقالة ارسلتها لتنشر في مجلة (الثقافة الجديدة) (النص الكامل لورقة الدكتور عبد الجبار أحمد منشور ضمن باب مقالات للعدد الحالي/ 401 - المحرر).

الكل متفق ان هناك ازمة هيكلية في النظام السياسي العراقي، وانا شخصتها في قانون إدارة الدولة من حيث التسمية. التسمية كانت خاطئة وتعكس وجهة نظر في الثقافة السياسية السلبية، ورغم انه تم وضعه ما بين (بريمر) ومجلس الحكم، ولكن منذ تلك اللحظة بدأ الخلل الهيكلي. هنا هل نتحدث عن اصلاح سياسي ام اصلاح للسياسة؟ في العراق النخب السياسية يطلق عليها مسمى طبقة او نخبة، انا لا اتفق مع التسميتين. ان كل وحدة منهما لها مفصل اقتصادي، وبينما هذه فيها مفصل سياسي. التعريف البسيط للديمقراطية انها حكم الشعب وبالشعب وللشعب. حولت الديمقراطية في العراق إلى حكم زعماء المكونات، مع التحفظ على كلمة "زعماء" لان الزعماء هم قادة ولها العديد من المواصفات الايجابية. يمكن ان نقول زعماء ولكن ليسوا رجال الدولة. التعريف البسيط للسياسة، هو توزيع السلطة والقيم. هم قاموا بتحريفه واصبحت السياسة توزيعا للمغانم والمناصب في ما بينهم. السر الاساسي هنا لماذا السياسة في العراق ليست صالحة؟ بسبب غياب رجال الدولة.

من جهة اخرى، هل ما عندنا في العراق اصلاح مؤسسي أم اصلاح افتعالاتي؟ حتى هذه اللحظة نتحدث عن اصلاحات لا تدخل في اطار الاصلاحات المؤسساتية؛ فالظاهرة السياسية في العراق لم تتمأسس حتى هذه اللحظة. كل عمل السلطة التنفيذية يدخل في اطار الانفعالات والمزاجات وردات الفعل، والعمل المؤسسي ضعيف. نتحدث عن اصلاح سياسي مؤقت أم دائمي؟ كل الحديث عن الاصلاح لمن يتصدى للسلطة، هو في مجال الانتخابات طرح شعارات وبرامج تختلف عن البرنامج الحكومي. فكلها تدخل في اطار التعقيد وليس في اطار الديمومة، والنتيجة الطبيعية ما حدث في البصرة، وربما سيحدث في الانبار والموصل. كلها تتحدث في اطار الاصلاح المؤقت وليس الاصلاح الدائمي، وهذا ايضا مرتبط بسبب غياب فكرة المؤسسة.

الاصلاح السياسي هل نتحدث عنه كوسيلة أم كغاية؟ الاصلاح السياسي بكونه وسيلة سيكون اصلاحا مؤقتا، بمعنى عندما تكون الحكومة امام ازمة، وتريد حل المشكلة كسبا للوقت.

بينما الاصلاح الدائمي يرتبط بفكرة المصلحة. فكما نتحدث ونقول ان الديمقراطية تحتاج ديمقراطيين والفيدرالية تحتاج فيدراليين؛ فالاصلاح يحتاج ايضا إلى مصلحين، وهنا

أميّز بين الاصلاح وما بين الصلاح. الصلاح قد يكون عفويا، ولكن الاصلاح هو عملية قصدية، في العراق ليس لدينا مصلح. لان السياسي في العراق ليس رجل دولة، ليس رجل مؤسسة، رجل انفعال وانشغال، ولذلك لا يحوز المواصفات.

فلهذا ليس لدينا مصلح. هناك معوقات عدة، منها سيطرة عقول فاشلة في كثير من مفاصل الدولة، ثانيا سيطرة مافيات الفساد، بل ان ما يحصل في العراق هو عملية نهب منظمة، وليس فسادا. لذلك البرنامج الحكومي القادم، اذا تحدثنا مثاليا عليه، ان يلغي الفساد لا ان يقلصه. توزيع المناصب على اساس وصلت إلى حد العوائل. وهذا اول معيب في اطار السياسة. تقريب شخصيات المديح، وابعاد شخصيات القول الصريح،... الخ. فلهذا ليس لدينا المصلح. لماذا هذا الغياب للمصلح في اطار التحليل الطبقي الاجتماعي؟ لأن هذه النخبة من المتنفذين.. انا اسميهم المتصيدين وليس المتصدرين، لان هذه القوى السياسية والحزبية هي انعكاس، باستثناء القلة طبعا، انعكاس لطبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي والحزبي لها، وارتباطها ببنية عقلية وثقافية، من الصعوبة ان تنسلخ عن جلدها. فما زالت الترسبات تدخل في اطار الثقافة السياسية.

اصلاح في المسار، في اطار بوصلة المعيار. اي سياسة اذا تفتقد المعيارية ستكون سياسة عشوائية. اذا اردنا ان نصلح عمل البرلمان مثلا، يجب التاكيد على استقلالية مفوضية الانتخابات وابعادها عن الحزبية. وفي تشكيل الحكومة ما زلنا مقيدين في اطار التوافق والتراضي.

عملية الاصلاح ليست شعارا، ليست تذكرة، لسحب البساط من تحت اقدام الشارع والمتظاهرين. ولهذا نجد عند المتنفذين تزاحما في الاصلاح. وهذا التزاحم هو جزء من الصراع الذي يكشف غياب الأمن المؤسساتي عن الدولة العراقية. كيف نمشي على طريق الاصلاح الصحيح؟ يجب ان نضع اولويات؛ الأولوية الاولى اصلاح المؤسسات التنفيذية. فلا يجب الحديث عن كتلة كاملة من الاصلاحات في وقت واحد، في المؤسسات التنفيذية والتشريعية او اصلاح في الدستور او تعديل عليه او اصلاح في الثقافة السياسية. ليس لدينا اصلاح في العراق، لان لدينا المقوم المجتمعي للاصلاح. فالكتلة المجتمعية اصبحت في واد، ومن ينادي بالاصلاح في واد اخر. بل نرى احيانا ان من ينادي بالاصلاح، تكون عدوة لمن يطالب بالاصلاح مجتمعيا. بقي مقوم الكتلة الحزبية. حتى الآن ما عندنا مصلح مدعوم من كتلة حزبية حقيقية.

ليس للاصلاح السياسي خاتمة، اذا قلنا خاتمة يصبح بمعنى ان الاصلاح قد تم، ونحن حتى هذه اللحظة في اول خطوة من خطوات الاصلاح؛ اذا اردنا اصلاحا يجب أن يأتي رجل الدولة، المصلح. هذا المصلح حتى إذا كان مخلصا، يجب ان يحاط بمكون مجتمعي، قاعدة اجتماعية تسانده.

وبعد ان انهى الدكتور (عبد الجبار) حديثه بدا الدكتور (**عامر حسن فياض**) مداخلته (النص الكامل لورقة الدكتور عامر حسن فياض، منشور ضمن باب مقالات للعدد الحالي/ 401 - المحرر). وفي معرض ما قاله هو الآتي:

شكرا جزيلا.. شكرا للدعوة واتشرف بتلبيتها..

عندما نتحدث عن الاصلاح، لا نتحدث عن مذهب ولا عن عقيدة، نتحدث عن منظومة اجراءات تحتاج الى تخطيط من قبل عقلاء، تحتاج لادوات بواسطة مؤسسات قانونية، ويحتاج لها مديرون لإدارة عملية او منظومة الاصلاح، وهؤلاء المديرون هم رجال الدولة.. هذه مقدمة. بكل الاحوال يحتاج إلى حركة. انا اريد ان اركز على ان من يدير عملية الاصلاح، يجب ان يكون له هدف؛ الهدف إذا اعتبرناه الدولة كدولة مدنية فيها اصلاح. انا اعتقد بشكل عام الحركة الديمقراطية هي الكفيلة بأن تتبنى مثل هذه المهمة الاصلاحية، لكن امام هذه الحركة عقبات كثيرة، اختصرها: اولا عقبة البعثرة، يعني هذه الحركة غير منظمة، مبعثرة. ثانيا البيئة العراقية نتحدث عنها. وهذه هي اخطر العقبات بتصوري؛ عندما تمارس الديمقراطية من قبل غير الديمقراطيين، هذه عقبة كبيرة. ثالثا عندما تتوسع او تتجذر ثقافة اللادولتية، يعني عملية البناء فيها شقاء، فالأولويات هي للسلطة على حساب بناء الدولة.. الخ. فعنوانها شقائق، يعني لدينا شقائق في مسألة الدولتية. العقبة الرابعة البيئة الاقليمية الدولية، هي بيئة طاردة لانتقال العراق إلى دولة فيها اصلاح، وفيها ديمقراطية. العقبة الأكبر، هي عقبة سوء فهم التجربة في العراق. اعتقد ان العراق هو من الدول الاولى في سجل ارقام قياسية سلبية في كل شيء خلال التجربة. ولدي مؤشرات، سأسطرها: العراق يستحق رقما قياسيا، لأنه فضل المكوناتية على المواطنية. كل المجتمعات تحترم جماعاتها، لكنها عندما تشتغل في السياسة والاصلاح يكون منطلقها الفرد المواطن، وليس المكون والجماعة. العراق سجل رقما قياسيا سلبيا بعلوية التوافقية على الدستورية. وكل بلدان العالم المتعافية تشتغل توافقا، لكن عندما تصل إلى التوافق فيها، وعندما لا تصل إلى التوافق، تكون المخارج هي موجودة ودستورية. فأنا لا انتظر إلا ان يتم التوافق لكي الجأ إلى الدستورية. في العراق لدينا هكذا، والدليل "الجلسات المفتوحة" وما إلى ذلك. انا إذا اعتمد على التوقيتات، ما قبل المخارج الدستورية، كانت توجد فسحة من الوقت، هذه الفسحة هي المساحة المقدرة للتوافقات، إن لم تتم التوافقات في هذه الفسحة، انا لدي مخارج دستورية ومداخل. انا لست مع الدكتور جاسم الحلفي بموضوعة المبالغ، لكن عندما يكون عشرة مرشحين من السنة، جيدة هذه. دع عشرة يتنافسون، لكي يفوز واحد من بينهم، ورئاسة الجمهورية جيد جدا ان يرشحوا. في البداية دعنا نكون واقعيين، دع عشرة من السنّة فلا مشكلة. يعني بدل ما السنّة يتقدمون لي وكأنهم واحد، سوف يتقدمون كمجاميع، هذه المجاميع هي البيئة الصالحة للتقرب من دائرة المواطنية على اساس المكوناتية بشكل خفيف. هذه تنطبق على رئاسة الجمهورية، دعهم يرشحون من المكون الكردي، بضروبه المتعددة، اربعة لرئاسة الجمهورية، إن لم يكن هناك توافق وفق المُدد الدستورية، هذا شرط. أما إذا عبرت المدد الدستورية فلا يجوز ان نفتح الجلسات، لدينا طريقة دستورية نلجأ لها، وهذا ينطبق حتى على رئيس الوزراء. بالغيابات البرلمانية وبالإخلال بالنصاب الذي يحصل، سجلنا ارقاما قياسية بالمقارنة مع البرلمانات العالمية. بالاستجوابات تحدث بالبرلمانات، بنسبة معينة، استجوابات لأغراض التدقيق السياسي ولكن ليس هي الغالبة، في حين

نحن عندنا هي الغالبة. ببرلمانات العالم يصير امتناع عن الاستجواب لأغراض التخادم السياسي، لكن عندنا اكثر تصير هذه المسألة، والدليل عندما يقول رئيس الوزراء لأحد النواب: بحوزتي وثائق تدينك! ولا يقدمها.. وهذا يعني تخادما سياسيا.

المتنفذون الذين احتار الدكتور عبد الجبار ماذا يسميهم، هل يسميهم نخبة؟ المتنفذون لديهم ثقافة التطير من نجاح حتى شركائهم، والتشفي في فشل شركائهم. فثقافة التطير والتشفي هذه ثقافة تسجل رقما قياسيا. الثقافة أيضا، يعني المؤشر الآخر، اسميها ثقافة تخزين الشرعية للانتخابات فقط. يعني هذا منتخب، إذن انا "ربكم الأعلى"، في حين ان الشرعية لا بد ان تكون منتخبا، ولكن لا بد ان يقدم منجزا. نحن نشتغل على البند الأول فقط، على موضوعة الشرعية، وهذه لها تداعياتها. الثقافة ايضا كمؤشر عندنا رقم قياسي عليها، الاستقالة من المناصب. في الفساد حدث ولا حرج، الفساد عندنا ليس حالة ظاهرة، الفساد ليس عفويا وليس عشوائيا، انه ممنهج. كذلك فانه ليس ضعيفا، بل قوي ومحمي ايضا. هذه المواصفات تجعل من الفساد من اخطر الأمراض حيث قد يضاهي او ربما يتجاوز الارهاب. نحن نعتمد ايضا في تولي المناصب العامة، يعني عملية تداول تولي المناصب العامة، فان الثقافة السائدة هي الثقافة التصفيرية وليس التكميلية، فالذي يأتي يصفر الذي قبله وليس يكمله. ننظر للعراق انه مكون فقط من مكونات، وليس العكس.. كل العالم فيه تنوعات، لكن الذي يدير الشأن العام، ينظر إلى هذه التنوعات من سقف أو من بوابة وطنية، وليس العكس. يتم النظر الى العراق من بوابة او من نافذة الشيعة، او من سقف، او نافذة الكرد او من السنّة او من التركمان، في حين المطلوب النظر إلى هذه المكونات او كل مكون منها من البوابة الوطنية العراقية. الحديث، وحدة من الاطاريح او الثقافات السائدة، وهذا يعني نتلمسها في الاحتجاجات الأخيرة. الارادة الشعبية معروفة، هناك قناتان؛ اما قناة الانتخابات او قناة التظاهر والاحتجاجات. اما انا وكوني منتخبا وانظر للتظاهرات بأنها تخريب، يعني انا انظر إلى الارادة الشعبية. او اريد الارادة الشعبية، يعبر عنها من قناة واحدة. والعكس ايضا لا بد وأن نأخذه بنظر الاعتبار. لا يجوز ايضا ان اقول ان ارادتي الشعبية فقط لما اتظاهر ولما احتج، وانكر القناة الثانية؛ العالم يعرف جيدا ان التظاهر المنظم هو تعبير عن ارادة، والانتخابات هي مخرجات للتعبير عن الارادة. لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار هذه المعادلة المتوازنة بين القناتين. نحن عندنا التعارض مع الماضي، كل العالم يحترم ماضيه، هذه اسميها معادلة الاسترجاع والاستحضار للماضي، نحن نشتغل لاسترجاع قيم متخلفة، تضر بالحاضر والمستقبل، بهذا الجانب نحتاج إلى استحضار قيم اصيلة تنفع الحاضر والمستقبل. التعارض مع هذه المسألة يحتاج لهذه المعادلة. تفضيل الاستحضار للأصيل النافع على حساب الاسترجاع للمتخلف الضار.

لدينا، آخر المؤشرات وهو سوء الفهم للفيدرالية. هم عندما يمارسونها يتخذونها مذهبا او عقيدة. وعندما يعادونها ايضا يعادونها كمذهب وعقيدة. الحالتان خاطئان. هي شكل من اشكال النظم، وهذا الشكل علينا ان ننظر إليه نظرة صحيحة. البعض ينظر لها من منطلق ان العراق واحد يريد ان يتحد.

هذا خطأ. العراق يتحد لكي يكون واحدا، هذا هو الصح، هذه المعادلة التي ننظر لها في فهمنا لموضوعة الفيدرالية. لكن عندما نقول "لنتحد" هذا هو الفهم الصحيح لموضوعة الفيدرالية. بالرهانات والمعالجات، نحن بحاجة إلى اصلاح.

ولكن ما هو الاصلاح الموضوعي؟ بمعنى هل كل الظروف الموضوعية مواتية للاصلاح، بمعنى مستلزمات سياسية ومستلزمات اقتصادية ومستلزمات اجتماعية ومستلزمات ثقافية وفكرية، هل هي متوفرة للاصلاح؟ الجواب كلا. هل هناك يأس؟ الجواب كلا. الاصلاح عملية وضعية، وليست موضوعية، وعندما تكون وضعية تحتاج لواضع. هذا الواضع هو النظام السياسي. وكي نطلق الاصلاح، علينا ان نحوز المفتاح وهو النظام السياسي، يقاد بالمؤسسات القانونية، وليس بالاشخاص. النظام المطلوب يدار برجال الدولة.

وبعد ذلك انتقل الحديث الى الدكتورة (**لاهاي عبد الحسين**). فبدأت حديثها قائلة:

يتطلب الحديث عن الإصلاح السياسي، التوقف عند ما يعتبر توجهات عامة أساسية لا بدّ من توفرها. وفي الحالة العراقية يبدو من المهم النظر في إمكانية تحرير العراق من التبعية الإيرانية والتركية والسعودية سياسياً واقتصادياً. إنّ تأثر العراق بدول الجوار تاريخياً وإعتبار العراق ميداناً لصراعات هذه الدول بمستويات متباينة أفقياً وعمودياً لم يأت على العراق الا بتبعات استنفدت طاقاته وهدرت موارده، وعرضت أرواح الآلاف من أبنائه إلى الموت وفي أحسن الأحوال العوق والإصابة والمرض. الا إنّ هذه الخلفية التاريخية ينبغي ألا تكون عقبة في طريق أنْ نسعى لعراق مستقل ومتحرر وآمن من مثل هذه التدخلات. فالعراق يملك إمكانات اقتصادية وبشرية تؤهله ليكون قوة فاعلة في المنطقة والعالم دون الإعتماد على هذا الطرف أو ذاك. يذكر كثير منا تجربة الوحدة بين مصر وسوريا عام 1961 والتي كانت هدفاً للقوى القومية آنذاك. بيد أنّ محاولة مصر لإبتلاع سوريا اقتصادياً وسياسياً سرعان ما أفشل هذا المشروع، وكتب شهادة الوفاة على كل المشروع القومي الذي لم يُهيأ له بصورة جيدة جداً. ويبدو أنّ هذا ما ينتظر أي محاولة للتقارب الظاهري بين العراق ودول الجوار المذكورة، إيران وتركيا والسعودية بسبب تفاوت القوى والإمكانات إلى جانب الرفض الشعبي في العراق النابع من حاجة العراق، ليكون مستقلاً في قراره السياسي لمواجهة متطلبات العيش والأمان للعراقيين الذين يقتربون سكانياً من سقف الأربعين مليون نسمة، بحسب تقديرات السكان الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء.

تتمثل الخطوة الثانية المهمة لتحقيق الإصلاح السياسي في ما ذهب إليه د. جاسم الحلفي في ورقته، التي أكد فيها على عدد من القضايا المهمة على الصعيد الداخلي والتي تتقدمها فكرة "أنْ لا أمل في أي إصلاح سياسي قابل للحياة دون الخروج من نظام المحاصصة الدينية والطائفية والعرقية القومية والحزبية السياسية". وتأتي بعد ذلك قضية إستكمال بناء مؤسسات الدولة وأولها الشروع بتأسيس "مجلس الإتحاد" الذي يمثل السلطة السياسية الجماعية العليا للبلاد. ومن ثم الدخول في مرحلة إجراء إصلاح المنظومة الإنتخابية ومعالجة الملفات العالقة بين الدولة الإتحادية

والإقليم والمحافظات. يليها وقد يكون بالتزامن معها، كما ذهب الحلفي، الشروع بالنهوض بالمؤسسة العسكرية على أساس المواطنة والكفاءة والنزاهة وحصر السلاح بيد الدولة ومن ثم إعلان الحرب على الفساد.

وتعطي ورقة د. إياد العنبر عدداً من الإقتراحات المهمة لعل في مقدمتها الدعوة لإجراء الإصلاح التشريعي، والذي يتمثل في إلغاء منظومة قوانين تحديد المناصب والإمتيازات والتي تشتمل على: إلغاء قانون نواب رئيس الجمهورية رقم (1) لسنة 2011؛ إلغاء قانون رواتب ومخصصات مجلس النواب رقم (28) لسنة 2011؛ إلغاء رواتب ومخصصات رئاسة الجمهورية رقم (26) لسنة 2011؛ وإلغاء رواتب ومخصصات مجلس رئاسة الوزراء رقم (27) لسنة 2011.

ونأتي الآن إلى قضية "إدارة الحكم"، بإعتبارها واحدة من العقبات الكأداء التي تقف دون القدرة على تحقيق الإصلاح السياسي اللازم. ويعنى بإدارة الحكم بها على وجه التخصيص الإهتمام بالمتابعة والإشراف على مختلف مستويات العمل. تقدم الدراسات في مجال علم اجتماع التنظيم الكثير من التفاصيل في هذا المجال. تذكر إحدى هذه الدراسات أنّ اليابان تعين مشرفاً مباشراً على العمل لكل خمسة مشتغلين، فيما تعين الولايات المتحدة مشرفاً مباشراً لكل 25 مشتغلاً. النتيجة أنّ الإنتاجية في اليابان ـ كماً ونوعاً ـ أفضل بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة. ويمكن القول إنّ أكثر من ثلاثة أرباع المشكلة في العراق والتي تتسبب بالتسيب عن العمل وإنخفاض الإنتاجية وغلبة الظاهرة "الطقوسية"، بحسب مفردة روبرت ميرتون إنّما يعود لضعف المتابعة والإشراف في ميادين العمل. ويحصل هذا حتى على مستوى إدارة مجلس المحافظة، حيث يغيب المسؤول قابعاً في مكتبه ومنشغلاً باجتماعات لا طائل من ورائها، مما يفسر ما يحصل من تواني وتخلف وفساد في مجال العمل. هناك الكثير من الأمثلة المحددة التي يمكن أنْ تضرب في هذا المجال، والتي يتمثل أحدثها بتوقف الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء في البصرة، نتيجة التماهي في المتابعة والإشراف والتساهل بهما. إنّ العلاقة بين المسؤول الأعلى ومن يليه في أحسن الأحوال تشبه العلاقة بين الطبيب والمشتغل في مجال التحليلات المرضية. كلاهما بحاجة إلى جهد الآخر وإستنتاجاته. لا يستطيع الطبيب المعاصر اليوم أنْ يبت في نوعية المرض ويحسن تشخصيه دون الإطلاع على نتائج التحليلات المختبرية للأمراض المحتملة ودرجة إستشرائها في جسم المريض. بالمقابل، لا يستطيع المحلل المرضي أنْ يطور عمله دون العودة إلى الطبيب وإستشراف توقعاته الأولية لكي يشرع بالعمل. وكذلك الحال بالعلاقة بين المشتغلين في إدارة الدولة التي تفترض تفاعلاً وتعاوناً مستمراً ودائباً لوضع الحلول وتلافي الأزمات.

ولا تتوقف قضية المتابعة والإشراف على المشتغلين الحاليين وإنّما تتطلب إعادة نظر بالأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي لتفعيل هذا الجانب فيه وتنشيطه بما يؤدي إلى خريجين مؤهلين للعمل، وليس أشخاصا يكتفون بحفظ الملازم المدرسية. على هذا الصعيد لا بد من العودة إلى نظام التطبيق، مثلاً، للمعلمين والمدرسين، وهم بعد لا

يزالون طلبة في كليات التربية ليكونوا جاهزين لممارسة العمل بعد التخرج بدرجة ممتازة. وهناك قوانين الإقامة والعمل في القرى والأرياف والمدن الطرفية للأطباء والمعلمين والمدرسين والمهندسين وغيرهم من المشتغلين في مجال الخدمة العامة. كما إنّ الإطلاع على نظم التعليم والتدريب في العالم المتقدم تعطي تصوراً ممتازاً على المراحل التي يمر بها طلبة كليات الطب والتربية والتعليم ممن يقحمون في مختلف مراحل العمل الفنية ذات العلاقة بالخدمات العامة والتمريضية التي تضمن لهم القدرة على القيام بمختلف جوانب العمل دون تلكؤ أو فشل بعد التخرج والحصول على الوظيفة.

والأمر الآخر الذي يتطلب الإهتمام به على طريق تحقيق الإصلاح السياسي يتمثل في إعادة النظر بمفهوم الفساد. لم يعد الفساد ليعني سرقة وإختلاسا وتجاوزات فردية مهما كانت كبيرة. إنّما يتمثل الفساد بالطريقة التي تقاد فيها البلاد. فوضع الشخص غير المناسب بالمكان غير المناسب سياسة يمكن أنْ تعيق جهود أكثر الأشخاص كفاءة ومهارة وإخلاصاً من حيث أنّ التفاعل مع غير المؤهلين يضطر إلى تقديم التنازلات والتغاضي عن الإشكالات. كما إنّ الشخص غير المؤهل ممن يتسنم منصباً أكبر من حجمه عرضة للفساد والتواطؤ والتساهل بسبب الضغوط التي يتعرض لها من جانب الجهات التي جاءت به أو رشحته أو مكنته. وهذا ما يتطلب العمل على تفعيل السياسات التي تفاضل بين الأشخاص على مستوى الأهلية والكفاءة وليس على مستوى الولاء المجرد للجماعة.

ويأتي أخيراً وليس آخراً على ممثلي الشعب أنْ يتحملوا مسؤولياتهم في الضغط على رفاقهم وزملائهم في العمل لتمرير القوانين والتشريعات اللازمة لمعالجة الإشكالات وتقديم الحلول لهموم المواطنين على مستوى تأمين الخدمات الأساسية العامة كالماء والكهرباء ومن ثم معالجة مشكلة البطالة وبخاصة في صفوف الشباب، ممن يرون فيها شبحاً يقضّ مضاجعهم، ويحد من آمالهم المستقبلية. وهذه مشكلة يمكن معالجتها عن طريق ضخ الأموال اللازمة لإعادة تشغيل المصانع والمعامل القائمة وتوسيعها وفتح الجديد منها لإستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل. لقد شغلت حروب تحرير المدن من الإرهاب أعداداً كبيرة من الشباب عن طريق العمل في مختلف الفصائل المسلحة، فضلاً عما كلفته هذه الحروب من إزهاق أرواح العديد منهم. وقد آن الأوان الآن لإيجاد منافذ مختلفة توفر لهؤلاء الشباب فرصاً للعمل والتطور في مشاريع عمل يؤمنون فيها على مستقبلهم وتساهم بتوجيههم ليكونوا أدوات فاعلة ونافعة للمجتمع وخادمة له.

وبعد انتهاء د.لاهاي عبد الحسين من حديثها، بدأت بعدها مداخلة الاستاذ **رائد فهمي** سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وعضو مجلس النواب العراقي عن الدورة البرلمانية الحالية، 2018-2022، قائلا:

تحية طيبة سيداتي وسادتي.. أود في البدء شكر مجلة (الثقافة الجديدة) على دعوتها الكريمة. كما اقدم شكري للمساهمات الحقيقية التي قدمت اضاءات مهمة حول موضوع حوارنا اليوم.

في الحوار الذي جرى لحد الان تم توصيف جيد للكثير من الامور. نعم، الآن الكل يتحدث عن الاصلاح لكونه حاجة. والسؤال هل هذه الحاجة طارئة ام ان لها اساسا جوهريا؟ ومن جهة اخرى تشير تعقيدات الوضع الى وجود ازمة حقيقية في النظام السياسي، فهل الاصلاح يخص البنية الفوقية فقط؟ نعم، مطلوب اصلاح سياسي في نمط الإدارة وغيره. المهم هو لمصلحة من يكون الاصلاح الشامل؟ وما هي القوى المجتمعية التي لها مصلحة في هذا الاصلاح؟ فهناك مقاربات مختلفة للاصلاح؛ اذ توجد طبقات وفئات تسعى لعقلنة ادارة الدولة لمصلحتها الطبقية، وهناك بسبب التمايزات مواطنون وطبقات وفئات اجتماعية همشت وعرقل تطورها وهم يسعون نحو الاصلاح من منطلق آخر. ومن المهم ان نحدد من يحمل مشروع كل شريحة؟ وما هو المحتوى الاجتماعي للتمثيل السياسي؟ كل هذا يتوجب ان يكون في خلفية تناول الاصلاح.

النظام السياسي الحالي في العراق فرض على البلد من الخارج، بمعنى ان شكل الحكم لم يحدد أو يفرز نتيجة عمليات اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية مؤسسية داخلية بحيث ينبثق هذا الشكل بعد نضج ظروفه، معبرا عن محتواه. على وفق هذه الطريقة الاخيرة سار التطور في معظم الدول. وكان نتاجا للصراعات والمنافسات وتجريبا وفشلا إلى ان تبلورت الرؤى، فظهر بحالة على درجة عالية من الاستقرار، مستندا الى قواعد اجتماعية هي بدورها تسند البنية الفوقية.

بينما نجد ان اغلب التطورات ذات الصِّلة بالدولة العراقية الحديثة التي تكونت عام 1921، نشأت من فوق، ومن الخارج على نحو كبير. فكانت عندنا فئات نخبوية في فترة الحكم الملكي، ارستقراطية، ونخب ثقافية جيدة لكن كانت في قطيعة مع السواد الاعظم من الناس. وما حدث في عام 2003 ايضا حصل بعيدا عن الماضي؛ فالديمقراطية بشكلها التوافقي جاءت بعامل خارجي، والتغيير اصلا تم وفقا للدعم الخارجي، حيث ان القوى الداخلية لم تكن هي الحاسمة في التغيير، فلم توجد اي قوة فعلية قادت التغيير، وبهدف تحقيق مشروعها الذي يعبر عن مصالحها، ويؤمن قاعدة للحكم. ما حصل في 2003 جاء من الاعلى وصارت هناك ارتباطات وتوليفات للبقاء في السلطة، من اجل تجذير ما جاء فوقيا، وذلك بسبب نشوء مصالح جديدة للقوى المساهمة في السلطة، والآن يعملون على ادامتها.

السؤال المطروح هنا: لماذا اصبح الاصلاح مطروحا على جدول الاعمال للعديد من القوى؟ في الظروف الراهنة برزت الكثير من التناقضات الداخلية، وهذه التناقضات والصراعات تعمقت، فهناك حالات فقر وتهميش من جهة. ومن جهة هناك تبلور لفئات حاكمة تهيمن على الثروة والاقتصاد والسياسة والاعلام. اليوم هناك عبور للمحاصصة والطائفية من مصدرين: الاول، هو نتاج وحدة المصالح التي تنشأ من اجل اعادة انتاج نفس الفئات الحاكمة وإدارة مصالحها، وبالتالي هناك عبور للطائفية لكن بمحتوى انقسام اجتماعي، فئوي ضيق واحتكاري. والثاني هو عبور الطائفية من منطلق وطني وديمقراطي. واليوم عندما يلتقي المصدران تنشأ ظروف موضوعية لعبور الطائفية.

لكن هذه الوضعية إذا بقيت مقتصرة على

الواقع الموضوعي، يبقى التغيير أوهاما، بل اضغاث احلام. ومن ناحية اخرى نجد هناك مستجدات مهمة. فالديمقراطية غير المكتملة في العراق بالرغم من كل شيء سمحت باشكال مختلفة من التعبير. حيث توجد منظومة للحريات الى حد ما تسمح اليوم للشعب بالتعبير عن نفسه. واليوم تجد الارادة الشعبية تعبيراتها باشكال مختلفة من الاحتجاجات. وهذه الاحتجاجات باعتقادي رصيد، وقوة مهمة يجب ان تدخل في معادلة التغيير.

وهنا نلاحظ ايضا ان هناك تباينا بين سرعة المطالب الشعبية ووتيرة الاحتجاجات ورغبات المواطنين وما يدور على المستوى السياسي، وعلى المستوى المؤسسي الدستوري. حيث نجد عدة ازمان في آن واحد، وهي غير متلاقية. الاول هو الزمن الشعبي والاحتجاجي ومطالبه الملحة، والزمن السياسي للتوافقات، والزمن الدستوري.

في النهاية، القوى المهيمنة المنتفعة ليس لها مصلحة حقيقية في الاصلاح، وهي تعمل على امتصاص النقمة الشعبية بالخطاب، والسعي الى اعادة انتاج وضعها بما يحفظ مصالحها ضمن شكل مختلف ولكن بنفس الجوهر.

جرى الحديث عن العقلنة. من اين تأتي العقلنة؟ الاقتصاد العراقي ريعي، والفساد هو فساد ريعي، والصراع الحقيقي على الثروة يأتي من اقتناص حصة من الريع، وليس من عملية الانتاج كما في الدول الرأسمالية. فالبرجوازية في الدول الرأسمالية تعمل بعقلنة معينة من اجل تحقيق مصالحها. لكن في مجتمعاتنا من اين تأتي العقلنة؟ نعم، هناك شكل من اشكال العقلنة وهي عقلنة في تنظيم عملية الاقتناص والاستحواذ على حصة من الريع وهم يجمعون قواهم على اساس طائفي مذهبي عشائري، ضمن العلاقات التقليدية وليس العلاقات المدنية. وفي الاقتصاد الريعي الاستحواذ على حصة من الريع، يأتي في قسم منه عن طريق السلطة.

في الحديث عن الفساد يتوجب ان نؤشر ان منطق الاقتصاد الريعي تولدت عنه قيم ريعية، والفساد، بمعنى من المعاني، هو السعي للحصول على حصة من الريع، فهو شكل من اشكال إعادة توزيع الثروة بطريقة غير مؤسسية، غير قانونية.

كل هذا يجب ان يكون في ذهننا، ونحن نتحدث عن التغييرات، ونتفهم منطق التناقضات والمصالح، والفئات المتنفذة اليوم، مصالحها تناقضت إلى الحد الكبير مع مصلحة القاعدة الاوسع من المجتمع، واصبحت سلطتها هشة، وهشاشتها ملحوظة للجميع. ولذلك هم يخشون المتظاهرين. وسلطة الطوارئ ستصبح حقيقة ملحة بالنسبة لهم، اذا لم يتمكنوا من ضبط الجماهير سواء بتغييرات فوقية او عن طريق بعض الحريات او التنازلات. وبالتالي الدستور والحريات الممنوحة وفقه هي قيد بالنسبة لهم. نعم، هناك بعض الملاحظات على الدستور لكني لا اتفق مع من يعتقد ان الدستور هو المشكلة الاكبر. حيث الدستور بضماناته في جانب الحريات، على الاقل، هو الآن ضامن للناس، وهو قيد على السلطة، وهذا القيد أخذ يضايقهم كثيرا.

في ظل هذه المعمعة، ونحن نبحث عن الحلول، كيف نمارس عملية التغيير؟ يقال لنا اننا ما زلنا في مستوى الحديث عن التغيير الفوقي، المستوى السياسي. لكن السؤال هو هل البديل الآخر وهو الحركة

الجماهيرية التي وصلت الى الحد الذي هي قادرة من خلاله على التغيير؟ ام ان الحركة الجماهيرية رغم نشاطها ونموها تتم بصيغ حركات احتجاجية رافضة اكثر من تبلورها كمشروع سياسي مجتمعي؟

التغيير اليوم مطلوب على عدة مستويات متنوعة سياسية ومؤسسية واقتصادية، وجرى الحديث ايضا عن المستوى الثقافي، واذا كان لدينا مشروع ورؤية للحركة في المستوى الفوقي/ السياسي نستطيع من خلاله ان نؤدي دورنا، بالتناغم والانسجام مع الحركة الشعبية، بمعنى يكونان عنصرين متكاملين، وليس احدهما بديلا عن الآخر.

ثم قدم الدكتور (**احمد ابراهيم**) عن حزب التيار الاجتماعي الديمقراطي قائلا:

شكرا جزيلا لمجلة (الثقافة الجديدة)، واطيب التحايا للاساتذة...

في عام 2014 لأول مرة في تاريخ العراق، ذهب رئيس السلطة التنفيذية إلى متخصصين في القطاع الخاص، وقام بتشكيل عدد من اللجان منهم. وطلب ان لا يتدخل احد في شؤونهم. ومهمتهم هي وضع لائحة للاصلاحات وبكيفية ادارة هذه العملية، وبعد ثلاثة اشهر انجزت اللجان مهمتها. وقد شاركت في عملها. بعد ان قدمت اللائحة إلى رئيس الوزراء، الذي قرأها ووافق عليها، ثم بعد ان عرضها على مجلس الوزراء، صدر قرار من المجلس بتنفيذها، وهي وان لم تغط كل المجالات، ولكنها غطت مجالات جوهرية، ما حدث انها لم تنفذ بالكامل، ثم لم ينفذ اي شيء من هذه الاصلاحات. المشكلة إذن، هي ليس فقط في ان تتبنى قضايا اصلاحية، وانما في الكيفية والآلية التي تستطيع من خلالها تحقيقها، وفي الجهاز الذي ينفذها، اعتقد ان هذه هي المشكلة الجوهرية.

الحديث عن الاصلاح، يأخذ وقتا طويلا، لكنني ساتطرق الى قضيتين رئيستين؛ الأولى، هي انعدام الرؤية لدى مؤسسات الدولة، بمعنى ان كل المتنفذين والمسؤولين السياسيين الذين وصلوا إلى السلطة، لم يمتلكوا اي شكل من اشكال الرؤية بالمطلق، مثلا، عندما تعتقد وزارة الصحة ان حل مشكلة الصحة في العراق، هو في بناء مستشفى او من هالقبيل هذا. ولا تفكر في الانظمة الحديثة، او التأمينات الصحية وغيرها، هذا معناه انعدام الرؤية. عندما يختل ميزان المدفوعات الدولة لا تفكر في تكافؤه، والكل يعلم ان الدولة لا يمكن ان تنمو إذا لم يكن هناك تكافؤ في ميزان المدفوعات، هذا معناه انعدام الرؤية. عندما لا يكون هناك ترتيب للأولويات هذا ايضا شيء من انعدام الرؤية. ويمكن ان آتي على الكثير من المواضيع التي تؤشر على انعدام الرؤية، فمثلا الدولة لا تفكر في جانب القيمة، ولا القيمة المضافة، بمعنى انها لم تقدم اي صورة لنظام اقتصادي قادر على التطور والتنمية، هذا فقدان للرؤية. ان معايير الاستقلالية والكفاءة والتكنوقراط قد لا تكون كافية، إذا لم تكن هناك برامج فيها رؤية واضحة، وقادة تنفيذيون، فلا يكفي ان نتحدث عن تكنوقراط.

القضية الثانية، ان الديمقراطية الناشئة تسحب معها البيروقراطية. البيروقراطية تعني تبادل الادوار مع الفساد، وربما ان البيروقراطية حاضنة للفساد. اليوم مؤسسة الدولة بكل اشكالها ودوائرها عاجزة عن تقديم اي خدمة. عاجزة عن توظيف اي

امكانيات. واخيرا فإن (حنه اردنت) تقول ما معناه ان البيروقراطية هي سلطة الهيمنة غير المعروفة. هي السلطة الكبيرة. هي سلطة تصل أحيانا إلى ان تكون اكثر سوءا من اكثر الدكتاتوريات، وهذا ايضا الذي نعيش فيه.

وكان اخر المتداخلين الاستاذ (**حميد مجيد موسى**) السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي وعضو مجلس النواب الاسبق، والذي اشار في مداخلته الى التالي:

ان الاصلاح ضرورة موضوعية، في كل يوم نصطدم بالحقيقة، التي تقول اننا امام دولة فشلت في اداء مهامها . هل ان فشل الدولة يبرر موضوعيا اصلاحها ام لا؟ القضية ليست قضية اجتهاد، واذا لم يتم الاصلاح فما البديل ؟

المطروح هو تغيير من اجل الاصلاح، وليس مجرد اَي تغيير، اي تغيير من اجل التقدم الى الإمام. انه حاجة انسانية حقيقية آنية، وكل الاحداث والتطورات في البلد تفرضه، ولا يمكن المماطلة والتأجيل لفترات طويلة، لكن هذا يجب ان لا يدفعنا الى التفكير بطريقة انقلابية، أو ان يطرح الموضوع بان يتحقق التغيير غدا وإلا فلا. الاصلاح عملية معقدة، هو عملية اولا، ليست قرارا. وهو عملية، معقدة، شاملة متناغمة، ليس فيها مؤيدين فقط، وانما فيها معارضون، كتل سياسية معارضة يملكون مواقع احيانا اقوى من المصلحين، بالمال، بالبيروقراطية، بالإعلام بالقوة المسلحة، بالميليشيات.. الخ. وإذن نحن امام عملية معقدة وصعبة لا تنجز بقرار واحد او بدفعة واحدة او بإجراء واحد.

والعملية شاملة، سياسية اقتصادية ثقافية اخلاقية، وهناك ترابط بين هذه الابعاد. والمدخل لهذه العملية هو مدخل سياسي. واصلاح النظام السياسي يعني الخلاص من نهج المحاصصة راعي الفساد والمؤسس للفساد ومديمه. إذا لم نقض على المحاصصة فان كل هذا الحديث عن الاصلاح لا يمكن القيام به. ان الاصلاح هو عملية ليست محلية فقط، بل فيها بعد اقليمي وآخر دولي، تتأثر وتتفاعل مع هذين البعدين.

ونحن نتحدث عن المحاصصة يتوجب ان نؤكد، وكما جربت الإشارة، ان الأساس السياسي او الركن الاساسي للإصلاح هو بناء الدولة. بناء الدولة على اساس المواطنة، والوطنية، وهذا يرجعنا إلى حديث الهويات الفرعية، لأن هذه الهوية ليست فقط سياسية ومباشرة، بل هي فكرية وفلسفية، وهي ذات ابعاد مستقبلية. واتفق مع الراي الذي طرح من ان مبدأ الهوية الوطنية والدولة لا يستدعي إلغاء واقع تعدد الهويات الفرعية، ولا يستوجب الغاء التمايزات بين تلك الهويات من جهة، ولا بينها وبين الهوية الوطنية الموحدة إذا ما اديرت العلاقة بينهما بشكل موضوعي سليم وباتجاه خضوع الأولى للثانية. وبرأي ايضا ومن خلال التجربة التاريخية الطويلة، ان الراي الآخر الذي يدعو الى الغاء هذه التمايزات، غير موفق لان الالغاء هو اجراء او عملية قسرية ارادوية. وقد اثبتت التجربة التاريخية ان الظواهر الاجتماعية لا تعالج بالعمليات القسرية الارادوية وإنما تعالج بتوفير مستلزمات اضمحلالها كي تستنفذ ضرورتها الموضوعية. ولنذكر كمثال ان فشل الدول الاشتراكية كان في

احد جوانبه بسبب الارادوية من خلال القفز على المراحل، من خلال احراق المراحل، فلا يمكن القيام بذلك لان القوانين الموضوعية لم تستنفذ كل امكانياتها.

الآن نحن ملزمون موضوعيا وواقعيا التعامل مع الهويات، لكن لابد من التشديد بان الهوية الوطنية هي الاساس وهي الرئيسة، ويجب ان نسعى في كل اجراءاتنا لتعزيز قيمة المواطنة والهوية الوطنية. وهذا لا يأتي عبر الغاء القومية والطائفية والعشائرية قسرا.

وكلما كانت دولة المواطنة ذات الهوية الوطنية اقوى وارسخ كلما كانت الهويات الفرعية اضعف والعكس صحيح. فإذن يجب ان تكون وجهتنا فك الاشتباك، وليس الغاء ونفس الشيء بالنسبة للمحاصصة. هذا لا يعني الغاء الطائفة، بل الغاء التعصب الطائفي، الغاء المحاصصة الطائفية، الغاء التطهير الطائفي التمايزي الدستوري. وهكذا الأمر بالنسبة الى القوميات، هذه ظواهر تاريخية موضوعية لا تلغى أرادويا.

ان الحديث عن الهويات مهم للمدنين وهم يسعون الى الاصلاح وبناء دولة مدنية حديثة ديمقراطية، لأننا سنبقى نواجهها، فكيف سنتعامل معها؟ . بالإلغاء وهو يحمل طابع قسري، ام بإخضاعها للقانون، وتعزيز وتوطيد هيمنة دولة المواطنة عليها؟

نتفق تماما مع تخفيض رواتب الرئاسات والنواب والدرجات الخاصة وتقليل الفجوة بين الحد الأدنى والأعلى للرواتب. وكذلك معالجة موضوع الحمايات بالنسبة للنواب وان تكون رواتبهم من الداخلية أسوة بغيرهم . مع اهمية التشديد على معالجة قضايا المخصصات والبذخ والصرف غير المبرر وتقليل النفقات. وهذا التوجه يجب ان لا ينسينا حقيقة، أن وسائل وطرائق النهب الأساسية لموارد البلد وثرواته وميزانيته، تشفطها المافيات والمرتشين من أصحاب السلطة النفوذ بالتحالف مع كبار المستثمرين والمقاولين والشركات الاجنبية والمحلية عبر الصفقات التجارية، وعقود المقاولات، والتصرف بالعقارات عبر الرشاوي، أو المشاركة، والحصص .. الخ، هذا هو الذي يريد الفاسدون التضبيب عليه والتستر، وحرف الانظار عنه.

وأخيرا اريد اقول كلمة بحق قانون ادارة الدولة، ليس دفاعا عنه لأني كنت احد اعضاء لجنة صياغته، لكن ما هو إيجابي في الدستور، ونحن نعتز بالدستور رغم الحاجة الملحة حاليا لتعديله بعد التجربة والممارسة ومرور هذه الفترة الزمنية الطويلة على صدوره، وصوتنا له، هو أساسا من قانون إدارة الدولة الذي رفض البعض اعتباره مصدرا من مصادر صياغة الدستور . فالحريات والحقوق وغيرها هي من قانون ادارة الدولة. قانون ادارة الدولة ظهر لأن القوى العراقية رفضت صياغة دستور في ذلك الوقت، ومرت الدولة بحالة من الفوضى والحكومة لم تكن تعرف كيف تتصرف، فتم الاتفاق على قانون ادارة الدولة كشيء مرحلي، نعم من وضع المسودة المحتلون، ولكن هذه المسودة لم تمرر بالصيغة الاولى لها، ولأيام طويلة، وكانت نقاشات حامية من اجل تعديلها وتبديلها وتخليصها مما علق بها من ثغرات. فهذا القانون ليس سيئا، وفيه ما يمكن الاعتزاز به.

مقـــــالات

الإصلاح السياسي في العراق: إلى أين؟ *

أ. د. عبد الجبار أحمد عبد الله
أستاذ النظم السياسية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

أكّدت مجريات الجلسة الأولى لمجلس النواب في دورته التشريعية الرابعة في 3 / 9 / 2018 حقيقة الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي العراقي من حيث الأساسات والآليات والوظائف المعتمدة.

ووظائف النظام السياسي المتمثلة بالاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية والرمزية لن تعمل على ديمومة النظام ومواكبته للتغيرات الحاصلة في الوسط السياسي والاجتماعي والثقافي فحسب بل وتعمل على التمثيل الحقيقي لمطالب واحتياجات المواطنين بكافة شرائحهم، وإن أي تعطّل أو تلكؤ في وظائف النظام السياسي يكشف عن وجود أزمات عديدة؛ إما تتعلق ببنية النظام السياسي نفسه أو طبيعة إدارة القابضين على السلطة فيه، الأمر الذي يستدعي دائماً إعادة النظر بتقييم الأداء والوظائف لأجهزة ومؤسسات الحكومة والدولة وتقديم الحلول الناجعة والإصلاحات المطلوبة. ولهذا يمكن القول إن الإصلاحات تعتبر لازمة، وضرورية لأداء النظام السياسي وتفعيل عمل مؤسساته.

قبل خمسة عشر عاماً انطلقت عملية بناء الدولة في العراق والتي لم تجر على وفق الأسس والقواعد الصحيحة وحتى قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 لم تكن تسميته موفقة وصحيحة، فكيف نسعى لإدارة دولة تم هدمها من قبل القابض على إدارة السلطة في العراق (بول بريمر) ومساندة معظم القوى السياسية والحزبية العراقية.

كما تم الشروع بتأسيس نظامه السياسي الجديد والإطار الشرعي والقانوني والدستوري لإدارة السلطة والدولة والمجتمع وتنظيم حقوقه وحرياته على وفق الفلسفة السياسية الديمقراطية. وللأسف فإن عملية التأسيس كانت، وبتشخيص دقيق من الأوساط الأكاديمية وبعض مؤسسات المجتمع المدني وقليل من الشخصيات السياسية المشاركة في النشاط السياسي، خاطئة، وشابها الوهن والخلل والذي رافق العمل السياسي واستمر حتى اليوم.

فالدستور العراقي لسنة 2005 باعتباره إطار وأساس العمل السياسي في العراق كان موضع انتقائية وصراع شديد وتفسير متضارب لمواده المبهمة أو الغامضة والمفضية لمزيد من الصراعات المستقبلية.

أما مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية فقد اعتمدت على جرثومة المحاصصة في عملها وإجراءاتها وإداراتها، الى جانب التفاهمات والاتفاقات والصفقات، وليس القواعد القانونية والدستورية اللازمة للعمل الحكومي والتشريعي.

والوفرة المالية التي وفّرها النفط العراقي لم تُستثمر بالشكل الصحيح لصالح تنمية حقيقية متنوعة الأبعاد، بل ولتهدر الأموال الضخمة في عمليات فساد متنوع الأشكال، لكنه منظم وليس عفويا أو عشوائيا، وليبقى العراق أسير الاقتصاد الريعي وحبيس الشعارات التي تطرح ما بين فينة وأخرى عن ضرورة تنويع مصادر الدخل العراقي.

وعند الشروع في الإصلاح السياسي في العراق فان الأمر يقتضي معالجة الموضوع من النواحي التالية:

1. إصلاح سياسي أم إصلاح السياسة

فالأولوية ضرورية لتحديد نوع الإصلاح المرجو وفي هذا الإطار نعتقد أن أي إصلاح سياسي لن يكون ناجعاً من دون وجود تعديل وتغيير حقيقي في نمط السياسة المعتمدة في العراق. فإذا كانت السياسة تعرف بكونها التوزيع السلطوي للقيم، فان منطوق التعريف قد تم تحريفه ولتكون السياسة في العراق هي توزيع المغانم والمناصب ما بين القوى السياسية، وبعيداً عن منطوق العدالة والمساواة للعراقيين كافة.

وإذا كان تعريف الديمقراطية هو كلمة الشعب، وبالشعب، وللشعب، فإن مضمون الشعب تم تغييبه في العمل السياسي والاعتماد على المكونات الطائفة – القومية – المذهبية – الدينية وليس على منطق المواطنة، ولينتهي تعريف الديمقراطية في العراق إلى حكم زعماء الكتل السياسية وزعماء المكونات والطوائف.

وإذا كانت من أسس الشرعية والديمقراطية اعتماد منطق التداول السلمي للسلطة، فإن هذا التداول تتحقق بعض شروطه حين تكون المطالبة من المواطنين بقوة للمشاركة بالانتخابات ودغدغة مشاعره، باعتباره هو الأساس، ولكن الشروط الأخرى لهذا التداول جعلته يمثل نوعا من أنواع المناقلة والمداورة ما بين الوجوه وليس تغييرها.

إن وجود السياسة الصالحة تعتمد على مجموعة شروط، لابد من توافرها، ومنها:

أ. وجود رجال دولة.

ب. وجود الرؤية لطبيعة الحكم.

ت. وجود قيم ومعايير للعمل السياسي.

ث. مأسسة الظاهرة السياسية.

وبغياب هذه الشروط لا نحسب أن هناك جدوى من الحديث والإصلاح.

2. الإصلاح المؤسسي

إن أي إصلاح سياسي من دون وجود رؤية مؤسساتية لطبيعة واتجاهات الإصلاح ومستوياته وحدوده سيكون إصلاحاً ميتاً.

كما أن أي إصلاح سياسي يعتمد على البنى والعلاقات الشخصية وردود الأفعال والخطابات الحماسية بعيداً عن عقلنة القرار السياسي وانصياعه لرغبات ومزاجات المصالح الشخصية المتصارعة والمتضاربة فإن الإصلاح يبقى في إطار الديمقراطية الشفاهية (الأقوال لا الأفعال).

إننا نحسب أن الإصلاح السياسي الحقيقي لابد أن يكون منطلقاً من تشخيص

موضوعي لمكامن الخلل في بنية النظام السياسي ومن ثم وضع الحلول المناسبة. وكلما كانت الحلول مرتبطة بعملية التخطيط الاستراتيجي والعمل المؤسساتي كلما كان ذلك أجدى.

والكل يتفق على أن العمل المؤسساتي في العراق هو ضعيف وواهن، بسبب ارتكازه على دعائم واهنة، لا تعمل على إدامة نظام سياسي بوظائف حقيقية.

فالمحاصصة وبكل أنواعها ومفهوم التوازن بكل مجالاته وسّلة الصفقات الكاملة والتوافق والاتفاق والعرف الدستوري بتوزيع المناصب والمخالفات والانتهاكات الدستورية والخلط ما بين اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية وتعطل وتعطيل التشريعات والتعيينات بالوكالة وعدم الفصل ما بين السياسة والإدارة وسوء وتشوه التمثيل السياسي – الانتخابي، والتضارب بالتفسيرات الدستورية... كل هذه ارتبطت بالنظام السياسي العراقي المعتمد والمؤسسات العاملة فيه، وهي بطبيعة الحال كلها ـ سواء كانت نتيجة أم سببا ـ تشخص لنا ماهية وحجم الأزمة التي نعانيها في العراق.

3. إصلاح سياسي مؤقت أم دائمي

لكل نظام سياسي تحديات وتهديدات تحيط به. وتتنوع هذه التحديات والتهديدات بتنوع النظم السياسية وطبيعة النخب الحاكمة والبيئة الجغرافية والاجتماعية للنظام.

ما نشخصه في العراق، وفي الغالب، أن الحديث عن المعالجات والمراجعات والإصلاحات إنما تكون في إطار الفعل المؤقت، وليس الدائمي، ولذلك تتضخم المشاكل، وتتعقد الأزمات، وتبقى عالقة من دون حلول جذرية بسبب، غياب السعي والبحث، والوعي لصانع القرار، بضرورة وجود التخطيط الاستراتيجي ونظام البدائل للتحديات التي تواجهنا.

وما يحدث في المحافظات العراقية ليس بالمفاجئ للمختصين بالشأن السياسي والقانوني والإداري بسبب التشخيص المبكر عن ضرورة تحديد المسار الصحيح لعمل مجالس المحافظات في إطارها المعياري وعدم تركها مطيّة للتصارعات الحزبية.

وسواء كان الخلط ما بين اللامركزية السياسية والإدارية ومشاكل عملية نقل الصلاحيات للمحافظات من المركز فإننا نعتقد أن الأصل هو غياب ثقافة سياسية ناضجة تستطيع أن تزود النص الدستوري والقانوني بروح العمل المستندة على الشفافية والعدالة والمواطنة. وبغياب هذه الثقافة فإن الحلول ستكون هي مؤقتة مفتقدة الرؤية والبصيرة التي تتوافر في الدول الديمقراطية الناضجة.

والمشكلة الأعمق هنا، أننا لم نعمل على نقل الديمقراطية من سياق التحول الى سياق الترسيخ والاستقرار، ولذلك الحديث عن الإصلاح السياسي إنما سيمس القواعد الإجرائية وليس الجوهرية منها. مع تشخيصنا أنه حتى هذه القواعد الإجرائية لم يعمل على إصلاحها بشكل صحيح.

إن الإصلاح السياسي الدائمي يحتاج لمجموعة شروط منها:

أ. اعتماد مرجعية دستورية وقانونية واضحة وراسخة.

ب. اعتماد التخطيط الاستراتيجي والعقل الاستراتيجي.

ت. اعتماد المشروع لا الشعار في عملية الإصلاح.
ث. المراجعة الدورية من أصحاب الاختصاص والشأن بطبيعة سير عمل المؤسسات السياسية وتقديم العلاجات الممكنة.
ج. الفصل ما بين الإدارة والسياسة في العمل الحكومي.

4. الإصلاح السياسي وسيلة أم غاية؟

حين يغيب الوعي السياسي الذي يقّر بوجود متغيرات مستمرة في عمل النظام السياسي ويعترف بوجود رؤى سياسية أخرى، تعمل في محيط النظام السياسي، ويُسّلم من أن الديمقراطية هي مرآة عاكسة لحالات الوهن والضعف، فإن أي إصلاح سياسي يطرح إنما يكون محصوراً في إطار الوسيلة وليس إطار الغايات. والإصلاح السياسي لكونه وسيلة، إنما هو إصلاح مؤقت، إصلاح بالشكل، إصلاح شعاراتي، إصلاح لمنفعة خاصة، إصلاح جزئي. وهو بهذا سيفقد المضمون والمعنى الحقيقي للإصلاح.

أما الإصلاح السياسي بكونه غاية إنما هو إصلاح مرتبط بوعي ورؤية وبصيرة لمستقبل آمن وليس مجهولا. إصلاح فيه مزاوجة للرأي مع القواعد الاجتماعية. إصلاح متكامل في العمل ومتلازم في الأبعاد. إصلاح بدوافع ومحركات ذاتية لتطوير عمل ووظائف النظام السياسي. إصلاح يعتمد استثمار الوقت والجهد في تقديم الانجازات وليس تضييعه بالاجتماعات والإعلانات والدعايات.

الإصلاح السياسي بكونه غاية، يهتم بالمواطن بكونه المقّدس أولاً وأخيراً.

5. الإصلاح السياسي والمصلحون

مثلما هناك تلازم ما بين الديمقراطية والديمقراطيين والفيدرالية والفيدراليين، نعتقد بوجود التلازم ذاته ما بين الإصلاح والمصلحين.

إن مشروع الإصلاح السياسي يحتاج إلى الإيمان الحقيقي ممن يطرح ويقدم المشروع، كما يحتاج إلى وعي سياسي، والتزام حقيقي بالإصلاح من حيث المفهوم والمضمون والآلية والغايات والانفصام ما بين الإصلاح والمصلحين، لن يقود لإصلاح سياسي حقيقي.

إن علاقة الإصلاح بالمصلحين، تأخذ أكثر من بعد، مرتبط بماهية الهدف المطلوب من الإصلاح وآلياته.

فمثلاً، إذا كان الهدف من الإصلاح السياسي للمؤسسات العاملة في العراق ومعالجة المشاكل والأزمات فيها، فإنها تقتضي وجود شخصيات تؤمن حقاً بالإصلاح السياسي، وتهدف حقاً إلى تحقيق وتنفيذ المضامين الحقيقية للنهج الديمقراطي في العراق.

والتعارض والتناقض مابين الشخصيات السياسية، وخاصة التي تتصدى للمسؤولية أو تتغانم المناصب، سيعطل من عمل الإصلاح إلا في حالة غياب التعارض ووجود نمط من الاتفاق على الإصلاح المرتبط بوجود شخصيات مُصلحة بشكل مبدئي.

وإذا كان المستهدف من الإصلاح هو تعديل وتطوير وعي النخب السياسية أو حتى تأهيلها، فإن عملية الإصلاح هذه تكون من واجبات ووظائف الأحزاب والقوى السياسية وليس المؤسسات السياسية العراقية، لان المؤسسات فيها الأطر القانونية والدستورية

والتعليمات المنظمة للعمل فيها. وهي بهذا ستجبر المسؤولين على الالتزام بها في العمل، إلا إذا تواطأ الجميع أو الغالب منهم على اعتماد وسائل ممكن أن تُضعف من هيبة المؤسسة، ومن أدوات الرقابة والمحاسبة فيها وهذا هو الحاصل حتى اليوم باستثناءات محدودة.

مثال آخر.. كيف يمكن أن نتحدث عن إصلاح سياسي، عن تفعيل سبل اللامركزية الإدارية مع وجود نفس مركزي بحت في التعامل مع الموضوع. وكيف يمكن التعامل بثقافة اللامركزية على المستوى المركزي الاتحادي والمحافظات في ظل غياب ثقافة سياسية تقبل باللامركزية، فعلاً، وترفض التعامل المركزي، أو في ظل وجود تعارض ما بين الثقافتين في إطار الوعي للمسؤول نفسه أو ما بين المسؤولين في المركز والمحافظات.

وفي الواقع أن العراق يحتاج لمبدأ المُصلح، ونحن نتحدث في الإطار السياسي، في المفهوم والآلية والنهج والغاية، نحتاج إلى المصلح في إطار الفهم التكاملي الموضوعي مع إقرارنا أن هذا صعب المنال في ظل وجود معوقات عديدة منها:

1. سيطرة عقول فاشلة في كثير من مفاصل الدولة.
2. سيطرة مافيات الفساد بل أشكاله.
3. توزيع المناصب على أساس الولاءات والعلاقات العائلية، على حساب الكفاءة والعصامية والشفافية.
4. تقريب شخصيات المديح إلى صناع القرار، وإبعاد شخصيات القول الصريح منهم.
5. سيادة نمط العائلة على إدارة الوزارات.

وهذه المعوقات حاضرة عند أي عملية إصلاح سياسي أو اقتصادي أو دستوري، لان الإصلاح الحقيقي لا يعني سوى زيادة رصيد المواطنة وحقوق المواطنين وتقليص صلاحية ومغانم الفاسدين. وإن الإصلاح الحقيقي يعني زيادة مديات العدالة والشفافية، وتقليص سبل جرف الظلم واللامساواة. والإصلاح الحقيقي يعني استقرار النظام السياسي وديمومة عمله حسب الأطر القانونية والدستورية الصحيحة، وزوال كل القوى السياسية الطفيلية وجراثيم المحاصصة والمغانمة.

إن غياب المصلح الحقيقي، إنما يعود بالدرجة الأساس إلى أن القوى السياسية والحزبية، إنما هي انعكاس لطبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي والحزبي لها، وارتباطها ببنية عقلية وثقافية من الصعوبة بمكان ما فيها، أن تعمل على إنجاح الإصلاح. ولذلك نجد المعادلات التالية:

- مطالبة بإصلاح سياسي في إطار الشفاهية السياسية.
- مطالبة بإصلاح سياسي شكلي وليس جوهريا.
- مطالبة بإصلاح سياسي ترقيعي وليس حقيقيا.
- مطالبة بإصلاح سياسي رد فعل وليس في إطار الفعل.
- مطالبة بإصلاح سياسي مؤطر بفكرة أن المطالبة بالإصلاح هي مؤامرة.
- مطالبة بالإصلاح السياسي وإهمال الإصلاح الاجتماعي.
- مطالبة بإصلاح سياسي في إطار التوجيه والدعوة وليس القيام بالفعل.

ولذلك نعتقد أن الإصلاح السياسي الحقيقي

يشترط وجود شخصية تؤمن بالإصلاح وتمتلك رؤية واضحة لطبيعة ومضمون الإصلاح، وتحدد الوسائل والآليات المناسبة له مع تحديد الخطوات والخطط الإستراتيجية لوضع الحلول الناجعة لما هو آني من المشاكل وما هو دائمي لها.

6. إصلاح في المسار ببوصلة المعيار

إن المسارات المعتمدة في عمل النظام السياسي العراقي ومؤسساته قادت إلى نتائج غير محدودة، فالنزاع والصراع السائد اليوم سبقه نزاع وصراع على تشكيل مجلس الحكم وكتابة الدستور والقبول به، وتسمية رئيس الوزراء، وتشكيل الحكومة وتوزيع المناصب وتعطيل التشريع أو تعطيله وتهديدات متبادلة وأزمة ثقة عميقة وشاملة.

كما أن اعتماد المحاصصة منذ بدايات العملية السياسية في العراق واستمرارها حتى اليوم، أسست شبكة من المصالح الحزبية والفئوية وبحماية من زعماء الكتل السياسية والحزبية أو ما دون ذلك من مسؤولين. وأوجدت المحاصصة مساراً عند تشكيل الحكومة وتوزيع مناصبها وعوائدها بشكل علني وواضح، وبحجة المكونات وتغييب الأصل الحقيقي وهو الشعب رغم أن الحديث والمطالبة بالإصلاح، لا يعني نفي وجود المكونات، بقدر ما هي عملية تنظيم لإدارتها في إطار الدستور والمواطنة والدولة المدنية حيث القانون والعدالة والمساواة.

ومسار الانتخابات وإجراءاتها والقوانين المنظمة لها والصراعات الشديدة التي ترافقها في كل مرة، تعكس لنا تشوها في العمل الديمقراطي، ليس بسبب عدم احترام السياقات والتوقيتات الدستورية فحسب، بل وفي تشوه التمثيل الديمقراطي الذي يمنع مرشحا حاز (17.000) ألف صوت من الفوز، ويمنح مرشح آخر حصل على (1500 أو 2000) صوت!

وتشكّل مسارات عملية كتابة وإعداد الدستور والاستفتاء عليه والعمل بمواده ما بين عدم الاحترام لمواده أو بعضها والانتقائية في الالتزام والمخالفات الدستورية العديدة، ومنها الحيرة مع كل انتخابات بشأن ما يتعلق بالكتلة الأكثر، مثالا صارخا على ضعف العمل بالدستور، والقبول بتفسيرات قانونية متضاربة.

أما عن مسار الإصلاح السياسي؛ ففي عام 2008 طرح قانون الإصلاح السياسي في عهد حكومة المالكي الأولى، من قبل القوى السياسية لتقييد صلاحيات المالكي، مثلما كانت اتفاقية اربيل الأولى، التي جاءت أساساً لتقاسم السلطة، وتقييد سلطة رئيس مجلس الوزراء، وكذلك اتفاقية اربيل الثانية.

والملاحظ هنا، أن هذه المسارات الإصلاحية لم تبتعد أيضاً عن الإرادة التوافقية والتوازن وتقسيم المناصب التنفيذية على أساس الاستحقاق السياسي للكتل الفائزة وابتداع مؤسسات جديدة مثل المجلس السياسي للأمن الوطني. وهي بهذا لم تكن المطالبة بإصلاح سياسي، يشمل جوهر عمل النظام بل المسارات المعتمدة بشكلها الجزئي أيضاً.

وأيضاً طرح العبادي في 9/ 8/ 2015 الحزمة الأولى للإصلاحات، والنتيجة حتى هذا اليوم فإن الإصلاحات لم تؤتِ ثمارها لأسباب عديدة، منها:

1. التزاحم في أوراق الإصلاح السياسي ما بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقوى السياسية الأخرى، مثال ذلك طرح مجلس النواب في 11/ 8/ 2015 عن مجموعة إجراءات في إطار الإجراءات الإصلاحية النيابية. كما طرح السيد مقتدى الصدر مشروعه للإصلاح في 13/ 2/ 2016، ومبادرة السيد عمار الحكيم في 4/ 4/ 2016، ومبادرة الشيخ قيس الخزعلي في 8/ 4/ 2016. هذا إلى جانب وثيقة الإصلاح التي وقعت مابين زعماء القوى السياسية، ومنهم حيدر العبادي وسليم الجبوري وعمار الحكيم وهادي العامري وحسين الشهرستاني وفالح الفياض وهاشم الهاشمي وجمال الكربولي وصالح المطلك وأسامة النجيفي وفؤاد معصوم، وذلك في تاريخ 11/ 4/ 2016.

إن هذا التزاحم يعكس لنا عدم وجود اتفاق جوهري على موضوع الإصلاح، ويعالج وكأنما هو سباق إصلاحي دعائي، أكثر مما هو حقيقي.

كما نجد أنه رغم التعدد بالمشاريع إلا أن الإصلاح لم يتحقق. وكان ينبغي أن تتم معالجة موضوع الإصلاح السياسي بمعالجات موضوعية، تبدأ في تحديد مفهوم الإصلاح ومضمونه وآلياته ووسائله وغاياته وتوقيتاته اللازمة.

والتعّدد في المشاريع فيه من نزعات التصارع وليس التسابق فقط؛ إذ رفع مجلس النواب العراقي الغطاء عن حيدر العبادي في الجلسة الـ34 بتاريخ 2/ 11/ 2015 بحضور 225 عضوا، وذلك بحظر تمرير الحكومة إصلاحاتها دون موافقة مجلس النواب.

وحتى الإصلاحات التي طرحها العبادي في 9 / 8 / 2015 إنما جاءت بتنبيه وتوجيه المرجعية؛ إذ حذر وكيل المرجعية عبد المهدي الكربلائي، أثناء خطبة الجمعة في 31 / 7 / 2015 من غضب الشعب، بسبب النقص في الخدمات. وقال "حذاري أن للصبر حدودا، وعلى الحكومة أن تبادر في توفير الخدمات".

وبعد ستة أشهر من الإعلان عن الإصلاح، قال أحمد الصافي في خطبة الجمعة في 8/ 1/ 2016 "لقد بحّت أصواتنا، بلا جدوى من تكرار دعوة الأطراف المعنية من مختلف المكونات إلى رعاية السلم الأهلي والتعايش السلمي بين أبناء الوطن، وحصر السلاح بيد الدولة".

واليوم نحن في أيلول من سنة 2018، فإن الخدمات لم تتوفر، ولعل التظاهرات خير مثال على عجز كل من الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات عن القيام بمسؤولياتها إزاء موضوع الاهتمام بحقوق المواطنين وتوفير الخدمات.

ولذلك يكون من الضروري البحث في المسارات المطلوبة للإصلاح، وذلك وفق منطق الأولويات التي تكون نتاج عملية التخطيط الاستراتيجي الذي يعمد إلى رسم وإعداد الخطط اللازمة لمسارات عمل الحكومة وإدارة الدولة، سعياً لمعالجة حالات الخلل والضعف والتقصير والقصور.

وتحديد الأولوية لوحده، لا يكفي من دون تحديد الجهة المسؤولة عن ذلك، وبخلافه تتضخم عناصر ومطالب الإصلاح، من دون أي تنفيذ حقيقي يذكر.

ويمكن تحديد مفاصل وأولويات الإصلاح السياسي بما يأتي:

1. الإصلاحات المؤسساتية التنفيذية.
وهي التي ترتبط بطبيعة إدارة رئاسة مجلس الوزراء وصنع القرار السياسي واتخاذ البدائل المؤسساتية، إلى جانب معالجة آليات تشكيل الحكومة، واختيارها، وطبيعة الصلاحيات وعلاقتها بالرئاسات الأخرى: الجمهورية والبرلمان.

2. الإصلاحات بالمؤسسة التشريعية.
وهي التي ترتبط بهيكلة عمل السلطة التشريعية أولا، وطبيعة إدارة السلطة التشريعية والتشريعات التي تُسن، ولضمان التزام السلطة التشريعية بالمهام الموكلة لها وهي الرقابة والتشريع، ومن المؤكد فان هذا يستدعي تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب.

3. الإصلاح الدستوري عبر التعديل الدستوري.
سواء كان الإصلاح الجزئي في مواده المتفق على تعديلها أم الإصلاح الشامل المتدرج الذي يحتاج لعقد سياسي – اجتماعي جديد، لوضع أسس جديدة للعمل السياسي.

4. إصلاح وتطوير الثقافة السياسية للنخب السياسية القابضة على مقاليد الأمور في العراق، وهذا يكون عن طريق إدامة الحوارات والمناقشات الأكاديمية ولمؤسسات المجتمع المدني الملتزمة وبالأساسات الصحيحة لعمل النظام السياسي ومؤسساته، وكذلك تكوين فضاء ثقافي - سياسي – علمي ووطني، ليكون هو السائد في الحياة السياسية العراقية وليس تلك التي تطرح أية تفسيرات مشوهة أو تبريرات مؤدلجة لحقيقة ما يحصل اليوم من كوارث.

إن هذه المسارات المتعددة تحتاج لتعامل عقلاني رشيد ولتقديم مشروع وطني حقيقي للإصلاح السياسي في العراق والبدء بالإصلاح بحسب الأولويات التي نعتقد من أهمها تلك المرتبطة باهتمامات واحتياجات المواطن وهي الخدمات، والتي لا تحتمل أي تعطيل أو تأجيل.

كما يكون من الضروري لأي إصلاح سياسي أن تتوافر شروط أساسية منها:

1. مقوّم الكتلة المجتمعية والقاعدة الاجتماعية والتي هي أساس ومصدر السيادة الديمقراطية آخذين بنظر الاعتبار طبيعة المشاكل الموجودة ضمن هذا المقوّم، سواء كان بسبب الفقر الموجود في المحافظات أو العاطلين عن العمل من الشباب أو اللاعدالة في التعيين أو في عدم توفير فرص العمل المناسبة لهم.

2. مقوّم الكتلة البرلمانية والتي من الممكن أن تكون المساندة لأي مشروع إصلاح سياسي وعدم تعطيله لأسباب المحاصصة وتوفير الغطاء القانوني للإصلاح. وطبعاً أن هذه الكتلة البرلمانية، يشترط وجودها في البرلمان، مجموعة من النواب الذين لا يؤمنون بالمحاصصة قولاً وفعلاً، وساعون إلى تعديل مسارات عمل السلطة التشريعية.

3. مقوّم الكتلة السياسية – الحزبية التي تشترط وجود قوة سياسية أو حزبية، تؤمن بالمواطنة في عملها السياسي – الحزبي، وتحقيق المصلحة العراقية العليا، وتملك برنامجاً سياسياً واضحاً، وبمواقف محددة إزاء المشاكل التي يعاني منها النظام السياسي العراقي وطبيعة المعالجات التي تقدم لغرض الإصلاح والتعديل والتصحيح.

إن وجود نمط جديد لمسار الانتخابات وآلياتها وإجراءاتها من الممكن أن يقود لوجود تعديل في الخارطة السياسية – الحزبية، والدفع لوجود كتلة برلمانية مساندة لعمل حكومة قوية (سواء كانت ائتلافية أم لم تكن كذلك) يمكن أن يفعّل من الإصلاح الحقيقي في العراق.

وحين نتحدث عن الإصلاح الحقيقي إنما ندرك صعوبة ذلك، ولكن ليس استحالته في حال توفر العوامل اللازمة لذلك. كما إن تحقيق هذا الإصلاح لن يكون في وجود حكومة ضعيفة الوسائل والآليات مع صدقية غاياتها، مثلما هو لن يتحقق في عمر الحكومة البالغ أربع سنوات، ولكن أن تضع جدولا بالأولويات لكل سنة من عمر الحكومة، يمكن أن يسهم في تقديم الإصلاحات المطلوبة وبفاعلية أكبر.

ليس للإصلاح السياسي خاتمة

1. يعاني النظام السياسي العراقي من الخلل الواضح والأزمة المعقدة في هيكلية عمله وبنيته، وذلك بسبب اعتماد العملية السياسية على أسس خاطئة بعد 2003 ومرافقة الأداء السلبي لمؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية في العراق، بسبب التطبيق المشوه للنظام السياسي البرلماني عبر تقاسم السلطة والمغانم بوسائل المحاصصة والمكونات والتوازن.

2. إن عملية مأسسة السلطات في النظام السياسي العراقي ما زالت ضعيفة، الأمر الذي أثر كثيراً، وبشكل سلبي، على غياب العقلانية بالقرار السياسي، وحلول العوامل الشخصية والفئوية والجهوية.

3. إن أي نظام سياسي ناجع يكون من ديدنه هو المراجعة المستمرة لوظائفه وأعمال المؤسسات المنضوية فيه، لغرض المواكبة لحركة التغيرات والتفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتحضير الحلول المناسبة للمشاكل الراهنة، أو تلك التي تطرأ بعد حين.

4. افتقاد النخب السياسية العراقية (ونستبعد منها من لم يستلم سلطة) الرؤية الواضحة في الإصلاح وحركته ومساراته ومقوماته وأولوياته، لان معظمها ليست نخبا تفكر بالإصلاح؛ إما لغياب الثقافة السياسية اللازمة للإصلاح وقبوله، أو للخوف من الإصلاح، باعتباره تهديداً حقيقياً لامتيازاتها ومصالحها.

5. إن الإصلاح الحقيقي لابد أن يعالج المسارات الخاطئة المعتمدة؛ فإصلاح البرلمان يستدعي تعديل وإصلاح المسارات التي توصل المرشح للبرلمان سواء كان في تعديل عمل المفوضية للانتخابات أم القوانين المعتمدة أم حتى آلية احتساب أو عدّ الأصوات.

وكذلك الحال فإن إصلاح الكابينة الوزارية يستدعي تعديل مسارات وآليات الترشيح والتسمية والاختيار للكابينة وإمكانية المحاسبة لهم (الوزراء) في إطار التضامن الوزاري وليس التضامن الحزبي – المكوناتي - الكتلوي - التوافقي.

6. إن الإصلاح السياسي ليس هو شعار يطرح من خلال قنوات التلفزيون ووسائل الإعلام، بل هو مشروع متكامل، يُهيأ له من وقت طويل، ومعضّد بدراسات وأبحاث موضوعية أكاديمية عن سبل الإصلاح ووسائل تحقيقه.

كما إن الإصلاح السياسي الحقيقي هو الذي يكون نتاج عقلية سياسية، تؤمن فعلاً بالإصلاح بكونه وسيلة وغاية، وبكونه آلية المراجعة المستمرة لعمل النظام السياسي وتقويم أدائه، الوظائف التي ترتبط أولاً وأخيراً لخدمة المواطن الذي هو أساس الشرعية الديمقراطية.

7. إن الإصلاح السياسي الحقيقي لا يعتمد على الحلول الترقيعية أو سياسة كسب الوقت أو المماطلة، بل تلك التي تعتمد الحلول الجذرية في الإصلاح عبر الاهتمام بجوهر عمل النظام السياسي وأزمته البنيوية وليس قشور النظام.

8. إن الإصلاح السياسي الحقيقي لابد أن تتلازم فيه الرؤية الواضحة مع الآليات والوسائل الموضوعية ومع الغايات النبيلة إلى جانب وجود الحامل الحقيقي لمشروع الإصلاح والمساند والمؤيد من كتلة مجتمعية ونخبة ثقافية - أكاديمية شخصت من بدايات العملية السياسية الأساسات الخاطئة للعمل السياسي في العراق، والتي قادتنا إلى ما نحن عليه اليوم.

9. إن مشاريع الإصلاح السياسي ينبغي ألا يكون همها التصارع بالطروحات بالأفكار بل في تكاملها وتعاضدها وتوحيدها واسترشادها بمنطق المعايير المعتمدة في الدول الديمقراطية الناجعة. ونعتقد أن من يستطيع أن يؤمن بهكذا مشاريع إنما هي الشخصيات الأكاديمية المستقلة (وليس المضّللة)، باختلاف اختصاصاتها، وبمؤازرة من مؤسسات المجتمع المدني ومن ثم اعتمادها من قبل صناع القرار في العراق، إن كانت النوايا جدية وفعلية للقيام بالإصلاح.

10. إن الإصلاح السياسي الحقيقي يستدعي الإصلاح التكاملي في الوسائل والأدوات والأبعاد بين ما هو سياسي دستوري قانوني وثقافي واجتماعي واقتصادي، وإلا فان الإصلاح في البعد الواحد رغم أهميته لن يقود لإصلاح مضمون.

فعلى سبيل المثال يمكن العمل على إيجاد كتلة برلمانية بعنوان كتلة الإصلاح وإنهاء المحاصصة أو تقليصه، وهذا يستدعي تعديل مسارات الترشيح للبرلمان، وتعديل قوانينه المنظمة لذلك، والسماح لإعطاء دور برلماني لمؤسسات المجتمع المدني، ولكن ليس لدكاكين الأحزاب، وكذلك إعطاء دور للشخصيات المستقلة لكي تطرح نفسها بشكل مستقل ومحايد، من دون أي تمييز أو إجحاف، وكذلك حجز مقاعد الكوتا للفلاحين والعمال.

إن هكذا إصلاح ممكن أن يغير من الصبغة السائدة في البرلمان، ومن ثم تعديل مساراته، سعياً لتعديل تشريعاته.

11. إن أي إصلاح سياسي يهمل أو يتغافل المضمون الاجتماعي للإصلاح، فأنه لن يكتب له النجاح، وذلك لاعتقادنا بأن قيمة الإصلاح تكمن في عدم الفصل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي.

12. إن الدورة التشريعية الرابعة وتشكيل الحكومة العراقية السادسة أمامها مسؤولية جسيمة وعظيمة، وعلى هاتين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أن تثبتا للعراقيين أنهما عازمتان فعلاً على البدء بخطوات الإصلاح السياسي؛ إن همّهما الانتخابي إنما كان هو هم البحث عن تقديم الانجازات للمواطنين، لان الديمقراطية الفعلية ليست هي الانتخابات

فقط، بل هي شرعية الانجاز. وفي هذه اللحظة يمكن عدّ توجههما بهذا المنحى هو الخطوة الأولى لتعديل مسارات العملية الديمقراطية في العراق، أو أنهما ستنتهجانِ ذات النهج الذي اختطه من سبقهما، وسيضاف إلى قائمة أصحاب المغانم والامتيازات، شريحةٌ جديدة من البرلمانيين والمسؤولين، وإضافة عدد جديد من المستائين والناقمين من الشعب العراقي. وسيبقى مستقبل العراق رهن ما بين الإصلاح الحقيقي أو الثورة الشعبية.

* قدم الاستاذ الدكتور عبد الجبار أحمد عبد الله خلاصة عن هذا المقال، وذلك ضمن اعمال الطاولة المستديرة والتي عقدت تحت عنوان (اصلاح النظام السياسي في العراق – الواقع والرهانات)، ونظمتها مجلة (الثقافة الجديدة)، وحضرها عدد من الأكاديميين والسياسيين، بتاريخ الرابع عشر من ايلول 2018 (نص تقرير عن اعمال الطاولة المذكورة، يوجد في مكان آخر من هذا العدد، 401).

العقبات الأساسية في مسار حركة التحول الديمقراطي في العراق

أ.د. عامر حسن فياض
عميد كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين

إن كل تحول ديمقراطي لا يفسر إلا بوصفه مسارا، وادواته تحالفات، لان الديمقراطية، من حيث المبدأ، ليست عقيدة نناصرها مقابل من يناهضها، ولا هي مذهب نقدسه مقابل من يدنسه، ولا هي ايديولوجيا نتقاتل من اجلها، ضد من يتقاتل ضدها، ولا هي آلية نتوسل ادواتها الانتخابية مرة، ونتخلى عنها مرة اخرى.

بمعنى ادق الديمقراطية (فكرا) هي منظومة متكاملة، تضم وتؤطر التنوعات والديمقراطية (ممارسة). هي حركة تحالف ومسار يحسن ادارة التنوعات. وعلى اساس ذلك فأن الحركة الديمقراطية لا يمكن ان تكون جزءا من نشاط حزب سياسي، ولا يمكن ان تجير باسم حزب، ولا يمكن ان تكون ملحقا بحزب، ولا واجهة جانبية او خلفية لحزب.

صحيح جدا ان الحركة الديمقراطية في العراق تتمتع بتاريخ طويل على امتداد تاريخ العراق الحديث، كما تتمتع بجغرافية واسعة الجمهور على امتداد الخارطة العراقية، بيد انها حركة مبعثرة تنظيميا، وتلك اولى العقبات في مسار حركة التحول الديمقراطي في العراق. تسبقها اولى واخطر العقبات امام انطلاق مسار التحول الديمقراطي وتعزيزه، والمتمثلة في ان من يمارس الديمقراطية في العراق، هم غير ديمقراطيين.. فالقوى اليسارية (كعقل جمعي يساري) متقوقعة بالمركزية، ولم تصبح التعددية واللامركزية عندها بعد اولوية من اولويات انشغالاتها. والقوى الاسلامية (كعقل جمعي اسلامي بضروبه المتنوعة) متمسكة بفهم الديمقراطية بوصفها آلية يقبلونها باضطرار، وليس بقناعة، ويقبلونها مجبرين لا مخيرين في التعامل معها مرة، او يقبلونها مرة اخرى عندما يتأكدوا بأنهم الرابحون والمنتفعون عند اللجوء اليها كأداة لاستيلائهم على السلطة او المشاركة بها.

اما القوى القومية (كوردية - عربية - تركمانية... الخ) فان ديدنهم وأولوياتهم وهدف انشغالاتهم الشمولية والكليانية المتمثلة بالهوية القومية الضيقة المتغلبة على الوطنية العراقية.

العقبة الثالثة التي تمثل خطرا على مسار حركة التحول الديمقراطي في العراق المعاش تتمثل بثانوية، وليس اولوية اهتمام القوى السياسية المتنفذة في العراق، ببناء الدول ومؤسسات الاطار الدولتي الذي ينبغي ان يسبق، على الاقل، او يتزامن مع البناء الديمقراطي.. فالحراك الديمقراطي السليم يحتاج الى ساحة دولتية وطنية، لا ساحة مفتوحة وسائبة، عابرة للوطنية، ولا ساحة محلية جهوية، ضيقة، مطعمة بالعدمية الوطنية (الطائفية - العشائرية - القومية العنصرية).. والساحة الدولتية الوطنية مؤطرة بدولة ذات سيادة لها مؤسسات تمثيلية منتخبة وحكومة قوية مسلحة بالقانون ومحمية بالمؤسسات. وهكذا فان شقاء الدولتية في العراق يعيق مسار الحركة الديمقراطية، فليس هناك ديمقراطية سليمة لا تسبقها دولة سليمة، فالديمقراطية السليمة لا تأتي في مرحلة ما قبل الدولة.

والعقبة الرابعة في طريق الحركة الديمقراطية والتحول في العراق، تتمثل بالبيئة الاقليمية والدولية المعاصرة غير المشجعة لنجاح المسار عندما تفضل الاستقرار على حساب الديمقراطية مرة، وتفضل الفوضى على حساب الديمقراطية مرة اخرى وأخيرة. والتفاصيل في هذا الشأن تزخر بالشواهد التي تؤكد ان البيئة الاقليمية للعراق بيئة طاردة للديمقراطية في العراق وفي دواخل مجتمعاتها، كما تؤكد البيئة الدولية للعراق، بانها بيئة منافقة طاردة للديمقراطية في العراق دون مجتمعاتها.

اما العقبة الخامسة في مسار التحول الديمقراطي في العراق فانها تتمثل بعلوية التوافقية بين القوى السياسية المتنفذة على علوية الدستورية؛ ففي كل عمليات تشكيل الرئاسات الثلاث بعد كل انتخابات عامة جرت في العراق، تمت وانجزت، لان التوافقية خارج اطار القبة البرلمانية والسياقات الدستورية حصلت اولا، ليتم بعد ذلك اللجوء الى الدستورية وسياقاتها. بمعنى ادق ان لم تحصل التوافقية، لا يتم اللجوء الى الدستورية؛ فالاخيرة لا تعلو، والعلوية للتوافقية.

ازاء هذه العقبات هل هناك ارضية صالحة او رحم متعاف لولادة واستمرار وتقدم الحركة الديمقراطية في العراق؟

ان تسطير هذه العقبات، ليس دعوة لليأس، وقتل الامل بمستقبل الحركة الديمقراطية العراقية بقدر ما هو مراجعة نقدية، لتأكيد سوء فهم الديمقراطية (فكرا وممارسة) من قبل القوى المتنفذة في العراق، لازالة عيوب التجربة العراقية التي سجلت ارقاما قياسية سلبية، بالقياس الى مزايا التجارب الديمقراطية الايجابية في العالم.

وبسبب القوى المتنفذة في العملية السياسية العراقية، فان التجربة العراقية سجلت ارقاما قياسية سلبية في:-

- غلبة المكوناتية على المواطنية.
- علوية التوافقية على حساب العلوية الدستورية.
- الغيابات البرلمانية والاخلال بالنصاب.
- اعتماد معادلة التسقيط السياسي في الاستجوابات البرلمانية والتخادم السياسي في الامتناع عن هذه الاستجوابات.
- ثقافة التطيير من النجاح والتشفي عند الفشل ما بين القوى السياسية المتنفذة.

- تقزيم الشرعية بالانتخابات فقط دون المقبولية الانجازية، في حين ان الشرعية في عالم اليوم، تقوم على ركنين هما ركن المقبولية بالانتخابات اولا، يرافقها ركن المنجزات لاستمرار الشرعية.
- سيادة ثقافة الاستطالة في المناصب العليا على حساب ثقافة الاستقالة.
- تقدم العراق في مراتب الفساد، ليكون الفساد ظاهرة وليس حالة وفساد ممنهج، وليس عفويا. وفساد محمي وليس منزوع الحماية.
- اعتماد السياسة التصفيرية بدل السياسة التكميلية في الاداء الخدمي الحكومي.
- غلبة اطروحة ان العراق بلد مكونات، افرادها اتباع ورعايا وزبائن، على حساب اطروحة ان العراق بلد لشعب افراد، مواطنين.
- غلبة اطروحة النظر الى العراق من ثقب المكونات الدينية الطائفية والقومية العنصرية والمناطقية الجغرافية وبوصلاتهم الجهوية الضيقة، على حساب اطروحة النظر الى التنوعات المجتمعية (طوائف – قوميات - عشائر ..الخ) من بوابة العراق الواحد الواسع، وبوصلته الوطنية الموحدة.
- غلبة اطروحة ان الارادة الشعبية لا يمكن قياسها وتلمسها والتعبير عنها الا من خلال قناة واحدة هي اما قناة الانتخابات ومخرجاتها، او قناة التظاهر ودوافعها المطلبية والاجتماعية، على حساب اطروحة ان الارادة الشعبية تقاس، ويمكن تلمسها والتعبير عنها من خلال القناتين معا، لانهما قناتان متكاملتان لا متعارضتين، فلا يجوز انكار احداهما والقبول بالاخرى، بينما لدينا من يتبنى قناة الانتخابات ومخرجاتها، وينكر قناة التظاهر، ويقابله من يتبنى قناة التظاهرات ودوافعها المطلبية والاحتجاجية، وينكر القناة الاخرى ومخرجاتها. وهنا فإن المتبني لقناة واحدة فقط على خطأ.

معالجات

ان المعالجة لأمراض العراق تحتاج الى مضادات حيوية سياسية اولا، واقتصادية خدمية وامنية بالتوازي مع اولا وليس قبلها او بعدها.
ونحرص على المعالجة بالمضاد الحيوي السياسي هنا، لان الازمة حتى لو كان العامل السياسي ومستلزماته الناقصة، سببا في الازمة، فأن التأخير في تناول المضاد الحيوي السياسي، كان العامل المهم في تصاعد الازمة التي تحولت الى غضب، يصعب التعامل معه، الامر الذي يدفعنا الى تأكيد اولوية المعالجة بالمضاد الحيوي السياسي، فكيف نشخص الازمة الحالية بأسبابها واطرافها والجهة المسؤولة عنها، والمبادرات الوطنية وليس الترقيعية لمعالجتها:-

أولا:- تشخيص الازمة

ماهية الازمة:- تتحدد ماهية الازمة بوصفها ازمة نزف سياسي لوطن مصاب بأمراض عنقودية الابعاد والآثار (سياسية – امنية – اقتصادية - اجتماعية - ثقافية) تخص تباطؤا وتراخيا وتقصيرا وإخفاقا في تشكيل رئاسات مؤسسات المناصب السياسية السيادية الثلاث (رئاسة مجلس

النواب – رئاسة الجمهورية – رئاسة مجلس الوزراء).

أسباب الأزمة:- في إطار أسباب هذه الأزمة بالذات وليس في أسباب مرض وطن اسمه العراق، ليس من الصواب بل وليس من المجدي ان ننشغل في تسطير مسببات او إرجاع كل شيء، وفي كل وقت الى مسببات اخرى (وهي مسببات مهمة) أبرزها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:-

- الحضور الاجنبي في الشأن العراقي (قوات أجنبية – تدخلات إقليمية... الخ).
- العوز التشريعي وعدم إجراء التعديلات الدستورية المقررة وفق المادة (142) من الدستور.
- عدم انجاز متطلبات تنفيذ المادة (140) من الدستور الخاصة بمعالجة قضايا المناطق المتنازع عليها، وبضمنها قضية كركوك.
- عدم إتمام تنظيم حرية الاجتماع والتظاهر السلمي بقانون، حسب ما جاء في المادة (38) من الدستور.
- عدم إتمام تكوين وتنظيم الذراع الثانية للسلطة التشريعية (مجلس الاتحاد)، حسب ما جاء في المادة (65) من الدستور.
- عدم وجود نظام داخلي لتنظيم سير العمل في مجلس الوزراء، حسب المادة (85) من الدستور.

• عدم تنظيم وتكوين المحكمة الاتحادية العليا، حسب المادة (92) من الدستور.

• عدم تنظيم وتكوين مجلس الخدمة العامة الاتحادية، حسب المادة (107) من الدستور.

نعود لنؤكد هنا أهمية مراعاة وانجاز ما تقدم، بيد ان هذه المراعاة وذلك الانجاز لما تقدم لا يتحقق إلا بعد إيقاف نزف التباطؤ والاسترخاء والتقصير والإخفاق في حل أزمة تشكيل رئاسات المؤسسات السياسية السيادية الثلاث.

وأولى خطوات تجاوز هذا الإخفاق وحل الأزمة، هي خطوة تشخيص أسبابها الحقيقية المباشرة والمتمثلة بـ:-

أ. طبيعة العلاقة بين قادة وفرقاء العملية السياسية بوصفها علاقة تصارعية، وليست علاقة تنافسية، رغم ان هؤلاء جميعاً دون استثناء او إقصاء، هم قادة لكتل وقوائم ذات مشاريع وطنية، كما هو معلن ومصرح به من قبلهم جميعاً.

ب. سوء في الفهم والاستعمال لآلية التفاوض بين قادة وفرقاء العملية السياسية؛ فالتفاوض لديهم يعني الفرض المتبادل (وليس العرض المتبادل) للمطاليب والشروط في ما بينهم، الأمر الذي يجعل من المفاوضات غير مجدية، ان لم تكن فاشلة في تقديم معالجات متوازنة وحلول تسوية لتنتهي بالنتيجة الى خلافات لا اختلافات، وتصفيات لا تسويات، وعنادات لا تنازلات، واختلالات لا توازنات.

ج. سوء فهم وغياب إدراك القادة للاختلاف والتمايز ما بين المشاركة في العملية السياسية والمشاركة في الحكومة. حيث ان العزوف عن المشاركة في الحكومة يسحب معه بالخطأ – عزوف عن المشاركة في العملية السياسية او التهديد بالانسحاب من العملية السياسية، في حين ان العزوف او الانسحاب من المشاركة بالحكومة ينبغي ألا يعني بأنه انسحاب من العملية السياسية.

وبهذا فالملاحظ ان الجميع (وهم الشركاء في العملية السياسية) يتطير من العمل في المعارضة السياسية السلمية (داخل البرلمان وخارجه) ويعتقد - بالخطأ – ان وجوده خارج الحكومة يعني وجوده خارج العملية السياسية. ان سوء الفهم والغياب في الإدراك لهذا الشأن يدل على انعدام ثقافة المعارضة السليمة، وتجنب، بل الهرب من ممارسة هذه المعارضة.

د- الفشل في التعامل مع المواد الدستورية (76-70-55) التي تحدد خارطة طريق دستورية لمعالجة الأزمة. الامر الذي يؤشر خطورة خرق الدستور ويبرر السخط الشعبي والاعتصامات الجماهيرية مع العشرات من مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية الديمقراطية للدفاع ولصيانة وحماية الدستور من الخروقات التي مورست عليه.

الجهة المسؤولة عن الأزمة:- بعد المصادقة على نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة من المفيد الإشارة الى وجود ثغرة تشريعية في الدستور وكذلك في قانون الانتخابات تتمثل بجعل الفترة الزمنية مفتوحة ما بين إعلان النتائج والمصادقة على النتائج وهذه الفترة، بسبب غياب تنظيمها وتحديدها قانوناً. والمسؤولية في الأزمة تبدأ ما بعد التصديق على نتائج الانتخابات من قبل الهيئات القضائية التمييزية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهي مسؤولية تقع على عاتق اشخاص قلائل بعدد أصابع اليد، هم رؤساء القوائم الانتخابية الفائزة. وهذه المسؤولية ظلت لصيقة بهم فقط لحين انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب. بعد هذا الانعقاد والجلسة فإن المسؤولية تقع على مؤسسة البرلمان بكامل نوابها، وضمنهم معظم قادة القوائم والكتل الفائزة لان جلستهم ينبغي ان تبدأ لتصبح جلسة عمل فعلية.

ثانيا:- المعالجة (المبادرة الوطنية لحل الأزمة)

في خضم ماراثون طويل من المفاوضات والمشاورات والزيارات المتبادلة بين قادة الكتل والقوائم والتدخلات المحلية والإقليمية والدولية، تشنفت مسامعنا بمجموعة مبادرات لحل الأزمة، ابرزها تشكيل حكومة اغلبية – تشكيل حكومة جامعة – تشكيل حكومة ابوية – تشكيل حكومة قضاء وطني ...الخ.

ولكن بغض النظر عن الجهات التي تقف وراء هذه المبادرات، فأن المبادرة كيما تستكمل شروط نجاحها، ينبغي ان تحمل المواصفات الآتية:-

1 - ان تكون عراقية الصياغة والمضمون على اساس ان اي مبادرة يشم منها حضور إقليمي او دولي سواء كان هذا الحضور على شكل تدخل ام نفوذ ام تأثير ام إعلان تفضيل ام نصيحة فأن من الصعوبة تسويقها عراقياً. وعلى عكس ذلك عندما تكون المبادرة عراقية من حيث المبادأة والصياغة والمضمون ومكان الإعلان فأنها ستكون مقبولة وناجحة عراقيا وسهلة التسويق والقبول إقليميا ودوليا. انطلاقا من معادلة تفيد ان الضاغط الاقليمي (ايراني - تركي

- سعودي - قطري)، وكذلك الضاغط الدولي (الامريكي) يستطيع ان يرفض حكومة ورئيسها دون ان يستطيع فرض حكومة ورئيسها.

2 - ان تكون مبادرة غير متعارضة مع إرادة الناخبين العراقيين. بمعنى ادق ان تكون موضع رضا وقبول الناخبين العراقيين من مختلف القوائم المشاركة في الانتخابات الفائزة وغير الفائزة.

3 - ان تكون مبادرة دستورية بمعنى ان لا تتعارض مع السياقات الدستورية التي تنظم اختيار رئاسات المؤسسات السيادية الثلاثة (المواد 55 - 70 - 76).

4 - ان تكون مبادرة مؤسساتية بمعنى انها حتى لو طبخت بوصفها (صفقة واتفاق) خارج إطار القبة البرلمانية، فإنها بالنتيجة لا بد وان تكون مبادرة معلومة وشفافة ومقنعة بالنسبة للمواطن. وهذه الشفافية وتلك القناعة لا يلتمسها المواطن الا اذا كانت المبادرة خارجة من الرحم الطبيعي لها، من رحم مجلس النواب كجزء من واجباته السياسية الاساسية التي ينبغي ان تسبق واجباته التشريعية والرقابية.

كل ما تقدم يجعلنا نسجل مسؤولية التقصير في معالجة الأزمة على ذمة مجلس النواب الذي ما زال ينتظر فقط ما تسفر عنه اتفاقات وصفقات رؤساء الكتل، دون ان ينتبه الى واجباته المتمثلة بـ (العمل) وليس بـ (الانتظار) ضمن إطار جلساته الاولى، وما بعدها التي يفترض ان تكون (جلسات عمل) حقيقية، لا (جلسات انتظار) تبعية.

والسؤال الآن:- كيف تتحقق مثل هذه المبادرة الوطنية بالمواصفات المذكورة اعلاه؟

سبق ولاحظنا ان العقدة في هذه الازمة ليست أحادية، فهي لا تتصل بتشكيل الحكومة فحسب، بل هي عقدة تعددية، تتصل بالمناصب السياسية السيادية الثلاثة (رئاسة مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء). وبذلك فأنها تحتاج الى اتفاق صفقة بين القوائم الفائزة يخص اختيار الرئاسات الثلاثة مرة واحدة. ولكن ان لم يتحقق هذا الحل (اتفاق الصفقة) لهذه العقدة الثلاثية الابعاد، وهو الحل الذي يبدو انه دخل دائرة المستحيل، فأن الغضب الشعبي المشروع الذي ترجمته المطالبات والتظاهرات على امتداد أكثر من مدينة عراقية يدعو، بشدة الى اعتصام (عمل) وليس اعتصام (صراخ وكلام) لأعضاء مجلس النواب الجديد جميعاً، كيما يواصلوا بشجاعة وبمسؤولية مهامهم داخل مجلس النواب يوميا، من اجل عقد الجلسة الاولى، وفيها تسمي كل قائمة فائزة من القوائم الاربعة، مرشحها لرئاسة مجلس النواب، كما يعطي الحق للقوائم الاخرى الفائزة بترشيح مرشحها من خارج او من داخل القوائم الفائزة ويتم التصويت على خمسة مرشحين او اقل على درجة او درجتين او اكثر، ومن يحصل على النصاب المقرر دستوريا للفوز (51% من الاصوات حسب المادة 55 من الدستور) يتولى منصب رئاسة مجلس النواب، ويكون الثاني بعده نائبا اول، والثالث بعدهما

النائب الثاني لرئيس المجلس. وتنتهي الجلسة الاولى.

اما بالنسبة لتولي منصب رئيس الجمهورية فأن السياق ذاته يتم إتباعه في الجلسة الثانية لمجلس النواب، وسيكون رئيس الجمهورية الجديد ممن حصل بجولة او اكثر على ثلثي اصوات اعضاء المجلس.

اما بالنسبة لتولي منصب رئيس مجلس الوزراء فأن تولي المنصب الاخير يتم وفق هذا السياق ايضا. ومن يفوز بالأغلبية المطلقة من بين المرشحين الخمسة او الاقل المتنافسين، سيكون المكلف من قبل رئيس الجمهورية الجديد لتشكيل الوزارة وفق السياقات.

ان خارطة عمل اختيار الرئاسات الثلاثة، آنفة الذكر، هي خارطة وطنية، تحترم إرادة الناخبين جميعا من جهة، وتحترم الدستور وسياقاته وتوقيتاته الزمنية من جهة ثانية، وتحترم الأطر المؤسساتية التي تقتضيها عملية التحول الديمقراطي، بعيداً عن الشخصنة المملة والصفقات غير المريحة والمحاصصة المقيتة والتدويل المرفوض.

* قدم الاستاذ الدكتور عامر حسن فياض خلاصة عن هذا المقال، وذلك ضمن اعمال الطاولة المستديرة، والتي عقدت تحت عنوان (اصلاح النظام السياسي في العراق – الواقع والرهانات) ونظمتها مجلة (الثقافة الجديدة)، وحضرها عدد من الأكاديميين والسياسيين، بتاريخ الرابع عشر من ايلول 2018 (نص تقرير عن اعمال الطاولة المذكورة يوجد في مكان اخر من هذا العدد، 401).

المنهاج الوزاري: التذاكي في إدارة الاقتصاد الوطني

د.صبري زاير السعدي

تَعكِسُ تفاصيل المنهاج الوزاري (2018-2022) (المنهاج) (1) المسهبة وتداخلها، وكالمرآة تماماً، الواقع السياسي الجديد- القديم المضطرب، وتشرذم الأحزاب والنخب المهيمنة على السلطة، وارتباك المؤسسات التنفيذية والتشريعية. وبالتوازي، يَعكِسُ "المنهاج" أيضاً، قضايا الشأن الاقتصادي بأسلوب ومضمون يَغلبُ فيه الغموض والتناقض، بقصد أو بدون قصد، للعديد من المفاهيم والمقترحات الواردة، ويدفع للإستنتاج السريع بأن مآل تنفيذ مشروع الحكومة الاقتصادي لن يكون أفضل من المشاريع الوزارية السابقة في تَكرِيس العَبث في إدارة الاقتصاد والموارد العامة. فخليط التفاصيل الكثيرة يُشَتتُ ليس فقط الإهتمام بأسباب ونتائج الأزمة الاقتصادية الهيكلية القائمة، بل وأيضاً، يُبعثرُ أو يُغَيبُ متطلبات تحسين البيئة الاستثمارية: الاستقرار الاقتصادي، وضوح أهداف السياسات الاقتصادية، معايير وأولويات الاستثمار، وتوفير البنية الأساسية المادية والمؤسسية والقانونية والتنظيمية. وللدلالة، تَكشفُ المراجعة ما يلي من مظاهر الإرتِباك والإرباك البارزة:

أولاً: الغياب التام للمؤشرات الرئيسية الدالة على حجم وطبيعة المشكلة الاقتصادية القائمة: انخفاض معدلات النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتفشي الفساد المالي، وزيادة الدين العام والقروض الخارجية، وزيادة التباين بين الدخول والثروات، وتزايد الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي والاستيرادات: المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي. كذلك، ليس في "المنهاج" تحديد للأهداف الاستراتيجية وللسياسات الاقتصادية المتسقة، وفي إطارها السياسة النفطية، وتوقيت تنفيذها، ومقاييس الإنجاز والمحاسبة. ويجرد هذا النقص الفاضح المصداقية والواقعية من "المنهاج". نَعلم، أن بعد تقييم حجم المشكلة الاقتصادية، يتم تحديد الحلول على خلفية المعرفة بدينامية الاقتصاد وفاعلية عناصره الأساسية. هذه بديهة في صياغة أي منهاج أو برنامج اقتصادي حكومي أو حتى في سياسة اقتصادية جزئية. وما يثير الدهشة والاستغراب، أن اهتمام المنهاج بالسياسات الاقتصادية نلحظه في الإشارة الوحيدة الخاطفة لعبارة " تطوير السياسة الاقتصادية الكلية"، بترقيم أولوية رقم 11 من بين 15 أولوية، تحت عنوان المحور

الثاني: "المالي والاقتصادي والتنموي"، وبدون أي محتوى أو تعريف (2)، وإشارة في عنوان المهمة الموكلة لكل من وزارة التخطيط والبنك المركزي: "تطوير أدوات التحليل الاقتصادي (نمذجة الاقتصاد العراقي)" و" تقييم وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية في العراق"، وأيضاً بدون تعريف وغياب استخدامها في "المنهاج" (3).

ويبدو واضحاً جداً، أن "المنهاج" يفتقد في خلفية إعداده للتحليل الاقتصادي وللاختيار من بدائل السياسات الاقتصادية المتعددة في تحديد وتيرة ومسارات النمو الاقتصادي المستهدف. وبرأينا، يبدو أيضاً، أن بعثرة التفاصيل وتشتيت مفردات المنهاج بعرض غريب في الأدب الاقتصادي، وهو تقليد مستمد من خليط تفاصيل خطة التنمية الوطنية (2018-2022) (الخطة)، المُرتَبِكَة والمُربِكَة، يستهدف الإيحاء المضلل باستقلالية "المنهاج" عن أهداف وسياسات صندوق النقد الدولي (الصندوق)، وهي الأكثر وضوحاً، والتنصل من نتائجها الحالية والمتوقعة خلال السنوات القادمة (4). وهو أيضاً، يفسر تجنب "المنهاج" الإفصاح عن هذه النتائج.

ثانياً: تأكيد "المنهاج" لأهمية تحرير قوى وآليات السوق بفرضية قدرتها على تحديد أولويات الاستثمار وزيادة النمو، يتجاوز الإمكانيات المحدودة لدى القطاع الخاص ومعايير معدل الأرباح والتكلفة والمخاطر التي يهتدي بها في تفضيل الاستثمار في تجارة الاستيراد والعقارات والمضاربة والخدمات الاجتماعية والترفيهية، ويتجاهل واقع ضعف آليات السوق الناقصة، والتي لا تتلائم إطلاقاً مع أهمية إقامة وتطوير البنية الأساسية الاقتصادية (المادية)، والاستثمار في نشر تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة، وفي إيجاد الطاقات الإنتاجية المعدة للتصدير، والاستثمار في تدريب القوى العاملة.

ثالثاً: ليس في السرد الوارد عن "تقوية الاقتصاد"، إطلاقاً، ما يفيد في كيفية يمكن الإستعانة عملياً بأية وسيلة لإحياء النشاط الاقتصادي على أسس متينة، ومنها تحديد حجم الاستثمارات، وأولويات المشاريع الحكومية المُمَوَلة من الإيرادات النفطية العامة من غير المشاريع النفطية، والتي تسهم في إيجاد مصادر جديدة للإنتاج وللصادرات وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وللدلالة، تكفي الإشارة إلى النص "الإنشائي" الخليط من الشعارات الشعبوية (5) التالي:

"تعزيز مبدأ "صنع في العراق"، ومشاريع" بأيد عراقية"، وتقليل الاستيراد عبر سياسات "بدائل الاستيراد" وتشجيع الصادرات، واستعادة الثقة بأنفسنا وخبرائنا وجامعاتنا لتنفيذ المشاريع بطاقات عراقية مع الإستعانة كلما اقتضت الحاجة بالخبرات الوطنية أو الأجنبية وذلك لاستثمار خريجينا وشبابنا والعاطلين عن العمل ولتطوير خبراتنا واقتصادياتنا وتقليل التبعية للخارج. ذلك ستسعى الحكومة لأن تكون المساهمة عراقية بدءاً من التصاميم الاولى مروراً بتنفيذ المشاريع وصولاً الى انجاز المشاريع، وأن الأساس هو عراقية

المشاريع وأن الإستعانة بالخبرات الأجنبية وتسهيل ذلك تبقى ضرورة لتحقيق أعلى معايير النوعية والجودة وعند نقص الخبرات الوطنية لتحقيق الأمر'' (6).

رابعاً: كما هو معروف، يُهَيمِنُ الإنفاق الحكومي المُمول بشكل رئيسي من الإيرادات النفطية في زيادة الطلب المحلي: الاستهلاك والاستثمار والاستيرادات، وهو الأساس في النمو الاقتصادي. غير أن النص الوارد عن السياسة المالية يقدم ''الخليط'' المُرتَبِك في النص التالي:

''الانتقال من فلسفة أن الاقتصاد هو مجرد تعظيم موارد الخزينة والحصول على القطع الأجنبي الى أن الاقتصاد هو أولاً تعظيم الموارد الوطنية والناتج الوطني الإجمالي وتعزيز دور العملة الوطنية ومحاربة البطالة والغلاء وانتشال الشعب من الفقر والجهل والمرض والخوف. فكم من ضريبة أو مورد للخزينة هو ضرر على الاقتصاد الوطني، والعكس ليس صحيحاً إطلاقا. فالأولوية للاقتصاد الوطني وتحسين شروط عيش المواطنين وعدم الإكتفاء بزيادة موارد الخزينة على حساب تراجع الاقتصاد الوطني وقطاعاته الحقيقية'' (7).

خامساً: مع الإدعاء بأن قانون شركة النفط الوطنية المعيب ستتم مراجعته، إلا أن ''المنهاج'' يختزل إعادة النظر في ''تلافي بعض الثغرات'' في القانون (8) ، بينما المطلوب هو حذف المادة 12 بكامل فروعها والتي تمنح مجلس إدارة الشركة حق توزيع الإيرادات النفطية، وهي جوهر الخطر والإختلاف المعروف مع نخبة من خبراء النفط والاقتصاد. فالقانون بهذه المادة يسلب دور الدولة في ممارسة مسؤولياتها في الإنتفاع المباشر من إيرادات الثروة النفطية العامة، وكأي ممارسة طبيعية في استغلال الدول للموارد الطبيعية العامة في الأرض والمياه والفضاء.

سادساً: تزداد الحيرة في حذلقة أو سذاجة التعريف بالسياسة النقدية، كما في النص التالي:

''السعي للانتقال من اقتصاد العملة الورقية إلى اقتصاد العملة الرمزية والإلكترونية، والسعي لسحب الأموال المجمدة حالياً خارج الدورة المصرفية وإدخالها إلى الدورة بتقديم الحوافز والضمانات لتحقيق هذا الغرض. والسعي لتحريك الأموال المجمدة في المصارف الحكومية والأهلية لغرض تنشيط شتى النشاطات الاقتصادية والمجتمعية'' (9).

تكفي الإشارة هنا إلى أن الحكومة، وبعد خمسة عشر عاماً من تطبيق سياسات التحول القسري نحو اقتصاد السوق والإستعانة بالخبرات الأجنبية في تحديث النظام المصرفي، لم تستطيع بناءَ مشاريع صغيرة كمجاميع من المدارس أو مجموعة دور السكن بكفاءة، أو إنجاز مهمة توسيع استخدام المواطنين للبطاقة الذكية لصرف النقود خارج أبنية البنوك، كيف تتجرأ بالترويج للعملة ''الرمزية والإليكترونية''، كعملة البتكوين Bitcoin في النشاط الاقتصادي التي تمتنع الدول والمؤسسات النقدية والمصرفية والمالية الدولية من التعامل مع مروجيها لأنها تعمل خارج

نطاق مؤسسات الرقابة المالية الوطنية. وبعبارة أخرى، الترويج لهذه العملات يعني التهرب التام من رقابة البنك المركزي العراقي لتدفق العملات الأجنبية (الدولار) إلى الخارج، ويعني أيضاً، احتمال تعرض المتداولين فيها للسرقة أو استخدامها لتغطية الفساد المالي (10). كان الأجدر أن يشار إلى مهام السياسة النقدية وتقييم ممارساتها، خاصة ما يتعلق بالمزاد لبيع الدولار، وبيان الموقف من استقلاليتها.

سابعاً: الأكثر خطورة والغموض في المعرفة بطبيعة المشكلة الاقتصادية القائمة ما ورد في "المحور المالي والاقتصادي والتنموي" الذي يشرح سياسة الإصلاح الاقتصادي والإنتقال من الدولة الريعية نحو اقتصاد السوق، في النص المُضلل التالي:

"تسعى الحكومة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية ضمن إطار برنامجها الحكومي الهادف الى تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والانتقال من الدولة الريعية نحو اقتصاد السوق وفق تطبيق خطط تنموية تستهدف القطاعات الحيوية التي تعتبر الشريان النابض للاقتصاد العراقي ويقف في مقدمتها القطاع الزراعي الذي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي إضافة الى كون مخرجاته من منتجات زراعية وحيوانية هي المدخل الأساسي للقطاع الصناعي الذي سيسهم إحيائه بتشغيل الأيدي العاملة وتقليل نسب البطالة والفقر من خلال تبني سياسة تشجيع الصناعة الوطنية وحماية المنتوج الوطني بمشاركة القطاع الخاص الذي سيكون له الدور الأبرز في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الخدمات للمواطنين بجودة عالية وفق ميزة تنافسية تسهم بتقديم خدمة أفضل وتكلفة أقل مما سيساعد في حفظ المال العام وتقليل نسب الفساد المالي مما سيسهم في تحسين بيئة الاستثمار وتنويع الاقتصاد العراقي من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع السياحة والنقل واستثمار ما يتمتع به العراق من مواقع سياحية طبيعية ودينية مما يتطلب إدارة ملف المياه مع دول الجوار بتطبيق الاتفاقات والمعايير الدولية وهذا يتطلب تحقيق التكامل بين جميع القطاعات وعلى رأسها النقدي والمالي بما في ذلك أسواق رأس المال وتفعيل الدور المصرفي والائتماني للمصارف وشركات التأمين" (11).

ولفهم خبايا هذا النص الملتبس، نلحظ فيه ثلاث مسائل مترابطة: تؤكد الأولى والثالثة أهميتها التجارب والآراء الاقتصادية المعاصرة، وتخضع الثانية للتقييم من واقع التجربة الماضية والممارسات الحالية. المسألة الأولى: لا يستقيم المنطق الاقتصادي، النظري والمهني، الحديث مع اعتبار التنمية الزراعية المنطلق لتحرير الاقتصاد والدولة من فخ الريع النفطي من خلال زيادة تشغيل القوى العاملة واستخدام المنتجات الزراعية في التصنيع، إنما العكس هو الصحيح. فطبيعة الإنتاج الزراعي ضعيف المرونة والقدرة على استيعاب التطورات التكنولوجية لزيادة الإنتاج والإنتاجية، ولذلك، يصعب إيجاد فرص تصدير المنتجات الزراعية

وبمردود مالي ذو قيمة في المدى المتوسط والبعيد. الأمر الذي يفرض البديل في إقامة الصناعات التحويلية المستخدمة للتكنولوجيا المتقدمة القادرة ليس فقط على زيادة الإنتاج والإنتاجية واستيعاب القوى العاملة الفائضة في القطاع الزراعي، بل وأيضاً، في نشر التكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية كافة، بما فيها القطاع الزراعي، وبالتالي الإسهام في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات.
المسألة الثانية: وتتطلب التدقيق في دوافعها وأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من واقع الممارسات الحالية وتجربة الإصلاح الزراعي منذ عام 1958 وما قبلها دور الإقطاع الصغير (حقبة السراكيل)، هي دعوة ''المنهاج'' إلى تمليك الأراضي الأميرية وتوزيعها بأسعار رمزية أو مجاناً، كما ورد في النص التالي:
''العمل جدياً على التخلص من مفهوم الأراضي الأميرية الموروث من النظم العثمانية السابقة، وملكية الدولة بشخص وزارة المالية وبقية الوزارات لمعظم أراضي البلاد، وتشريع قانون يحفظ الملكيات الزراعية والحيازة والإجارة والاستثمار لإنهاء الفوضى الحالية في ملكيات وحيازات الأراضي التي تثير منازعات كبيرة، وتمنع تطور الزراعة والتربية الحيوانية وتطور الحياة الريفية. وتوزيع الأراضي بأسعار رمزية أو حتى مجانية عبر إحياء مفهوم ''الارض لمن أحياها'' وإحياء الأراضي الموات. وتوفير التسهيلات المصرفية والتعاونية لتمويل الدورات الزراعية والحيوانية ، ودعم الزراعة أساساً بدعم المخرجات الزراعية واعتبار جميع ذلك من أهم مقومات النهضة الزراعية المرتقبة'' (12).
أما المسألة الثالثة: فتتعلق بالموقف السلبي الغريب من أهمية التصنيع والإصرار على تقزيم إسهامات الصناعة الوطنية في الاقتصاد، كما نشير في الفقرة التالية ''ثامناً''.

ثامناً: يتماشى ''المنهاج'' تماماً مع سياسة ''الصندوق'' و''الخطة'' الصريحة في إهمال وخصخصة مشاريع القطاع العام الصناعية، والرفض الصريح لتمويل إقامة الصناعات التحويلية المستخدمة للتكنولوجيا المتقدمة، بتجاهل أهميتها الحاسمة في إحداث التنويع الاقتصادي الهيكلي، وهو الضرورة المطلقة، وإن كانت غير كافية، للتخلص من فخ الريع النفطي، وإرساء قاعدة القاعدة المادية، أي توسيع الطاقات الإنتاجية القادرة على المنافسة لاستدامة النمو في المستقبل، وكما يرد في النص التالي:
''تحويل الأصول الجامدة إلى أصول متحركة من خلال عرض المنشأت المتوقفة أو الخاسرة وطرحها للمشاركة والاستثمار أو البيع للمواطنين العراقيين وتحويلها إلى شركات مساهمة رابحة يملكها الشعب بشرط تشغيلها واستيعاب العاملين المنتجين فيها وتحقيق سعات انتاجية تحدد حسب حاجة السوق المحلية كمرحلة أولى والتصدير كمرحلة ثانية'' (13).
هنا يجب التأكيد على أن تنفيذ برنامج الخصخصة لتجاوز الأعباء المالية

للمشاريع الصناعية الخاسرة، يتطلب تقييم تكلفة وعوائد المشاريع العامة وإعادة تحديثها أولاً، وأن يتم بيعها بعد تأهيلها بشروط أهمها: حماية حقوق العاملين فيها، والاستمرار في عمليات الإنتاج، وعدم المتاجرة ببيع أصولها الثابتة.

تاسعاً: من الغريب جداً، وربما التضليل، أن نجد الأولوية الأولى في المحور "الاقتصادي والمالي والتنموي" بعنوان "تشجيع وتحفيز البيئة الاستثمارية في القطاعات كافة والتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي" (14) والتي تترجم في برامج ومشاريع صناعية وفي تشجيع القطاع الخاص بهدف تبرير دعم الدولة المالي المباشر، وبدون معايير، للقطاع الخاص من الإيرادات النفطية العامة، بينما يتعارض مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي مع السياسات الاقتصادية "الليبرالية الجديدة" التي يعتمدها "المنهاج" و"الخطة" و"الصندوق".

عاشراً: ونلحظ الاضطراب في المفاهيم والغموض في العناوين الرئيسية الواردة في "المنهاج"، حيث يرد "التنمية المستدامة والخدمات الاجتماعية" (15)، وأيضاً، "التنمية المستدامة في القطاع السياحي" (16). بينما المعروف، أن مصطلح التنمية المستدامة يعني تحقيق الاستدامة في الدينامية الإيجابية لثلاثية العلاقات المتبادلة بين عناصر النمو الاقتصادي، وبين التنمية الاجتماعية، وبين استغلال وتنمية الموارد الطبيعية. ولذلك، يصعب فهم استخدام هذا المصطلح في "المنهاج" عند الحديث عن الخدمات الاجتماعية والسياحة. واضح هنا، الخلط بين الصحة البيئية والخدمات الاجتماعية أو السياحية، وهو مثال يزيد الشكوك في واقعية "المنهاج" وكفاءة الحكومة في تسيير الشؤون الاقتصادية.

وفي الخلاصة، من المتوقع أن يُزيدَ تنفيذ "المنهاج" الوزاري بتفاصيله المُرتَبِكَة والمُربِكَة المشاكل الاقتصادية وأن يستمر التعثر في التحول نحو اقتصاد السوق التنافسية على المدى القريب والبعيد، كما يُرادفي برنامج وسياسات "الصندوق". ومن المتوقع أيضاً، أن حرية استخدام الإيرادات النفطية الوفيرة مع زيادة القروض الأجنبية التي يستهدفها "المنهاج"، وبدون الالتزام الصريح بتوزيعها لصالح الاستثمارات في مشاريع التنويع الاقتصادي الهيكلي، قد يمنح الحكومة فرص البقاء في السلطة في السنوات القادمة. إلا أن العمل "بالمنهاج" سيؤدي، بتقديرنا، وللأسف الشديد، إلى الفشل في تحقيق أي تقدم، ولو محدود، في زيادة النمو، وتقليص البطالة، وتخفيف الفقر، وتقييد الفساد، وتقليل التباين في الدخول والثروات، وزيادة الصادرات، وتحسين الخدمات العامة، وتقليل الدين العام المحلي والقروض الأجنبية، وتخفيض الاعتماد الكبير على قطاع النفط الخام.

أما البديل الاقتصادي، فيبدأ بقرار سياسي بإنهاء تدوير السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية والمؤسسية والإدارية والتنظيمية الجارية التي برهنت التطورات فشلها خلال السنوات الماضية.

لندن في 14 /11 /2018

الهوامش:

1 - أنظر: المنهاج الوزاري (2018 - 2022)، نشر في بوابة وكالة الأنباء العراقية بتاريخ 24 /10 /2018. (http://ina.iq)

2 - أنظر: المنهاج الوزاري الصفحة 43.

3 - أنظر: المنهاج الوزاري الصفحة 74.

4- يكفي هنا الرجوع إلى تقديرات صندوق النقد الدولي للإيرادات والنفقات العامة للسنوات (2018 - 2023). أنظر: IMF, "Report for Selected Countries and Subjects/Iraq", World Economic Outlook database, April2018.

5- إرضاء سريع لمطالب المواطنين الآنية والعاجلة والمتباينة في الأهمية.

6- أدرج النص بدون أي تعديل في اللغة أو الطباعة. أنظر: المنهاج الوزاري، المصدر السابق، الصفحة 20.

7- أنظر: المنهاج الوزاري، المصدر السابق، الصفحة 26.

8- أنظر: المنهاج الوزاري، المصدر السابق، الصفحة 17.

9- أنظر: المنهاج الوزاري، المصدر السابق، الصفحة 22.

10- يذكرنا هذا الرأي، بتذاكي أحد الخبراء الاقتصاديين الذي وجد في حكاية الدعابة الذهنية واختبار الفطنة عن سائح يضع مؤقتاً مؤقتاً ورقة 100 دولار على منصة الإستقبال لفندق برغبة استئجار غرفة ثم يذهب لاختيار غرفة مناسبة. وفي لحظة ترك منصة الإستقبال، استغل صاحب الفندق استعمال ورقة أل100 دولار في تسوية سريعة لجميع ديون مجموعة مترابطة من المدينين والدائنين الذين يعملون في القرية السياحية، يجد الخبير في هذه الحكاية الدعابة بأنها مسألة شديدة المنطق الاقتصادي وترتبط بمفهوم كارل ماركس عن رأس المال الوهمي، ثم يسهب في إيجاده حل "الحزورة" بشرح النظريات النقدية المعاصرة في تفسيرها. وللراغبين في زيادة المعرفة بالحكاية، أنظر:
An Amusing Brainteasers, Evolution Blog, SienceBlogs, June 15 ,, 2009 (http://scienceblogs.com 15/06/2009 an-amusing-brainteaser)

11- أنظر: المنهاج الوزاري، المصدر السابق، الصفحة 42

12- أنظر: المنهاج الوزاري، المصدر السابق، الصفحة 22.

13- المنهاج الوزاري، المصدر السابق، الصفحة 24.

14- المنهاج الوزاري، المصدر السابق، الصفحة 67.

15- المنهاج الوزاري، المصدر السابق، الصفحة 77 - 92.

16- المنهاج الوزاري، المصدر السابق، الصفحة 67 - 68.

الحراك النسوي الاحتجاجي في العراق: دراسة اجتماعية ميدانية

د. لاهاي عبد الحسين
استاذة علم الاجتماع في كلية الآداب، جامعة بغداد

ساهمت النساء العراقيات منذ ثلاثينيات القرن الماضي حتى اليوم بصنع التاريخ السياسي للمجتمع العراقي، ودخلن في نضالات عديدة من أجل قضايا وطنية ومجتمعية مهمة، بضمنها النضال للإرتقاء بقضاياهن النسوية العادلة، تحقيقاً لأهداف نهضوية وتنموية تسعى إلى إنصاف حقوقهن. يمكن القول إنّ الحراك النسوي الإحتجاجي في العراق بدأ بجهود نسوية فردية وأنّه إستفاد بالتأكيد من دعم العديد من رجالات الدولة والمجتمع حتى دخل مرحلة العمل من خلال الإنضمام إلى أحزاب سياسية ومنظمات مدنية وغير مدنية ناشطة. ولعبت الأنظمة السياسية في مرحلة ما بعد النظام الملكي منذ عام 1958 دوراً مهماً في تشجيع النساء على توسيع مساهمتهن في العمل. وسرعان ما أخذت هذه المساهمة شكلاً منظماً من خلال زجهن في العمل في مؤسسات الدولة ودوائر وتشكيلات الأنظمة السياسية الحاكمة في البلاد. الا إنّ الملاحظ أنّ المساهمة المنظمة للنساء العراقيات وبخاصة بعد قيام الأنظمة الوطنية بعد التحرر من الإستعمار نهاية خمسينيات ومطلع ستينيات القرن الماضي اتسمت بالتوافق شبه التام مع التوجهات السياسية للأحزاب والأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم البلاد بسبب الطبيعة الاستبدادية لتلكم الأنظمة. وهذا ما أدى إلى تقديم تساؤلات جادة حول مدى قدرتهن على تحقيق الأهداف التي ترمي إلى النهوض بأوضاعهن حقيقة (1). وإستمر الوضع على هذه الحال حتى تغيير النظام السياسي في العراق في 2003 (2). لم يتغير الكثير من حيث الجوهر بعد هذا العام الا إنّ تغيرات طرأت على بنية وعدد وطبيعة نشاطات المنظمات النسوية مما يستحق أنْ نسلط عليه ضوءاً وبخاصة في سياق مسألة الحراك النسوي الاحتجاجي في العراق. قد لا يكون مبالغاً القول فيه إنّ المنظمات النسوية التي تبرعمت بصورة لافتة بعد 2003 ساهمت مساهمة مهمة في الحراك الاحتجاجي عموماً والحراك النسوي الاحتجاجي على وجه التعيين إلا أنّها تباينت من حيث التصور ووجهات

النظر حول ماهية الحراك وطبيعته وآلياته وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى استكشافه.

تظهر اليوم، ملامح حراك نسوي يتسم بدرجة من درجات الاستقلالية تساهم فيه نساء ناشطات بتوجهات يمكن أنْ توصف على وجه العموم بأنّها يسارية وتقدمية ترتبط بأحزاب وقوى سياسية مدنية معروفة في مقابل منظمات وهيئات ذات توجهات دينية وطائفية معروفة أيضاً لا يكاد يسمع لها صوت بسبب انغلاقها وابتعادها عن دائرة الضوء المجتمعي الذي يمكّن من الكشف عنها والتعرف إلى فعالياتها.

تهتم هذه الدراسة بالنظر في طبيعة الحراك النسوي الاحتجاجي القائم اليوم في العراق وتبحث في احتمالات تطور حراك نسوي مستقل يهتم بقضايا النساء العراقيات ويسعى إلى تطوير قواسم مشتركة إلى جانب البحث في مدى القدرة على الخروج من الدائرة النخبوية التي تميز المشاركات بالحراك الاحتجاجي اليوم، إلى إقحام عموم النساء العراقيات. تتساءل الدراسة عما اذا كان ممكناً لهؤلاء النساء الخروج من طوق النمطية السياسية التي جعلت منهن حتى اللحظة صدى للذكور في عوائلهن، وامتداداً لأفكار وتوجهات رفاقهن خارج العائلة على صعيد المشاركة في الحراك الاحتجاجي العام الذي يواصل العمل بنشاطات منتظمة ومتنوعة منذ أكثر من ثلاث سنوات. هل ستتمكن هؤلاء الناشطات من تسجيل رسالة مختلفة عن الرسالة التي تبعث بها حتى اللحظة نظيراتهن المشتغلات في عضوية مجلس النواب العراقي ممن لم يخرجن من عباءة رؤساء الكتل والأحزاب التي يعملن ضمنها! هذه الأسئلة وما يشبهها هي التي ستقود الدراسة الحالية لتوثق لمرحلة مهمة في تاريخ العراق السياسي بالتركيز على دور الحراك النسوي الاحتجاجي فيه.

منهجياً، تنطلق الدراسة من فكرة "فالح عبد الجبار"، في أنّ الظواهر في تحول مستمر وأنّ هذا التحول إرتقائي، ويقوم على التعمق المستمر في ملاحقتها ووصفها وتثبيت خصائصها لتكون فيما بعد قاعدة لإنطلاقة جديدة (3). تقنياً، تعتمد الدراسة طريقة الملاحظة والملاحظة بالمشاركة والمقابلات النوعية لشخصيات مؤثرة وبخاصة لأولئك اللواتي يتوسمن مسؤوليات متقدمة على مستوى المنظمات التي يعملن بها.

في الحراك

جاء في قاموس علم الاجتماع الحديث (4) أنّ الحراك يعني تغيرا في مكانة معينة سواء كانت اجتماعية أو طبيعية. ويأخذ الحراك أشكالاً متعددة منها الحراك على مستوى البيئة أو بين الأجيال أو الحراك الأفقي والعمودي (5). وهناك من يتعرف إلى الحراك بين الطوائف والطبقات الاجتماعية بسبب الهجرة (6). ووجدت فكرة الحراك في ثنايا فكرة "الإحلال" السكاني التي تنطوي حقيقة على أنْ يحل شيء محل شيء آخر، أو أنْ يموت شيء ويحيا شيء آخر. جاء هذا في مقالة علمية

نشرت في كتاب قام بتحريره روبرت ميرتون وآخرون عام 1959 (7). كما أجريت دراسات حول الحراك الوظيفي أو المهني عبر الأجيال نشرت في خمسينيات القرن الماضي (8).

يلاحظ في دراسة عن الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري أنّ مرحلة ما بعد الإستقلال وحركة التحرير الوطنية سمحت بحراك أدى إلى إعادة توزيع كامل للأدوار والوظائف الاجتماعية والعائلية (9). ويعرف الحراك في دراسة أخرى بأنّه بيئة محفزة للعمل وأنّ هناك عوامل تشجع عليه مثل التعليم والتحولات السياسية التي يمكن أنْ تكون بيئة خصبة له (10). يربط الغرباوي (11) بين الحراك الجماهيري وحركات التغيير، متناولاً إياها عبر التاريخ وفي بلدان متعددة. ويؤكد الكبيسي (12) افتقار العراقيين "إلى ثقافة الإحتجاج والتظاهر والإعتصام المدني السلمي على مدى عقود"، حتى حدث التغيير بعد 2003 الذي سمح بظهور الاحتجاج السياسي ولكنّه سرعان ما أخذ مساراً طائفياً وشجع على تنامي الهويات الفرعية.

الحراك النسوي

تشير آلاء السوسي (13) إلى أن الخطابات النسوية العربية تثير بين فترة وأخرى "موجات من الجدل الشعبوي حولها، ما تلبث أنْ تنتهي بعد فترة وجيزة من الأخذ والرد، بعد أنْ تتشعب في مساحات أكبر وأوسع تضيع من خلالها القضية الجوهرية المطروحة". وهذا ما يقلل من فاعليتها وقد يصنع مواقف وأسلحة ضدها. وتلاحظ السوسي كيف أنّ هذا الخطاب ارتبط بقضايا سياسية وطنية عامة، تاريخياً. وبسبب ظروف النشأة التي رافقت فترة المطالبة بالتحرر من الإستعمار فقد تأثر بها ولكنّه لم يتوقف عند هذا الحد بل خضع للسياسة حتى بعد التخلص من الإستعمار. وخبئ الخطاب النسوي العربي بعد ذلك في فترة التحرر والإستقلال بسبب تبعيته للخطاب السياسي المهيمن. وزاد الأمر سوءاً عندما عملت الناشطات النسويات في ظل أنظمة سياسية دكتاتورية عسكرية، كما عبرت السيدة نوال السعداوي في أكثر من مناسبة. ويمكن القول إنّ هذا ينسحب على الكثير من النسويات العربيات ـ أفراداً وجماعات ومنظمات ـ في بلدان عربية كثيرة بضمنها العراق. وكما تلاحظ الكاتبة، على الرغم من بعض النجاحات التي حققتها هذه الفعاليات على مستوى قانون الأحوال الشخصية والتعليم والمشاركة السياسية بما في ذلك الترشيح الا أنّ هذه الإنجازات بقيت مجتزأة، بالمقارنة مع استمرار حالات الامتهان للنساء على الصعيد المجتمعي، كما في الزواج المبكر والحرمان من الفرص والتعتيم على جهودهن وإنجازاتهن وغيرها الكثير. وظهرت أمور أخرى تمثلت في المواجهة مع الدين في بعض البلدان العربية ومن ثم الاعتماد على رأس المال الأجنبي. وفي ضوء ظهور وسائل التواصل الاجتماعي برزت المرأة لتؤكد صورتها التقليدية الخاضعة والمبتزة، وكأنّها كائن لا حول ولا قوة له

ما زاد من أعبائها ولم يخففها. لا يختلف الوضع في العراق كثيراً عن كل ما مر ذكره. فالحراك النسوي الاحتجاجي حراك فوقي تقوده نساء ملتزمات اخترن طريق المناداة بحقوق المرأة، لكنهن لم يصلن إلى إثارة ما يمكن أنْ يسمى حراك نسوي شعبي احتجاجي، نجد صداه لدى عامة النساء في العراق. في الماضي وفي ظل النظام الدكتاتوري السابق كانت هناك منظمة رئيسية واحدة تعمل كواجهة للحزب الحاكم أو الحكومة وتعرف بإسم "الإتحاد العام لنساء العراق". عملت تلك المنظمة وفق منظومة واسعة من الفروع والشعب والمراكز والفرق الجوالة التي تنتشر في كل أنحاء العراق وتتوزع على المحافظات و الأقضية والمدن الصغيرة والنواحي والقرى النائية إلى جانب تشكيلات ومنتديات تعمل لأغراض متخصصة في مجال الأدب أو الفن. ما يحصل اليوم شيء مختلف، يتمثل في تبرعم متنامي للمنظمات النسوية التي تعرف بأسماء وعناوين متنوعة من شتى التوجهات السياسية وغير السياسية. وهناك أيضاً نوع من الامتداد للماضي يتمثل في منظمات تقوم بدعمها مالياً وسياسياً نائبات سابقات في مجلس النواب العراقي، ممن يتخذنها ـ كما يظهر ـ واجهة لهن وقاعدة للاستخدام حين الحاجة، كما حصل في خضم التحضير للمشاركة في العملية السياسية النيابية التي جرت في 12 أيار 2018.

لعل المهم ملاحظة أنّ الحراك النسوي الاحتجاجي في العراق يأخذ أشكالاً متنوعة؛ منها المشاركة في التظاهرات التي دخلت في سياق ما يشبه التقليد كل يوم جمعة، منذ أكثر من ثلاث سنوات، وتقودها جماعات تنتمي إلى ما يعرف بالتيار المدني، وتتعاون بين فترة وأخرى مع تيار ديني سياسي معروف يعرف بالتيار الصدري. وتحضر نساء للمشاركة بصفتهن كنسويات أو مواطنات مستقلات. وهناك نسويات يساهمن بالاحتجاج بحسب مفهومهن من خلال العمل في منظمات معنية بقضايا المرأة، تقوم بإطلاق مبادرات أو مشروعات عمل تستهدف مشاكل معينة من قبيل مناهضة العنف ضد المرأة، ومكافحة التحرش الجنسي والمساهمة برفع مستوى الوعي بما تعاني منه المرأة، إلخ. تعمل هؤلاء النساء الناشطات بطريقة منسجمة ومتشابهة مع ما يحصل في بلدان عربية أخرى، كما في تونس مما يطلق عليه حملات "تحسيسية" (14) لعموم المواطنين ومحاولة تعبئة السلبيين منهم ليتخذوا موقفاً تضامنياً. يلاحظ أنْ لا دليل على وجود تنسيق بين هؤلاء الناشطات ـ أفراداً أو جماعات ـ ولكنّهن ينطلقن من فهم تمنحه إياهن البيئة العربية الإسلامية التي يعملن فيها بتحفظ واضح.

لغرض إعطاء تصور عن كيفية قيام هؤلاء الناشطات بعملهن للتعبير عن الاحتجاج، نعرض فيما يلي لعينة مختارة من المنظمات النسوية الأكثر حضوراً، ومن ثم نقوم بالبحث والتأمل في القواسم المشتركة في ما بينهن. بسبب عدم وجود تغطيات مهنية موثقة في مراكز علمية أو مصادر يمكن العودة إليها، فقد اعتمدنا على مصادرهن المباشرة غير المنشورة

في مجلات علمية محكمة إلى جانب عقد المقابلات الشخصية مع عدد منهن للتعرف إلى طبيعة ما يقمن به، وطريقة أدائهن العمل بسبب ضعف التوثيق.

شبكة النساء العراقيات

تمثل شبكة النساء العراقيات الخيمة الأوسع التي تحظى باهتمام متصاعد من قبل المنظمات النسوية والثقافية المتعاطفة مع المرأة في العراق. تأسست الشبكة من خلال اجتماع عدد مختار من النساء لم يزد على سبعة. بدأت الشبكة بشخصيات نسائية ومنظمات محدودة منها منظمة الأمل العراقية ورابطة المرأة العراقية وجمعية نساء بغداد وعدد آخر من الشخصيات النسائية بصفة مستقلة، بلغ ما مجموعه سبعة. واستمرت الشبكة بالتطور والاتساع حتى بلغ عدد المنظمات النسوية والثقافية المنضمة إليها مائة بحلول عام 2018 كما يتضح في الملحق رقم (1). وكان من أوسع المؤتمرات التي عقدتها الشبكة المؤتمر الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة في بغداد عام 2012 والذي أقيم تحت شعار "لا للعنف ضد النساء". شارك في المؤتمر (381) شخصية شملت أعضاء لجنة التنسيق، وبلغ عددهم ستة، وأعضاء لجنة تنظيم المؤتمر (17). حضرت النساء المشاركات إما بصفة رسمية أو غير رسمية منهن ممثلات لوزارات ومؤسسات حكومية أو شخصيات دولية يعملن في العراق. كما شهد المؤتمر أوسع حضور لممثلات عن منظمات المجتمع المدني من مختلف المحافظات العراقية وهي أربيل، البصرة، بابل، دهوك، ديالى، ذي قار، السليمانية، صلاح الدين، القادسية، كربلاء، كركوك، المثنى، الأنبار، النجف، نينوى وواسط. كما حضرت وشاركت شخصيات إعلامية عراقية.

أعلن في هذا المؤتمر عن بلوغ عدد المنظمات النسائية والثقافية التي انضمت إلى الشبكة (18) كما يتضح في الملحق رقم (2).

تتكون البنية التنظيمية لشبكة النساء العراقيات من الهيئة العامة وتضم عدداً من المنظمات والتجمعات النسائية غير الحكومية تمثل بصفة عضو أصلي وآخر مناوب. يتمتع كل عضو بصوت واحد عند التصويت، وتتخذ القرارات بالأغلبية. يتكون الركن الثاني لهذه البنية من لجنة التنسيق التي تقوم بعقد الاجتماعات وتطوير العلاقات وتمثيل الشبكة أمام الجهات الرسمية وغير الرسمية إلى جانب التعاون مع جهات مانحة لدعم برامج ومشاريع الشبكة والتنسيق مع المنظمات والشبكات النسائية في البلدان العربية والعالم.

ترفع الشبكة عدداً من الشعارات كتعبير عن توجهاتها الفكرية والعملية: الكرامة والمساواة والسلام؛ تمثيل النساء في المؤسسات الرسمية والحكومية على وجه التعيين بنسبة 40% في مواقع صنع القرار؛ لا ديمقراطية بدون مشاركة النساء الفعالة في مواقع صنع القرار السياسي؛ مناهضة العنف ضد النساء والطائفية والتعصب؛ لا تفرقة ولا تمييز

على أساس الجنس أو القومية أو الدين أو المذهب أو الانتماء السياسي.

منظمة الأمل العراقية

أعلن عن تأسيس منظمة الأمل العراقية في هولندا عام 1995 كجزء من جهود عدد من المواطنين العراقيين المقيمين في الخارج لمساعدة عراقيي الداخل على مواجهة الظروف الصعبة التي فرضها الحصار الدولي ضد العراق. وكان الشعار الذي رفعته المنظمة عند تأسيسها "معاً من أجل الكرامة والمساواة والسلام". وصفت المنظمة نفسها بأنّها منظمة غير حكومية وديمقراطية مدنية ومستقلة وغير تابعة لأي جهة سياسية ومنفتحة على كل التيارات الفكرية التي تؤمن بتقدم المرأة كونها المقياس على تقدم المجتمع. تتلقى المنظمة الدعم المالي من عدد من المنظمات الدولية الأوروبية والأمريكية. وكذلك منظمات الجاليات العراقية في الخارج. تعاونت المنظمة بعد 2003 مع جهات دولية مهمة مثل الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والعهد الدولي. إتخذت المنظمة من بغداد مقراً لها.

أنجزت المنظمة عدداً كبيراً من النشاطات في العراق بعد 2003 بما في ذلك المشاركة بجهود المصالحة الوطنية والدفاع عن المكتسبات القانونية للنساء أمام المحاكم العراقية. كما قامت الفرق البحثية لديها بدراسات للمساعدة على التعريف بمعاناة النساء ومشاكلهن. وكان من ذلك إجراء استفتاء بعنوان "بكلماتها"، يتحدث عن أهم المصاعب والتحديات التي تواجهها النساء من خلال دراسة ميدانية تمّ القيام بها عام 2009 بالتعاون مع منظمة الأوكسفام التابعة للأمم المتحدة ومؤسسة المدى الثقافية وذلك في خمس محافظات عراقية هي بغداد، والبصرة، وكركوك، والنجف ونينوى. وكانت القضايا التي أجمعت عليها النساء وحازت أعلى النسب: الأمن والسلام وخدمات الكهرباء والسكن (المأوى). اهتمت المنظمة بالتعليم والتدريب على إشاعة وإحترام قواعد الحياة الديمقراطية كالشفافية والمحاسبة والمساءلة والتنظيم والإدارة والقيادة. كما أولت قضايا إحياء النزعة لممارسة العمل الطوعي والجماعي اهتماماً مؤكداً وشجعت على النقد وتقبله وممارسة الحيادية والمصداقية.

تشارك المنظمة بالتظاهرات الاحتجاجية وتخوض معارك معلنة ضد مسؤولين رسميين كجزء من إيمانها بأهمية التغيير والتعبير عنه بمختلف الطرق بما في ذلك الاحتجاج المعلن.

جمعية نساء بغداد

تأسست عام 2004 برئاسة المهندسة المتقاعدة ليزة نيسان حيدو (مسيحية). تشكلت الهيئة الإدارية من عدد من النساء اللواتي عملن في مجلس محافظة بغداد بعد 2003 ولكنهن شعرن بالإحباط من مستوى الأداء الرسمي في المجلس على صعيد تقديم مساعدات ملموسة

للنساء المتضررات في المحافظة. تضم الجمعية نساء من مختلف الخلفيات الدينية والمذهبية والعرقية وتهتم بمناهضة العنف ضد المرأة. حصلت الجمعية على إجازة عمل من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة لمجلس رئاسة الوزراء، وهي لذلك ملزمة بتقديم تقرير سنوي عن نشاطاتها كجزء من الإشراف الحكومي عليها.

تعتمد الجمعية على جهود (15) مشتغلة مهنية من محاميات ومديرات مشاريع ومحاسبات وإدارة موارد بشرية. وهناك عدد من الرجال الذين يعملون في مجال خدمات النقل والحاسوب. يتراوح سقف الرواتب في الجمعية بين 500 إلى 1500 دولار أمريكي. وتتباين ساعات العمل من 3 - 8 ساعات يومياً، عدا عطلة نهاية الأسبوع. يتمتع المشتغلون في الجمعية بيوم عطلة أسبوعياً و12 يوم عطلة سنوياً. تحصل الجمعية على مساعدات مالية مهمة لتمويل مشروعاتها عن طريق سفارات أجنبية تلعب دور الوسيط مع منظمات دولية في بلدان أوروبية منها النرويج والسويد وسويسرا، إضافة إلى منظمات تابعة للأمم المتحدة. من هذه المنظمات التي تعتمد الجمعية على دعمها منظمة المرأة السويدية والصندوق العالمي للمرأة، وبرنامج مساعدات الشعب النرويجي. لا تشعر الجمعية بالحاجة إلى مساعدات حكومية عراقية، بسبب الخشية من التدخل الذي قد يصل حد التأثير على طبيعة البرامج التي تقوم بتنفيذها أو عضوية الهيئة الإدارية التي تعمل في معيتها. وترى الجمعية أنّ المنظمات الدولية تقدم المساعدات بحسب برامج تتبناها إنّما لا تتدخل بالتفاصيل وتحترم خصوصية المجتمع العراقي وقناعة الجمعية، كما عبرت عن ذلك السيدة رئيسة الجمعية (15). مع ذلك تقوم الجمعية بالتنسيق مع هيئات ومؤسسات حكومية مثل وزارة التربية أو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لأغراض تسهيل مهمة وليس للحصول على تمويل أو المشاركة بعمل. كما تنسق الجمعية مع دائرة تمكين المرأة التابعة لمجلس رئاسة الوزراء أو اللجنة العليا الدائمة للنهوض بواقع المرأة التي ترأسها السيدة المهندسة ذكرى علوش، أمينة العاصمة. تقوم الجمعية على هذا الصعيد، مثلاً، بالتوعية بقضايا التحرش الجنسي أو التعريف بالقرار (1325) لمناهضة العنف ضد المرأة. وافتتحت الجمعية مركزا للاستماع والإرشاد في مدينة الصدر للفترة من 2011 - 2016. توقف المركز عن العمل بسبب ضعف التمويل. غلبت على النساء اللواتي كن يلذن بالمركز الشكوى والتذمر من أزواجهن وأهل الزوج والزواج بكبار السن والزواج بالإكراه. على الصعيد القانوني برزت مشكلات في مجال إثبات النسب وتصديق الزواج في محكمة الأحوال الشخصية وتأمين الحقوق بعد الطلاق للحصول على النفقة. يغلب على النساء اللواتي يقصدن الجمعية أنّهن في سن 15 - 45.

تضع الجمعية برامجها في ضوء مسوح تقوم بها في المناطق الشعبية الفقيرة المتضررة وتنفذ 2 - 5 مشاريع سنوياً.

تتعامل الجمعية مع وسط اجتماعي متنوع ومتحرك يقدر تعداد أفراده بـ 1000 - 1500 شخص يتحدرون من مختلف الفئات الاجتماعية.
لا تمارس الجمعية الاحتجاج من خلال المشاركة بالتظاهرات الشعبية التي تأخذ مكانها في ساحة التحرير وسط بغداد، منذ أكثر من ثلاث سنوات، بل تعبر عن ذلك بنشاطاتها المنظمة باعتبارها طرقا فعالة لمساندة المرأة.

منظمة المرأة والمستقبل العراقية

وهذه منظمة تعمل كواجهة سياسية للنائبة السابقة والمرشحة الحالية للمشاركة في الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في الثاني عشر من أيار 2018 د. ندى الجبوري، وتتخذ من مدينة الأعظمية في بغداد مكاناً لها. تستقبل المنظمة النساء من مختلف الخلفيات وتقدم الخدمات لمن يطلبها منها، ولكنّها بحكم التقوقع المذهبي والعرقي الذي غلب على العراق بعد إضطرابات 2005 التي أشعلت حزازات مجتمعية متنوعة، تقدم خدماتها لجمهور محدد وتعتمد على كادر مهني من نفس الطبيعة. تقوم المحامية ساهرة أحمد الجنابي بدور المدير الفعلي للجمعية وتتعاون مع كادر مهني يبلغ تعداده عشرين شخصاً بضمنهم إداريون وفنيون ومديرو مشاريع. ترعى المنظمة وبالتنسيق مع محاكم الأحوال الشخصية برنامج ''مشاهدات''، لتمكين الآباء المنفصلين عن زوجاتهم لرؤية أبنائهم. وترعى المنظمة عيادة طبية تقوم بتقديم الخدمات الصحية أو تتولى إحالة الحالات المتعسرة إلى المؤسسات الصحية المعنية. تتعاون المنظمة مع جهات دولية لغرض الحصول على الدعم المالي لتمويل نشاطاتها عن طريق سفارات تقوم بدور الوسيط كالسفارة النرويجية والسويدية والفرنسية والبريطانية. تتلقى المنظمة مساعدات مالية من أشخاص معينين يقومون بالتبرع كجزء من ممارسة النشاطات الخيرية.
كما في سابقتها، جمعية نساء بغداد، لا تشارك المنظمة في نشاطات احتجاجية علنية ولكنّها تمارس ذلك من خلال تقديم الخدمات الممكنة للنساء طالبات العون. لا تمانع المنظمة في الحصول على أي دعم مالي حكومي ولكنّها لا تلقى ذلك وتعتمد على تمويل النائبة إلى جانب ما تقوم به من نشاطات كما في حضانة أطفال ومشاغل يدوية. تنظر المنظمة إلى دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة إلى مجلس رئاسة الوزراء، باعتبارها مؤسسة رقابية حصلت على إجازتها كجزء من مستلزمات العمل بصورة مشروعة في البلاد.

منظمة نساء من أجل السلام

تأسست المنظمة عام 2003 فور سقوط النظام السياسي السابق برئاسة السيدة شذى ناجي العبيدي (16). السيدة العبيدي شخصية نسائية يسارية سبق أنْ عانت من النظام السابق وفصلت من الوظيفة. عملت عضوة في الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في

العراق والجمعية الوطنية لدعم عوائل الشهداء والمغيبين بالتعاون مع الأمم المتحدة لوضع هيكلية وطنية للبحث عنهم واغاثة عوائلهم. لم تنشط المنظمة لسنوات بسبب عدم توفر التمويل حتى عادت عام 2015. تعتمد المنظمة على كادر مهني يتكون من خمس عضوات يتلقين مكافأة بسعر الكلفة لما يقمن به من عمل. وتتعاون مع المنظمات المنضمات إلى شبكة النساء العراقيات. تهتم بشرائح نسوية معينة مثل النساء الناجيات من العنف والمغتصبات. وتستهدف المنظمة أيضاً النساء المتسولات والمشردات ممن يفترشن الشوارع والطرق العامة والنساء جامعات القناني من مكبات النفايات. وتقوم بتقديم المحاضرات التدريبية لموظفي الدولة ممن يعملون في وزارات تعنى بقضايا المرأة والمجتمع مثل وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. تتلقى تمويلا من منظمات دولية عن طريق التواصل مع سفارات أوروبية مثل النرويج وسويسرا والسويد. افتتحت المنظمة مركزا لتقديم الاستشارات النفسية والقانونية في محافظة ميسان. يقوم المركز بالتنسيق مع مؤسسات صحية و قضائية حكومية مختصة. تمارس المنظمة عملها بصيغ مختلفة منها تقديم المحاضرات والمشاركة بالندوات التوعوية إلى جانب المساهمة بالمحكمة الافتراضية التي تتناول قوانين واتفاقات دولية ومشاكل تتعلق بالنساء والأطفال من خلال عرض مسرحي تثقيفي. لا تتعاون المنظمة مع مؤسسات الدولة تلافياً لفرض الشروط ولا تتعاون مع السفارة الأمريكية في بغداد التي تميل إلى فرض شروط عمل. تعمل المنظمة من خلال فرق جوّالة لتقديم الاستشارات القانونية والنصائح الصحية للنساء، طالبات المساعدة والعون في مناطق تعرف بحاجتها لذلك. تقوم المنظمة بتدريب النساء على بعض المهارات التي تمكنهن من الحصول على فرصة عمل مثل الصالونات النسائية وتصليح الأجهزة الكهربائية وبيع الملابس والمفروشات والحدادة وبيع كارتات الهاتف النقال. تشارك المنظمة بنشاط في التظاهرات الاحتجاجية الأسبوعية لقناعتها بالتغيير من خلال استخدام الطرق الديمقراطية السلمية في الاحتجاج إلى جانب القيام بالنشاطات المشار إليها. تتعاون مع الدولة ومؤسساتها حيثما يكون ذلك مطلوباً كما في التعاون مع المفوضية العليا لشؤون الانتخابات ومكتب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب، إلخ. تساهم بإطلاق مشروعات مهمة منها الدعوة لتغيير القانون الذي يسقط الإجراءات القانونية بحق المغتصِب حين الزواج. تطالب المنظمة باحتفاظ الضحية بحقها في إتخاذ الإجراءات القانونية.

تحالف 1325

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار (1325) تحت عنوان: المرأة، الأمن والسلام عام 2000 والذي أكد فيه على حماية النساء والفتيات أثناء النزاعات المسلحة والمشاركة في مواقع إتخاذ القرار وتمكينهن من أنْ يكنّ جزءا من

عملية حفظ الأمن وتحقيق السلام. وافق العراق على المصادقة على خطة العمل الوطنية الخاصة بالقرار بعد جهود مضنية بذلت من قبل المنظمات ضمن شبكة النساء العراقيات عام 2014. بلغ عدد المنظمات العراقية المنضمة إلى القرار الدولي (31) منظمة، كما يتضح في الملحق رقم (3). بلغ عدد أعضاء سكرتارية القرار (7) كما يتضح في الملحق رقم (4). وقد عد العراق من قبل المنظمة الدولية أول بلد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قام بوضع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار الأممي. معروف أنّ العراق تعرض لأحداث عنف أدت إلى تهجير ما يقدر بثلاثة ملايين إنسان في عدد من المحافظات العراقية شمال بغداد باتجاه مناطق في إقليم كردستان وبعض محافظات الوسط والجنوب. مثلت المرأة ما يقدر بـ 60% من هؤلاء المهجرين ممن تعرضوا إلى أقسى أنواع الامتهان والاغتصاب والاسترقاق الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري.

ضمن خطة الطوارئ للقرار (1325) بادرت منظمة باكس من أجل السلام الهولندية عام 2015 إلى دعم مشروع "نساء ضد العنف" الذي تنفذه جمعية الأمل العراقية وجمعية الفردوس العراقية في محافظتي كركوك والبصرة ويستمر لثلاث سنوات. يهدف المشروع إلى خلق قياديات نسويات في المجتمعات المحلية من شرائح اجتماعية متنوعة يدربن على قضايا حقوق الإنسان وحقوق الطفل ومفهومات الجندر والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعريف بإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وقرار (1325) والقوانين العراقية التي تنتهك حقوق النساء. ويدربن كذلك على اكتساب مهارات حل النزاعات والتواصل وكيفية كتابة الخبر والتقرير الصحفي.

منظمة تموز للتنمية الاجتماعية

تأسست المنظمة عام 1997 في مدينة أربيل وتتخذ من الكرادة في قلب بغداد اليوم مقراً لها. هناك ثلاثة مراكز للمنظمة، تتوزع في المحافظات أربيل وذي قار ـ الناصرية والأنبار. المنظمة مسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة لمجلس رئاسة الوزراء، وتلتزم بتقديم تقرير سنوي له. تتكون الهيئة الإدارية للمنظمة من سبعة أشخاص برئاسة السيدة فيان الشيخ علي، وتعتمد في مشاريعها على (12) موظفا مهنيا. لدى المنظمة شبكة متطوعين ينتشرون للعمل في مختلف المحافظات العراقية يقدر عددهم بـ (6500) شخص. ويرتبط بالمنظمة (96) عضوا بصفة عضو.

تهتم المنظمة بالتعريف بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ودعم نشاطات منظمات المجتمع المدني. وتقوم بتقديم مختلف المساعدات الصحية والتعليمية للأطفال وبخاصة الأيتام وكبار السن. وتعمل على التوعية بشأن الفساد ومحاربته. شأنها شأن المنظمات النسائية الأخرى في العراق بعد 2003، تتعاون المنظمة مع منظمات دولية لأغراض الحصول على دعم مالي كما في مؤسسة

فردريك إيبرت الألمانية ومنظمة "البدائل" الكندية ومنظمة أي بي أف السويدية وتحالف الهارتلاند الدولي والوكالة الدولية للتنمية وشبكة العيادات القانونية إلى جانب بعض المنظمات التي تديرها الجاليات العراقية في بلدان أوروبية مثل إتحاد الجمعيات العراقية في السويد والبيت الثقافي العراقي في السويد.

رابطة المرأة العراقية

تمثل رابطة المرأة العراقية واجهة شعبية غير رسمية للحزب الشيوعي العراقي رغم إصرار المشتغلات فيها على خلاف ذلك. وتعتبر الرابطة أقدم منظمة نسائية استطاعت التواصل رغم كل ظروف الاضطهاد والتشريد والسجون والإعدامات التي واجهت الكثيرات من المنضمات إليها على مدى عقود من الزمن منذ تأسيسها عام 1952. للرابطة أربعة مراكز تعمل بنشاط حالياً في بغداد وألقوش في محافظة نينوى والناصرية والنجف. بسبب الموقف السياسي للرابطة فقد امتنعت عن الدخول في أي شكل من أشكال التعاون حتى عام 2006 مع منظمات دولية أجنبية. وتغير الحال بعد ذلك حيث تلقت الرابطة معونات مالية من منظمة "بدائل" الكندية ضمن برنامج إستمر لخمس سنوات للفترة من 2006 وحتى 2011. وتعاونت مع منظمات دولية أوروبية أخرى لتقديم الدعم النفسي والصحي للنازحات في مخيمات النزوح. ولكن الرابطة تعبر عن موقف صارم بصدد التعاون مع منظمات أمريكية أو وزارة الدفاع الأمريكية حيث ترفض التعاون معهما إطلاقاً. تنسق الرابطة مع دوائر الدولة وبخاصة الجامعات العراقية في عدد من المحافظات مثل بغداد وبابل وذي قار وذلك بإقامة الدورات للتوعية والتثقيف بقضايا ومبادئ حقوق الإنسان. تهتم الرابطة أيضاً بمراقبة مستوى الأداء في الانتخابات النيابية في العراق. تعقد الرابطة مؤتمرات دورية لها كل أربع سنوات يتم فيها انتخاب (13) عضوا لعضوية المكتب التنفيذي، و(15) عضوا للهيئة الإدارية العامة. يتراوح عدد العضوات المنضمات إلى الرابطة ما بين (1400 – 1500) ممن يواصلن العمل بصورة منظمة معها من خلال تنفيذ برامجها وإيصال رسالتها. وكان أول مؤتمر عقدته الرابطة في بغداد عام 1959 حيث جرى فيه الاتفاق على قبول التسمية الحالية "رابطة المرأة العراقية" لتكون بديلاً للتسمية القديمة "رابطة الدفاع عن حقوق المرأة". تشارك الرابطة بقوة ووضوح في الحراك الاحتجاجي في العراق، وتعتبر من المنظمات الدؤوبة على القيام بهذا النشاط.

منظمة حرية المرأة

تتبع هذه المنظمة الحزب الشيوعي العمالي وترأسها السيدة "ينار"، الا أنّ العضوية وطلب المساعدة فيها لا يشترط العضوية والعمل في الحزب. تأسست المنظمة عام 2003 وتعتمد على الجهود الطوعية للنساء المنضمات إليها. يقع

المقر الرئيسي للمنظمة في بغداد فيما تحتفظ بثلاثة مراكز في مدن سامراء والديوانية والبصرة. تهتم المنظمة بمشكلة إيواء النساء المتضررات والمساء إليهن. ساهمت في حل مشاكل من هذا النوع لما يقرب من (800) حالة بسبب عنف الزوج أو زوجة الأب وزوج الأم والأب وسلبية الأم والأخ. وتهتم المنظمة أيضاً بشرائح جديدة من النساء ممن يعملن في المقاهي العامة ويقدمن خدمات اجتماعية تؤدي بهن إلى مشاكل جدية وقد توقعهن في فخ الإتجار بالبشر وممارسة البغاء. كما تبنت المنظمة مشكلات النساء الأجنبيات العاملات في مجال الخدمة المنزلية، كما في حالة (16) امرأة أوغندية تعرضن للامتهان والضرب والتحرش الجنسي وإطالة ساعات العمل أو إرسالهن للعمل في بيوت أخرى غير المتعاقد عليها. استطاعت المنظمة تخليص هؤلاء النساء من خلال التعاون مع منظمة الهجرة الدولية. تتعاون المنظمة وتتلقى العون من منظمات دولية أوروبية وأمريكية متنوعة. وتنسق مع منظمات عراقية مثل منظمة الأمل العراقية وجمعية نساء بغداد.

لا تساهم المنظمة في الحراك الإحتجاجي بصفتها الرسمية كمنظمة وإنّما بصفة أفراد لمن يرغبن من العضوات فيها وذلك بسبب ممانعة دائرة المنظمات غير الحكومية لمثل هذا النشاط. ولكن المنظمة تتبنى موقف المقاطعة للإنتخابات النيابية في العراق كشكل من أشكال التعبير عن الإحتجاج على سوء الأداء السياسي والحكومي. تعبر المنظمة عن خيبة أمل من أداء أعضاء مجلس النواب تجاه نشاطاتها وبخاصة العضوات من النساء اللواتي يعطين الوعود دون حساب. تعرضت المنظمة لإعتداءات وتجاوزات كثيرة بسبب إهتمامها بشؤون النساء المشردات نتيجة العنف العائلي، وبلغ بها الأمر حد الإستدعاء من قبل بعض المؤسسات الدينية للتهديد والتحذير.

النتائج والاستنتاجات

يتمثل الاستنتاج الأكثر إثارة للاهتمام في هذه الدراسة الاستقصائية، بحقيقة أنّ انقلاباً حدث فعلاً في إنْ لم نقل زلزالاً هز طبيعة العمل النسوي في العراق، على وجه العموم. فقد انتقل البلد من هيمنة المنظمة الوطنية الواحدة والشاملة التي تعرف بـ ''الإتحاد العام لنساء العراق''، والتي كانت تحكم سيطرتها على المجتمع النسوي، ومن خلاله المجتمع ككل، إلى عدد كبير ومتنامي من المنظمات النسوية التي تبحث وتهتم بقضايا متباينة، وإنْ كانت جميعها تصب في مصب خدمة قضايا النساء في العراق. في الماضي قبل 2003 وفي ظل النظام السياسي السابق تنامت المنظمة النسائية الوحيدة ''الإتحاد العام لنساء العراق''، من منظمة لها فروع وشعب ومراكز تتوزع بحسب المحافظات الثمانية عشر، بما فيها محافظات إقليم كردستان الرئيسية الثلاثة (السليمانية وأربيل ودهوك) إلى 52 فرعا، منها عشرة في بغداد، وأربعة في نينوى، وأربعة في البصرة. وبلغ عدد الشعب 336، فيما بلغ عدد المراكز

3072، وفرق جوالة عددها 380، تقوم بمهامها في 7620 قرية (17). تتبع كل هذه الفروع والشعب والمراكز، المنظمة الرئيسية، وتتلقى منها التعليمات، وتنتشر إنسجاماً مع تنظيمات الحزب الحاكم وتقوم عملياً بخدمة سياسات النظام ودعم توجهاته ومراقبة إحتمالات الخروج عليه لضبط الولاء. إنهارت المنظمة عقب إنهيار النظام وسرعان ما تشكلت شبكة النساء العراقيات بسبعة أعضاء، إبتداء حتى بلغت المائة اليوم كما قدمنا. لا تهتم هذه المنظمات بدعم النظام السياسي القائم بل تروج قضايا تخدم النساء بصورة مباشرة، كما في مناهضة العنف والتحرش والتوعية بحقوق الإنسان، وخوض النزالات القانونية للحيلولة دون تشريعات تستهدف مصالح النساء، وبالتعاون بمستويات متباينة مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية السائدة.

ولعل اللافت في التطور الحاصل بعد 2003 أنّ المنظمات النسوية القائمة لم تعد تعتمد في تمويل نشاطاتها على الدولة، بل ولا تهتم بذلك بسبب توفر وسائل الإتصال بالمنظمات الدولية بطريقة مباشرة أو عن طريق سفارات بلدانها. تؤكد كل هذه المنظمات أنّها تتلقى الدعم لتنفيذ نشاطاتها المنسجمة مع مبادرات المنظمات الدولية لحماية المرأة وتغيير القوانين المجحفة بحقها ومنها مشروعات قوانين تسمح بتزويج القاصرات وتعدد الزوجات وتطارد مرتكبي جرائم العنف ضد المرأة وفي مقدمتها الاغتصاب.

تتباين المنظمات المعنية في مواقفها بشأن المساهمة بالحراك الاحتجاجي على قضايا الفساد المالي والإداري؛ اذ يشارك البعض منها مثل رابطة المرأة العراقية ومنظمة تموز للتنمية الاجتماعية، وتشارك منظمات أخرى بصورة فردية أو من خلال عقد المؤتمرات الصحافية للإعلان أو التصريح بقضية أو المساهمة بالوقفات الاحتجاجية. تكتفي معظم المنظمات النسوية بالعمل على نحو مباشر وشخصي مع جمهور النساء دون الإنغماس المباشر بحركة الإحتجاج.

رغم احتضان عدد من هذه المنظمات ومنها منظمة الأمل العراقية ومنظمة تموز للتنمية الاجتماعية ومنظمة نساء من أجل السلام للقاءات وندوات مع مرشحات ضمن الحملة الانتخابية النيابية للدورة الحالية 2018، الا أنّهن لم يعبرن عن الدعم لأي مرشحة أو كتلة أو حزب سياسي حتى الآن.

لم تختف تماماً ظاهرة "الواجهات السياسية" من هذا الحراك النسوي، بدليل وجود منظمات تعتمد في تمويلها ودعمها على نائبات سابقات، ومنهن د. ندى الجبوري في منظمة المرأة والمستقبل العراقية، وهناك نشاط نسوي تدعمه النائبة د. أزهار الشيخلي.

لا يبدو واضحاً مدى نشاط المنظمات النسوية المرتبطة بجماعات إسلامية بمثل الوضوح الذي تعبر عنه المنظمات النسوية المدنية التي قدمنا لعينة منها. فهذه تعمل في أوساط محددة وبدون الكثير من الترويج الإعلامي.

ملحق رقم (١) يبين المنظمات المنضوية تحت سقف شبكة النساء العراقيات، ٢٠١٨
المصدر: من وثائق شبكة النساء العراقيات، ٢٠١٨

ت	اسم المنظمة	المدينة	ت	اسم المنظمة	المدينة
١	جمعية الأمل العراقية	بغداد	٥١	منظمة نساء الرافدين للثقافة والتدريب	بغداد
٢	منظمة نساء من أجل السلام	بغداد	٥٢	جمعية المعرفة للمرأة	بغداد
٣	جمعية نساء بغداد	بغداد	٥٣	تجمع كلنا عراق	بغداد
٤	رابطة المرأة العراقية	بغداد	٥٤	لجنة المرأة في تجمع معوقي العراق	بغداد
٥	منتدى الإعلاميات العراقيات	بغداد	٥٥	منظمة العراق للمساعدات الصحية	بغداد
٦	منظمة المرأة والمستقبل العراقية	بغداد	٥٦	منظمة أسياد الإنسانية	بغداد
٧	جمعية تحالف نساء الرافدين	بغداد	٥٧	مؤسسة العراق للتنمية وحقوق الإنسان	بغداد
٨	منظمة تموز للتنمية الاجتماعية	بغداد	٥٨	منظمة حقوق المرأة الإنسانية	بغداد
٩	جمعية نساء الكلدان	بغداد	٥٩	منظمة غد الثقافية الخيرية	بغداد
١٠	إتحد النساء الآشوري	بغداد	٦٠	منظمة المرأة العراقية المستقلة	بغداد
١١	تجمع أيناتا النسوي	بغداد	٦١	جمعية المرأة والطفولة	بغداد
١٢	مركز تطوير وتدريب الأرامل	بغداد	٦٢	مؤسسة المرأة العراقية	بغداد
١٣	تحالف النساءمن أجل عراق ديموقراطي (وفدي)	بغداد	٦٣	منظمة المرأة في العراق	بغداد
١٤	التجمع النسائي العراقي المستقل	بغداد	٦٤	المنظمة التنسيقية لمجالس المحافظات	بغداد
١٥	منظمة حمورابي لحقوق الإنسان	بغداد	٦٥	المركز الثقافي والاجتماعي للمرأة/ سارا	بغداد
١٦	المجلس العراقي للسلم والتضامن	بغداد	٦٦	منظمة بنت الرافدين	بابل
١٧	منظمة الناجي للتطوير والتأهيل	بغداد	٦٧	المنظمة الإنسانيةللدفاع عن الديموقراطية وحقوق المرأة	بابل
١٨	منظمة سنابل الخير	بغداد	٦٨	منظمة الأرامل والأيتام في الحمزة	بابل
١٩	منظمة التغيير والإنماء الشبابية	بغداد	٦٩	مركز حقوق المرأة للإغاثة والتنمية	بابل
٢٠	جمعية آشور بانيبال الثقافية	بغداد	٧٠	معهد أكد الثقافي	بابل
٢١	إتحاد نساء كردستان – فرع بغداد	بغداد	٧١	منظمة إيتانا للمرأة	نينوى
٢٢	مؤسسة الثراء الثقافية	بغداد	٧٢	منظمة المرأة في العراق	نينوى
٢٣	منظمة برج بابل لتطوير الإعلام	بغداد	٧٣	منظمة الميزان للعدالة الإنسانية	نينوى
٢٤	مؤسسة المدى الثقافية	بغداد	٧٤	منظمة حواء الإنسانية	نينوى
٢٥	منظمة سلام الرافدين	بغداد	٧٥	رابطة نساء الشبك	نينوى
٢٦	الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان	بغداد	٧٦	منظمة آوان للتوعية وتنمية القدرات	الديوانية
٢٧	منظمة ألق الطفولة	بغداد	٧٧	مركز حقوق المرأة والطفل	الديوانية
٢٨	منظمة نهضة المرأة	بغداد	٧٨	مركز حقوق المرأة الإنسانية	الديوانية
٢٩	منظمة الأنوار للأرامل والأيتام	بغداد	٧٩	منظمة المرأة الديموقراطية	واسط
٣٠	جمعية أمل الرحمة الخيرية	بغداد	٨٠	جمعية الفردوس العراقية	البصرة
٣١	منظمة التضامن الاجتماعية	بغداد	٨١	جمعية البصرة لبحوث المرأة والإعلام	البصرة
٣٢	جمعية الودق لرعاية الأم والطفل	بغداد	٨٢	منظمة حواء للإغاثة والتنمية	ديالى
٣٣	نقابة ذوي المهن الهندسية الفنية	بغداد	٨٣	جمعية أجيال للتنمية والذكاء والإبداع	ديالى
٣٤	الجمعية العراقية للأيتام والفقراء	بغداد	٨٤	منظمة زمن المرأة لدعم المرأة	ديالى
٣٥	جمعية النور النسوية	بغداد	٨٥	إتحاد نساء كردستان	كركوك
٣٦	منتدى نازك الملائكة في إتحاد الأدباء	بغداد	٨٦	تجمع لا للعنف ضد المرأة	كركوك
٣٧	مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية	بغداد	٨٧	منظمة آور لثقافة المرأة والطفل	ذي قار
٣٨	مركز المعلومة للبحث والتطوير	بغداد	٨٨	جمعية حماية وتطوير الأسرة العراقية	ذي قار
٣٩	منظمة كهرمانة للتنمية البشرية	بغداد	٨٩	منظمة حقوق الإنسان	ذي قار
٤٠	منظمة السراج	بغداد	٩٠	مؤسسة وارفين لقضايا المرأة	أربيل
٤١	تجمع الأمل/منظمة المرأة	بغداد	٩١	منظمة تمكين المرأة	أربيل
٤٢	منظمة فينوس للمرأة العراقية	بغداد	٩٢	منظمة نساء من أجل العدالة	كربلاء
٤٣	منظمة نهضة المرأة	بغداد	٩٣	مركز حقوق المرأة	المثنى
٤٤	منظمة الأنوار للأرامل والأيتام	بغداد	٩٤	منظمة المرأة الريفية	المثنى
٤٥	جمعية أمل الرحمة الخيرية	بغداد	٩٥	منظمة ساوة لحقوق الإنسان	المثنى
٤٦	منظمة التضامن الاجتماعية	بغداد	٩٦	جمعية الفجر الجديد للمرأة العراقية	المثنى
٤٧	لجنة المرأة لمعلمي بغداد	بغداد	٩٧	رابطة حقوق المرأة الريفية	ميسان
٤٨	منظمة خير النساء لضمان حقوق النساء	بغداد	٩٨	مركز حقوق المرأة للإغاثة	ميسان
٤٩	مركز الثقافة العمالية	بغداد	٩٩	رابطة المرأة المتضررة	ميسان
٥٠	مؤسسة دار فاطمة النسوية	بغداد	١٠٠	منظمة التنمية المدنية	السليمانية

ملحق رقم (٢) يبين عدد المنظمات النسائية التي شاركت في أعمال مؤتمر شبكة النساء العراقيات لمناهضة العنف، ٢٠١٢

المصدر: وثائق المؤتمر الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، شبكة النساء العراقيات، ٢٠١٢

ت	المنظمة
١	إتحاد النساء الآشوري
٢	التجمع النسائي المستقل
٣	برج بابل
٤	تحالف نساء من أجل عراق ديموقراطي (وفدي)
٥	جمعية الأمل العراقية
٦	جمعية الفردوس العراقية – البصرة
٧	رابطة المرأة العراقية
٨	منظمة نساء من أجل السلام
٩	سلام الرافدين
١٠	منظمة القانونيات العراقيات
١١	مركز تطوير وتدريب الأرامل
١٢	منظمة العراق للمساعدات الصحية
١٣	منظمة تموز للتنمية الاجتماعية
١٤	منظمة المرأة العراقية المستقلة
١٥	منظمة إيتانا للمرأة – نينوى
١٦	مركز حقوق المرأة الإنسانية – الديوانية
١٧	منظمة حواء للإغاثة والتنمية – ديالى
١٨	مركز النساء الواعدات - الديوانية

ملحق رقم (٣) يبين المنظمات المنضوية في تحالف (١٣٢٥) الأممي، ٢٠١٨

ت	المنظمة	المدينة
١	منظمة تمكين المرأة	أربيل
٢	رابطة المرأة العراقية	بغداد
٣	جمعية نساء بغداد	بغداد
٤	إتحاد النساء الآشوري – مجلس الأقليات العراقية	بغداد
٥	مركز تدريب وتأهيل الأرامل	بغداد
٦	مركز الفجر (أزهار الشيخلي)	بغداد
٧	إتحاد المرأة العربية المتخصصة	بغداد
٨	منظمة السلام وتنمية الديموقراطية	بغداد
٩	منظمة أوان للتوعية وتنمية القدرات	الديوانية
١٠	منظمة حواء للإغاثة والتنمية	ديالى
١١	منظمة المرأة الديموقراطية	واسط
١٢	منظمة أور لثقافة المرأة والطفل	ذي قار
١٣	منظمة التقوى	بغداد
١٤	إتحاد نساء كردستان	بغداد
١٥	منظمة ئاسودة	بغداد
١٦	منظمة راسان	بغداد
١٧	منظمة واسط لدعم المرأة والطفل	واسط
١٨	رابطة المرأة المتضررة	ميسان
١٩	سعاد شريف (ناشطة)	بغداد
٢٠	مركز حقوق المرأة	المثنى
٢١	شبكة المستقبل الديموقراطية العراقية	بغداد
٢٢	منظمة هيومانتي	بغداد
٢٣	منظمة استيرة	دهوك
٢٤	منتدى النساء الإعلاميات	بغداد
٢٥	مجموعة جيان	بغداد
٢٦	منظمة شجرة الزيتون	بغداد
٢٧	منظمة المحقق لسيادة القانون	بغداد
٢٨	خضر دولمي (خبيرومدرب في السلام والأقليات)	بغداد
٢٩	مؤسسة خاتون الثقافية	بغداد
٣٠	بشرى العبيدي (ناشطة)	بغداد
٣١	لجنة المرأة لمعلمي العراق	بغداد

ملحق رقم (٤) يبين المنظمات المنضوية في سكرتارية التحالف الدولي، ٢٠١٨

ت	المنظمة	المدينة
١	جمعية نساء بغداد	بغداد
٢	منظمة تمكين المرأة	أربيل
٣	إتحاد النساء الآشوري	بغداد
٤	منظمة ـأوان	الديوانية
٥	لجنة المرأة لمعلمي العراق	بغداد
٦	رابطة المرأة العراقية	بغداد
٧	بشرى العبيدي (ناشطة)	بغداد

* Lahay2014dami@gmail.com

الهوامش

(1) لمزيد من الإطلاع أنظر

Sadig Al-Ali, Nadje, Iraqi Women: Untold Stories from 1948 to the Present. (London & New York: Zed Books, 2007).

(2) نبراس الكاظمي، الحركة النسوية العراقية في كتاب ووثيقة

www.alhurra.com/a/feminism-in-iraq/395398:htm1

(3) عبد الجبار، فالح، ما بعد ماركس (الطبعة الثانية) (بيروت: دار الفارابي، 2015).

(4) Theodorson, George A. & Achilles G. Theodorson, A Modern Dictionary of Sociology (New York: Barnes and Nobel Books, 1969)

(5) نفس المصدر السابق.

(6) Eriksen, Thomas Hylland, Small Places and Large Issues: An Introduction to Social and Cultural Anthropology (Fourth Edition) (London: Pluto Press, 2015)

(7) Wallace, Walter (ed.), Sociological Theory: An Introduction (Chicago: Aldine Publishing Company, p. 19, 1969)

(8) نفس المصدر السابق، ص 104.

(9) فوزي، لوحيدي وقنوعة عبد اللطيف، الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري، ص 41 - 58، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الوادي، العدد الأول، سبتمبر 2013.

(10) زايد الطبيب، مولود، دور الحراك الاجتماعي في الحصول على المكانة الاجتماعية وعلاقة ذلك ببنية ونظام المجتمع، 19 1-.

e-book-9pdf

(11) الغرباوي، ياسر، حركات التغيير والحراك الجماهيري، المجموعة الجيواستراتيجية للدراسات (4)

www.geosg.org

(12) الكبيسي، يحيى، العراق: الإحتجاجات وأزمة النظام السياسي، ص 1 - 30، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

(13) آلاء السوسي، "الخطاب النسوي العربي" ،، من مكافحة الإستعمار وصولاً إلى شيطنة الذكور" في

Saspost.com

(14) الدرسي، سهام، باحثة دكتوراه في العلوم السياسية/ المركز الديموقراطي العربي

Democraticac.de

إحياء الحراك النسوي: التحرش ومناهضة العنف ضد المرأة في تونس 11 نوفمبر 2017.

(15) مقابلة شخصية مباشرة.

(16) مقابلة شخصية مباشرة.

(17) اتصال شخصي.

المصادر

الغرباوي، ياسر، حركات التغيير والحراك الجماهيري، المجموعة الجيواستراتيجية للدراسات (4)

www.geosg.org

الكاظمي، نبراس، الحركة النسوية العراقية: كتاب ووثيقة

www.alhurra.com/feminism-in-iraq/395398.htm/

الكبيسي، يحيى، العراق: الإحتجاجات وأزمة النظام السياسي، ص 1 - 30، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013

السوسي، آلاء، الخطاب النسوي العربي من مكافحة الإستعمار وصولاً إلى شيطنة الذكور في

Saspost.com

الدرسي، سهام، إحياء الحراك النسوي: التحرش ومناهضة العنف ضد المرأة في تونس، المركز الديموقراطي، 2017

Democratic.de

زايد الطبيب، مولود، دور الحراك الاجتماعي في الحصول على المكانة الاجتماعية وعلاقة ذلك ببنية ونظام المجتمع، 1 - 19

e-book-9pdf

عبد الجبار، فالح، ما بعد ماركس (الطبعة الثانية) (بيروت: دار الفارابي، 2015)

فوزي، لوحيدي وقنوعة عبد اللطيف، الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري، ص 41 - 58، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية- جامعة الوادي، العدد الأول، سبتمبر 2013

Eriksen, Thomas Hylland, Small Places and Large Issues: An Introduction to Social and Cultural Anthropology (Fourth Edition) (London: Pluto Press, 2015)

Sadiq A-Ali, Nadje, Iraqi Women: Untold Stories from 1948 to the Present (London & New York: Zed Books, 2007)

Theodorson, George A. & Achilles G. Theodorson (New York: Barnes and Nobel Books, 1969)

Wallace, Walter (ed.), Sociological Theory: An Introduction (Chicago: Aldine Publishing Company, p. 19, 1969)

بعض الملاحظات حول مقاربة لويس ألتوسير للدولة

د. صالح ياسر
باحث اقتصادي

طرح تجديد الفكر الماركسي إشكالا نظريا في ما يخص مسألتين: الأولى تتعلق بأن بعض محاولات التجديد التي لحقت الماركسية اتهمت بالمراجعة Revisionism؛ أو بتحريف أصول الماركسية.

والثانية تتعلق بأن مسألة طرح الماركسية من جديد في المجتمع بعيدا عن لحظة ماركس بعشرات السنين؛ معناه إعادة النظر أو على الأقل تكييف الفكر الماركسي مع اشتراطات العصر. وفي هذا الصدد يحضر الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير L.Altusser كواحد من أهم منظري الماركسية في القرن العشرين، رغم شخصيته المثيرة للجدل. كما أنه من أهم النقاد والفلاسفة الذين عرفتهم فرنسا في النصف الثاني من القرن العشرين الى جانب ميشيل فوكو M.Faukault وجاك دريدا J.Derida وجاك لاكان J.Lacan. عُرف ألتوسير بمحاولاته النظرية المتميزة و"المشاكسة"، الهادفة الى إخضاع الماركسية لنسق المقاربة البنيوية، ومن ثم "تخليصها من طابعها الايديولوجي التعميمي"، كما كان يعتقد.

أنجز (ألتوسير) كتابين هامين في سياق قراءته الجديدة لماركس، وهما "قراءة رأس المال" (1)؛ الذي أكد فيه أن ماركس طرح نقداً علمياً للإقتصاد السياسي الرأسمالي موفراً الأساس لنظرية عامة للمجتمع، و"من أجل ماركس" (2) الذي بيّن فيه أن الماركسية تزودنا بمنظورات علمية لفهم الرأسمالية التي هيأت أسباب الانتقال الثوري إلى الإشتراكية.

يرى بعض الباحثين ان (ألتوسير) نزع الى هذه القراءة بدافع سببين (3):

الأول، شعوره بالنقص النظري للفلسفة الماركسية في فرنسا، بفعل انصراف الماركسيين الفرنسيين الى السياسة، حسب رأيه.

الثاني، الرد على "النزعة الإنسانية" التي روجها بعض الماركسيين الفرنسيين أمثال روجيه كَارودي R.Garaudy، والتي رأى فيها ألتوسير إفقارا للماركسية، وتجاوزا لطابعها العلمي النقدي.

وعلى غرار سابقه (جورج لوكاش) (4)، تصوّر ألتوسير الماركسية كنظرية لـ "كلية" (وحدة جامعة) تضم المجتمع والتاريخ الرأسمالي، لكنه بالمقابل أصرّ على أن (ماركس) أخذ على عاتقه إحداث "قطيعة معرفية" Epistemological break جذرية مع الفيلسوف الالماني هيغل.

ولهذا أخذ ألتوسير على عاتقه مهمة تطهير العناصر الهيغيلية والمثالية التي خالطت الماركسية الغربية، داعياً إلى إحداث علم ماركسي. في دعوته لـ ''الممارسة النظرية'' وقف ألتوسير إلى جانب الإستقلال النسبي للأيديولوجيا والنظرية، وحاول تطوير فلسفة ماركسية تكون قادرة على تهيئة أدوات التحليل الإجتماعي الصارم والتغيير السياسي (5).

وفي مسعاه لبلورة مقاربته للدولة وأجهزتها، انطلق (ألتوسير) من فكرة تقول أن ما انتجته الماركسية من تمثيل لطبيعة ''الدولة'' ما زال وصفياً بشكل جزئي، بغض النظر عما أنجز بهذا الخصوص (6).

ولكنه يستدرك مبينا انه ''عندما أقول إن ''النظرية'' الماركسية الخاصة بالدولة المتوفرة لنا ما زالت ''وصفية'' جزئياً، فأنا أعني بهذا أولاً وقبل أي شيء أن هذه ''النظرية'' الوصفية بدون أدنى ظل من ظلال الشك هي بداية النظرية الماركسية عن الدولة. وأن هذه البداية تعطينا النقطة الضرورية؛ أي المبدأ الحاسم لكل تطور لاحق في النظرية''.

يرى (ألتوسير) إذن أن ''النظرية الوصفية'' للدولة ليست إلا مرحلة انتقالية ضرورية لتطورها، وكونها كذلك يجعل منها نقطة اللاعودة بحيث يجب معها، لبناء النظرية، تجاوز ذلك الشكل من ''الوصف''. إنها صحيحة بالنظر إلى تسليطها الضوء على مجموعة من الوقائع الملموسة في كل درجات القمع، مهما كانت ميادين هذا القمع بحق الطبقات الشعبية، بالإضافة إلى كونها تمنح الوسائل التي بها تُميز وقائع القمع وتُربط بالدولة. إلا أن تراكم الوقائع تحت تعريف الدولة، عندما يتم تصويره، لا يحرك قدما تعريف الدولة، أي نظريتها العلمية، هكذا تكون كل نظرية وصفية تجازف بأن تُجمد التطور الضروري للنظرية.

من هنا، حسب هذا المنظور، يجب تطوير النظرية الوصفية وإضافة شيء آخر للتعريف الكلاسيكي.

قبل ذلك، فان ''النظرية الماركسية'' حول هذا المفهوم تميّز بين ''سلطة الدولة''Pouvoir d'État و''جهاز الدولة'' Appareil d'État حيث لا معنى لهذا الأخير دون وجود الأول، ويمكن أن يبقى جهاز الدولة في مكانه بينما تمسك وتحتفظ بسلطة الدولة طبقة من الطبقات أو تحالف طبقات أو أجزاء من طبقات معينة، فقط لأنها هدف صراع الطبقات السياسي.

ويضيف (ألتوسير): ''لهذا أعتقد أنه من أجل تطوير هذه النظرية الوصفية إلى نظرية في حد ذاتها؛ أي من أجل فهم المزيد عن آليات الدولة في عملها/ اضطلاعها بوظائفها، فأعتقد أنه لا غنى عن إضافة شيء إلى التعريف الكلاسيكي للدولة بصفتها ''جهاز الدولة'' (7).

ومن المعروف ان (غرامشي) سبق له ان قام بطرح فكرة تقول أنه لا يجوز أن تُختزل الدولة في جهاز الدولة (القمعي)، إنما تضم أيضا مجموعة من مؤسسات ''المجتمع المدني'': الكنائس، المدارس، النقابات... إلخ (8).

والفكرة اعلاه استعارها (ألتوسير) وطورها، اذ قام بتفصيلها بشكل منهجي، حيث اشار الى أن المراجع الكلاسيكية الماركسية لم تتعامل مع التقدم الحاصل والتجارب والمناهج المرتبطة به بشكل نظري. وان هذه التجارب والمناهج ظلت محصورة في

ميدان الممارسة السياسية (9). لقد تعاملت مع الدولة كحقيقة أكثر تعقيدا من التعريف الذي أعطاها، فقد اعترفت بذلك التعقيد، إلا أنها لم تعبر عنه بالمقابل نظريا.

وهنا يقترح (ألتوسير) مفهوم "أجهزة الدولة الآيديولوجيةideological state apparatuses" لتطوير نظرية الدولة الماركسية، ليقول إنه لا بد من وضعه في الاعتبار كـ "حقيقة" تظهر إلى جانب جهاز الدولة (القمعي). ولكنه بالمقابل ينبه الى تجنب الخلط بين الإثنين: جهاز الدولة القمعي وأجهزة الدولة الأيديولوجية.

وفي عمله المهم "الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية" (10) يكشف (ألتوسير) عن الأبعاد الأيديولوجية لأجهزة الدولة، مستثمرا في ذلك العُدة المفاهيمية لماركس من خلال استحضار مفاهيم الصراع والهيمنة والتحكم والمراقبة والقمع والعنف. وينطلق هنا من اشكالية الانتاج وإعادة الانتاج.

ومن هذا المنظور يميز (ألتوسير) بين نوعين من الأجهزة التي تحكم بها الدولة؛ النوع الأول يرتبط بجهاز عياني يتمثل في الجيش والشرطة والسجون؛ حيث يمثل جهازا عنيفا تتم بواسطته قمع كل أشكال "الانحراف" والتظاهر؛ أي أن الدور المنوط بهذا الجهاز هو شل حركة المجتمع وتطلعه نحو الثورة. أما النوع الثاني فيرتبط بجهاز آخر أكثر تكتما، تسرِب من خلاله الدولة أيديولوجيتها الخاصة التي هي أيديولوجية الطبقة المسيطرة وفق الشروط والظروف التي تسمح لها بذلك؛ وفي هذا الإطار يمكن إدراج كل مؤسسات الدولة: دينية، مدرسية، قانونية، إعلامية... الخ.

في الوقت الذي يُلاحظ وجود جهاز قمعي واحد للدولة وان تنوعت أذرعه، يرى (ألتوسير) أنه يوجد العديد من الأجهزة الأيديولوجية. وبينما ينتمي الجهاز القمعي كليا إلى المجال العام، فإن الجانب الأكبر من الأجهزة الأيديولوجية يصدر عن المجال الخاص. هنا يوضح (ألتوسير) أن (غرامشي)، بوعيه الماركسي، كان قد أشار إلى هذا التناقض، إذ يرى الأول أن التمييز بين الخاص والعام إنما هو تمييز داخلي في القانون البورجوازي، ويبقى صالحا في المجالات الملحقة التي تخضع إلى سلطة ذلك القانون. مجال الدولة لا يخضع لهذا لأنها – أي الدولة - "خارج القانون" فهي لا تنتمي لا للعام ولا للخاص، بل على العكس فهي شرط كل تمييز بين الخاص والعام. نفس الشيء ينطبق على الأجهزة الأيديولوجية للدولة، إذ لا يهم إن كانت المؤسسات التي تحققها "عامة" أو "خاصة"، بل المهم هو عملها. فمؤسسات خاصة يمكن أن "تشتغل" كأجهزة أيديولوجية للدولة.

والفرق الذي يقيمه (ألتوسير) بين الأجهزة الأيديولوجية والجهاز القمعي للدولة هو أن هذا الأخير "يشتغل بالعنف" والأخرى تشتغل بالأيديولوجيا. لكنه يستدرك بالقول إن أي جهاز للدولة يشتغل بالعنف وبالأيديولوجيا معا، ولكن مع فرق مهم لا يجعل الإثنين يختلطان. فالجهاز القمعي يشتغل بالعنف أولا ثم بكيفية ثانوية بالأيديولوجيا، والأمر نفسه بالنسبة للأجهزة الأخرى حيث ينعدم وجود جهاز أيديولوجي صرف. فهكذا تضع المدرسة والكنيسة طُرقا خاصة للقمع تتجلى في العقوبات والشطب والإنتقاء، كما تعتبر الرقابة قمعا يمارسه الجهاز الأيديولوجي الثقافي (11).

إن كل هذه المؤسسات تمارس الدور المكمل لما تقوم به أجهزة الدولة القمعية، التي وإن كانت تمارس العنف المادي، فإن هذه المؤسسات الأخيرة تمارس نوعا من التعتيم والتعنيف الايديولوجي من خلال ما تمارسه من إكراه فكري؛ بل وأن هذه السلطة التي تمتلكها تبقى في كل المجتمعات متخفية لكونها إما تخاطب الجانب الوجداني أو الإلزامي (الدين، القانون) في الإنسان؛ ومن ثم، فهذه الأشكال الأيديولوجية لا بد وأن تتكامل في ما بينها لتنتج شكلا قمعيا ''شرعيا'' للدولة.

ومن جهة اخرى فقد تجنب (ألتوسير) استعمال بعض المصطلحات من قبيل ''النسق الاجتماعي'' و''النظام'' لأنها توحي ببنية ذات مركز يحدد شكل كل تجلياتها. وبالمقابل انه يفضل الحديث عن ''التشكل الاجتماعي'' باعتباره بنية بلا مركز لا تتضمن مبدأ يحكمها. ان هذه المقاربة تفضي عند ألتوسير إلى نتيجة مفادها، أن العناصر المتباينة داخل التشكل الاجتماعي لا تعالج بوصفها انعكاسا لمستوى أساسي واحد (هو المستوى الاقتصادي عند ماركس)، ''بل إن لكل مستوى من المستويات استقلاله الذاتي النسبي الذي لا يتحدد بالمستوى الاقتصادي إلا في التحليل الأخير (نهاية المطاف) فحسب.

لقد اشرنا سابقا الى ان احدى تجليات المقاربة الماركسية الكلاسيكية انها نظرت الى الدولة باعتبارها ''جهاز قمع'' طبقة لطبقة (او طبقات) اخرى. فهي بهذا المنظور جهاز عنف طبقيّ.

أما عند المجددين ـ داخل الفكر الماركسي ـ من فلاسفة ومفكرين ومنظرين معاصرين فإننا نجد إضافة لتصور آخر يرى أن للدولة شكلا ثانيا أكثر فاعلية وخطورة. فقد استعمل (أنطونيو غرامشي) مفهوم'' الأجهزة الأيديولوجية للدولة'' للتمييز بينها وبين ''الأجهزة المادية القمعيّة'' التي تحدث ماركس والماركسيون. وكما اشرنا سابقا فقد أخذه عن غرامشي من بعده كل من ألتوسير (12) ونيكوس بولنتزاس (13) ليطوّراه.

في بلورة مقاربته ينطلق (ألتوسير) من ملاحظات عامة وفي مقدمتها السمة الثورية للنحت المفاهيمي الماركسي لـ ''الكل الاجتماعي'' من حيث أنه مفهوم مميز عن ''الكلية totality'' الهيغيلية. وهنا يشير (ألتوسير) الى أن (ماركس) تصوّر بنية كل مجتمع بصفتها مكوّنة من ''مستويات'' تنتظم في تصميم معيّن: البنية التحتية أو القاعدة الاقتصادية (وحدة القوى المُنتجة وعلاقات الإنتاج)، والبنية الفوقية، وهذه الاخيرة في حد ذاتها تحتوي على مستويين: السياسي ـ القانوني (القانون والدولة) والأيديولوجيا (مختلف الأيديولوجيات، الديني، الأخلاقي، القانوني، السياسي، إلخ)، أو ما يمكن ان يطلق عليه ''طابق القمع'' و''طابق الأيديولوجيا''.

من المعروف ان الكلاسيك الماركسي صارم في هذا المجال؛ إذ يُنظر الى الدولة صراحة باعتبارها جهازا قمعيا. الدولة ''آلة'' القمع، التي تمكّن الطبقات الحاكمة (كانت الطبقة البرجوازية في القرن التاسع عشر و''طبقة'' كبار الملاك) من ضمان هيمنتها على الطبقة العاملة، بما يمكّن الأولى من إخضاع الثانية لعملية ابتزاز أو انتزاع فائض القيمة (أي الاستغلال الرأسمالي).

من ثم فإن الدولة قبل أي شيء هي ما

وصفته الكلاسيكيات الماركسية بـ (جهاز الدولة). هذا المصطلح يعني ان الدولة ليست فقط جهازاً متخصصاً (بالمعنى الضيق) الذي أقرت بوجوده وضرورته في صلته بمتطلبات الممارسة القانونية، أي الشرطة، المحاكم، السجون؛ إنما أيضاً الجيش والذي (دفعت البروليتاريا ثمن هذه التجربة بدمها) يتدخل بشكل مباشر كقوة قمعية تكميلية كحل أخير، عندما "تغلب الأحداث" الشرطة وقواتها المساعدة المتخصصة. ويوجد فوق هذا التركيب رأس الدولة، الحكومة والإدارة.

وفي ضوء الملاحظات اعلاه يرى (ألتوسير) ان المقاربة الماركسية المبثوثة في هذا التشكيل/ القالب للدولة وضعت يدها على النقطة الضرورية، ومن ثم لا يمكن للحظة التشكيك ورفض أن هذه الحقيقة هي النقطة الضرورية. "جهاز الدولة"، الذي يعرّف الدولة بصفتها قوة تنفيذ وتدخل قمعي "إحقاقاً لمصالح الطبقات الحاكمة" في الصراع الطبقي الذي أطرافه هم البرجوازية وحلفائها ضد البروليتاريا، هو وبشكل مؤكد "الدولة"، وبشكل مؤكد يعرّف [أي جهاز الدولة] "وظيفتها" الأساسية.

في عمله "الدولة وأجهزة الدولة الأيديولوجية" (14)، الذي جرت الاشارة اليه سابقا، يدقق (ألتوسير) افكاره واطروحاته بشأن الدولة. فهو يرى ان الدولة (ووجودها في جهازها) لا معنى لها سوى كونها دالة من دوال "سلطة الدولة". وإن كلّ الصراع الطبقي السياسي يدور حول الدولة. ويعني بذلك مصادرة واستبقاء سلطة الدولة من قبل طبقة بعينها أو من قبل تحالف بين الطبقات أو فئات من طبقات.

ويقول ان "هذا التوضيح الأول يُلزمني بالتمييز بين "سلطة الدولة State po-er" (استبقاء قوة الدولة أو مصادرة قوة الدولة) وجهاز الدولة. غاية الصراع الطبقي السياسي على جانب، و"جهاز الدولة" على الجانب الآخر (15).

وكما اشرنا في مكان آخر، فإن الماركسية تميّز بين "سلطة الدولة" و"جهاز الدولة" حيث لا معنى لهذا الأخير دون وجود الأول. ومن الممكن وصف الاختلاف بين "سلطة الدولة" و"جهاز الدولة" كجزء من النظرية الماركسية الخاصة بالدولة، كما ورد صراحةً في "الثامن عشر من برومير" (16) أو "الصراعات الطبقية في فرنسا" لماركس (17).

ويلخص (ألتوسير) النظرية الماركسية حول هذه النقطة، مشيرا الى أن الكلاسيكيات الماركسية أكدت دائماً على التالي (18):

(1) الدولة هي جهاز الدولة القمعي؛

(2) لا بد من التمييز بين "سلطة الدولة" و"جهاز الدولة"؛

(3) هدف الصراع الطبقي هو سلطة الدولة، وبالتبعية استخدام جهاز الدولة من قبل الطبقات (أو التحالفات الطبقية أو التحالفات بين فئات أو شرائح من طبقات) التي تحوز سلطة الدولة كدالة من دوال أهدافها الطبقية؛

(4) لا بد أن تسيطر البروليتاريا على سلطة الدولة من أجل تدمير جهاز الدولة البرجوازي القائم، وفي المرحلة الأخيرة، لاستبداله بجهاز دولة مختلف تماماً وبروليتاري، ثم في مراحل لاحقة، تحريك عملية راديكالية هي عملية تدمير الدولة (نهاية قوة الدولة، نهاية كل جهاز دولة).

ومع اهمية ما قدمته النظرية الماركسية الخاصة بالدولة من اضافات مهمة في هذا المجال إلا ان (ألتوسير) يستدرك قائلا: ''إن هذه النظرية ما زالت وصفية جزئياً، وإن كانت الآن تحوي عناصر معقدة ومتمايزة، لا يمكن فهم حركتها وأفعالها دون اللجوء إلى المزيد من التطوير التكميلي للنظرية'' (19).

وبالمقابل يميّز (ألتوسير) بين نوعين من أجهزة الدولة:

أولا: الجهاز القمعي؛

وثانيا: الأجهزة الإيديولوجية للدولة.

ويشير الى أن كل واحد منهما منفصل عن الآخر، فالجهاز القمعي يتشكل من الحكومة، الإدارة، الجيش، الشرطة، الحاكم، السجن.... ويسمى هذا الجهاز بالجهاز القمعي لأنه يشتغل بالعنف والقمع كأداة من أجل الهيمنة والسيطرة وفرض الأمن والإستقرار وحماية المصالح العليا للبلاد. ''القمعي'' يوحي بأن جهاز الدولة المقصود هنا هو ''يعمل بالاستعانة بالعنف'' – على الأقل في التحليل الأخير (بما أن القمع، مثلاً: القمع الإداري.. قد يتخذ أشكالاً غير مادية). ويستدرك (ألتوسير) موضحا أن العنف لا يكون فيزيائيا (ماديا) دائما وإنما قد يكون رمزيا.

كما تتكون الدولة وتمارس سلطتها، بالإضافة إلى الجهاز القمعي، من خلال الأجهزة الإيديولوجية والتي تتخذ شكل مؤسسات متميزة ومتخصصة. وفي هذا الاطار يمكن طرح السؤال التالي: ما هي أجهزة الدولة الأيديولوجية؟

في معرض الاجابة على هذا السؤال يقترح (ألتوسير) هنا قائمة بالمؤسسات التالية، معتبرا إياها من ''أجهزة الدولة الأيديولوجية'':

- جهاز الدولة الأيديولوجي الديني (نظام مختلف الكنائس).
- جهاز الدولة الأيديولوجي التعليمي (نظام مختلف المدارس العامة والخاصة).
- جهاز الدولة الأيديولوجي الأسري.
- جهاز الدولة الأيديولوجي القانوني (20).
- جهاز الدولة الأيديولوجي السياسي (النظام السياسي، مشتملاً على مختلف الأطراف).
- جهاز الدولة الأيديولوجي النقابي.
- جهاز الدولة الأيديولوجي الإعلامي (الصحافة، الإذاعة، التلفزة، إلخ).
- جهاز الدولة الأيديولوجي الثقافي (الأدب، الفنون، الرياضة، إلخ).

ويؤكد (ألتوسير) إن أجهزة الدولة الأيديولوجية يجب ألا تختلط في ذهننا بجهاز الدولة (القمعي). وانطلاقا من ذلك يطرح السؤال التالي: ما الفارق بين الاثنين؟

وفي معرض اجابته على السؤال السابق، يشير (ألتوسير) الى ان ما يميز أجهزة الدولة الأيديولوجية عن جهاز الدولة (القمعي) هو الفرق الأساسي التالي: جهاز الدولة القمعي يعمل بالاستعانة ''بالعنف''، بينما أجهزة الدولة الأيديولوجية تعمل مستعينة بـ ''الأيديولوجيا''.

غير ان (ألتوسير) يستدرك هنا قائلا من جديد: ان كل جهاز دولة، سواء أكان قمعيا أم أيديولوجياً، ''يعمل'' بالعنف وبالأيديولوجيا في آن، لكن مع وجه تمييز مهم للغاية، يجعل من الضروري ألا نخلط بين أجهزة الدولة الأيديولوجية وجهاز الدولة (القمعي).

هذا التمييز المهم ينبع من حقيقة أن جهاز الدولة (القمعي) يعمل بكثافة وبقوة باستخدام القمع (بما في ذلك القمع المادي)، في حين

يعمل بشكل ثانوي باستخدام الأيديولوجيا، إذ لا يوجد جهاز قمعي صِرف. وعلى سبيل المثال، فإن الجيش والشرطة، باعتبارهما من اجهزة الدولة القمعية، يعملان ايضا بالأيديولوجيا لضمان تماسكهما وإعادة إنتاج نفسيهما، والترويج لـ "القيم" التي يروجانها خارجياً.

بنفس الطريقة، ولكن بشكل معكوس، من الضروري القول إن أجهزة الدولة الأيديولوجية من جانبها تعمل بكثافة وبقوة بالأيديولوجيا، لكنها بالمقابل تعمل بشكل ثانوي باستخدام القمع، حتى وإن كان قمعاً غير مباشر، فإنه يُستنبط من التحليل الأخير، ولو بشكل مخفي، ومتخفي، بل وحتى رمزي.

ان الملاحظة السابقة تعني ان (ألتوسير) لا يعترف بوجود جهاز أيديولوجي صِرف. فمثلا تستخدم المدارس والكنائس أساليب مناسبة للعقاب والطرد والاختيار، إلخ، من أجل "فرض انضباط/ تهذيب disc-pline" منتسبيها، وأيضاً لفرض انضباط/ تهذيب جمهورها. الأمر نفسه ينسحب على الأسرة... وينسحب أيضاً على جهاز الدولة الأيديولوجي الثقافي (الرقابة، من بين أمور أخرى)، إلخ. وهنا يشير (ألتوسير) الى ان [المدرسة (وأيضاً مؤسسات الدولة مثل الكنيسة والأجهزة الأخرى كالجيش) تعلّم "الكيفية know-how"، لكن في أشكال/ قوالب forms تضمن الخضوع للأيديولوجيا الحاكمة أو التمكّن mastery من "ممارستها". كل عملاء الإنتاج والاستغلال والقمع، ناهيك عن محترفي الأيديولوجيا (ماركس)، عليهم بشكل أو بآخر أن "يتم تطويعهم/ تشكيلهم" في هذه الأيديولوجيا من أجل الاضطلاع بمهامهم "بإمعان" conscientiously؛ وهي مهام المُستَغَل (البروليتاريا)، والمُستغِل (الرأسماليون)، مهام أعوان المُستغِلين (المدراء)، أو كبار كهنة الأيديولوجيا الحاكمة ("من يحققونها ممارسةً functionaries")، إلخ]. من ثم تكشف إعادة إنتاج قوة العمل شرطها الذي لا مناص منه sine qua non، بصفته [أي الشرط] ليس فحسب إعادة إنتاج "مهارات" [قوة العمل]، إنما أيضاً إعادة إنتاج خضوعها [أي خضوع قوة العمل] للأيديولوجيا الحاكمة أو لـ "ممارسة" تلك الأيديولوجيا، مع الاشتراط بأنه لا يكفي قول "ليس فقط بل أيضاً"، إذ أن من الواضح أن في أشكال/ قوالب وتحت أشكال/ قوالب الإخضاع الأيديولوجي يتم الإمداد بإعادة إنتاج مهارات قوة العمل (21).

ولا يمكن لطبقة أن تستحوذ على سلطة الدولة وتتمسك بها لفترة طويلة دون أن تمارس في الوقت نفسه هيمنتها على أجهزة الدولة الايديولوجية وفيها. كما أن أجهزة الدولة الأيديولوجية قد لا تكون فحسب هي "المعنية" بالصراع الطبقي، إنما أيضاً هي محل انعقاد هذا الصراع، وكثيراً ما تكون محل أشكال مريرة من الصراعات الطبقية. إن الطبقة (أو التحالف الطبقي) في سدة الحُكم لا يمكنها أن تهيمن على أجهزة الدولة الأيديولوجية صراحةً بنفس سهولة هيمنتها الصريحة على جهاز الدولة (القمعي)، ليس فقط لأن الطبقات الحاكمة يمكنها أن تحافظ على مواقف قوية في هذا الصدد لمدد طويلة، إنما أيضاً لأن مقاومة الطبقات المُستَغَلَة يمكنها العثور على وسائل ومناسبات للتعبير عن أنفسها

في ما يخص أجهزة الدولة الأيديولوجية، سواء من خلال الاستفادة من تناقضات تلك الأجهزة، أو من خلال غزو واقتحام مواقع فيها عبر الصراع.

واستنادا الى الملاحظات اعلاه يطرح (ألتوسير) السؤال التالي: إذا كان الجهاز القمعي لا يختلط بالأجهزة الأيديولوجية فما الفرق بينهما إذن؟

يجيب (ألتوسير) على هذا السؤال مؤكدا أن الجهاز القمعي للدولة واحد، بينما تتميز الأجهزة الأيديولوجية بالتعدد، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن الجهاز القمعي للدولة جهاز موحد وينتمي كله إلى المجال العمومي، بينما الأجهزة الأيديولوجية على العكس من ذلك فهي تنتمي الى المجال الخاص: الكنائس خاصة وكذا الأحزاب وبعض المدارس...الخ.

ويلخص (ألتوسير) مقاربته بالقول إن ''ما قلته في هذه الكلمات المقتضبة حول الصراع الطبقي في أجهزة الدولة الأيديولوجية هو وبوضوح أبعد ما يكون عن إجابة سؤال الصراع الطبقي إجابة مستفيضة. وللاقتراب من هذا السؤال ثمة مبدأين يجب أن نأخذهما في الاعتبار:

المبدأ الأول صاغه ماركس في مقدمة ''مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي'': ''عند دراسة هذه الانقلابات [في الثورة الاجتماعية]، ينبغي دائماً التمييز بين الانقلاب المادي لشروط الانتاج الاقتصادية – هذا الانقلاب الذي يحدد بدقة العلوم الطبيعية - وبين الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية، أو بكلمة مختصرة، الاشكال الايديولوجية التي يدرك فيها الناس هذا النزاع ويكافحون لأجل حله'' (22). لكن هذا الصراع الطبقي يتجاوز بكثير هذه الأشكال، والسبب في أنه يتجاوزها انما يكمن في أن كفاح الطبقات المُستغَلَة قد يُمارس أيضاً في أشكال من أجهزة الدولة الأيديولوجية، ومن ثم ينقلب سلاح الأيديولوجيا ضد الطبقات التي تتولى السلطة.

المبدأ الثاني هو أن الصراع الطبقي يتجاوز أجهزة الدولة الأيديولوجية لأنه متجذر في مكان آخر بخلاف الأيديولوجيا، في البنية التحتية، في علاقات الإنتاج، والتي هي علاقات استغلال وتشكل قاعدة للعلاقات الطبقية''(23).

ومن جهة أخرى، تماثل المقاربة الألتوسيرية مدرسة ''منطق الرأسمال'' في رفض ''الحتمية الاقتصادية'' وفي اكتشاف الروابط بين الجانبين الاقتصادي والسياسي أو مستويات نمط الإنتاج الرأسمالي، حيث إن الاهتمام الرئيس لهذه المدرسة هو اشتقاق شكل الدولة الرأسمالية من طبيعة رأس المال و/ أو تأسيس هذه المتطلبات الوظيفية المسبقة للتراكم التي يتعين تلبيتها من خلال توسط نشاط الدولة. ويمكن القول انه وبينما يعطي ''منطق الرأسمال'' أولوية تحليلية وسببية للمقولات الاقتصادية عند اشتقاق شكل ووظيفة الدولة الرأسمالية والقانون، فإن المقاربة الألتوسيرية في معالجتها التحدد الاقتصادي في المطاف الأخير وتميل إلى التركيز على الخصائص النوعية للمستويات المتعددة كما لو كانت مستقلة ذاتيا.

وبحسب بوب جيسوب، فقد أحلت المقاربة الألتوسيرية مفهوم ''الكل المعقد'' ونسبت إليه أولوية سببية على أجزائه الاقتصادية،

والسياسية، والأيديولوجية، كما أكدت أيضا أن الأفراد يشتغلون كحملة سلبيين وكدعائم للعلاقات الاجتماعية التي تنتج نفسها بنفسها بصفة جوهرية. ويستدرك (جيسوب) قائلا انه وعلى الرغم من أن (ألتوسير) طور هذه النظرات بداية في العلاقة بالابستمولوجيا وببعض المشاغل الفلسفية الأخرى، إلا أنها طبقت منذئذ في تحليلات الاقتصاد السياسي، والدولة، والقانون والأيديولوجيا. لقد جرى التدليل في هذه المجالات على أن نمط الإنتاج (وبتوسيع النطاق، المجتمع) هو كل معقد، يتضمن عدة مستويات مستقلة نسبياً ومع ذلك يشرط كل منها الآخر في وحدة جدلية، ضمن منطق الصراع، وهو يتسم بهيمنة مستوى واحد (اقتصادي، سياسي قانوني، أو أيديولوجي) على المستويات الأخرى، ومن ثم فهو خاضع لحتمية اقتصادية في المطاف الأخير بقدر ما يوكل نمط إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الدور المهيمن لواحد، أو آخر من هذه المستويات (24).

الهوامش

1 - Althusser, Louis and Balibar, Etienne (1968) Reading Capital, London: New Left Books, 1970.

وتوجد ترجمة عربية للكتاب. لمزيد من التفاصيل قارن: لويس ألتوسير وعدد من الباحثين، قراءة رأس المال (جزءان). ترجمة: تيسير شيخ الأرض (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1974).

2 - Althusser, Louis (1965) For Marx, London: Allen Lane

3 - قارن على سبيل المثال: عمر مهيبل، البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر (الجزائر: ديوان المطبوعات المركزية، 1991)، ص 183-182.

4- حول مفهوم الكلية في اعمال لوكاش قارن: جورج لوكاش، التاريخ والوعي الطبقي (بيروت: دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1979). وتعد هذه المقاربة أول إعادة تأويل مهمة للماركسية والتي استخدمت أساسا نسقا ما قبل ماركسي لبناء خطابها النظري الخاص، تمت بتحليل هيغلي من طرف لوكاش في كتابه المذكور هنا.

5- دوغلاس كلنر، الماركسية الغربية. ترجمة كامل شياع (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، 2008)، ص 21. علما ان مقاربة ألتوسير هذه تعرضت لنقد من جهات عديدة، بما في ذلك من أوساط الماركسيين. لمزيد من التفاصيل قارن على سبيل المثال:

Benton, Ted (1984). The Rise and Fall of Structural Marxism: Althusser and His Influence. New York: St. Martin's Press,

Jay, Martin (1984). "Louis Althusser and the Structuralist Reading of Marx". Marxism and Totality: The Adventures of a Concept from Lukács to Habermas. Berkley, Los Angeles: University of California Press.

6- في مواجهة فهم الدولة المتأثر بالستالينية و"ماركسية الدولة السوفيتية"، بزغ في السبعينات من القرن الماضي مفهوم "السلطة غير المشخصنة" ويعد (ألتوسير) أحد أبرز رموز هذه المقاربة. لكن هذا المفهوم عن "السلطة غير المشخصنة" حمل معه إشكالياته أيضا، لأنه بالغ في استقلالية وظيفة الدولة عن العلاقات الطبقية السائدة. فقد أهمل أن الدولة الفعلية (القائمة) يسيطر عليها أشخاص حقيقيون (وليسوا أشباحاً)، يمارسون عنفاً واسعاً في ظروف تاريخية محددة.

7- لويس ألتوسير، الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية (ملاحظات نحو تحقيق). ترجمة – عمرو خيري. نقلاً عن الترجمة الإنجليزية لـ بين بريوستر. المصدر: "لينين والفلسفة ومقالات أخرى"، 1971. نُشر هذا المقال للمرة الأولى في عام 1970؛ كذلك:
ألتوسير، الايديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية. (في:) دراسات لاانسانويّة، لسهيل القش – المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنّشر والتوزيع 1989، مصدر سبق ذكره
ويوجد النص باللغة الانكليزية:
Althusser, Louis (1971) Ideology and Ideological State Apparatuses, in: Lenin and Philosophy and Other Essays, London: New Left Books
وهناك ايضا ترجمة باللغة البولندية:
Louis Althusser, Ideologie i aparaty ideologiczne państwa, Studenckie Koło Filozofii Marksistowskiej, Uniwersytet Warszawski, Warszawa, 2006.
ان الاشارة الى تنوع لغات نفس المصدر هنا هو ان الترجمة تختلف من لغة الى اخرى، لذلك سنلجأ الى استخدامها كلها عند الضرورة وحسب كل قضية.

8- في هذا الصدد يشير (ألتوسير) الى التالي: "على حد علمي فإن جرامشي هو الوحيد الذي مضى لأية مسافة كانت على الطريق الذي أمشيه. كانت عنده فكرة "مهمة" مفادها أن الدولة لا يمكن أن تُختزل في جهاز الدولة (القمعي)، إنما هي تشتمل – على حد تعبيره – على عدد من المؤسسات من "المجتمع المدني": الدولة، المدارس، النقابات، إلخ. للأسف لم يمنهج جرامشي مؤسساته، التي ما زالت في قالب ملاحظات حادة وواضحة وإن كانت متشظية (جرامشي، مختارات من دفاتر السجن؛ انظر أيضاً رسالة إلى تاتيانا شوشت، 7 سبتمبر 1931، في "رسائل السجن").

9- Louis Althusser, Ideologie i aparaty ideologiczne państwa..., Op, cit.

10- لويس ألتوسير، الايديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية (ملاحظات نحو تحقيق). ...، مصدر سابق.

11- Louis Althusser, Ideologie i aparaty ideologiczne państwa..., Op, cit.

12- لويس ألتوسير، الايديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية (ملاحظات نحو تحقيق). ترجمة – عمرو خيري. مصدر سبق ذكره؛ كذلك: ألتوسير، الايديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية. (في:) دراسات لاانسانويّة، لسهيل القش – المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنّشر والتوزيع 1989...، مصدر سابق.

13- قارن: نيكوس بولنتزاس: الايديولوجيا والسلطة نموذج الدولة الفاشيّة. ترجمة نهلة الشال – سلسلة دليل المناضل في النظريّة (بيروت: دار ابن خلدون، 1979).

14- ألتوسير، الايديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية. مصدر سبق ذكره.

15- يشير ألتوسير هنا الى "إننا نعرف أن "جهاز الدولة" قد ينجو، كما ثبت من واقع "الثورات" البرجوازية في فرنسا في القرن التاسع عشر (1830، 1848)، ومن واقع الانقلابات (2 ديسمبر، مايو 1958)، ومن واقع انهيارات الدولة (سقوط الإمبراطورية في 1870، والجمهورية الثالثة في 1940)، أو من واقع الصعود السياسي للبرجوازية الصغيرة (1890 – 1895 في فرنسا)، إلخ، دون أن يتأثر "جهاز الدولة" أو يتم تعديله. يمكن أن ينجو من الأحداث السياسية التي تؤثر في حيازة "سلطة الدولة"". انظر: ألتوسير، الايديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية. المصدر السابق.

16- كارل ماركس، الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت" (موسكو: دار التقدم، 1960).

17- كارل ماركس، الصراعات الطبقية في فرنسا، 1848 - 1850. ترجمة فؤاد ايوب (دمشق: دار دمشق، الطبعة الاولى، 1964).

18- التوسير: الايديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية...، مصدر سبق ذكره.

19- ألتوسير، المصدر السابق.

20- بحسب ألتوسير، "القانون" ينتمي في آن واحد إلى جهاز الدولة (القمعي) ونظام أجهزة الدولة الايديولوجية.

21- Louis Althusser, Ideologie i aparaty ideologiczne państwa...., op.cit, s.5

22- ماركس، أنجلس، مختارات في أربعة أجزاء، الجزء الثاني (موسكو: دار التقدم، 1977)، ص 8.

23- ألتوسير: الايديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية...، مصدر سبق ذكره.

24- لمزيد من التفاصيل قارن: بوب جيسوب، النظريات الماركسية المعاصرة حول القانون والدولة والأيديولوجيا القانونية السياسية...، مصدر سبق ذكره.

ملف الذكرى 65

لصدور مجلة

"الثقافة الجديدة"

65 عاما من الكفاح المتواصل من أجل "فكر علمي.. ثقافة تقدمية"!

كما معروف، في تشرين الثاني (نوفمبر) 1953 صدر العدد الاول من مجلة (**الثقافة الجديدة**) يتصدرها شعارها التنويري العتيد: **فكر علمي.. ثقافة تقدمية**. وفي هذا العام، 2018 تحل الذكرى الخامسة والستون لتأسيس المجلة، مؤكدة انها نحتت خلال العقود الستة والنصف موقعها كمنبر متميز بين منابر التنوير والثقافة الوطنية والديمقراطية في بلادنا. واليوم ونحن نستعيد هذه الذكرى المجيدة، لا لنتأمل فيها باعتبارها جزءاً من ماض طواه الزمن بل لنستخلص منها الدروس والعبر لمواجهة تحديات الراهن والمستقبل. إن دروس التاريخ جديرة بالتأمل على الدوام فلا يجوز التفريط بها.

لم تكن (الثقافة الجديدة) مجرد حلم راود مجموعة من المثقفين الرواد الذين بادروا الى تأسيسها، بل كانت تتويجا لجهود حثيثة ومثابِرة حوّلت الأمر من مجرد حلم الى فعل ثقافي – فكري - سياسي نشيط. وبفضل جدّية المعنيين بصدورها آنذاك ومسعاهم الثابت الى أن تتحول المجلة الى مطبوع جديد يقدم بحق فكرا علميا وثقافة تقدمية، سعت (**الثقافة الجديدة**) الى تجسيد الفكرة والحلم عبر ممارسة الصراع الفكري والثقافي من خلال نقد الواقع السائد، وتفكيك خطابات القوى المسيطرة، ونشر الثقافة الوطنية والديمقراطية، مستقطبة قطاعات واسعة من النخب الثقافية والباحثين الجادين. وقد ارتبط ظهورها ايضا بالأجواء السائدة آنذاك في بلادنا وفي المنطقة والعالم بعد النتائج التي ترتبت على الحرب العالمية الثانية والنهوض العاصف لقوى التحرر والديمقراطية والاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية والسلام والاشتراكية. وقد ساهم ذلك كله في بلورة فكرة هذا المنبر الجديد، وتحولها الى واقع ملموس لتكون (**الثقافة الجديدة**) ليس رقما عاديا من ارقام الاعلام والصحافة، بل مطبوع يبشر بجديد نوعي في الفكر والثقافة، ويؤسس لنقد الواقع بمختلف بُناه. ويساعد في اعادة بناء الوعي الاجتماعي.

لم يكن الطريق سهلا قطعا.. بل كان صعبا ومحفوفا بمخاطر وتحديات شتى.. وهذا هو طريق الجديد الناهض المتحدي والمتوثب لتكسير اصنام الوثوقية والمسلمات الجاهزة والأجوبة المعلبة "الصالحة" لكل زمان ومكان. وكان المؤسسون الاوائل للمجلة على وعي تام بصعوبة ومشقة المهمة التي اتجهت (**الثقافة الجديدة**) نحوها في خمسينات القرن العشرين العاصفة وبحاجتها الى المثابرة والنفس الطويل. وعلى هذا الطريق رأت المجلة، منذ عددها الأول، أنه لن يكون هناك أي مبرر لوجودها إلا في انخراطها النشيط في بلورة مشروع ثقافي - سياسي نوعي يختلف عن السائد، واستشراف المستقبل عبر الرهان والترويج لبديل وطني ديمقراطي وبناء دولة عصرية، وتحفيز النخب الثقافية وقطاعات المجتمع المتنورة للمساهمة في تحقيق

هذا المشروع والدفاع عنه، والمساهمة النشيطة في تأسيس خطاب ثقافي – اقتصادي - سياسي تنويري ديمقراطي عقلاني، وإعادة صياغة المفاهيم والكشف عن الظواهر والعمليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. الخ، وما يرافقها من تناقضات وما يترتب عليها من استقطاب وتهميش وتركز للثروة والسلطة والنفوذ.

خلال أعوامها الخمسة والستين أرادت مجلة (**الثقافة الجديدة**)، باعتبارها ترجمة جادة لإرادة جماعية، أن تكون منبرا يرفض أية حواجز على الفكر وتنميط الواقع بمقاسات مصممة على وفق ما يريده الحكام والقوى المسيطرة. ولذا فقد اختارت طريق الكتابة والبحث العميق والمتنوع في قضايا الفكر والواقع العراقي وبناه الاقتصادية - السياسية وتراكيبه الطبقية وإشكالياته الثقافية ودور نخبه الثقافية في التغيير المطلوب. وفي معالجاتها لهذه القضايا خاضت (**الثقافة الجديدة**) معارك فكرية متعددة الصُعد، وسعت الى وضع قضية التغيير والديمقراطية والتنوير والحداثة في صلب الهمّ الثقافي، جاعلة منها مفاهيم جاذبة وليس اساطير عصية على الفهم.

ويحق لـ(**الثقافة الجديدة**) ان تفتخر بان صفحاتها وخلال اعدادها المختلفة، طيلة سنواتها الخمس والستين، احتضنت أكبر الأسماء العراقية (مع حفظ الألقاب) في مختلف الاجناس الابداعية الفنية والسياسية والاقتصادية: صفاء الحافظ، صلاح خالص، ابراهيم كبة، محمد سلمان حسن، فيصل السامر، محمود صبري، عبد الملك نوري، بدر شاكر السياب، عبد الوهاب البياتي، عامر عبد الله، كاظم السماوي، كَوران، ديلان، شاكر خصباك، عبد الملك نوري، غائب طعمة فرمان، نهاد التكرلي، الشيخ محمد رضا الشبيبي، عطا صبري، يوسف العاني، نوري الراوي، وليد صفوت واسماعيل الشيخلي، وصالح جواد الطعمة، وعبد الله البستاني، وخالد الشواف، ونزيهة الدليمي، وذنون أيوب، وسعاد محمد خضر، وفائق بيكه س، ومحمد كريم فتح الله، وصاحب حداد، وعبد الرزاق الصافي، وخالد السلام، صباح الدرة، وكاظم حبيب، ونمير العاني، وشمران الياسري (ابو كاطع)، والفريد سمعان، وكريم كاصد، وزهير الجزائري، وفالح عبد الجبار، وعصام الخفاجي وغيرهم الكثير من الاسماء اللامعة. هذا الى جانب عدد كبير من الأدباء والشعراء وكتاب القصية والروائيين والفنانين التشكيليين والمسرحيين والسينمائيين، إضافة إلى الفلاسفة والمؤرخين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع وعشرات بل مئات غيرهم من المبدعين. كما ونجد أسماء: اندريه موروا، وأراغون، وأنطون تشيخوف، وأميل زولا، وبيرل باك، البير كامو ، هنري ماتيس، فيكتور هيغو، هربرت سبينسر... الخ.

وبهذا الإطار اصبحت (**الثقافة الجديدة**) بتفاني روادها الأوائل وكتابها ومحرريها وجمهورها رافدا فكريا تقدميا فاعلا في تطوير الثقافة الوطنية الديمقراطية العراقية، وذلك من خلال احتضانها ورعايتها ونشرها الإنتاج الفكري والإبداعي في بلادنا. وواصلت ذلك النهج طيلة اعوامها الخمسة والستين رغم ما تعرضت له من ضغوط ومنع وعراقيل جمة، من بينها اضطرارها الى أن تصدر خارج الوطن لما يقارب العقدين والنصف، بسبب ما تعرضت له القوى الديمقراطية والحزب الشيوعي العراقي من ارهاب وقمع في حقبة النظام الدكتاتوري المقبور.

وبفضل جهود الرواد الاوائل (والمبادرة لإصدارها كانت لفقيدي الثقافة الوطنية الديمقراطية:

الدكتور صلاح خالص والشهيد الدكتور صفاء الحافظ، اللذين كانا قد عادا الى الوطن بعد اكمال دراستهما الاكاديمية في فرنسا)، ممن حملوا الفكرة وحولوها الى واقع، وهيئات التحرير التي واصلت العمل خلال الفترة الماضية وبدعم قطاعات واسعة من المجتمع ونخبه الثقافية تحول اسم المجلة الى واقع مؤسس لا يسعى الى تمجيد الفكرة والحلم بقدر ما كان يعمل على بلورة أسس التغيير المطلوب، ممثلا في شكل حركة فكرية تلتف حول المجلة، تعتمد التحليل والنقد وتجاوز الواقع وتطوير الخطاب بمراجعة مفاهيمه وتصوراته وآلياته. ومن المؤكد ان مجلة (**الثقافة الجديدة**)، كانت على الدوام وما تزال، وستبقى أيضا، لا ترى مبررا لوجودها إلا في انخراطها النشيط في مشروع الكشف عن الواقع وتناقضاته الفعلية وطرح البديل لتجاوز هذا الواقع واستشراف المستقبل ولا ترى أي تعارض بينهما.

إنها مهمة تنويرية ولا شك. ومهمة من هذا الحجم تستدعي مواكبة نقدية لكل القنوات المختلفة التي تصب في اتجاه تواصلها. فما نشرته المجلة وتنشره من كتابات وحوارات ومحاور وملفات تشكل جزءا مكونا لشخصيتها باعتبارها تسعى الى ان تكون **صعيدا** مشتركا للحوار والنقاش المفتوح، ومنبرا لمقاربات ثرية وحية على مستوى الفكر والواقع معا، لتكون بحق وفية لشعارها العتيد: **فكر علمي.. ثقافة تقدمية**. ولكي تواصل المجلة هذا الطريق كان عليها ان تسلك سبيل التقييم النقدي الذي لا يهادن الاجترار وإعادة انتاج "المسلمات" في الخطاب التقليدي، مصرة على ان تكون اداة فكرية فاعلة في معارك التنوير والحداثة والديمقراطية. وكان لها ذلك رغم كل الصعاب.

إن ما يميز مجلة (**الثقافة الجديدة**)، هو مواصلتها الصدور عبر خمسة وستين عاما من عمرها المديد، متحدية الصعوبات والعراقيل الكثيرة. صحيح انه حصل انقطاع عندما عطلت السلطة الملكية الرجعية (**الثقافة الجديدة**) بعد صدور عددها الرابع، وظل حبيساً من عام 1954 إلى أن تم الافراج عنه – أســوة بسجناء الرأي – بعد انبثاق ثورة 14 تموز الوطنية 1958. وتكرر الأمر بعد انقلاب شباط الاسود في 1963، ولاحقا القمع والملاحقة التي تعرضت لها القوى الديمقراطية في اواخر السبعينات من القرن العشرين. ولكن المجلة واصلت التحدي وهذا بفضل تضحيات وإصرار ومثابرة العاملين فيها على تأمين صدورها وتطويرها محتوى وإخراجاً، اضافة الى الدعم المتواصل من قرائها، ومن طيف واسع من السياسيين، والاكاديميين ومنتجي الثقافة ونخبها عموما، من الذين واصلوا دون كلل مد المجلة بأبحاثهم ودراساتهم وملاحظاتهم بهدف المساهمة في ارساء الأسس الثقافية والفكرية التنويرية في المجتمع العراقي.

واضافة لذلك نود الاشارة هنا الى اننا واحتفاء بهذه المناسبة العزيزة، نجد من الضروري التعبير عن اعتزازنا بما أنجز خلال خمسة وستين عاما. وننتهز الفرصة هنا للإشادة بدور هيئات التحرير المتعاقبة ورؤساء تحرير المجلة وكوادرها ممن واصلوا المسيرة وعملوا بكل جد وإصرار على أن تبقى راية المجلة مشرعة. فبعد كل انكسار في الوضع السياسي كانت المجلة تعود تشحذ الهمم وتمارس دورها التنويري مجددا. وبهذه المناسبة الجليلة، نستذكر ايضا اولئك المؤسسين الاوائل ممن وضعوا اللبنات الاولى والاسمنت المسلح لهذا الصرح

الكبير والى اولئك الذين واصلوا هذه المسيرة بعد الرواد الاوائل ونقول لهؤلاء جميعا: بوركت جهودكم.. انها كانت ولا تزال وستبقى المعين الذي لا ينضب، الذي يمنحنا الطاقة على مواصلة ما بذله الجميع من عطاء كبير، طيلة ما يقارب الستة عقود ونصف لتبقى (الثقافة الجديدة) منبرا عاليا للفكر العلمي وللثقافة التقدمية.

ونود التنويه هنا أيضا، اننا شهدنا بعد 2003 استشهاد العزيز كامل شياع عضو هيئة تحرير المجلة ومستشار وزارة الثقافة العراقية، الذي داهمته في ظهيرة يوم 23 /8 /2008 رصاصات غادرة أطلقها قتلة محترفون، وكذلك رحيل الاعزاء: عزيز سباهي ود.غانم حمدون وأخيرا الدكتور صادق البلادي، والشاعر مهدي محمد علي، محرر باب أدب وفن. ان رحيلهم، كما رحيل طيّبي الذكر الاخرين خلال مختلف الفترات، شكل ويشكل خسارة كبيرة للمجلة وللفكر التقدمي والديمقراطي، وبفقدهم نودع وبغصة كبيرة في قلوبنا نجوما كبيرة متلألئة في سماء الثقافة والأدب والنضال من اجل التنوير والحداثة والديمقراطية. وإذ رحل عنا هؤلاء الكبار، بعد عمر حافل بالعطاء في ميادين المعرفة وفي النضال طيلة الخمسة والستين عاما، فإنهم تركوا لنا تراثا ثريا وأرثا طيبا من المواقف الأصيلة والذكريات الجميلة والسلوك الإنساني الرفيع والروح الشفيفة التي لا تساوم على القيم والمبادئ الكبرى، وهذا كله سيظل يتحدث عنهم، ويذكر بهم، ويبقيهم أحياء، دائمي الحضور بيننا.

ذات مرّة قال المفكر المصري الراحل الاستاذ محمود أمين العالم، إن الذين يحتفظون بشموخ القامة الإنسانية في وجه العواصف والمحن، وينسجون الدفء والطمأنينة والاستمرار المضيء في تاريخ الإنسان، بتواضعهم ونزفهم الصامت، هؤلاء هم صناع الحياة بحق، بهم يتحرك المجتمع، متطلعا إلى العدالة والسعادة والمحبة والحرية والسلام. ومن المؤكد ان هذا الوصف ينطبق على الكبار الذين غادرونا خلال مختلف الفترات من عمر المجلة العتيد. انهم نماذج أصيلة لقامات لم تنحن أمام العواصف والمحن ولم تساوم، فقد كانوا صناعا مهرة للحياة بما قدموه من جهود ثرة لتواصل المجلة صدورها. وسيظل منجزهم محفورا في الذاكرة الجمعية، فما أكثر الأبطال الذين لم تدون أسماؤهم على مسلة، أو على ورقة بردي، أو على أثر من الآثار التاريخية الباقية، لكنهم باقون معنا يشاركوننا جلساتنا وصخبنا وأحلامنا وآمالنا واختلافاتنا حول الطرق الجديدة غير المطروقة.

ومن جانب آخر ورغم ذلك المنجز التنويري الثر الذي قدمته (**الثقافة الجديدة**) فاننا لن نكتفي بما تحقق، فطموحنا واسع، ولدينا الرغبة الأكيدة لتطوير المجلة شكلا ومضمونا. ولأن (**الثقافة الجديدة**) هي مشروع تنويري حداثي يؤسس لثقافة ديمقراطية ويروج "**فكر علمي.. ثقافة تقدمية**" فإنها تراهن على مساهمات نشيطة من كل من يعنيه تطوير هذا المشروع. ولدينا نحن في المجلة القناعة بأن النقد وقبول الملاحظات هو السبيل للتغلب على صعوباتنا وثغرات عملنا، وأيضا مراكمة ما تحقق طيلة الخمسة والستين عاما الماضية، رغم كل الصعوبات والمخاطر والتحديات. كما ان أبواب المجلة ستبقى مفتوحة على الدوام امام النخب الثقافية والكتاب والباحثين من مختلف التخصصات. وننطلق في ذلك ايضا من قناعة ثابتة ان تطوير (**الثقافة الجديدة**) هو تطوير للخطاب الثقافي المناهض لخطاب السُلط المهيمنة التي سعت

وتسعى لتكريس ايديولوجيا العُقم وتعميم الصمت وتطوير آليات الحصار والإقصاء والتهميش وشيطنة الآخر و"ثقافة" المحاصصات والهويات الفرعية. لقد تعودت السُلط الحاكمة، في مختلف المراحل، ان تنسى الحقيقة المُرة وهي أن الصمت لا ينتج الصمت أبدا. ولذلك كانت (**الثقافة الجديدة**) وستبقى صوتا مغردا خارج مسارات تلك السلط، تحرض على الترويج لثقافة جديدة، عنوانها قيم الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية والسلام والاشتراكية. وستواصل مسعاها هذا دون كلل، مثلما حرصت على ذلك خلال العقود الستة ونيّف المنصرمة. ولا شك في أن حضور سؤال المستقبل ايضا في أية ثقافة هو دليل حيويتها وعافيتها، فبقدر حضوره في تكوينها تتحدد قابليتها للتطور، وقدرتها على التقدم، ورغبتها في الإبداع الذاتي. وعلى هذا الطريق ستواصل المجلة جهودها لرعاية الإمكانيات الإبداعية لمنتجي الثقافة والإبداع بشكل عام، وتحرير الثقافة من قيود الفكر الواحد والرأي الواحد ومن الجمود والتهميش، وإعادة الاعتبار لدور المثقف، وفتح دروب الإبداع الفكري والمعرفي له في مناخ من الحرية والاستقرار. وستبقى ابواب المجلة مفتوحة تحتضن كل الاصوات وكل الاقلام الداعية الى مثل التنوير والحرية والديمقرطية والكرامة والعدالة الاجتماعية والسلام.

تحية للذكرى السنوية الثانية والثمانين لتأسيس الصحافة الشيوعية العراقية وهي تواصل جهودها، رغم كل الصعاب، ودون كلل، من اجل تحقيق شعار الحزب العتيد "وطن حر وشعب سعيد" ومن اجل المساهمة في بناء دولة مدنية ديمقراطية عصرية على قاعدة العدالة الاجتماعية!

تحية للذكرى الخامسة والستين لصدور العدد الاول من مجلة (الثقافة الجديدة) في تشرين الثاني 1953! وتحية لمؤسسيها الاوائل ولهيئات تحريرها المتعاقبة ورؤسائها وكتابها ومحرريها وقرائها ممن كان لجهودهم وتضحياتهم الكبيرة وشجاعتهم الدور الاكبر في ان يتواصل صدورها طيلة ستة عقود ونصف رغم كل المصاعب والمخاطر والحصارات، وأن تبقى معبرة بحق عن شعارها العتيد: فكر علمي.. ثقافة تقدمية!

ولنجعل هذه المناسبة العزيزة على قلوبنا محطة للتحدي ولمواجهة التعقيدات والتحديات الراهنة، مناسبة تشيع الأمل بالتغلب على كل الصعوبات وتفتح الأفق لحقبة جديدة من النشاط والنضال المثابر لتبقى راية "فكر علمي.. ثقافة تقدمية" خفاقة على الدوام، ولتبقى (الثقافة الجديدة) كما كانت على الدوام اداة للتغيير والتجديد.

احتفاء بالذكرى الخامسة والستين لتأسيسها وجهت هيئة تحرير الثقافة الجديدة، رسالة دعوة الى طيف واسع من شخصيات الوسط الثقافي والسياسي والاجتماعي، تشعرهم فيها بأنها تعتزم اعداد ملف خاص عن هذه الذكرى ضمن العدد 401 المخطط صدوره في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني 2018، وتدعوهم للمشاركة في هذا الملف لاستذكار هذه المناسبة. وقد استجاب الى دعوتنا العديد ممن وجهنا لهم الدعوة، في حين اعتذر اخرون لظروف بينوها في ردودهم على الدعوة. وإذ نشكر كل من ساهم في الاستجابة لدعوتنا ونتفهم اسباب من اعتذر، نتمنى للجميع وافر الصحة والعافية والمزيد من الابداع.

ننشر هنا المساهمات الواردة، وحسب مواعيد وصولها الى هيئة التحرير.

مجلة (الثقافة الجديدة) صرح شامخ للعلم والمعرفة والثقافة

د. كاظم حبيب

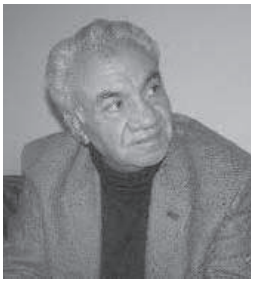

في واحدة من أخصب مراحل النضال الوطني والديمقراطي التي خاضها الشعب العراقي، مرحلة النضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري، مرحلة الصراع ضد الاستعمار والاستغلال ومصادرة الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية، بما فيها حقوق المرأة، وضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي والبطالة والفقر، مرحلة الصراع من أجل إقامة مجتمع مدني ودولة ديمقراطية علمانية، تعمل على وفق الدستور العراقي لعام 1925، ومن أجل الحقوق القومية للشعب الكردي والقوميات الأخرى، المرحلة التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية واستفادت بفعالية من نتائجها الإيجابية بعد الانتصار على الفاشية والعنصرية والتمييز والحرب، المرحلة التي شهدت حركة جماهيرية واسعة ونشوء أحزاب سياسية ونقابات وانتفاضات ثلاث متتالية، وحققت مكاسب للمجتمع من جهة، وإصرار الحكام على نهجهم الرجعي ومواجهة الحركة الديمقراطية المعارضة بالعنف والسلاح والأحكام العرفية والاعتقالات والسجن وإعدام مجموعة من القادة السياسيين واستشهاد الكثير من المناضلين الشجعان من جهة أخرى. في هذه المرحلة، وفي أعقاب انتفاضة 1952 ونتائجها، تمكن مثقفون شيوعيون وديمقراطيون تقدميون، بالرغم من كل الصعوبات التي وضعتها الحكومات الملكية المتعاقبة، من إصدار مجلة الثقافة الجديدة التي حملت منذ عددها الأول ولا تزال راية النضال لنشر الثقافة الحرة والإنسانية والديمقراطية في أرجاء الوطن. كانت الشعلة الوهاجة التي ساهمت بإنارة طريق الكثير من المناضلين والناس الطيبين في عراق الرافدين.

لقد اقترنت هذه المرحلة من النضال الوطني والديمقراطي، وما بعده لعقود لاحقة، بواقع الصراع الدولي والحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، والتي ساهمت من جانب، في تنامي النضال التحرري لشعوب البلدان التابعة والمستعمرة والنامية من جهة، وفي تعقيد هذا النضال وحساسيته وتفاقم شراسة القوى المناهضة للتنمية والتقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والسلام، من جانب آخر.

وفي خضم المعارك السياسية والاجتماعية قدمت جمهرة كبيرة من مثقفات ومثقفي العراق الموهوبين والطليعيين، الكثير من الجهود الخلاقة والمتميزة في مختلف فروع المعرفة والثقافة الإنسانية والإبداعية لتنوير المجتمع ورفع مستوى الوعي الفردي والجمعي لمواجهة المشكلات التي كانت تواجه الاقتصاد والمجتمع والحياة السياسية والفكرية، ولتبقى هذه المجلة وهاجة، فاعلة ومتواصلة ومؤثرة. ولم يكن الطريق وعراً فحسب، بل كان مليئا بتضحيات جسام وعواقب مريرة على حملة الفكر الإنساني التقدمي، على الكتاب والقراء والقارئات في آن.

كم مرة أجبرت هذه المجلة على التوقف، وكم مرة أجبرت على الصدور خارج الوطن، لكنها وفي جميع تلك الفترات حافظت على الأمانة التي وضعها المؤسسون الأوائل في أعناق هيئات تحرير المجلة والحزب الذي كان المحرك الأساس والمبادر لتنشيط استمرار صدور المجلة والتزامها الدفاع عن الإنسان العراقي وحقوق الأساسية وتقدمه في المجالات كافة.

لقد اختلفت مراحل النضال السياسي والاجتماعي في العراق وتنوعت أشكاله، وكانت دوماً في تعقيد مستمر. واستطاعت المجلة أن تلعب في كل تلك المراحل دوراً إيجابياً فعالاً لصالح استمرار النضال والحفاظ على شعلته المتقدة.

لقد كانت هيئات التحرير في المراحل المختلفة منذ صدور العدد الأول من المجلة تستمع بإصغاء واحترام إلى ملاحظات الكتاب والقراء والقارئات واقتراحاتهم بما يفترض أن ينشر في المجلة، وان ترتقي إليه أو تأخذ به. وكانت تسعى للاستفادة الفعلية من كل ذلك. ولكن لم تكن الظروف باستمرار مواتية أو مناسبة للاستجابة لما يسعى إليه القراء والقارئات لعوامل عدة ومتشابكة، بما فيها وضع البلاد، أو القمع المحتمل، أو المنع، أو الرغبة في البقاء على مسافة معينة من نشر النقد المطلوب لسياسات السلطة بسبب التحالفات السياسية القائمة...الخ. ورغم ذلك فقد كانت الثقافة الجديدة أكثر المجلات جرأة واستعداداً في الدفاع عن مصالح المجتمع وإرادة الشعب وتقدم البلاد.

تواجه المجلة في المرحلة الراهنة جملة من المهمات المتشابكة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بعضها جديد، وبعضها قديم ومتجدد، بعضها فكري وسياسي، وبعضها الآخر اقتصادي واجتماعي وبيئي، بعضها يرتبط بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والعمل والكرامة، وبعضها الآخر يرتبط بحقوق القوميات وأتباع الديانات والمذاهب، بعضها مهني، وبعضها الآخر وطني يمس الاستقلال والسيادة الوطنية والقرار المستقل للدولة. إنها مهمات متداخلة في ما بينها ومعقدة بسبب تراكمها وتفاقمها، وهي تصب في المجرى النضالي للشعب العراقي وطموحاته في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسلام، في دولة ديمقراطية علمانية حديثة، تنزع عنها وعن نشاطها السياسات الطائفية والإثنية والفساد والتمييز والتخلف والبطالة والفقر والحرمان رغم غنى الأرض بثرواتها الأولية وغنى المجتمع بكوادره العلمية والفنية وقواه العاملة.

هذه المهمات الكبيرة والنبيلة تضع على عاتق

المجلة وهيئة تحريرها مسؤولية التحري المستمر عن أدوات وأساليب وتقنيات حديثة للنهوض بها، وهي قادرة على تحقيق ذلك لما تراكم لديها من معارف وخبر، وما يتوفر من أساليب علمية حديثة في العمل الثقافي والإعلامي. وأطرح هنا بعض المقترحات:

اولاً: الأهمية القصوى لاحتلال الكتاب والصحفيين الشباب مواقعهم في هيئة تحرير المجلة، ليشكلوا الأكثرية في مقابل كبار السن. واهمية هذا الامر تكمن في وعيهم الأكثر قربا من مشكلات الشبيبة والمجتمع، وهم الذين يشكلون نسبة عالية من السكان، وهم الأكثر قدرة على تقديم الحلول المناسبة، والأكثر حداثة في خطابهم السياسي والاجتماعي، والأكثر حيوية وجرأة في معالجة الأمور. إضافة إلى تحفيز مشاركة الشبيبة في الدراسات والمقالات والتقارير التي تنشرها المجلة.

ثانياً: مشاركة جادة وعادلة للمرأة في هيئة تحرير المجلة لتنشيط دورها ونشرها لمشكلات المرأة العراقية ومعالجاتها بروح الوعي لخصوصية البحث والنشر في قضايا المرأة ومعاناتها الفردية والمجتمعية وجرأتها في طرحها لتلك المشكلات.

ثالثاً: زيادة الاهتمام بتشكيل فرق عمل ميدانية قريبة جداً من حياة الفئات الاجتماعية المختلفة كالطلبة والشبيبة والعمال والكسبة او الحرفيين والنساء والاقتصاد والبطالة، وبعيدا عن ان تكون الأبحاث كلها أكاديمية. إن الاحتكاك بأصحاب المشكلات يوفر ارضية واقعية وعملية للبحث والمعالجة القريبة من آراء وحاجات الناس أنفسهم.

رابعاً: إيلاء اهتمام أكبر بالفنون الإبداعية المحرمة تقريبا في العراق، ولاسيما الموسيقى والغناء والرقص والرسم والنحت والمسرح، واقامة ندوات مفتوحة وواسعة لمناقشة مثل هذه الموضوعات الحيوية التي يمكن ان تحرك الشبيبة المحرومة من التمتع بهذه الفنون، إضافة إلى قيامها بتقديم عروض ومعارض أيضاً.

خامساً: خوض نضال فكري معمق ومبسط وجريء مع الفكر الديني لفضح عمليات تزييف الوعي وتشويهه، والكشف عن الأساليب التي تحط من دور العلم والمعرفة في المجتمع. ان النضال الفكري، الذي تخلفنا فيه، أصبح اليوم حاجة ماسة لدوره في الكشف عن الزيف والفساد والعنف في ممارسات قوى دينية متطرفة.

سادساً: تطوير الانفتاح الجاري على نشر الفكر الآخر والفكر النقدي ومناقشة الفكر الآخر ونقده بدلا من منعه من الظهور، ونشر ثقافة الحوار الديمقراطي الهادف.

سابعاً: نشر الدراسات المكثفة وغير الطويلة التي هي سمة نشر الباحثين والباحثات والتي يصاب القرّاء والقارئات بالملل لطبيعة العصر الذي نعيش فيه.

ثامناً: إن إيصال المجلة الورقية إلى الكثير من القراء لم يعد سهلاً في ظل تطور التقنيات ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة. لهذا أقترح أن يكون للثقافة الجديدة موقع على الإنترنيت يمكن أن يتم الاشتراك فيه بمبلغ سنوي مناسب، يستطيع القراء والقارئات والبحاثة الوصول إلى مواد المجلة والاستفادة منها.

توصيل الثقافة الجديدة
بين الماضي والحاضر والمستقبل

د. خليل محمد إبراهيم

حين تفضَّل السيد رئيس تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)، فعرض عليَّ الكتابة عن المجلة التي أحببْتُها، والتي أثَّرَتْ في ثقافتي الشخصية والعملية؛ بفترات متنوِّعة من حياتي، فأغنتها، فكَّرْتُ فيما ينبغي لي الكتابة عنه من جوانب هذه المجلة الغنية الأصيلة/ التي هي عميدة المجلات العراقية على الإطلاق/ مما يليق بها، وقد وجدْتُ أن الكثيرين سيكتبون في أمور إعلامية ملوَّنة، فلم أجد خيرا من مسألة توصيل (الثقافة الجديدة)، بإطلالة تنسجم مع غنى موضوعاتها، وجمال تاريخها، لذلك بحثْتُ عنها في (الجوجل)، و(اليوتيوب)، و(الفيسبوك)/ من محركات التواصل الاجتماعي/ في يوم 29/ 9/ 2018، لأجد مجلتَين؛ إحداهما مجلة (الثقافة الجديدة) العراقية/ التي لم يُنبِّه أحد إلى عراقيتها، وما وجدْتُه عبارة عن ثلاثة أعداد يتيمة هي الأعداد:- 371، 372، 373، وهي أعداد يُمكن الوصول إلى روابطها، أما الأعداد الأخرى/ من العدد الأول إلى العدد الأخير/ فلا وجود لها، ولا ذكر.

كانت المجلة الثانية هي مجلة (الثقافة الجديدة) التي تصدر عن قصور الثقافة المصرية، والتي بدأت نشاطها في عام 1970، أي بعد مجلة (الثقافة الجديدة) العراقية، بنحو 17 عاما، لكن (الويكيبيديا)، تتكلم عنها، ولها صفحة في الفيسبوك، كما أن هناك مَن كتب عنها من الصحف، ثم كانت لها صور، وفيديوهات فيما يزيد على دقيقة؛ تعرض محتوياتها، ومع ذلك، فمتتبعوها قليلون، وليس هذا مهما، فالمهم هو مجلة (الثقافة الجديدة) العراقية، مطلوب الكتابة عنها، للتعريف بها، في (الجوجل) و(اليوتيوب)، والمجالات الأخرى في السوشل ميديا، إضافة إلى صفحة على (الفيسبوك)؛ هذا في المرحلة الأولى، ثم لا بد من تصوير المجلة، وعرض بعض (الفيديوهات) لفهارسها عبر السوشل ميديا، ابتداءً من العدد الأخير؛ إلى العدد الأول، لِيتمكّن الباحثون من الوصول إليها، فـ(الثقافة الجديدة) كنز ثقافي مغمور فعلا؛ يحتاجه المهتمون؛ في الكثير من مجالات البحث الثقافي والسياسي والفلسفي والاجتماعي والتاريخي والأدبي والفني والنقدي، وغير ذلك، فلماذا يضيع هذا الكنز على المثقفين

من أبناء شعبنا والشعوب الأخرى؟!
في هذه الحالة، سيعرفون محتويات الأعداد، ثم يرجعون إلى الأعداد الورقية التي يصعب الوصول إليها، لقلة المطبوع، ولكون صدورها في العراق الحبيب أحيانا، وفي خارجه في أحيان أخرى، ثم كانت علنية أحيانا، وسرية في بعض الأحايين، والمؤكد أن بعض أعدادها السرية، بل العلنية، غير موجودة في المكتبة الوطنية، دار الوثائق والكتب، وفي مكتبات عراقية كبيرة أخرى، جامعية، وغير جامعية، فكيف سيصل إليها/ ورقيا/ مَن ليس في العراق الحبيب؟!
وهكذا سيُعاني الباحثون؛ في محاولة الوصول إليها ورقيا، فتأتي المرحلة الثالثة، بحيث ينبغي وضع الأعداد على (الجوجل) و(اليوتيوب)، ابتداءً من الآخر إلى الأول، سواء كانت علنية أو سرية؛ صدرت داخل العراق أو خارجه، ولتطلب الثقافة الجديدة من كُتّابها إرسال موضوعاتهم على شكل (وورد)، فهو ممكن القراءة بالصوت، عبر البرامج الناطقة، أفضل من غيره، فتبقى الأعداد القديمة، لِيمكن إعادة نشرها تصويرا أو بأي شكل آخر يمَكِّن الناس من الوصول إليها، فبذلك؛ ينفتح كنز ثقافي ثمين، للمثقفين وللباحثين في مجمل علوم الحياة، والإنسانيات، ضمن زماننا، والأزمان القادمة؛ مما فات الناس في السابق، ففي (الثقافة الجديدة)، ما قد لا يجده الباحث في غيرها، أو يجده في غيرها، لكنه يجده مشوَّها، فلا بد من تعريف الناس على أفكار الحزب، مما يدور حول الوطن والعالم، وتوجهاته في مختلف الأوقات والظروف، ومجلة (الثقافة الجديدة) الرصينة؛ أصلح ما تكون لحمل هذه المهمة الإنسانية التاريخية النبيلة؛ على الرغم من ظروفها الموضوعية الصعبة؛ منذ نشأت، فلها، وللقائمين عليها الآن، وفي الماضي وفي المستقبل؛ كل تحياتنا، وتمنياتنا المخلصة؛ متوقعين لها تقدما أوسع، وازدهارا أروع؛ عبر نشاط أعظم، وتوصيل أيسر.

مجلة "الثقافة الجديدة" سِفر التنوير العراقي

فاضل ثامر

لم تكن مجلة "الثقافة الجديدة"، منذ صدور عددها الاول عام 1953، مجرد مجلة ثقافية اعتيادية، مثل بقية المجلات التي صدرت وإنما هي منبر قوي ومؤثر وتنويري للثقافة العراقية ظلّ يضيء الطريق أمام أجيال من المثقفين والمناضلين الاجتماعيين منذ الخمسينات وحتى يومنا هذا.

لم تكن المجلة تحظى بهذه المكانة، لو لم تكن تنطلق من قاعدة وعي اجتماعي وسياسي متجذر، يعبر عن تطلعات الشعب العراقي التي كان اليسار العراقي منذ الخمسينات أبرز من جسّدها في شعاراته وممارساته وبرنامجه وبشكل خاص تلك التي مثلها الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه عام 1934، وربما يمتد الى عشرينات القرن الماضي في كتابات وممارسات وأنشطة الحلقات الماركسية المبكرة التي كان من أبرز ممثلوها آنذاك المفكر حسين الرحال.

ويشرفني اني كنت تلميذا من تلامذة مجلة "الثقافة الجديدة" حيث تعلمت منها الكثير في مجال السياسة والثقافة والحياة، وكنت دائما – مع آلاف القراء - أترقب صدور أعدادها الجديدة ومنذ الخمسينات عندما كنت طالبا في الثانوية، كنت أحرص على إقتناء اعداد المجلة الثلاثة وقراءتها والتعلم منها، وبعد ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958، وجدت نفسي قريبا من المجلة عندما بدأت النشر فيها من خلال دراستين مترجمتين بالاشتراك مع الصحفي والكاتب والمترجم المرحوم سليم عبد الامير حمدان (الذي كان يكتب تحت الاسم المستعار "مازن")، الدراسة الاولى كانت عن "البرجوازية الوطنية وحركة التحرر الوطني"، كتبها (كيا نوري) سكرتير حزب توده (الحزب الشيوعي الإيراني) آنذاك، ونشرتها مجلة "قضايا السلم والاشتراكية"، في طبعتها الانكليزية قبل أن تترجم الى العربية world Marxist review، أما الدراسة الثانية فكانت تدور حول حركات التحرر الوطني بعد الاستقلال، كتبها الكاتب البريطاني رالف فوكس، وقد أثارت الدراستان المترجمتان، حينها، ضجة كبيرة، بسبب احتدام الحوار آنذاك حول مهمات حركات التحرر في مرحلة ما بعد الاستقلال ودور البرجوازية الوطنية في تلك المرحلة، ما حدا بالمجلة للاتصال بي ومعرفة المصدر الذي استقيت منه الدراستين، وعكفت المجلة بعدها على ترجمة معظم دراسات المحور الذي نشرته مجلة "قضايا السلم والاشتراكية" آنذاك حول حركة التحرر، كما أعادت جريدة "اتحاد الشعب" نشر الدراستين على صفحاتها، وتحولت الى مادة للتثقيف الحزبي الداخلي، داخل منظمات الحزب الشيوعي العراقي.

واتذكر اني خضت نقاشا حادا مع بعض الطلبة في كليتي "الآداب والعلوم"، في احد الاقسام الداخلية، حول المفاهيم الاساسية لتلك الدراستين،

وصوبت الكثير من التصورات الخاطئة، أمام دهشة الاخرين الذين لاحظوا أني كنت استظهر الكثير من مقاطع الدراستين، دون أن أكشف آنذاك بأني كنت المترجم الرئيس بالتعاون مع زميلي سليم عبد الامير حمدان في ترجمة تينك الدراستين.

كما بدأت الكتابة النقدية في المجلة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، نشرت مجموعة من الدراسات، منها دراسة عن (واقعية الكم) عند الفنان الراحل محمود صبري، وقد أعجبت أسرة تحرير المجلة آنذاك بالدراسة وعدتها تعبر عن وجهة نظرها، حين وضعت إشارة استهلالية تفيد بأن الدراسة نشرت بالاتفاق مع المجلة، وفعلا كانت هناك رغبة وخاصة لدى المرحوم الروائي شمران الياسري (أبو گاطع) للكتابة عن البيان الذي أصدره آنذاك الفنان الكبير محمود صبري عن واقعية الكم.

كما نشرت في مطلع السبعينيات قصة مترجمة بالاشتراك مع زوجتي السيدة أمل صالح (ام رنا) تحت عنوان "اللقالق الالف"، لكن مشاركتي في القسم الثقافي آنذاك هي التي كانت مصدر فخر لي خاصة وأن جريدة "طريق الشعب" لم تكن قد عادت الى الصدور بعد.

وفي احدى المرات اعترضت على اتجاه المجلة التي كان يرأس تحريرها آنذاك د.صلاح خالص لاتخاذ موقف سلبي من تجربة جيل الستينات، وطالبت بعقد اجتماع لمناقشة ذلك، وفعلا عقد ذلك الاجتماع في جو من الصخب والحماسة، وكان يقف الى جانبي في الموقف الصديق الناقد ياسين النصير الذي كان قد قدم من البصرة للإقامة في بغداد بينما يقف في الجانب الاخر د.صلاح خالص، د.سعاد محمد خضر، د.هاشم الطعان، والاستاذ ألفريد سمعان، وكان ضمن الحاضرين الاستاذ عبد الرزاق الصافي والاستاذ المرحوم شمران الياسري. واتذكر اني كنت حادا واتهمت البعض بالجمود العقائدي والتحجر وطلبت اعادة النظر جذريا في موقف المجلة تجاه جيل الستينات، ما اضطر المرحوم د.هاشم الطعان للاحتجاج وطلب من الاستاذ عبد الرزاق الصافي بإيقاف هجماتي، وقد انفض الاجتماع دون الوصول الى موقف مشترك، وتقرر عقد اجتماع تكميلي آخر، وفعلا أعلن الأستاذان عبد الرزاق الصافي وشمران الياسري عن تبني أسرة تحرير المجلة، ومن ورائها المكتب السياسي، لرأيي الذي طرحته أنا والصديق ياسين النصير وطلب مني في ختام الاجتماع أن أكتب مقدمة للقسم الثقافي، تعبر عن هذا التوجه الجديد وفعلا أنجزت تلك الورقة التي شغلت أكثر من عشر صفحات واعادة تقييم المرحلة الثقافية والادبية في الستينات. وقد لقي هذا الاتجاه ترحيب الاوساط الادبية والثقافية وأزيلت الحساسيات تجاه تجربة الجيل الستيني، ونظر اليها بوصفها تمثل حالة احتجاج متمرد ضد ما ساد الستينات من قمع ومصادرة للحريات في ظل انقلاب الثامن من شباط الاسود 1963 وحكم العارفين (عبد السلام وعبد الرحمن).

ومنذ عودة المجلة للصدور بعد سقوط النظام الدكتاتوري عام 2003، شاركت في رفد القسم الثقافي في المجلة بالعشرات من الدراسات النقدية، وكانت مصدر فخر لي، لانها كانت تستقبل بإهتمام ومتابعة الالاف من القراء داخل العراق وخارجه سواء من خلال قراءة النسخة الورقية أو النسخة الرقمية التي اتاحت للقراء والمتابعين في كل مكان للاطلاع على كل ما ينشر في المجلة.

شخصيا، أعدّ مجلة "الثقافة الجديدة" جزءا عضويا أعتز به من تاريخي الثقافي الشخصي، وهي في الوقت ذاته جزء عضوي من سِفر الثقافة العراقية ومنبر للتنوير وراية للنضال.

فكر علمي – ثقافة تقدمية

ياسين طه حافظ

هذا شعار مجلة الثقافة الجديدة. وهو هذا ما يهمني دائماً. أيضاً هذا ما أريده مطلباً ومضموناً لكل ثقافة. عدا هذا فنحن بإزاء ثقافة الإلهاء والخداع والتمويه واللاحقيقة. واذا اتيح لي مصطلح "ثقافة جاهلة" فهي تلك التي لا تعتمد العلم سنداً ولا تعمل للتقدم البشري. وثقافة لا علمية ولا تقدمية هي ثقافة غير معاصرة بالتأكيد! العصر عصر علمي يعمل بالتحليل وبالاسباب والنتائج. ونحن لا نستطيع نكران حقيقة: ان مسعى الثقافة التقدمي هو مسوِّغها الأساس لتكون ثقافة.

أظن شعار: فكر علمي ثقافة تقدمية، بايجازه العظيم، يجعل لكل جهد ثقافي سليم جدوى انسانية ويمنح كل ثقافة مرجعية تتجاوز الخطأ واللامبالاة. اتساع اللفظية وافتقاد الفكر العلمي سببان لهشاشة بعض الثقافات ومنها ثقافتنا!

لهذه الاسباب، لست متزمتاً ان قلت: لا أسميها ثقافة تلك التي لا تعتمد فكراً علمياً ومرجعيات علمية. ولا استطيع اسميها ثقافة تلك التي لا تسعى للتقدم البشري ولا تكف الشر عن الحياة.

اعتز بثقافتنا الجديدة، واتمنى ان تكون ثقافتنا الوطنية وثقافات العالم علمية وتقدمية.

ذكريات.. لمهمة أصعب

أ.د.قاسم حسين صالح
مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية
أمين عام تجمع عقول

ذكريات

كان اول مقال نشرته بـ (الثقافة الجديدة) في العام 1972. كنت يومها طالب ماجستير في اختصاص التربية وعلم النفس. وكانت مادة (علم نفس اللغة) احدى مواد الكورس الثاني ويدرسها لنا استاذ راقي فكرا وأخلاقا هو الدكتور موفق الحمداني. وكان من متطلبات المادة تقديم بحث علمي، فرحت ابحث في الفكر الاشتراكي عن عالم كتب في هذا الميدان، فوجدت ضالتي عند شاب مدهش في ثلاثينات عمره، طرح نظرية تختلف عن نظريات علم النفس الغربي خلاصتها. ان التغير التاريخي في الحياة والمجتمع يؤدي الى تغير في طبيعة الناس وسلوكهم. وان الوعي لا يوجد في الدماغ بل في الممارسة اليومية. وان اللغة تكتسب من هذه الممارسة في سياقها الثقافي والاجتماعي. وبها عدّ هذا الطبيب النفسي الشاب (فيجوتسكي) مؤسس علم النفس الثقافي التاريخي، واول من انتهج طريقا جديدا في النمو المعرفي الاجتماعي. وكما حظي (بافلوف)، عالم الفسلجة الروسي، والحاصل على جائزة نوبل برعاية خاصة من لينين، فان فيجوتسكي حظي باهتمام قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي الى ان حدث خلاف فكري بينه وبين ستالين، فأمر بوضعه في القائمة السوداء، بالرغم من انه يعدّ مجدد علم النفس الروسي وفقا للفكر الماركسي.. ومات العبقري (فيجوتسكي) بالسل بعمر الثامنة والثلاثين!.

ظهرت المقالة في المجلة تبعتها بأخرى عن بافلوف. وكما كان الفضل لعالم النفس الدكتور موفق الحمداني في مقالتي عن فيكوتسكي، كان الفضل لعالم نفس عراقي تقدمي آخر هو الدكتور نوري جعفر الذي يعدّ اول عالم نفس عربي يصدر كتابا ضخما ومهما عن عالم روسي بعنوان (الانسان في ضوء فسلجة بافلوف). كنت حريصا على ان اودع اعداد المجلة في مكتبة كلية التربية بجامعة بغداد، غير ان أمينة المكتبة ابلغتني ان اللجنة العلمية بالكلية لم توافق بحجة ان المجلة ليست محكّمة، فاجبتها بأنني ارى في الرفوف ادبيات حزب البعث وهي ليست محكمة! ومع ذلك بقيت اواصل اقتناء المجلة وجلبها معي الى الكلية. وحدث قبلها أن جاءني الى الجامعة المستنصرية المناضل الثابت على المبدأ الراحل (محمد الخضري) يسعى لإسناد قائمة الحزب الشيوعي في انتخابات نقابة المعلمين حيث كان معظم طلبة القسم المسائي في المستنصرية من

المعلمين.. فحشدت (زخة) امطرت فرحا في بناية اتخذها الحزب مقرا بشارع ابي نؤاس. وبالدهشتي ان الخضري قدمني الى القائد الشيوعي زكي خيري(*)، فقال: رائع ان يكون الشيوعيون وانصارهم شباب حلوين.. وكنت يومها (حلو فعلا!).

في اليوم الثاني كنّا على موعد لقاء بمبنى المجلة، دار فيه الحديث حول استكتاب شخصيات من الوسط الجامعي، ولما عرفوا انني صديق الراحل عزيز السيد جاسم.. كلفوني بدعوته للكتابة في المجلة.

كان عزيز (ابن ولايتي) وكنتُ حلقة الوصل بينه ومحلية الحزب في الناصرية، اوصل له رسائل بحجم الخنصر ملفوفة باحكام، واعيد لها ما يكتبه هو يوم حصل بداية الخلاف بينه والحزب الشيوعي.

كانت تربطني به صداقة حميمية، وله فضل تزويدي بكتب كانت ممنوعة. وكان يومها، بداية السبعينيات، أخذ يكتب بصحافة حزب البعث الى ان صار رئيس تحرير مجلة "وعي العمال". وحين دعاني لمكتبه فيها وجدت مجموعة ادوية بينها ادوية نفسية. وكانت بنفسه رغبة ملحّة لأن يبوح لي بما يعانيه، فاتفقنا على سهرة في ابي نؤاس.. ذكّرته فيها ان يأتي بمقالة لمجلة الثقافة واعدا اياه بنشرها كما هي.

في المساء التقينا في ابي نؤاس وأم كلثوم ثالثتنا. وكان عزيز صاحب مزاج حاد في الشرب لدرجة انه يفقد احيانا سيطرته على انفعالاته. قلت له مازحا: (قبل لا نسكر.. ناوشني المقالة).. فكانت بخمس صفحات وضعتها في جيبي منتشيا قبل ان انتشي!

كان عزيز يجد فيّ شخصا محبا له بصدق، ومؤتمنا على اسراره.. فشكا لي معاناته، فسّرتها بأنه يعاني عقدة الاضطهاد والخوف من المجهول. والمشكلة السيكولوجية في شخصية السيد عزيز السيد جاسم هي (عقدة التفوق). فهو يرى انه ارقى فكرا واكثر فهما للواقع من قيادات الحزب الشيوعي، وان حساباته مع حزب البعث اوقعته في محنة تورط الاحتراق بتنور سيكولوجي.. حين وجد ان ما خدم به حزب البعث ثقافيا وسياسيا لم يحقق له طموحه في ان يكون شخصية لمفكر عربي وعالمي متميز. في اليوم الثاني ذهبت الى مكتب مجلة الثقافة الجديدة لأعطيهم مقالة السيد عزيز وكانت تتضمن نقدا لتجربة الحزب الشيوعي العراقي وفيها عبارات حادة. وحين قرأها (..) قال: لا يمكن نشرها إلا في حالة رفع ما يسيء فيها للحزب، فاعترضت لأنني وعدت السيد عزيز بنشرها كاملة.. وانتهى الأمر بأن استعدتها منه، وارجعتها لعزيز فنشرها هو في جريدة (الفلاّح) على ما اتذكر.

المهمة الآن.. أصعب

بعكس المنطق الذي يقول ان الفكر يتطور بتقدم الزمن.. فما حصل في العراق بعد 2003 ان الفكر العلمي والثقافة التقدمية تراجعا الى ما قبل تاريخ الاستقلال السياسي للعراق، ما يعني ان مهمة الثقافة الجديدة اصعب الآن مقارنة بمسيرتها عبر خمسة وستين عاما. ففي كل الأنظمة السابقة كانت الجبهة المعادية لشعار المجلة محددة بالسلطة، فيما الآن صارت جبهات على صعيد الشعب ايضا. فالفكر الغيبي والخرافي بين الناس شاع بشكل غير مسبوق مدعوما بسلطة تغذيه اعلاميا وطائفيا وقوميا وعشائريا. وصار من يدعو لإشاعة الفكر العلمي والثقافة التقدمية مستهدفا بحياته، بل يدفعها كما حصل للصديق الراحل الشفيف كامل شياع. ولهذا فان

على الثقافة الجديدة مهمة تفكيك آليات (عقل السلطة والعقل الشعبي). فالعلة بأحزاب الاسلام السياسي ان عقول قادتها مصابة بالدوغماتية، وانهم يفتعلون الأزمات ليبقى الوعي الانتخابي مخدّرا لدى المواطن ومعطّلا ببرانويا الخوف من الآخر التي راح ضحيتها عشرات الالاف، يكفي انه في يوم واحد من تموز 2017 كان عدد الضحايا مئة قتيل! باحتراب اطلق عليه (طائفي) فيما هو في حقيقته (احتراب عقائدي) ناجم عن احياء احداث الماضي بثقافة التعصب والثأر والانتقام.

ومع ان السلطة افسدت الشخصية العراقية بصفات اخطرها اذكاء التعصب الذي انفجر بعنوان جديد هو صراع الهويات، فان حقيقة سيكوسوسيولوجية اخرى فاجأت السياسيين بأن العراقيين قبل (2014) هم ليسوا انفسهم في (2018). فجماهير احزاب الاسلام السياسي كانت بسنوات الدورات الانتخابية السابقة ينطبق عليها وصف غوستاف لوبون صاحب كتاب (سيكولوجيا الجماهير) بقوله: "ان الجماهير لا تعقل، فهي ترفض الأفكار أو تقبلها كلاّ واحداً، من دون أن تتحمل مناقشتها، وما يقوله لها الزعماء يغزو عقولها سريعاً فتتجه إلى أن تحوله حركة وعملاً، وما يوحي به إليها ترفعه إلى مصاف المثال ثم تندفع به إلى التضحية بالنفس". وبتفسيرنا، ان العراقيين كانوا من (2005 الى 2014 شعبا مقهورا، بائسا، عاجزا، لم يمارس التفكير النقدي إلا كلاما سطحيا بدائيا لقصور منهجية التفكير لديهم ولعدم قدرتهم على تنقية (فلترة) الفوضى المعرفية التي تربكهم وتزيدهم غموضا وحيرة، وتلجئهم الى التمنيات والغيبيات وطلب الخلاص من الأئمة والرجال الصالحين.. وتلك لعبة في الثقافة الانتخابية اكتشف فيها السياسيون بأن تراكم الغبن وتوالي الخيبات والشعور بالعجز وتدجين الناس على تحمّل ما لا يطيقه البشر وانتظار (الذي يأتي ولا ياتي)، تشكل ضمانة لبقائهم في السلطة واستفرادهم بالثروة.

وعلى الثقافة الجديدة ان تستثمر تراجع هذه اللعبة الناجم عن التظاهرات التي اشاعت ثقافة الاحتجاج، وممارسة وسائل التواصل الاجتماعي التحريض المشروع على فاشلين بادارة شؤون الناس والوطن، ومطالبة المرجعية بمحاسبة حيتان الفساد.. التي اسهمت في تحشيد جماهير الشيعة ضد حكّامهم الشيعة في تموز 2018 بتظاهرات ارعبتهم بأهزوجاتها (ما نريد حاكم ملتحي.. نريد حاكم يستحي، الله واكبر ياعلي.. الأحزاب باكونه) لتعلن الحكومة حالة الانذار (جيم)، ولتعطّل خدمات الانترنت التي ما عطّلتها في حربها مع داعش، لإدراكهم حقيقة ان الشعب اخطر عليهم من داعش.. وان السلاح الأخطر عليهم هو اشاعة (التفكير العلمي والثقافة التقدمية).

ان واقع الحال الان يفرض على الثقافة الجديدة ان تمنح علم النفس والاجتماع السياسي حيزا مهما في التحليل العلمي، وتعتمده في استراتجية تستهدف تفكيك ابعاد (التفكير الشعبي) سيكولوجيا واجتماعيا لتحقيق هدفها الثقافي الرئيس المحدد بالوعي الانتخابي بوصفه الوسيلة الوحيدة للتغيير في النظام الديمقراطي.

(*) في العام 1964 كنت سجينا بغرفة مخزن مع اربعة هم: مكرم الطالباني، والمقدم عبد النبي قائد فرقة المظليين ومدير الخطوط الجوية العراقية.. وصباح خيري شقيق زكي خيري.. الذي كان نقيضه في الفكر والسلوك واعتقل كونه شقيق زكي فقط!

(الثقافة الجديدة) شيخوخة ام شباب؟

حسب الله يحيى

الآن.. صار عمر مجلة (الثقافة الجديدة) خمس وستين عاماً. فهل شاخت وباتت تعاني من النسيان والعجز والرتابة، ام انها احتفظت بشبابها واناقتها وتجددها على الرغم من كل هذه الاعوام المليئة بالمرارة والدم والاضطهاد والتعسف والسجون والحذر..؟

هذه المجلة، استثناء من كل المجلات العراقية والعربية، مازالت حيّة، يقظة، متجددة، فاعلة ومؤثرة، عميقة .. عقلاً وابداعاً.. وما كان من عمرها المديد هذا سوى الحكمة والوقار والمبدأية والتواصل الحميمي مع عقلاء القوم ونقاء الشغيلة وبئر المعرفة الذي لا ينضب.

(الثقافة الجديدة) تستذكر الاقلام التي قدم حبر كتابها عبر صفحاتها وظلت تحترم حذرهم وخوفهم وعذاباتهم كذلك، عندما كانت تلك الاقلام لا تملك من غنى الحياة، سوى غنى الفكر العلمي والثقافة التقدمية، التي ظل الظلاميون يخشون من امتداد هذا الفكر النّير وهذه الثقافة المعمقة والابداع المزهر والمزدهر.. وعلى مدى (65) عاماً ما زال ظلامهم يخشى ضوء حروفها التي ظلت تضيء الدروب المعتمة.

نعم.. كانت مجلات عربية مثل: الرسالة، العربي، الهلال، الآداب، الفكر العربي المعاصر، الكاتب، آفاق عربية، شعر، ادب، الطريق.. وسواها، تنافس (الثقافة الجديدة) في مشروعها الفكري النيّر، إلا انها توقفت تباعاً وبعض مما تبقى يتعثر في زمن الاصرار غير المنتظم.

لا نقول بأن (الثقافة الجديدة) لم تواجه الصعاب، بل هي في قلب المحن كلها وتعاني مع العراقيين وشعوب الارض التي تريد معانقة الشمس.. ولكنها لم تتخاذل ولم تقبل بمصادرة كلماتها ولا رأيها الشجاع.. بل هي على العكس من ذلك تخرج من المحن، كما العنقاء من النار.

تخرج وهي اكثر شباباً وحيوية وصلابة واصراراً على العطاء المثمر.. ومع هذه الثمار اليانعة التي تقدمها في كل عدد، يتطلب امر مواكبتها مع روح العصر ومتغيرات الحياة الى جملة شؤون نجد من الافضل العمل على وفقها في اللاحق من اعدادها.. وامام اسرة تحريرها نضع عدداً من المقترحات التي من شأنها – كما نعتقد – ان تسهم في تطوير عملها المهني ورسالتها النبيلة.

ففي ظل غياب مجلة تعنى بالمستقبليات والعلوم البحتة، والعلوم الانسانية (التربية، الاجتماع، علم النفس، الفلسفة..) لا بد ان تنهض مجلة راقية مثل (الثقافة الجديدة)

برؤاها واضافاتها الجادة والجديدة.
وهذا يعني ان تعمد الى الاستكتاب، وتكليف عدد من صناع الكلمة والرأي السديد، مقترحة عليهم محاور وملفات وندوات وحلقات دراسية وحوارات غنية في شؤون: النفط، الاقتصاد، المال، وشؤون المجتمع: العادات المهينة للإنسانية، البطالة، الفوضى، غياب القيم، والرذائل وفي مقدمتها الفساد والجريمة والمخدرات، وانتشار الأمية والعشائرية والمذهبية والمناطقية والعرقية والعنصرية.. ذلك ان تناول مثل هذه الامور الساخنة راهنا، من شأنه ان يرقى بالمجلة لتصبح منبراً للقضايا الاساسية والملحة في حياتنا اليوم.. ولا يكفي ان تنظر المجلة ما يرفد من كتابها المعتمدين وهيئة تحريرها من دراسات وافكار ورؤى، بل هي تحتاج الى اقلام جديدة من شأنها ان تتقدم بروافد اخرى وغير مسبوقة.
كذلك يتطلب وجود مجلة حية مثل (الثقافة الجديدة) تحتكم الى جذرها التاريخي فكرا وشخصيات.. مثلما تفتح صفحاتها لكل رأي عميق، ويمكن مناقشته حتى مع الذين تختلف معهم، حتى تكون فعلاً مجلة ديمقراطية وعلى صفحاتها تمتد الآراء على مائدة مزهرة ومن وجهات النظر التي يمكن لها رصد عدد من الظواهر الآتية والملحة مثلاً:
ازمة المياه، الاقاليم، انتشار السرطان، غياب الصناعة، اضمحلال الزراعة، والبضاعة المستوردة الرديئة والاغذية والادوية الفاسدة، وانتشار العشوائيات، وفرض ارادة القوانين.
كل هذه الامور.. من شأنها ان تنقل مجلة (الثقافة الجديدة) من موقعها كمجلة نخبوية وحزبية.. الى منبر يخاطب قطاعات مختلفة، ومن خلال اقلام متخصصة تغني ادراك ورؤى قرائها.
نعم، (الثقافة الجديدة) بما تملكه من رصيد فكري واقلام رصينة، يمكنها منافسة وسائل الاتصال الحديثة التي تتعامل مع الاشياء بعجالة وسطحية، وذلك عن طريق ما تقدمه على صفحاتها من زاد معرفي معمق، ورؤية علمية ومستقبلية ومبدأية بناءة .
وبعد هذا الايجاز.. لا بد من تقديم التحية الصادقة للزملاء في (الثقافة الجديدة) وهم يمدون عافية المجلة ويحتفظون بألق شبابها حتى يمتد عمرها الى ما لا نهاية والامل معقود بحبرها النيّر الشجاع.

(الثقافة الجديدة).. روح وطنية لعراق ديمقراطي

د.لطفي حاتم

هناك الكثير من المجلات الفكرية والثقافية في بلادنا العربية تهتم بتغيرات وتحولات عالمنا المعاصر إلا ان مجلة الثقافة الجديدة اعارت اهتماماً كبيراً لتلك التبدلات الفكرية والسياسية. ويعود سبب ذلك الى حزمة من القضايا الاساسية، أولاها تعرض الثقافة الجديدة الى الاضطهاد السياسي السلطوي اسوة بمناضلي الحزب الشيوعي العراقي، فاقدة بذلك كثرة من المثقفين والمفكرين الابطال. وثانيها قدرتها ـ الثقافة الجديدة ـ على تحليل ومواكبة القضايا الاساسية في كفاح شعبنا وحركة التحرر الوطني العالمية، وأخيرا ربطها الكفاح الفكري ـ الاجتماعي بالكفاح السياسي عبر تحليلها الدائم للأحداث السياسية والاقتصادية. وبهذه المواصفات يصح القول على ان مجلة الثقافة الجديدة هي مدرسة فكرية سياسية اجتماعية لكل قوى اليسار العربي.

ان المسيرة الكفاحية المجيدة ـ للثقافة الجديدة ـ تستمد مكانتها من روح الكفاح والتضحية التي اجترحها الشيوعيون العراقيون في الفترات التاريخية الكبرى التي اجتازتها بلادنا وحركتها الوطنية الديمقراطية. وعلى هذا الطريق المعبد بالتضحية ونكران الذات نرى ان الثقافة الجديدة تعمدت بالكفاح الثوري عبر محطاته الرئيسة السلمية منها والثورية والتي يمكن رصدها بالمراحل التالية:

أولا ـ منذ تأسيسها قبل 65 عاما اعلنت الثقافة الجديدة عن تقديم لوحة فكرية واقعية لكفاح القوى الوطنية الديمقراطية المناهضة لعلاقات الانتاج الاقطاعية وحكمها الملكي المتسم بالتبعية والاضطهاد الشامل لكادحي شعبنا من الفلاحين والعمال وحاملي مشاعل الفكر الديمقراطي لبلادنا، فضلا عن اضطهاد القوى الوطنية الأخرى. وبهذا الطريق المطرز بالبطولة والتضحية ساندت الثقافة الجديدة عبر الكلمة الشجاعة كفاح شعبنا العراقي المناهض للأحلاف العسكرية وللتبعية والتهميش التي انتجتها القوى الحاكمة والتي ساهمت في اضطهاد القوى الوطنية الديمقراطية في تشكيلة العراق الاجتماعية.

ثانيا ـ بعد ثورة 14 تموز ركزت الثقافة الجديدة على الدفاع عن قيم الاشتراكية العلمية والعدالة الاجتماعية حيث اهتمت المجلة بتعريف قوى شعبنا الوطنية بأهمية الصداقة والتعاون مع الدول الاشتراكية، كونها الحليف الدولي الثابت لنضال شعبنا العراقي، فضلا عن تعريفها بمنجزات الدول الاشتراكية وتطور اقتصادها الوطني،

انطلاقا من تعزيز استقلالها وصيانة سيادتها الوطنية. وقد اهتمت الثقافة الجديدة بالنظم السياسية المواكبة لهموم الانسان المنتج، وعرّفت النخب العراقية المثقفة بتجارب تلك الشعوب، داعية الجميع الى اهمية التضامن الأممي ومكافحة الروح العدوانية للدول الرأسمالية الكبرى التي لم تدخر وسعا في مواصلة عدوانها السافر ضد مكتسبات شعوبنا العربية.

ثالثا ـ تعرضت الثقافة الجديدة اسوة بمناضلي شعبنا الى الاضطهاد الوحشي بكادرها القيادي، وتم اغلاقها بعد انقلاب شباط الدموي، والذي ادى الى حرمان الثقافة الجديدة من خيرة مناضليها بعد الاعتقال والتصفيات الجسدية التي تعرض لها شعبنا بكافة شرائحه الى التنكيل والاضطهاد على يد الزمرة الانقلابية، الامر الذي حرم الشعب العراقي ومثقفيه من صوت مناضل مناصر لقضايا شعبنا الوطنية والديمقراطية.

رابعا ـ استمرت الثقافة الجديدة بين الاغلاق التعسفي والصدور العلني المحاط برقابة بوليسية فترة طويلة، الى ان انتظم صدورها بعد الجبهة الوطنية، وعادت صوتا وطنيا ساهم في حشد ابناء وبنات شعبنا في الكفاح الثوري من اجل الديمقراطية، وتحرير بلادنا من التبعية والإرهاب.

خامسا ـ بعد فترة ليست بالطويلة تعرضت الثقافة الجديدة الى الاغلاق والتعسف من قبل سلطات البعث الديكتاتورية، لكنها واصلت الكفاح الفكري والسياسي في المنفى، محاطة بكثرة من المثقفين الثوريين الذين امدوها بكل ما يمكنها من الاستمرار بنهجها ـ الوطني الديمقراطي.

سادساً ـ ان الفترة التاريخية العصيبة الراهنة والتي يعيشها شعبنا المتمثلة في انتشار الطائفية والإثنية، فضلا عن محاولات تحجيم الكفاح الوطني الديمقراطي يعرض بلادنا لمخاطر جسيمة يمكننا صياغتها بالعناوين التالية:

العنوان الأول ـ تفتيت التشكيلة الاجتماعية العراقية وتهيئة الظروف الواقعية للنزاعات الاجتماعية والحروب الاهلية، وما ينتج عن ذلك من هدر لثروات البلاد الاساسية، فضلا عن ضياع سيادتها الوطنية.

العنوان الثاني ـ تعزز سيطرة الطبقات الطفيلية ـ البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الطفيلية ـ المتحالفة مع الرساميل الاجنبية، والمناهضة للاستقلال الوطني، السيادة الوطنية، والتطور الاجتماعي.

العنوان الثالث ـ تقود النزاعات الاجتماعية الأهلية الى التدخلات العسكرية الاجنبية، وما ينتجه ذلك من ويلات ومصاعب على كادحي شعبنا وضياع ثروته الوطنية.

ان المهام الفكرية ـ السياسية الكبيرة التي تفرضها وحدانية التطور الرأسمالي بعد تراجع خيار الفكر الاشتراكي تشترط على مجلة الثقافة الجديدة وجمهرة الكتاب والصحفيين المساندين لها مناهضة التطرف والطائفية والاستبداد السلطوي والتركيز على الفكر العلمي وروح الحوار الوطني المرتكز على صيانة الاستقلال والسيادة الوطنية المسندة بروح التضامن بين قوى شعبنا الوطنية والديمقراطية.

ختاماً، لا بد من التأكيد على أن مسيرة الثقافة الجديدة المترعة بالنضال الوطني، مرآة عاكسة لكفاح شعبنا ونضاله الدامي من اجل بناء دولة الوطنية الديمقراطية الضامنة لكرامة وسعادة شعبنا و حياته السياسية.

سفر مجيد وحضور متميز في الحياة الثقافية والسياسية والفكرية العراقية

د. كاظم المقدادي

تعتبر ''الثقافة الجديدة'' أعرق مجلة ثقافية، سياسية، فكرية، عراقية، واصلت الصدور طيلة 65 عاماً رغم الصعوبات الجمة، منفذة مهمتها الإعلامية الشاقة، التنويرية والتوعوية والتحريضية..

تبين مراجعة صفحات أعداد المجلة الـ 400 تأكيدات العشرات من الكتاب الجادين، بمن فيهم من أكاديميين وباحثين، عراقيين، وغير عراقيين، مطلعين ومتابعين لمسيرة المجلة، بانها تُعدُ منبرا نوعيا متميزا من بين منابر الثقافة الوطنية والديمقراطية في العراق. وتشهد اعدادها بأنها قدمت، وما زالت تقدم، رغم كل الصعوبات، فكراً علمياً وثقافة تقدمية، مجسدة إياهما في ممارسة الصراع الفكري والسياسي والثقافي، وإدارته صوب الواقع السائد، مع طرح الحلول والمعالجات الهادفة الى الحياة الحرة الكريمة والمستقبل الأفضل للشعب العراقي، مفككة خطاب القوى المسيطرة، فاضحة ممارساتها العدوانية، التضليلية والمخادعة، مثلما تصدت لسلطة القمع والإرهاب وإنتهاكات حقوق الإنسان وحرية الرأي، ناشرة الثقافة الوطنية والديمقراطية، ساعية الى وضع قضية التغيير والديمقراطية والتنوير والحداثة في صلب الهموم الثقافية والفكرية.

ومما يزيد ''الثقافة الجديدة'' فخراً وإعتزازاً جذبها لقطاعات واسعة من النخب الثقافية والسياسية والفكرية والاقتصادية والتربوية والعلمية، الجادة والحريصة، لصالح مهمة التغيير الجذري والمجتمع المدني الديمقراطي والعدالة الإجتماعية، سواء بالكتابة لها أو عبر مشاركتها الفاعلة في طاولاتها المستديرة وفي محاورها الأخرى وحواراتها.

واقتراناً بذلك أدركت المجلة منذ عددها الأول وطيلة عمرها المديد ان وجودها كمنبر ثقافي توعوي متميز واستمرارها مرتبط وثيق الارتباط في إنخراطها الفعال في بلورة مشروع ثقافي - سياسي نوعي يختلف عن السائد، واستشراف المستقبل من أجل بديل وطني ديمقراطي وبناء دولة عصرية، وتحفيز النخب الثقافية والأكاديمية للانخراط في هذا المشروع والدفاع عنه، والمساهمة النشيطة في تأسيس خطاب ثقافي - سياسي إقتصادي، تربوي وتنويري، ديمقراطي عقلاني.

انطلاقاً من أهدافها النبيلة، وتجسيداً لشعارها العتيد: (فكر علمي.. ثقافة تقدمية!)، نشرت ''الثقافة الجديدة'' في أبوابها المختلفة،

طيلة مسيرتها المديدة، معرفة هامة، ثقافية وسياسية وفكرية، نوعية وثرية، ساهمت مساهمة كبيرة في نشر الوعي والثقافة التقدمية، وفي تعبئة جماهير الشعب ورفع راية التغيير وتأصيل أفكار التنوير والتحرر والتقدم، الى جانب تصديها الحثيث للتخلف والجهل والظلامية، للإرهاب والدكتاتورية والطائفية والفساد.

تأكيداً لدورها الكبير في الحياة العراقية الثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والعلمية، يمكن الإطلاع على الجداول المرفقة لمختارات مما نشرته ''الثقافة الجديدة'' خلال السنوات السبع الأخيرة في أبوابها: ''كلمة العدد''، ''مقالات''، ''طاولة مستديرة''،'' نصوص قديمة''، ''نصوص مترجمة'' و''ملف العدد''.. فهي تمثل دليلاً ملموساً.. نأمل من الباحثين الشباب، كل حسب اختصاصه، ان يدرسوا ما نشرته المجلة بعمق ويتوصلوا الى استنتاجات بحثية تفيد أجيالنا.

وبهذه المناسبة العزيزة علينا، لا بد من كلمة حق مفعمة بالشكر والإمتنان، وبالتقدير والإحترام، لكل من ساهم وحرص على استمرار صدور ''الثقافة الجديدة'' من الأحياء والراحلين.

لا شك في أن المناضلين العراقيين هم بأمس الحاجة في الوقت الحاضر لـ ''الثقافة الجديدة''، لفكرها العلمي ولثقافتها التقدمية، لتعينهم في نضالهم اليومي على مواجهة التحديات الثقافية والسياسية والفكرية الراهنة.. من هذا المنطلق يتعين ان يزداد دعم المجلة من قبل كل الحريصين بكل ما يستطيعون عليه.. بالمقابل، فان هيئة تحرير المجلة مدعوة الى بذل المزيد من الجهد، قدر إمكانها، لتنظيم المزيد من الـ''طاولة مستديرة''، وإشراك المزيد من الكفاءات الوطنية المتخصصة والحريصة. فان ما درسته الطاولات المستديرة من مشكلات ساخنة تناولتها، وما وضعته لها من حلول ومعالجات، كثمرة عمل جماعي مشترك للمساهمين فيها. ذلكم هو ما يحتاجه العراق في الوقت الراهن.

وبهذه المناسبة أيضاً أتوجه الى منظمات حزبنا في الخارج، ان تقابل الجهد الكبير، المثابر والدؤوب، لهيئة تحرير المجلة وإدارتها في انتظام صدورها، بجهد مماثل مطلوب، ولا أقله الترويج للمجلة وإيصال أعدادها الى المزيد من القراء.

مع خالص التمنيات بالتوفيق والمزيد من النجاح!

على هامش الذكرى الخامسة والستين لصدور (مجلة الثقافة الجديدة)

د. صباح قدوري

1. لا يخفى على أحد، بأن هذه المجلة أوجدت تحت تأثير اليسار العراقي النشط في الخمسينيات من القرن الماضى. وانطلقت وفق أهداف واضحة ومحددة ومعللة المعالم والرؤية. وتجسد ذلك بوضوح في شعارها العتيد، ألا وهو (فكر علمي.. ثقافة تقدمية). وذلك لبلورة مشروع ثقافي معاصر يساهم في التنامي الواسع للوعي الوطني والسياسي العراقي.

2. وأصبحت المجلة عبر تاريخها الطويل، خمسة وستين عاما (1953 - 2018)، من المجلات الريادية في تطوير وتقدم حركة الثقافة الوطنية المعاصرة في العراق. وساهمت أطياف مختلفة من الأدباء والشعراء والباحثين والسياسيين وأساتذة الجامعات في هذه المجلة منذ صدور عددها الأول، وما زالت تعد صرحا ثقافيا يغني المخيلة الإنسانية بإبداعات كتابها حتى يومنا هذا. وساهمت المجلة ايضا وبشكل فعال في نشر أفكار الحداثة والتنوير والديمقراطية والمعرفية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأدبية. بهدف إحداث التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العراقي، تتحقق فيه الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتقدم والإزدهار. والقارئ للمجلة يشعر بأنها مجلة شعبية أيضا تؤمن بحرية التعبير، وتبحث مشاكل المجتمع وتقديم حلول صائبة وصحيحة لها. وتتميز مواضيعها بالرصانة والإبداع والمستوى الفكري والثقافي الرفيع. وتتسم موادها وملفاتها وأدبها المتنوع بالمعرفة والحداثة والتقدم.

3. لقد جابهت المجلة خلال سنوات عمرها مصاعب جمة على صعد مختلفة، منها: محاربتها من طرف الحكومات الرجعية والديكتاتورية والأنظمة الإستبدادية، وإستخدام شتى أنواع الطرق والوسائل القمعية ضدها. لحد فرض الحصار عليها و/ أو منعها عن الصدور لمرات عدة، وواجه محرروها أيضا أشكال القمع والإضطهاد والمطاردة والسجون. وكذلك محدودية القدرة المالية والتقنية والكوادر الإدارية المشرفة على إصدارها، والإعتماد الكبير على العمل التعاوني والتطوعي من الكاتبات والكتاب ذوي الكفاءات العلمية من اليساريين والمثقفين والتنويريين، إلا أن المجلة استطاعت أن تتجاوز كل هذه المصاعب، وأثبتت قدرتها على الصمود والإستمرار في العطاء الدائم كمجلة علمية،

ثقافية، معرفية وشعبية، وذلك بمثابرة وجهود حثيثة وتعاون من كل المخلصين الذين تولوا رئاسة تحريرها والهيئات المشرفة على أعمالها والحفاظ على ديمومة إصدارها منذ العدد الأول وحتى الآن، وبالدعم والمؤازرة من جمهرة واسعة من الكتاب وقراء المجلة.

4. واليوم تساهم المجلة بقسط كبير في العملية النضالية للفكر الماركسي ولليسار العالمي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، في إدارة الصراع الفكري ضد العولمة الرأسمالية الشرسة، وإيديولوجية اللبرالية الجديدة، والانظمة الرجعية والديكتاتورية، والارهاب باشكاله المختلفة، والدفاع عن المرأة وإقرار مبدأ المساواة، والدفاع عن حرية الرأي والتعبير وحقوق المواطن، وترسيخ ممارسة الديمقراطية الحقيقية في الحياة اليومية، والتضامن مع الشعوب والمناضلين في قضاياهم العادلة والمشروعة.

5. في الوقت الذي نحتفل بالذكرى الخامسة والستين لصدور مجلة الثقافة الجديدة، نسجل خالص اعتزازنا بما أنجز خلال هذه المدة. ونؤكد على ضرورة إستمرار الدعم المعنوي والمالي والإداري والتقني لها من الكتاب والباحثين والمثقفين والقراء، وذلك للحفاظ على ديمومة نهجها ومسيرتها اليسارية والتنويرية وتنوع مواضيعها الرصينة وتطور افاقها المستقبلية.

6. رغم حصول تطور في مجالات المجلة عبر تاريخها الطويل، إلا اننا نلاحظ بان هناك نقلة نوعية في ذلك، خاصة بعد عام 2003 على أصعدة الاخراج والتنوع في كتابة المواضيع، وإنتظام صدورها في مواعدها المقررة، وتزايد عدد الكتاب والمشاركين والقراء. والاهتمام بالأبحاث والدراسات والملفات الخاصة في تعميق المعرفة والوعي الثقافي والفلسفي والاقتصادي والاجتماعي في مجال الفكر والتراث الماركسي واليساري، وتقييم مسيرة اليسار العالمي وفي المنطقة، وطرح الآراء والمناقشات العلمية على أسس الديمقراطية والمسؤولية التاريخية والأدبية والأخلاقية تجاه الاحداث والتجارب، وسيرورة التطور الإقتصادي ـ الإجتماعي، بهدف توسيع الحوار البناء بين وجهات النظر المختلفة حول آفاق تطور مسيرة اليسار في المنطقة والعالم. إلا أنها لا تزال ليست في مستوى الطموحات المطلوبة، فعليه وفي هذا السياق نجد بعض المقترحات قد يمكن أن تنصب في تجاوز بعض الصعوبات أمامها، وتساعد على تطوير المجلة شكلا ومضمونا، لكي تبقى دائما معبرة بحق عن شعارها العتيد: (فكر علمي.. ثقافة تقدمية)، وكالاتي:-

ـ تطوير التقنيات المعلوماتية في عمليات الاخراج والتصميم والكتابة وطبع المجلة، وتقديمها بشكل أفضل وبالطرق المتاحة في متناول القراء. وتطوير موقع المجلة على الانترنيت ومتابعة تحديث مواضيعه وتصميمه بشكل دوري ومنتظم.

ـ تعميق مبدأ الديمقراطية وممارستها بشكل فعلي، يهدف الى نشر آراء وأفكار تنسجم مع روح العصر، وتساهم في توعية وتثقيف الجماهير بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبدأ العدالة الإجتماعية وحرية الرأي والتعبير والحوار البناء.

ـ تشجيع وتحفيز العنصر النسائي والشباب للإنخراط في مزيد من الكتابة عن حقوق

المرأة وفي القضايا الراهنة والعصرية.
ـ تشجيع وحث الشباب على الكتابة في المجلة في مواضيع المشاريع الريادية وأثرها على عملية التنمية المستدامة، وكذلك في مواضيع الرياضة والأدب والمسرح والفنون التشكيلية.
ـ وضع نسخة من المجلة في المكتبات المركزية للمحافظات العراقية. والإتصال بالشركات الخاصة والجامعات ومراكز الأبحات، للإشتراك في المجلة وبأسعار مناسبة، وكذلك الإشتراك وعرض المجلة وإصدارتها في المعارض الدولية والإقليمية للكتاب.
ـ متابعة حريصة وجيدة لإيصال المجلة الى القراء، وخاصة المشتركين فيها، وفي مواعيدها المقررة.
ـ تحسين الجانب المالي للمجلة عن طريق متابعة إستحصال مبالغ الإشتراكات فيها. والحصول على الدعم المالي عن طريق التبرعات للمجلة من الأشخاص والجهات الداعمة لها في مناسبات مختلفة، بدون قيد أو شرط.
ـ تشهد المجلة اليوم تطورا كبيرا في حجمها ومضمونها ورصانة مواضيع نشرها. والحالة هذه تتطلب التفكير والإهتمام بزيادة عدد كوادرها من المحررين والإداريين والفنيين والقائمين على الطباعة والمنسق لصفحتها على الانترنيت وتوزيعها وإيصالها الى المشتركين بطريقة منتظمة. كذلك حث أعضاء هيئة التحرير على مزيد من المشاركة في الكتابة للمجلة، وفتح ابوابها أمام كل الأقلام المبدعة والمؤمنة بأهداف المجلة.

ختاما، وبهذه المناسبة الجليلة، يسعدني ويشرفني بأن أتقدم بأجمل وأحر التهاني القلبية، مع باقة ورود حمراء للمشرفين والقائمين على إدارة وتحرير المجلة الأغر، ولزملائي وزميلاتي من كتاب وقراء المجلة، ودعوتهم الكريمة للمشاركة في الملف الذي يصدر على شرف اليوبيلية الخامسة والستين لانطلاقة مجلة الثقافة الجديدة، راجيا للجميع مزيدا من العطاء المثمر خدمة للفكر والعقل الإنساني التقدمي.

تساؤلات في مستقبل مجلة "الثقافة الجديدة" الرائدة

د. صبري زاير السعدي

يَصعبُ إبداء الرأي في إنجازات مجلة "الثقافة الجديدة" وتثمين الجهود الوطنية للعاملين في تحريرها منذ التأسيس، وفي تقييم مدى تحقيق شعارها الحداثي "فكر علمي.. ثقافة تقدمية". فهذه مهمة تتطلب المعرفة الواسعة ليس فقط بمضمون المقالات والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنصوص الثقافية والإبداعية الهامة التي نشرت فيها، بل وأيضاً، تتطلب تقدير الظروف السياسية الصعبة المحيطة بنشرها خلال هذه الفترة الطويلة. وللأسف، لا تتوفر لديّ المعرفة بجميع الكتابات المنشورة، كما أن علاقتي بالنشر فيها بدأت في نهاية عقد التسعينيات، وأنني أطالعها، متاخرة، من خلال شبكة الإنترنت، ولو أنني أدرك أهمية "المجلة" وتأثيرها في الوسط السياسي والثقافي خلال عقد الخمسينيات، حين أقدم عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة، ومنهم الاقتصادي، المفكر والمهني، والسياسي البارز المرحوم إبراهيم كبة، وللجميع كل التقدير والإحترام (1)، على تأسيسها ومقاومة ضغوط الحكومة لمنعها آنذاك. كذلك، ما يعيق مهمة التقييم، عدم توفر البيانات والمعلومات عن مدى انتشارها وقياس درجة تأثيرها في نشر الوعي لدى النخب الثقافية والمهنية المتخصصة والسياسية في الماضي، وعلى الأقل خلال العقدين الماضيين. ولهذا، فإن التساؤلات الواردة قد كتبت بفهم لا يتجاوز التجربة الشخصية وبهدف تحديث "المجلة" في المجال الاقتصادي حصراً، بالمقاربة مع مثيلاتها العربية القليلة العدد والأجنبية الكثيرة. ولعل البداية المناسبة هي إثارة التساؤل الدائم عن التحديث والحداثة: هل هناك ضرورات موضوعية للمجلة والاستمرار في تبني شعارها "فكر علمي.. ثقافة تقدمية"؟ وإذا كان الجواب نعم، وهو ما نعتقده، لنتساءل أيضاً: هل أن العلاقة السياسية المباشرة للحزب في إدارة وتحرير المجلة تسمح بتوسيع آفاق الفكر والمعرفة خارج نطاقها لدى هيئة التحرير؟ وهل تُفيد هذه العلاقة في تعزيز الثقة مع المثقفين والاقتصاديين والسياسيين وغيرهم من الراغبين في إطلاق حرية النقد واستخدام أدوات المعرفة الحديثة للتساؤل في متطلبات التغيير والإسراع بعملية الحداثة في المجتمع، بنزع معايير المواقف السياسية "اليومية" والإلتزامات الإيديولوجية أو العقائدية المسبق اعتمادها في النشر؟ هنا، وبالتأكيد، سيكون رأي هيئة التحرير هو الفيصل في الإجابة والتعريف

بجدوى هذه العلاقة. أما رأينا، فالواقعية والتحديث يؤكدان أن من الصعوبة جداً فصل الموقف من "الثقافة الجديدة" عن سياسات الحزب الذي يدير تحريرها، وأن الرغبة في استقلالية "المجلة" للقيام بمهامها الفكرية والمعرفية تتزايد مع استمرار أزمة النظام القائم المزمنة والانخراط في "العملية السياسية" المعيبة في أسسها وإتجاهاتها ونتائجها البائسة.

نعتقد أن أهداف "المجلة" تختلف عن مهام مراكز البحوث والدراسات في الشؤون الاقتصادية الوطنية، وهي ليست بمثل مراكز "العصف الذهني" التي تقدم آراءها للسلطة الحاكمة. هي، ببساطة شديدة، منبر للتداول بالأفكار وآفاق المعرفة الجديدة وإثارة الاهتمام والتساؤلات والحوارات الجادة بالشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الوطنية. وفي المجال الاقتصادي، نتساءل، هل أسهمت المقالات والدراسات الاقتصادية المنشورة في إحداث تأثير هام، أم محدود، في نشر الوعي الاقتصادي لتغيير دينامية الاقتصاد - السياسي للريع النفطي، التي بدأت فعلها منذ زمن بعيد، وتجذرت بعد عام 2003؟ وهل أدت "المجلة" دوراً، ولو محدوداً، في المناقشة المنهجية للكتابات الاقتصادية التي انتشرت في المنابر والأوساط الإعلامية لدعم التحول نحو اقتصاد السوق التنافسية بدون توفر شروطه الموضوعية؟ وهل تناولت "المجلة"، بقدر كافٍ، مناقشة التضليل الشائع للآراء والسياسات الاقتصادية الحكومية التي أسهمت في تبديد الثروة النفطية العامة وفقدان هوية النظام الاقتصادي. وفي مجال الفكر الاقتصادي الوطني، هل هناك مواقف مؤثرة تقارب فيها سياسات الحكومة والآراء الاقتصادية المؤيدة والمعارضة، برؤية مستقبلية وبمنهجية تتسم بالمنطق والاتساق في تحليل دينامية الاقتصاد والاستنتاج بالحلول لمعالجة التدهور الاقتصادي المتزايد؟ ونلحظ أيضاً، أن بعض الكتابات تفتقد شروط المنهجية والدقة والتوثيق، تنشر بدون إبداء التحفظ من هيئة التحرير. وللأسف الشديد، فإن هذه الظواهر تقلل من مكانة وتأثير المجلة في نشر الفكر والمعرفة، كما أنها تثبط المشاركة في النشر.

في منابر النشر والإعلام المحلية، وخاصة منذ عام 2003، نعلم أن معظم الكتابات الاقتصادية كانت داعمة، وبدرجات متباينة، مع سياسات الحكومات، وأنها أدت، بوعي أو بدون وعي، مهمة تشتيت الانتباه في القضايا الرئيسية المرتبطة بمستقبل التطور الاقتصادي، ومنها تكريس الاعتماد على الريع النفطي وحجب البحث في البديل: أي، الاقتصاد - السياسي للنمو والتنمية. ونعلم أيضاً، أن عددا من الاقتصاديين يمارس اليوم دور الموظف لدى السلطة الحاكمة التي أكدت السنوات الخمسة عشر الماضية أنها فشلت ليس فقط في إدارة الاقتصاد والتنمية، بل أسهمت أيضاً، في التشرذم السياسي وانتشار الفساد وتجذره. ومع ذلك، لم نجد الدعوة، مكثفة ومؤثرة، في "الثقافة الجديدة" لكشف هذه السياسات

وخطأ التبشير بها. ولم نجد الاهتمام الكافي بهيمنة قوة الريع النفطي في الاقتصاد والسياسة، وبالموقف من ''إتفاقية الاستعداد الإئتماني، مع صندوق النقد الدولي، والموقف الواضح من الدعوة الغامضة ''للصناديق السيادية'' وفي مناقشة ''قانون شركة النفط الوطنية العراقية''، وفي تناول الخليط المُرتَبِك والمُربِك والمُضَلِل في أهداف وسياسات خطة التنمية الوطنية (2018-2022). كذلك، لا نجد الموقف المؤثر من محاولات بعض النخب السياسية والاقتصادية والمثقفة الترويج لخصخصة الثروة النفطية العامة، لأسباب مصلحية وبتغطية الشعارات الشعبوية. كما لم تتناول ''المجلة'' خطورة غياب البرامج والسياسات الاقتصادية لدى الأحزاب جميعاً، كما يظهر واضحاً في الانتخابات الأخيرة ومهزلة تشكيل التكتلات السياسية والحكومية. إن هذه القضايا ليست مستقلة عن اهتمامات الفكر والمعرفة العلمية والثقافة التقدمية التي يجب أن تناقشها ''المجلة'' باستقلالية في الحاضر والمستقبل. وإذا، قيل أن افتتاحيات ''المجلة'' وبعض المقالات والندوات قد تناولت بعضها، فإنها، وللأسف، لم تكن متناسبة في أهميتها وتأثيرها.

نعلم أن إطلاق حرية الفكر وتوسيع المعرفة والثقافة، يتطلب التفاعل بين مواقف ''المجلة'' وبين الكتابات المنشورة فيها أو في خارجها. وللأسف، لم نجد هذا التفاعل في المجال الاقتصادي على الصعيدين الفكري أو المهني. كذلك، كان يجب توسيع أفق الفكر الاقتصادي الوطني بحرية التساؤل في جدوى النظريات والمدارس الاقتصادية التقليدية، كما في الماركسية أو الاشتراكية أو الرأسمالية، ومناقشتها في ضوء وقائع التطورات الاقتصادية والعلمية والثورة التكنولوجية في الإنتاج ووسائل الاتصالات وسرعة نقل المعرفة في العالم، بل وأيضاً، وهو الأهم، مقاربتها مع خصائص التجربة الاقتصادية الوطنية وآفاق تطورها. وبعبارة أخرى، هل هناك مشروع اقتصادي وطني تسعى ''الثقافة الجديدة'' لتحقيقه وتوسيع نشره لدى الرأي العام؟ إذا كان الجواب نعم، فما هو هذا المشروع أو لنقل المبادئ العامة لهذا لمشروع؟ وإذا كان بالنفي، أين الموقف من المشاريع الاقتصادية المطروحة، مشروع صندوق النقد الدولي والحكومة، أو مشاريع رجال الأعمال، أو مشاريع الأحزاب السياسية إن وجدت، أو أي مشروع آخر؟

ليس بخافٍ، أن الهدف الرئيسي لنشاط الأحزاب السياسية هو الوصول للسلطة. وهو واقع مفهوم وسياسة مطلوبة إذا كانت الغاية من التربع على سلطة الحكم هي ترشيد إدارة الاقتصاد وتنمية المجتمع والموارد الطبيعية. في هذه العلاقة الجدلية بين السياسة وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يبرز التساؤل التالي: كيف يمكن تجنب إخضاع المعرفة الاقتصادية للسياسة؟ هنا يجب أن يكون ''للثقافة الجديدة'' المستقلة دور في تطوير الفكر الاقتصادي بالبدء في مشروع اقتصادي وطني يحتل أولوية متقدمة في الدراسات المنشورة، وعلى

خلفية رؤيا اقتصادية مستقبلية، ولو بصيغة أولية. وبهذا، يمكن البدء بغرس الوعي الاقتصادي الوطني في الذاكرة المعرفية والثقافية للسياسيين والاقتصاديين والمثقفين والمبدعين، لتنتشر لدى الرأي العام. ولتحقيق هذا، لا يمكن "للمجلة" أن تؤدي دوراً تقدمياً، بمعنى الانفتاح الأكثر عمقاً وتفهماً ومعرفة، في مناقشة وتقييم المشاريع الاقتصادية التي شهدتها منابر الاعلام الحكومية والمستقلة، طالما كانت معايير النشر فيها لا تتقيد بشرط النصوص الموثقة بتوفر المنهجية في التحليل والممارسة المهنية والفنية، وبمناقشة سياسات السلطة الحاكمة والنخب السياسية المعنية بإدارة الاقتصاد والتنمية.

وإذا أريد "للثقافة الجديدة" أن تستمر بمشروع حداثة بشعار "فكر علمي.. وثقافة تقدمية"، فإن الإرتقاء بمكانتها والإسهام في توسيع الحرية لتحديث ونشر الفكر والمعرفة والتساؤل في "المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الوطنية" عليها تأكيد استقلاليتها السياسية، واشراك الشخصيات الوطنية المتعددة آراؤها في تحديد أولويات النشر، والإلتزام بتطبيق شفاف للمعايير العلمية والمهنية، بعيداً عن تغليب الشأن السياسي الذاتي والتفضيل الشخصي أحياناً، في نشر الكتابات وترويجها.

(1) نلحظ الاستقلالية والتنوع والتعدد في الرواد المؤسسين من المفكرين المستقلين في المذكرة المرفوعة إلى رئيس الوزراء فاضل الجمالي حول سحب امتياز مجلة "الثقافة الجديدة" المقدمة في 15 /1 /1954، أنظر: إبراهيم كبة، "هذا هو طريق 14 تموز: دفاع ابراهيم كبة أمام محكمة الثورة"، دار الطليعة بيروت تشرين الثاني 1969.

(الثقافة الجديدة) إشعاع ثقافي وتألق لا نضير له (شهادة)

جواد وادي

منذ بداية عهدنا مع القراءة والكتابة حين كنا نتلمس الخطوات الأولى في المعرفة ونحن بعقول طرية وبتكوين هش من العسير أن نفك تشابك الكتابة وما تحمله من مفاهيم وأفكار، كنا حينها نتهجى ابجدية ما نقرأ وتختلط علينا المفاهيم والأفكار التي لم تكن لدينا القدرة على معرفة أهدافها ونوايا كتابها، ألا ان الفضول المعرفي الذي يكبرنا عمرا ووعيا كان هو الحافز في التقرب من الصحافة الشيوعية، وما تتناوله من موضوعات تعكس الهموم الحقيقية للفقراء والفئات المسحوقة، حيث كانت ظروف العيش في اواسط الخمسينات وبعيد انتصار ثورة تموز المباركة، من الصعوبة والفاقة والعوز، خصوصا نحن ساكنة صرائف السدة وما كنا نعانيه من فقر وعوز وجهل وحرمان للحياة الكريمة، ومع ذلك كنا لصيقين بالصحافة الشيوعية وشديدي الحرص على مرافقتها، وتحديدا أولئك الأوفياء ممن كانوا يكبروننني عمرا ووعيا وهم يتحدثون عن الثورة وقوة الحزب الشيوعي وشكيمة المناضلين والمنابر الثقافية التي تتناول معاناتهم وآمالهم وطموحاتهم، وتنّمي فيهم الروح الوطنية والتعلق بالقيم النبيلة، كانت ''اتحاد الشعب'' و(الثقافة الجديدة) وقتذاك اهم الإصدارات الشيوعية التي كان المثقفون والمناضلون الشيوعيون يتهافتون عليها، لأنهما كانتا ضالتهم في تلقي المعرفة الفكرية والثقافة اليسارية المتجددة على ارفع ما تكون عليه. للمرة الأولى في حياتي سمعت باسم الثقافة الجديدة في بداية الستينات وتعرّفت إلى هذا العنوان من خلال عرضها في مكتبة في ساحة الميدان، جاء ذلك يوم كان معلمنا الشيوعي، أستاذ احمد، الذي كان في المقاومة الشعبية، بحوزته المجلة فوضعها امامي، ولا اعرف، هل فعلها قصدا أم دونه، فجلب انتباهي شعارها ''فكر علمي.. ثقافة تقدمية'' بشعلتها وعجلتها، ما بادرت الى اقتنائها وأنا لم ابلغ بعد الثلاثة عشر عاما. سبق ذلك ما سمعته يوما من جارنا المناضل الشيوعي ''بشكو'' وهو يتحدث عنها بكل اعجاب كونها تطرح نظريات وموضوعات فكرية، قال عنها بأنها كانت مدرسة فكرية تعين المناضلين الحقيقيين لأنها تنهل من الفكر الماركسي التقدمي بتناول علمي بعيد عن الاسفاف

والمبالغات. كان هو يستطرد وأنا لا افهم ما يقول، لكنني اعجبت بمفرداته الجديدة، وكان جارنا الطيب يقتني المجلة ويعتكف في غرفته الصغيرة على قراءة مواد المجلة بشغف غريب، حتى أنه كان نادرا ما يغادر غرفته لانكبابه على قراءة العدد الجديد، او يتأبطها خارج المنزل وكأنه متيم بها.

بقيت تلك الصورة معلقة في ذهني وكنت اجمع المبلغ الذي يمكنني من شرائها، قد يبدو الأمر غريبا بالنسبة لطفل يافع كان عليه أن يقتني مجلات الأطفال أو القصص والحكايات المناسبة لعمره الفتي، ولكنني داومت على قراءة الثقافة الجديدة، وكان اشد ما يعجبني صفحة الفن والأدب لتنوع موادها التي تتناول الشعر والقصة والدراسات النقدية، ورغم الفارق الكبير بين ما تتناوله المجلة من موضوعات شائقة، وبين مستوى وعيي الذي يجد في المادة المقروءة بونا شاسعا على فهم صبي صغير، لكنني كنت بعناد ما بعده تصميم على قراءة تلك المواد، حتى وإن كانت عصية على فهمي البسيط آنذاك.

تعرضت المجلة لهزات عنيفة في تاريخها وما واجهته من محاولات لإيقاف مدها الفكري والثقافي والعلمي الذي كان يخيف أجهزة السلطة المعادية لأي حراك ثقافي من شأنه أن يساهم في تعميق الوعي اليساري المتعاظم في فترة الخمسينات والستينات والسبعينات، لأنها كانت بمثابة المدرسة الفكرية التي ينهل منها الشباب الناهض والمتحفز للمزيد من الوعي النظري، حيث كانت المجلة تنظم موائد مستديرة يساهم فيها خيرة المفكرين والمثقفين والمبدعين، لتصبح من اهم روافد الوعي السياسي الذي تزود به الشباب التقدمي العراقي، إضافة الى مجلات ودوريات تقدمية كانت ترد العراق من الخارج، وهي معروفة لأجيال ذلك الزمان.

مرّت على الحركة الثقافية والفكرية في العراق العديد من المجلات التقدمية التي تصدر داخل وخارج العراق، وكانت الروافد الحقيقية التي ساهمت بتعميق الوعي السياسي لدى الشباب، ولكن معظم تلك المجلات توقفت بعد صدور اعداد قليلة منها، أما الثقافة الجديدة فبقيت تترسخ في المشهد الثقافي والفكري وتواجه الأعاصير التي كانت تستهدف عرقلة إصدارها، ولكن تلك المحاولات المشبوهة كلها باءت بالفشل.

كنّا نحن شباب الخمسينات والستينات وحتى السبعينات شديدي التعلق بالمجلة، وكنا ننتظر صدورها بشوق ولهفة المتعطش للجديد والممتع، انطلاقا من شعارها المعروف والمثبت في واجهة الغلاف الأمامي: فكر علمي... ثقافة تقدمية، وكانت أمينة بقوة لهذا الشعار الذي حملته منذ صدور عددها الأول في العام 1953، ويلاحظ القارئ الكريم، أن عمر المجلة الذي يمتد لأكثر من ستة عقود ونصف، ليس بالهين الأمر الذي جعلها محط اهتمام ورعاية وترقب من قبل قرائها، وهم ينشدون الجديد والمتجدد وآخر ما توصلت له الأبحاث الفكرية في الفلسفة والابتكارات العلمية والنظريات الاقتصادية والمفاهيم الجديدة لإزاحة ما تقدم تلك التي سبقتها أو القيام بإضافات كانت مهمة وذات نفع كبير حتى لأساتذة الجامعات، لأنها كانت بمثابة مجلة محكّمة

وذات توجه اكاديمي وعلمي، إضافة الى تبنيها لآخر الابداعات في الشعر والادب والسرد والنقد الأدبي والفن بشتى روافده، وكان اشد ما ينقصنا ونحن في مغترباتنا، بعد مغادرتنا العراق قسرا عند بداية الهجمة البعثية الشرسة ضد القوى التقدمية وفي مقدمتها حزبنا الشيوعي العراقي، تلك القطيعة التي حالت دون حصولنا عليها، لوجود عوائق تحول دون ذلك، حتى تنفسنا الصعداء، حين عاودت الصدور من مهد ولادتها الأولى، بغداد الحبيبة، بعد زوال الطاغوت، فكان لنا شرف المساهمة في امدادها بمواضيع مختلفة توزعت بين الشعر والنقد والدراسات. حتى لكأننا استرجعنا اللحمة من جديد ونحن نرتبط بمجلة الثقافة الجديدة منذ تعرفنا على ابجدية الوعي الفكري، وعشقنا غير المحدود لها وتعلقنا بها، ما فتر يوما، لنصل الى خريف أعمارنا ونحن بذات الوفاء والتعلق بمجلتنا وبيتنا الثقافي.

وما ينبغي الإشارة اليه والجدير بذكره، ان موارد المجلة محدودة للغاية ولم تعتمد كبقية المجلات التي كان يرصد لها اغلفة مالية هائلة، ومع ذلك تعكّزت مسيرتها ولفها النسيان، أما الثقافة الجديدة فمواردها بسيطة للغاية، وسر ديمومتها لا المبالغ المرصودة لها والتي قد تعتمد أصلا على مبيعاتها، ولكن بعلاقتها الوطيدة مع الفعاليات الثقافية والفكرية والفنية وغيرها من المواد التي تشكل ابوابا ثابتة وذات عطاء تضيف لعمرها المتجدد بهاء وديمومة وتواصلا دائم العطاء، خدمة للفكر والثقافة برصد تقدمي يزيح الشائن في الموروث الثقافي الممل ويضفي تجددا ليكون ولادات مباركة، أصبحت السر الحقيقي لديمومة مجلتنا الغالية.

كان شرفا عظيما أن نتوصل بدعوة كريمة من اسرة المجلة للمساهمة في العدد 401، ويلاحظ المتابع لمسيرة المجلة، بأن الاعداد الكثيرة التي صدرت لحد الآن قد تنفرد بها المجلة دون غيرها من بقية المجلات الأخرى، وهذا يدلل على العناد والتحدي والإصرار لمواصلة الصدور رغم كل المحن ومحاولات الجهلة في إيقاف اشعاعها وتفردها لتشكل مدرسة فكرية ذات تنوع وتوليفات جمعت الفكر المتجدد بالثقافة الحديثة والرصد المتواصل للإبداع والعطاء والتحدي، لتبقى صوتا بوفاء نادر لشعارها الخالد: فكر علمي.. ثقافة تقدمية.

أبارك لأسرة المجلة من الزملاء والرفاق عيد ميلادها الميمون. وانحني وفاء وتقديرا لكل الأقلام المبدعة التي ساهمت في مسيرة المجلة منذ ولادتها، حتى يومنا هذا. وادعو اسرة المجلة ان تفتح ملفا دائما لتكريم من نزف مداده الطاهر، من كتابها الأحياء منهم والراحلون، بتخصيص حيز لأهم مساهماتهم لرفد المجلة بالكتابات المميزة وممن ما زالوا يتنفسون عطاءها، بذات الاعتراف والتعلق بما تسديه الثقافة الجديدة من خدمة لكل من يبحث عن الأفكار والمفاهيم والقيم المعرفية والمبادئ النبيلة.

تحية لمجلتنا الرائدة

65 عاماً على ولادتها
(الثقافة الجديدة) منبر للفكر العلمي والثقافة التقدمية

طالب عبد الأمير

أن تصل أعداد مجلة ''الثقافة الجديدة'' الى الرقم 400 وتبدأ بالعد الى ما بعده، برغم كل الظروف التي واجهتها منذ تأسيسها قبل أكثر من نصف قرن ونيّف، يفصح عن أبعاد متانة هذا الكيان الحيوي في عالم الوعي والفكر. لماذا أقول هذا؟ ذلك لأن هذه المجلة ولدت من رحم ظروف تكلست فيها الأفكار الرجعية والتخلف، فجاء هذا المنبر ليس لتفكيك القوالب السديمية لهذه الأفكار والوقوف بوجه مدها فحسب، بل لتكون، أيضاً، ساحة لبلورة الوعي وتوصيل الأفكار التقدمية، من خلال سعي منهجي تتناول فيه البحوث العلمية والدراسات التي تتناول الظواهر المختلفة، التي تخص حياة الناس. والتصدي بمنهج علمي واضح للنظريات المتعالية والأفكار الجاهزة عن الآخر، الى جانب عرض الاعمال الإبداعية في مجال الفنون والآداب والثقافة الإنسانية التي تخدم الانسان وتطوره، وذلك من خلال شعارها الأساس الذي إنطلقت به ''فكر علمي، ثقافة تقدمية''. حيث يتجذر مفهوم العبارة التي باتت هوية المجلة وقد جسد فيها مؤسسوها الاوائل، منذ تأسيسها وإنطلاق عددها الأول في نوفمبر/ تشرين الثاني العام 1953، وخلال كل الظروف والتقلبات السياسية والتحولات الاجتماعية التي شهدها العراق، وواصل من تسنم ادارتها فيما بعد، تأكيد ثباتها على النهج الذي حرصت على السير فيه، دوافع اصدارها من كونها (تقدمية) فهي ''تؤمن بوجود أفكار رجعية تحاول منع المجتمع وعرقلة سيره، فتحارب هذه الأفكار - معتمدة على دروس التاريخ القيمة وعلى التفكير العلمي الصحيح''. كما جاء في افتتاحية العدد الأول من المجلة. بعبارة أخرى أن المجلة تشير بوضوح الى التاكيد على وجود افكار رجعية في المجتمع، فتسعى الى الوقوف ضدها ومحاربتها، باعتبارها سلاحاً فعالاً نشأ من واقع الظروف الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والتاريخية التي مرت ومازالت تمر بها البلاد والمجتمع ككل.

يحتفظ تاريخ هذه المجلة، بمساهمات أعداد

كبيرة من الباحثين في مجالات العلوم الطبيعة والانسانية، وكم من المبدعين في مجالات الفنون والآداب المختفة، من عراقين وغير عراقيين، ومن بينهم أسماء لها حضورها في محافل البحث العلمي والفني والادبي وغيرها، رغم ان اهتمام المجلة منصب على فحوى المواضيع التي تنشرها ومدى اهميتها للمتلقي، وليس بأسماء كتابها وكاتباتها.

وبهذا الصدد يوصف الباحث البريطاني إريك ديفيس مجلة الثقافة الجديدة باعتبارها موسوعة عراقية، وذلك في دراسته لأوضاع العراق بين اعوام 1945 و1958، نقلها الى العربية الكاتب حسين كركوش حيث أشار فيها الباحث الى أن الثقافة الجديدة "تحظى بأهمية خصوصية". موضحاً التشخيص أنه "ورغم أن هذه المجلة أصبحت، فيما بعد، تابعة للحزب الشيوعي، فأن قائمة الأسماء المؤسسين لها تعتبر موسوعة حقيقية، على غرار موسوعة الانتليجيسيا العراقية، كأسماء كتاب القصة القصيرة عبد الملك نوري، وفؤاد التكرلي، والشعراء بدر شاكر السياب، وعبد الوهاب البياتي، وكاظم السماوي، والروائي غائب طعمة فرمان، والناقد محمد شرارة، والكاتب المسرحي يوسف العاني، بالإضافة إلى أساتذة الجامعة اليساريين، كفيصل السامر، وصلاح خالص، وإبراهيم كبة" (1).

ويذهب الباحث البريطاني الى القول بأن تسميتها عكست إيمان مؤسسي المجلة بالدور المركزي الذي تنهض به الثقافة في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي."

تعتبر مجلة "الثقافة الجديدة" واحدة من أعرق مصادر الثقافة التقدمية في تاريخ العراق والمنطقة منذ منتصف القرن الماضي حتى يومنا هذا. وهي وأن تبدل شكل اصدارها من ناحية الحجم والتصميم، ظلت مثابرة على نهجها وسعيها في فضاء وسائل الأعلام والإتصالات غير التقليدية، وقد تعاقبت على ادارتها شخصيات ذات وزن علمي وإجتماعي، سياسي وثقافي كبير. أن ما يميز هذه المجلة هو انفتاحها على جميع الاقلام التقدمية، وعدم تأطيرها في برواز سياسي حزبي ضيق.

تعرفت إلى المجلة منذ اكثر من اربعين عاماً وشكلت بالنسبة لي مذذاك رافدا معرفياً في مجالات شتى. ولي شرف المساهمة فيها بعدد من المواضيع، منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي.

خلال تاريخها الطويل اعتَمد عدد من الدراسات والبحوث في داخل العراق وخارجها بعضاً من مواضيع مجلة الثقافة الجديدة كمصدر لها. ومنها على سبيل المثال، وفي ما يخص تجربتي الشخصية، أن احد المواضيع التي نشرتها لي المجلة مع بداية الالفية الثالثة حول "جذرية العلاقة بين العلم والفن"، أصبح مادة بحثية لرسالة ماجستير في العربية السعودية (2)، حيث اشار فيها الباحث الى مجلة الثقافة الجديدة كمصدر مثبت في الرسالة، فيما اعتمد المادة والمصدر كتابٌ صدر حديثا حول علم الاجتماع الادبي (3). بالاضافة الى عدد من المقالات المنشورة هنا وهناك والتي تشير غالبيتها الى المصدر "الثقافة الجديدة".

بالتأكيد ثمة بحوث ودراسات اخرى عديدة لباحثين وكتاب آخرين نشرتها الثقافة

الجديدة اعتُمِدت فيها كمصدر مهم من مصادر البحث.

ومما لا شك فيه فإن المجلة، ورغم دورها الكبير بحاجة الى توسيع دائرة قرائها ورفدها بمواضيع معاصرة تحاكي تطور العصر الذي نعيشه بمديات تجاوزت أضعاف ما شهدته الحقب والأزمنة السابقة، في ما يتعلق بتسارع عملية تطور وسائل الاعلام والاتصالات والتواصل بين البشر في كل اماكن تواجدهم. كما أن إنجاز مهمة إدارة تحرير المجلة بهذا العمق والتوسع، يتطلب مشاركة كوادر اكثر لتقاسم تحريرها وادارتها.

وهنا أقترح البحث عن إمكانية لإعادة صيغة مجلس تحرير المجلة، التي كان قد عمل فيها، في فترات سابقة. كما اقترح إعادة تبويبها على اساس طبيعة المواد، سياسية، اقتصادية، واجتماعية، على سبيل المثال.

بالاضافة الى تفعيل دور صفحة المجلة على الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي.

أهنئ جميع من ساهم في إحياء هذا المنبر الاعلامي المتميز، متمنياً التواصل نحو ترسيخ الفكر العلمي والثقافة التقدمية.

الهوامش:

1 - إيريك ديفيس، أهمية المقاهي الأدبية في العراق، ترجمة حسين كركوش، إيلاف 4 يناير 2008.

2 - طارق بن محمد المقيم، شعر عبد العزيز العلجي وظاهرة تنازع العلم والفن، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية.

3 - أنور عبدالحميد المرسي، علم الاجتماع الأدبي، منهج سوسيولوجي فيي القراءة والنقد، دار النهضة العربية بيروت.

مجلة (الثقافة الجديدة) في عيدها الخامس والستين

أ.د. حاكم محسن محمد الربيعي

كانت ومازالت الحاجة قائمة الى مجلة ثقافية كمنبر ومركز اشعاع فكري وثقافي وعلمي تعكس فكر الحزب الشيوعي العراقي وتبنيه لمطالب الشعب عبر تاريخه الطويل وباختلاف الحكومات التي توالت على العراق ولغاية اليوم حيث مر العراق بفترة الحكم الملكي التي مارست الضغوط وتقييد الحريات على القوى الوطنية. كانت مجلة الثقافة الجديدة ومازالت موضع اهتمام القراء من كل الاطياف والاتجاهات من المجتمع العراقي، حيث لم يقتصر قراؤها على الشيوعيين لذلك كانت مجلة الثقافة الجديدة، ومازالت موضع اهتمام كبير من قبل المثقفين والمتنورين بحق، وليس اولئك الذين يدعون ما لا يملكون. وعبر سنواتها الخمسة والستين ورغم المضايقات والملاحقات كانت ومازالت. نعم، ومازالت موضع اهتمام النخب، لما تميزت به من طرح موضوعات سياسية واقتصادية هي ضمن اهتمام الشعب بكل فئاته وهي موضع اهتمام المثقفين والنخب لاستلهام موضوعاتها الفكرية والعلمية. وقد عملت الثقافة الجديدة وفق هذا النهج العلمي والثقافي منذ صدورها وكانت وما زالت تحظى باهتمام القراء لما ينشر فيها من مادة مشوقة من حيث المعرفة والمصداقية رغم ما عانته كثيرا من المضايقات والتحديات خلال العهد الملكي وعهدي البعث عام 1963 حيث ارتكبت مجازر واضحة وكبيرة وتحديدا للكوادر الشيوعية، ابتداء من القيادات، وفي مقدمتها سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي ويعد انقلاب 1963 الاسود لطخة سوداء في تاريخ متبنيه، وانقلاب عام 1968 والمضايقات التي طالت كوادر الحزب، وبالتالي كان لا بد ان يشمل ذلك كوادر المجلة مما اجبرها على التوقف عن الصدور العلني اواخر السبعينات من القرن الماضي ولكنها عاودت الصدور في المهجر وكتب فيها خيرة الكتاب والباحثين كالعادة في مجال الثقافة والادب والسياسة والفكر والاقتصاد وقد تسلمت عددا منها في مدينة فارنا البلغارية عام 1980 من الرفيق عبد الله عبد الهادي، خلال سفري الى بلغاريا، ولقائي به في مصيف فارنا في ذلك العام، وما يخص العراق وما يعانيه من مشكلات سببها النظام الدكتاتوري، عبر اكثر من ثلاثين عاما. ان مجلة الثقافة الجديدة اصدار ثقافي وفكري مطلوب، ويجب ان يستمر لانها منبع الغذاء الروحي لكل مثقف، يعرف معنى الثقافة، واسلوب المعرفة ومكوناتها،

وهكذا كانت هذه المجلة الصامدة ضد كل التيارات والتوجهات الظلامية والحاقدة على كل ما له علاقة بالثقافة والادب والمسرح. لقد تميزت الثقافة الجديدة بأسلوب الاخراج من حيث ترتيب المواد التي تنشر فيها؛ اذ تتضمن ابوابا متسلسلة منطقيا، فهي تبدأ بكلمة العدد وهي كلمة هيئة تحرير المجلة ثم باب المقالات وهي مقالات في موضوعات مختلفة، وبما يهم الحياة العامة للناس، بكل مفاصلها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية. ويأتي الباب الاخر للندوات الحوارية، التي تعقدها المجلة باستمرار والتي في غالبيتها تتناول موضوعات ساخنة وخاصة بمتطلبات الحياة العامة للناس، اضافة الى الحوارات التي تجريها المجلة مع شخصيات مختارة. كما خصصت بابا للتراجم، وهو اسهام تكاد تنفرد به عن غيرها من مجلات اخرى. اما باب ادب وفن، فيشمل احداثا ادبية وفنية ودراسات نقدية وقصصا لكتاب معروفين، او كتاب على الطريق، وهناك شيء عن ادب الرحلات. لذلك هي شاملة وهذه الشمولية جعلت الكثير من قرائها، يتابعون صدورها، ويحاولون الحصول على نسخة من هذا الاصدار الصادق والجميل والممتع في ذات الوقت.

ان استمرار صدور مجلة الثقافة الجديدة برغم قلة الامكانيات المالية هو تحدٍ كبير في زمن تتصاعد فيه محنة الثقافة في العراق، وغيوم سوداوية لا تكشف عما تحمله من خفايا في ظل غياب الامن والاستقرار واستهداف اهل الثقافة والفن، وطالبي الحرية والسلام، واهل العلم والمعرفة. في ظل هذه التحديات تستمر الثقافة الجديدة بالصدور متحدية كل الصعاب والقيود بإدارة كفوءة وقادرة على تجاوز العقبات. وكما سبق ذكره رغم محدودية التمويل، عكس اصدارات اخرى تحصل على تمويل حكومي وسياسي وحزبي وبلا حدود. ان حسن التدبير هو احدى ميزات الادارة الكفوءة للمجلة عبر سنواتها الطوال. اذ ان هذا العمر الطويل لها هو ما يميزها عن غيرها من زميلاتها من المجلات الاخرى فهي سارت وتسير على خط واحد هو خدمة الشعب وتقديم ما هو مناسب ومقبول من قبل جمهور المثقفين في بلد عرف عن شعبه بانه قارئ جيد، يجسد ذلك القول المشهور (القاهرة تكتب وبيروت تطبع وبغداد تقرأ)، وهذا القول يعرفه العرب جميعا، حيث استشهد به احد الاخوة العرب في الحديث معه في مطار القاهرة الدولي، ونتمنى ان يبقى الشعب العراقي كذلك رغم ما عاناه ويعانيه على مدى اكثر من اربعين عاما من محن وظروف قاسية، لكنه شعب لن يحيد عن الثقافة لانه كان وسيبقى كذلك فقد وصف بالذكاء، وانه الاول في الذكاء بين الشعوب العربية. شعب بهذه المواصفات وبهذه القدرة من العلم والمعرفة لن يحيد عن الثقافة مهما كانت هناك من مناكدات، روادها الظلاميون ممن لا يفقهون معنى الثقافة، ويتعاملون معها على النحو السلبي الذي يفهمون ويفسرون، وهي ليست كذلك.

ان الثقافة في العراق تواجه محنة كبيرة، وما لم تتخذ الإجراءات الايجابية لدعم الثقافة وروادها ستكون النتائج سلبية، وذلك بالحد من قدرات هذه الجماعات بسيادة القانون والمحاسبة وفقا للقانون السائد.

أخيرا ارجو لمجلة الثقافة الجديدة التقدم والتطور نحو الافضل، ولإدارتها مزيدا من العطاء الثقافي والعلمي والمعرفي.

مجلة (الثقافة الجديدة) ... تظل مجلة للفكر العلمي والثقافة التقدمية المتجددة

أ.د. ابراهيم خليل العلاف
استاذ التاريخ الحديث المتمرس – جامعة الموصل

ها نحن في العام 2018، حيث تحل الذكرى الخامسة والستون لصدور العدد الاول من مجلة (الثقافة الجديدة) في تشرين الثاني سنة 1953. وها نحن نعتز بهذه المجلة التي من خلالها، تثقفت وتربت اجيال واجيال على ان للكلمة دورها، وللثقافة دورها في بناء الانسان وتكوين توجهاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبلورة مواقفه تجاه الكون والانسان والمجتمع.

وبكل فخر واعتزاز؛ فإنني في كتابي (تاريخ العراق الثقافي المعاص) الذي أصدرته سنة 2009 من خلال دار ابن الاثير للطباعة والنشر التابعة لجامعة الموصل، أقول بأنني أفردت فصلا للحديث عن مجلة (الثقافة الجديدة) وتوضيح موقعها في خارطة الثقافة العراقية المعاصرة. كما افخر بأنني أسهمت بالكتابة فيها، وانا (العروبي القومي)، وهي المجلة اليسارية التقدمية، مما يؤكد أمرين، اولهما انني أجد فيها مجالا للتعبير عما اشعر به تجاه ثقافتنا العراقية التي ينبغي دوما ان تكون ثقافة متنورة. وثانيهما ان المجلة قد فتحت ذراعها لكل الكتاب المؤمنين بفكرتي الحرية والتقدم.

ومما ينبغي ايضا أن اؤكده، ان المجلة خلال تاريخها واجهت عنتا من السلطة، فقد مورست بحقها محاولات المنع والقمع لكنها غذت السير، واستمرت تحفر طريقها وسط الكثير من الركام لسبب بسيط، انها ليست مجلة موسمية، وليست مجلة للاعلان والدعاية والربح، بقدر ما هي صوت للمهمومين، والمضطهدين، والمستضعفين، والمهمشين والمقصيين، والمجتثين عبر كل فترات تاريخ العراق المعاصر.

وقد اثبتت مجلة (الثقافة الجديدة) انها (فعل) ثقافي سياسي بإمتياز، وانها مجلة تحمل (رسالة) ورسالتها بناءة تتلخص بسعيها من اجل تفكيك الثقافة الرجعية المتعفنة، ونقد الخطاب السطحي وتفكيكه واعادة بناء الثقافة الجديدة وفق اساليب جديدة تسهم في إغناء عقل القارئ وفكره وتطلعاته في إقامة الحياة الحرة السعيدة، وهي أمل الانسان الاوحد منذ ان وجد على ظهر الارض.

لقد اكدتُ من خلال مقالي الموسوم (مجلة الثقافة الجديدة: فصل من تاريخ العراق الثقافي المعاصر) والذي نشرته – كما سبق ان قدمت – في مجلة (الثقافة الجديدة) واعدت نشره في كتابي آنف الذكر على كل هذا. وقلت ان (مجلة

الثقافة الجديدة) كانت (بذرة) صالحة في (التربة الثقافية العراقية الطيبة)، وان عليها وهي تنمو وتكبر ويتصلب عودها ان تظل (مجلة الكلمة الحرة الفاعلة)، وان تسعى لتكون بين ايدي الجميع، وان تواظب على ان تصدر بإنتظام، وان لا تتوقف وان تغذ السير فليس من الصحيح التوقف لأي سبب كان، وليس من الصحيح التلكؤ لأي سبب كان؛ فهي خبز الشعب، وهي غذاء عقله وفكره وان عليها ان تتجاوز الصعاب وتذللها بأي شكل من الاشكال.

نعم، بعد كل هذه السنوات الـ(65)، هي بحاجة الى مراجعة، وهي بحاجة الى إعادة تقويم، والاهم من كل ذلك هي بحاجة لان تظل منبرا يطرح التقدميون من خلاله رؤاهم في كيفية إعادة بناء العراق من جديد، والتخلص من آثار الغزو الاميركي، والاستبداد السلطوي، وحالات الفساد، والمحاصصة التي وسمت حياتنا السياسية منذ سنة 2003.

إن هدفها اليوم ليس مواجهة السلطة، ومقارعة الرجعية لكنها اليوم تواجه التخلف الفكري، والتطرف الديني، والمحاصصة الطائفية، والعقلية المتحجرة الدوغمائية التي تجذرت في عراق ما بعد 2003.

انها اليوم تحمل رسالة مواجهة التدهور الثقافي، والسطحية العلمية، والتخلف الفكري؛ فمهمتها اليوم صعبة، وخطيرة، فالبلد عاد الى الوراء. لم يعد احدنا يشعر بما كان يشعر به في الخمسينات أو الستينات أو السبعينات من القرن الماضي... البلد اليوم - كما ارادوه عاد الى العصر ما قبل الصناعي - واصبحنا اليوم بحاجة الى النضال من اجل التنوير، واشاعة قيم الحرية، والنبل والتقدم، كما لو كنا في العشرينات من القرن الماضي... اننا نعيش (عصر التكوين الثاني)، ونحن اليوم احوج ما نكون الى تأكيد القيم والمبادئ القويمة كما لو اننا نبدأ من جديد.

اذا نحن بحاجة الى (مشروع ثقافي واسع المدى) وبحاجة الى (إستراتيجية جديدة) تجيب على السؤال التقليدي الكلاسيكي (ما العمل؟).. نعم، ما العمل لمواجهة الفكر المتطرف؟ وما العمل لمواجهة الفساد المالي والاداري؟ وما العمل لمواجهة الطائفية المقيتة؟ وما العمل لمواجهة المحاصصة السياسية؟ وما العمل لمواجهة العنف؟ وما العمل لمواجهة البطالة؟ وما العمل لحل مشاكل الشباب؟ وما العمل لحماية حقوق المرأة والغاء مكتسباتها التي تحققت منذ سنة 1959 في قانون الاحوال الشخصية؟ وما العمل لمواجهة أمية الحرف وأمية الثقافة؟ وما العمل لإعادة بناء الصناعة؟ وما العمل لوضع سياسة خارجية صحيحة تأخذ مصالح العراق بنظر الاعتبار؟ وما العمل لمواجهة التدخلات الاقليمية في سياسة العراق ومقدراته؟ وما العمل لإعادة بناء ما دمرت عناصر داعش ومن قبل داعش، الغزاة من الاميركان؟ وما العمل من اجل نشر التعليم؟ وما العمل من اجل تقديم الخدمات الصحية والطبية الملائمة لشعبنا المظلوم؟ وما العمل من أجل اعادة الانضباط الى الشارع ونبذ العشوائية؟ وما العمل من اجل ان يكون العراق عنصرا فاعلا في االساحات العربية والاقليمية والدولية؟

اسئلة كثيرة تنتظر مجلة (الثقافة الجديدة) ان تجيب عليها، ومهام جديدة تنتظر مجلة (الثقافة الجديدة) ان تقوم بها، ورسالة جديدة تنتظر مجلة (الثقافة الجديدة) أن تؤديها. وأنا على يقين أن (الهمة) متوفرة، و(الارادة) متوفرة، ومتى توفرت (الهمة) ومتى توفرت (الارادة) يكون العمل.

تمنياتي لكل العاملين والمحررين في مجلة (الثقافة الجديدة) بالتقدم والتوفيق والنجاح.

حول يوبيلية الثقافة الجديدة الخامسة والستين

مصباح كمال

ننتهز اليوبيلية هذه لنتوجه بدعوتكم للمشاركة في هذا الملف، ونحن نعرف ان الاسئلة التي يمكن طرحها بهذه المناسبة وحولها كثيرة، ولكننا وجدنا ان من الافضل الاجابة على سؤال محدد وجامع هو: ما هو تقييمكم لدور (الثقافة الجديدة) في المشهد الثقافي والسياسي – الاقتصادي طيلة الستة عقود ونصف الماضية وما هي مقترحاتكم لتطويرها كي تواصل نشاطها وتبقى وفية لشعارها العتيد: فكر علمي.. ثقافة تقدمية!

عندما انطلقت الثقافة الجديدة كمجلة فكرية كان العراق يشهد تطوراً في الحياة الثقافية (حركة الشعر الحديث والفن التشكيلي وتزايد التعليم المجاني في مختلف المراحل)، وفي الحياة السياسية (بوادر الانفتاح على الفكر السياسي المعارض بتجلياته المختلفة الذي أجهض في المهد)، وفي الحياة الاقتصادية (بدء التخطيط للتنمية الاقتصادية من خلال مشاريع مجلس الإعمار)، وهو تطور بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية واستمر رغم الاستبداد السياسي رغم التعثر والفشل. لقد كانت الثقافة الجديدة شاهدة على هذا التطور، وربما ساهمت في التأثير فكرياً وأدبياً على أجيال من المثقفين مثلما ساهمت في نشر جوانب من الفكر الماركسي.

لقد لخَّص شعارها "فكر علمي، ثقافة تقدمية" ما كان القائمون عليه، من مثقفي الحزب الشيوعي العراقي وغيرهم، يرجونه منها: الجمع بين الفكر العلمي بمعناه الواسع ودون الدخول في معارك فكرية مع الاتجاهات غير العلمية في الفكر العراقي، والثقافة بمعناها الغرامشي الواسع أيضاً وحتى قبل أن ينتشر فكر غرامشي في العراق. فأنت تجد في محتويات المجلة البحث المتخصص في مجال فكري معين والقائم على الحقائق الجزئية، وبين الثقافة الجامعة التي تجمع المتخصص وغير المتخصص. ويمكن تصنيف هؤلاء ضمن تعريف المثقف الغرامشي (التقليدي) الذي يقوم بوظائف تنظيمية في المجتمع المدني وفي السياسة والثقافة والإنتاج والمثقف (العضوي) الحامل لقضية التغيير بأشكاله المختلفة في السياسة والاقتصاد والاجتماع (العمران البشري في المفهوم الخلدوني). هكذا هم كُتاب المجلة، المثقفون، يجمعون بين التقليد والتغيير. فهم، من منظور ماركسي وجرياً وراء (پول باران)، صاحب الاقتصاد السياسي للنمو (1957)، "العاملون بالفكر" تمييزاً لهم عن "العاملون باليد" والذي يقول إن الشرط الأساس لأن يكون الفرد مثقفاً هو

الرغبة المسكونة فيه لقول الحقيقة، إضافة إلى الشجاعة، والاستعداد للبحث العقلاني دون خوف مما سيقود إليه، مستفيداً من مقولة كارل ماركس الشهيرة: "نقدٌ لا يرحم لكل ما هو موجود، لا يرحم بمعنى عدم الخوف من النتائج التي يتوصل إليها النقد، وبمعنى عدم الخوف من الصراع مع القوى المهيمنة". (من رسالة ماركس إلى آرنولد روج، أيلول 1843).

قد يكون في هذا التقييم شيء من المبالغة لكنه خيط ينتظم وبدرجات متفاوتة ما درجت عليه مساهمات كتاب المجلة عبر تاريخها الطويل؛ أعني الجمع بين العلوم الاجتماعية، والطبيعية إلى حدٍ ما، والإنسانيات بما فيها الشعر والقصة والنقد الأدبي. وهذا ما أشهد له من تجربة شخصية في فتح هيئة التحرير مجالاً مُرحباً لنشر كتاباتي في مجال التأمين. لقد استمرت المجلة في تقديم المُنتج الفكري العراقي، والأجنبي أيضاً، رغم "دينامية الفشل والتدمير الذاتي" الذي وسم مشروع التغيير الوطني العراقي (القول لجورج قرم "العرب: من دينامية الفشل إلى التدمير الذاتي"، المستقبل العربي، العدد 471، أيار/مايو 2018). والسؤال الذي ينهض من مراجعة التاريخ الطويل للمجلة هو مدى نجاحها في توطين المنهج الماركسي في العراق والمساهمة في تكوين المثقف العضوي. هذا بافتراض وجود سياسة لهيئات التحرير بهذا الشأن. وهو سؤال ينتظر من يبحث فيه.

صدرت مجلات ثقافية عديدة في العراق في الماضي بعضها كان يحاكي الثقافة الجديدة إلا أنها لم تستمر. وهنا يرد بالبال مجلة المثقف، مجلة جمعية الخريجين، التي رفدت الثقافة العراقية بمحتوياتها لعدة سنوات، وتميزت باستقطابها عددا من خريجي الجامعات الأجنبية في هيئة تحريرها. كان بينهم على ما أذكر غانم حمدون، على الشوك، خالد السلام. تذكرني المجلتان، مع بعض الفوارق، بمجلة مونثلي ريفيو Monthly Review الأمريكية التي أسسها المفكر الاقتصادي بول سويزي والمؤرخ ليو هوبرمان بمساعدة مالية من الناقد الأدبي إف أو ماتيّسين سنة 1949 ونشر ألبرت آينشتاين في أول عدد منها مقالة بعنوان "لماذا الاشتراكية؟" هذه المجلة، التي تُعرّف نفسها كمجلة اشتراكية مستقلة، ما زالت مستمرة في الصدور كالثقافة الجديدة التي استمرت في الصدور حتى يومنا هذا. ويستحق مؤسسو (الثقافة الجديدة) والذين تناوبوا وتواصلوا على تحريرها تحية إجلال وتقدير على عملهم الطوعي.

أتمنى أن تضم محتويات المجلة باباً ثابتاً للمراجعة والقراءة النقدية لكتب صادرة حديثاً تستحق الاهتمام والتعريف بها للقراء. وفي بالي مشروع طموح مُكلف يحتاج إلى تمويل وجهد بحثي كبير، وهو إصدار فهرس لجميع الأعداد الصادرة من المجلة، مصنفة حسب الموضوعات أو أسماء الكتاب. إن كان ذلك متعذراً هل بالإمكان توفير أعداد المجلة إلكترونياً، كما عملت مجلة مونثلي ريفيو؟ هذا المقترح يجد تبريره في حقيقة أن الثقافة الجديدة مصدر لدراسة جوانب مختلفة من تاريخ العراق وتاريخ الفكر الماركسي في العراق.

رغم تزايد التضييق على النشر الورقي فإن الثقافة الجديدة نجحت حتى الآن في الإبقاء على صدورها كمجلة ورقية مطبوعة وتوفير نسخة إلكترونية منها أيضاً. أتمنى أن تستمر بهذه الصيغة.

الثقافة الجديدة
مسيرة عطاء معرفي متجدد

د. هاشم نعمة

منذ أن انطلقت مجلة (الثقافة الجديدة) عام 1953 كمشروع ثقافي واعد، اختطت لها نهجا يعتمد الفكر العلمي التقدمي، ولم يكن هذا المشروع نتيجة رغبة ذاتية، وإنما أملته الظروف الموضوعية، حيث أن خوض الصراع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لا بد أن يرافقه خوض الصراع على الجبهة الفكرية، وهذا الصراع لا بد أن يتسلح بأدوات معرفية ومنهجية علمية ويستند إلى نظرية ثورية وإلى فكر تقدمي إنساني.

وعلى الرغم من كل المعوقات والقيود والمضايقات والمنع من الصدور من قبل الأنظمة المستبدة المتعاقبة التي تخشى الفكر التقدمي الحر النير لأنه يكشف مواقعها في السلم الاجتماعي ومنحدراتها الطبقية المستغِلة، ومسؤوليتها في تخلف البنى السياسية والاقتصادية والثقافية، ويطرح بدائل لتجاوز هذا التخلف، رغم كل ذلك إلا أنها واصلت مسيرتها سواء في داخل العراق أو خارجه بصلابة وإصرار وبعزيمة ومثابرة، لا تكل، لهيئات تحريرها المتعاقبة وكتابها الكُثر الذين أمدوها بعصارة أفكارهم لمواصلة رسالتها الثقافية والفكرية التنويرية، ولتكون منارة ثقافية متوهجة وهادية في عتمة ظلام الأنظمة الدامس.

إن مجلة (الثقافة الجديدة) عطاء معرفي ثر ومتواصل ومتجدد ومنفتح على كل التيارات الفكرية والثقافية الإنسانية التي تعلي من قيمة الإنسان وتجعله القيمة الأولى في الوجود. لقد تابع المجلة أجيال من القراء الذين وجدوا فيها زادا ومعينا لهم في تحليل اللوحة الاجتماعية -الاقتصادية والسياسية والثقافية الشائكة خصوصا في العراق، وطرح وتحديد بدائل لآفاق التغيير المنشود، نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية تعتمد المواطنة الحقة والحريات السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية منهجا لها.

كما تواصلت المجلة مع الفكر الإنساني العالمي التقدمي الغني لتقدم نتاجاته الرصينة والعميقة والمبشرة بمستقبل أفضل في مختلف صنوف المعرفة سواء عن طريق الكتابة أو الترجمة من العديد من اللغات، ولتساهم بالتالي في أغناء المكتبة العربية بما ينقصها في هذه المجالات. إنها بحق مدرسة ثقافية، اعتز بالانتماء إليها والتعلم منها.

بما أن المجلة في حجمها الحالي لا تستوعب الأبحاث والدراسات المطولة، أقترح أن تصدر سلسلة كتب بعنوان كتاب (الثقافة الجديدة) تنشر فيها الأبحاث والدراسات الرصينة بعد أن تخضع للتحكيم الأكاديمي المعروف، وأن تعذر ذلك يمكن أن يساهم الباحث في تغطية جزء من هذه التكاليف. كذلك أقترح أن يثبت في حقل شروط النشر السقف المطلوب لعدد الكلمات في كتابات بابي أدب وفن ومراجعات الكتب لتجنب إرجاع المواد لكتابها التي تتجاوز ذلك؛ لأن ما هو مثبت بأربعة آلاف كلمة يشمل على ما يبدو المقالات خارج هذين البابين. لقد سبق وأن طرحت هذه المقترحات في الذكرى الستين لصدور المجلة، وأعيد التذكير بها لعلها تجد طريقها للتنفيذ.

تحية ملؤها التقدير والإكبار والاعتزاز والعرفان لكل من ساهم في انطلاق هذا العطاء المعرفي المتجدد والثر وديمومة، إدارة وتحريرا وكتابا.

15 تشرين الأول 2018

ما زلتُ أهفو لقراءتها بشوقٍ ولهفة!!

عبد السادة البصري

في أوائل سبعينات القرن الماضي، وعندما بدأتُ أحبو صوب القراءة والشعر، وقعت تحت أنظاري ذات يوم مجلة تصورتها كتاباً في بادئ الأمر، فتلقفت مواضيعها بشوق ولهفة الحالم بثقافة تقدمية رصينة وفكر علمي ثاقب، حيث فتَحتْ عينيّ على ما فيها من فكر واقتصاد وأدب وفن وفلسفة، صرت أتزود منها، كلما قال لي صاحب المكتبة التي كنت أرتادها بين آونة وأخرى:- مجلتك المفضّلة قد وصلت! ـ كانت مدينتي الغافية عند تخوم البحر في جنوب القلب (الفاو) ـ تحتضن أكثر من ثماني مكتبات أهلية إضافة إلى المكتبة المركزية التي صارت فيما بعد محطة استراحتي أيام العطلة الصيفية !!

صرت أتابعها واغرف من منهلها العذب أروع الأفكار والكتابات التي تسطّرها عقول تحلم بوطن حر وشعب سعيد، حيث باتت المجلة الأولى ضمن مقتنياتي عند كل فصل تصدر فيه !!

إنها مجلة (الثقافة الجديدة).. نعم الجديدة في كل شيء يمتّ بصلة للفكر والأدب والفن الرفيع !!

وعندما بدأت الهجمة الفاشية على المجلة وكتّابها، صرت في حيرة من أمري، كيف أحصل عليها والنظام أغلق منافذ الفرح، وهاجرت العقول الحالمة بحثاً عن ملاذ آمن؟!

اتجهت إلى مجلة (الثقافة) التي كان يصدرها الدكتور الراحل صلاح خالص وزوجته الدكتورة سعاد محمد خضر، كونها قريبة بعض الشيء من مجلتي المفضّلة اسماً ومحتوى !

الثقافة الجديدة هذه المجلة التي صارعت كل أعاصير الفاشية والظلام والغلق والمطاردة والتعتيم بموضوعاتها التي تلج القلب والعقل بلا استئذان وقبل كل شيء باتت حلماً لي في الأيام السود التي جثمت فيها غيمة سوداء رعناء هوجاء على صدر الوطن، وما أن انقشعت هذه الغيمة وأشرقت شمس الحرية التي لم نفهم معناها جيداً بفعل الظلاميين وصرنا نتخبط بين دهاليز مظلمة مرعبة من الخراب والإرهاب والموت المجاني والفساد الذي نخر جسد الوطن، برزت كوّة صغيرة يشعّ منها ضوء ينير عتمة الدروب والعقول بالفكر النيّر الذي يشعّ من بين سطور (الثقافة الجديدة) التي حطّت عصافيرها على أغصان شجرة

قلوبنا بعد غياب قسريّ، فصرنا ننتظرها بشوقٍ ولهفة أكثر !!
أرسلت لها قصيدة ممنياً النفس بنشرها حين كان يحرر ملحق (أدب وفن) الشاعر البصري الراحل مهدي محمد علي، وما أن نُشِرتْ حتى دخلت الفرحة قلبي وكأنني أنشر قصيدة لأول مرة في حياتي !!
كنت أبعث لها بين الحين والآخر قصيدة أو مقالة للنشر، وبعد أن تسلم مهمة تحرير الملحق صاحبي الأحب الشاعر إبراهيم الخياط ـ هذه النافذة المطلّة على كل جديد في عالم الأدب والفن والترجمة ـ أخذت بمواصلة إرسال ما أرغب بنشره فيها، حتى بتّ أحسب نفسي فرداً من عائلتها العراقية الكبيرة الحالمة بفكر علمي وثقافة تقدمية !!
المجلة التي كانت زادنا وزوّادتنا أيام تكويننا الفكري والإبداعي بدأت تكبر في كل شيء (الفكر ،، الاقتصاد ،، الفلسفة ،، الترجمة ،، الشعر ،، القصة ،، الحوار ،، الترجمة ،، المتابعات ،، الخ) إنها المشعل الذي أضاء طريقنا رغم دياجير العتمة بين الحين والآخر!!
لقد تربّعتْ على عرش الإبداع فكراً وثقافة ووعيا ونتاجا أدبيا في كل عدد من إصداراتها التي أخذت بالتتابع، راسمة في أفقنا علامة فارقة لضوء ساطع يشعّ من كوّة بين حطام الخراب الكبير ليؤكد أن الوطن بخير، والفكر بخير، والثقافة بخير. ما زال هناك حالمون يكتبون بمداد قلوبهم وضمائرهم التي تحمل الوطن أيقونة وفاء، يكتبون ما يشيع الفرح في النفوس ويفتح العقول على منافذ عديدة من التقدم الثقافي والوعي الراجح!
أتمنى لها وهي بهذا العمر المزدان وعيا وفكرا ومحبة للناس أن تعلو أكثر فأكثر، وتصبح المجلة الأولى في العالم وفي كل شيء، وان تكون شهرية بدلا من فصلية لأن انتظارها لشهرين صعب ويزيدنا شوقا وتلهفا. كما أتمنى أن يصاحب صدورها في كل مرة كتاب إبداعي في أحد مجالاتها الإبداعية التي تزخر بها، ليكون زاداً مكملاً لما نتغذى عليه من موضوعاتها المتنوعة التي رسمت درب أحلامنا ذات يوم!!
كبرتُ وكبرتْ المجلة معي أيضاً، فصرنا صديقين لا يفترقان أبداً، وهاهي توقد شمعتها الخامسة والستين زاهية بما تحمله من وفاء لشعارها العتيد) فكر علمي .. ثقافة تقدمية) ، ومؤكدة على أن ((اللوغو)) الذي ينير غلافها حاملاً عجلة المعرفة والاستمرار والمواكبة التي تسير بها وهي ترفع شعلة الفكر العلمي والثقافة التقدمية في كل زمان ومكان رغم كل الأعاصير والرياح الهوجاء !!
مباركة أعوامك مجلتي المفضّلة وهي تنثر سنابل بُرِّها وعيا وإبداعاً، وعقبال مليون سنة !!

2018/ 10/ 17

الثقافة الجديدة..
بيلوغرافية للفكر التقدمي

زهير بهنام بردى

خزين ثقافي معرفي، وهي مدونة من مدونات تاريخ العراق المعاصر. وأرشيف صادق وحقيقي للتحولات الاقتصادية وملف ثقافي يؤشر الى مخاضات الثقافة العراقية، وما مرت به من حُقب وأجيال كما أنها مرجع للحقب السياسية والفكرية. ومرجع للدارسين في الفن والثقافة والسياسة والاقتصاد والتراث والعلوم، وهي خزين استوعب كل الاراء والأفكار منذ تاسيسها. دربت واحتضنت ما طرح من خلال مطبوعها في اعدادها من اراء تقدمية في سبيل وطن حر وشعب سعيد، وفي طريق التحولات الكبرى على الساحة السياسية العراقية وهي من المجلات الريادية التي آلت على نفسها وبشجاعة أن تنشر الفكر النير. وحمل المثقف مجد وشرف النشر في صفحاتها المنوعة منذ صدور أول عدد منها في تشرين الثاني من عام 1953، ومن المنهج الذي أخطته المجلة منذ العدد الاول كشعار ودستور وعنوان رؤيا وعمل لها، ألا وهو فكر علمي وثقافة تقدمية، مؤشر على التزام المجلة بالفكر العلمي والثقافة التقدمية، في زمن تنامي الفكر وحاجة البلد الى مطبوع يتبنى نشر هذا الفكر والثقافة. وهذا ما فعلته الثقافة الجديدة في عمرها الزمني ولم تنتهج غيره حتى في حقب الاستبداد والتسلط الفكري. حيث حاربت المجلة بإيمانها بالفكر التقدمي الافكار الرجعية، إعتمادا على خيار الفكر العلمي التقدمي. ولقد اتسع قرّاء المجلّة بعد صدورها وتسارع المثقفون والسياسيون وذوو الشأن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في النشر، لإيمانهم بمنهجها وحاجة المجتمع الى ما تنشره إيمانا بفاعليتها في التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي. وازدياد عدد قرائها مع صدور كل عدد جديد وثباتها على نشر الفكر التقدمي اليساري. وتعتبر المجلة بموادها وأبوابها والأسماء التي كان لها الفخر والاعتزاز بنيل مساحة من صفحاتها، لتدوين نشر افكارهم، انما تعتبر بيلوغرافيا ومرجعا للباحثين وطلبة العلم والمعرفة والبحوث الدراسية والأكاديمية حقا.

مرحى للثقافة الجديدة وهي تحيا وتستمر وبإصرار ورؤيا وتبصر وصبر. وبعد مرور 65 عاما على صدور عددها الاول. وباقة وفاء ونبض وأناشيد لمن كتب بها ابتداء من العدد الاول ومن عمل وسهر على المطبوع طيلة عمر المجلة، الذي يعد بحق عمر الزهو والكلمة، وامتدادا لعمر الفكر العلمي والثقافة التقدمية.

"الثقافة الجديدة".. على نهجها سائرون

رفعت مرهون الصفار

كانت مجلة "الثقافة الجديدة" محط انظار النخبة المثقفة في المجتمع العراقي، وساهمت في بعث الوعي الوطني والجماهيري في ايجاد مجتمع حر وسعيد، من خلال ما كانت تقدمه من بحوث ودراسات فكرية واقتصادية وسياسية بهذا الصدد، ولذا فانها كانت، ولا تزال من المجلات الراقية في مجال الثقافة العامة، لما فيه خير البلاد. وكان المثقفون بشكل عام والعاملون في مجال السلم والتقدم بشكل خاص، ينتظرون صدورها، ويتلهفون للحصول عليها برغم كل المعوقات باعتبارهم النخبة الاقرب لابناء الشعب وتطلعاتهم للحرية والامن والاستقرار... كانت لغة مجلة الثقافة الجديدة لغة رصينة؛ قد يصعب على بعض القراء فهم بعض مفردات ما كان يطرح فيها من مواضيع واراء بسهولة، وذلك حرصا منها على سلامة اللغة العربية ولغرض ان تعم الفائدة للجميع وعلى مختلف المستويات، آمل ان تكون لغة المجلة ابسط مع الالتزام بسلامة اللغة العربية لتكون اسهل فهما لدى القارئ البسيط الذي ينشد المعرفة المجتمعية من خلال قراءة ما ينشر في المجلة، التي يحرص على اقتنائها ومطالعاتها... نحن نعلم ان جميع ما ينشر في هذه المجلة العريقة، يصب في نهر النهج الثقافي المتميز الذي سارت عليه المجلة في كل ادوارها وهي المتنفس الوحيد للقارئ العراقي الذي ينشد الحرية والعدالة والسلم.

وبمناسبة احتفال المجلة بالعام الخامس والستين من عمرها المديد، آمل ان تكون شاملة لطبقات المجتمع كافة بأن يخصص فيها مكان لدراسة مشاكل المرأة وهمومها وتسلط الضوء على كفاحها في سبيل اشاعة العدالة والمساواة والحرية. هذه المرأة التي بذلت الغالي والنفيس في سبيل النضال ضد الظلم والاستبداد في مختلف مجالات حياتها خاصة وانها قد اخترقت كل الحواجز التي وضعت امامها فأصبحت طبيبة ومهندسة وفنانة وموسيقية وأستاذة جامعية ومدرسة ومعلمة ومربية اطفال من الطراز الاول، فضلا عن كونها محامية وقاضية ووزيرة، ومع ذلك فهي تحتاج لان نسلط الضوء على انشطتها المختلفة، وحبذا لو يخصص في كل عدد من المجلة دراسة عن واحدة من رائدات الثقافة المجتمعية ونشاطاتها في مجال الخدمة الاجتماعية ونضالها ضد التعسف والظلم... كما آمل ان تخصص المجلة دراسات موسعة عن ظاهرة الطلاق التي بدأت تظهر في المجتمع بشكل واضح مع دراسة اسباب ذلك ومناقشة الكثير من هذه الحالات، من خلال نشر حالات

مؤلمة، وذلك بنشر ما يحصل في محاكم الاحوال الشخصية من مآسٍ يندي لها الجبين البشري... ومن خلال هذه الدراسة ارى من الضروري نشر ما يفيد رعاية الطفولة وتخليصهم من التشرد ورعاية الاسرة من خلال القضاء على ظاهرة العنف الاسري بنشر موضوعات يكتبها مختصون في هذا المجال، فأن الشباب وما زالوا هم النخبة التي يعتمد عليها الشعب في بناء المجتمع السليم، ولا يتم ذلك الا من خلال الاخذ بأيديهم لبناء المستقبل المشرق المطلوب، ونشر بعض نتاجات المتميزين منهم في المجالات كافة، ومناشدة المسؤولين من خلال صفحات المجلة لتوفير فرص الدراسة والعمل لهم ووضع دراسات معمقة ورصينة لحالات التهميش والتخلف التي يعيشها الشباب العراقي في الوقت الحاضر.

تعاقب على رئاسة تحرير هذه المجلة الرائدة العديد من الشخصيات العلمية والادبية وكانت لهم بصمتهم في الحفاظ على هوية المجلة والموضوعات التي تنشر فيها... وحبذا لو تعمل المجلة على التعريف بكل واحد منهم، احتفاء بهم وتكريما لهم، ليكون القارئ على علم وخاصة الذين غادروا دنيانا هذه، ولم يتسن للجيل الجديد ان يراهم او يتعرف اليهم. وارجو ان لا يقتصر ذلك على رؤساء التحرير، بل الرواد الذين ساهموا بإغناء المجلة ببحوثهم ودراساتهم.

ان ما يحيط بنا في الوقت الحاضر من مشاكل داخلية واقليمية وعالمية يدعونا الى مناقشتها، مناقشة علمية جادة، ووضع الحلول العملية التي يمكن الاخذ بها بلغة بسيطة ومفهومة من قبل الجميع، بعيدا عن التعصب القبلي والمذهبي.

العراق يحفل بالعلماء والقادة والعظام والكثير منهم قدم الدراسات العلمية والعملية لرقي العراق وابعاده عن التخندق الطائفي والمناطقي، وقد قدم الكثير من هؤلاء الافذاذ رسائل مهمة ومفيدة وعملية، تحفل بها مكتبات جامعات العراق المختلفة في مواضيع عدة، تصب في صالح المجتمع العراقي، فيا حبذا ان تعمل المجلة على نشر اطاريح الماجستير والدكتوراه المخزونة في رفوف مكتبات الجامعات، دون ان يعرف الناس عنها شيئا.

ان ما اقدمه من مقترحات تهم كافة اصناف الشعب العراقي، وتبهج الذين قدموا وما زالوا يقدمون الكثير من البحوث التي تسعى الى نهوض الشعب وتطمين تطلعاته نحو السلم والعدالة والديمقراطية.

وختاما، للمجلة ولاسرة تحريرها والقائمين... كل خير، وان يوفق الجميع لما فيه خير العراق واهله.

مختارات لما نشرته "الثقافة الجديدة"* في أبوابها خلال الفترة 2008 - 2018 **

إعداد د. كاظم المقدادي/ السويد

أولا - "كلمة العدد"

الموضوع	العدد
مناسبات للحياة والأمل في شهر آذار	٣٢٤
المجد للذكرى الخمسين لقيام ثورة الرابع عشر من تموز	٣٢٥
استشهاد فارس من فوارس التنوير والثقافة الوطنية والديمقراطية العراقية كامل شياع	٣٢٦-٣٢٧
في وداع عام ٢٠٠٨	٣٢٨
في آذار بشير الربيع، مناسبات جليلة تتعاقب في كل عام	٣٢٩ - ٣٣٠
ست سنوات على رحيل النظام دكتاتوري	٣٣١
تحية الى الزميل الدكتور صادق البلادي بمناسبة حصوله على إحدى جوائز السلام	=
العودة مجدداً لاستذكار الفقيد كامل شياع	٣٣٢
إشكالية المثقف والثقافة والدور الذي ينبغي ان يضطلع به المبدع والمثقف	٣٣٣-٣٣٤
الأهمية الإستثنائية للإنتخابات البرلمانية القادمة وبرنامج "إتحاد الشعب"	٣٣٥
كي لا يتبدد الأمل.. لابد من مواصلة العمل !	٣٣٦
حدثان نود التوقف عندهما	٣٣٧
المشهد الراهن في بلادنا ومحدداته	٣٣٨
أزمة بنيوية عميقة في الاقتصاد العراقي	٣٣٩
تجاوزات متكررة على حرية التعبير والرأي	٣٤٠-٣٤١
زلزالان سياسيان كبيران و"هزات إرتدادية" عديدة	٣٤٢
جدوى وأهمية التيار الديمقراطي في بلادنا	٣٤٣-٣٤٤
المشهد السياسي المعقد وحالات الإستعصاء	٣٤٥
الشهيدان كامل شياع وهادي المهدي، والمنات من الواهبين من أمثالهم	٣٤٦
الخطاب الثقافي الراهن وإشكالية المثقف والسياسي والعلاقة بينهما	٣٤٧-٣٤٨
عام على اندلاع الاحتجاجات الشعبية.. بعض الدروس	٣٤٩
الإحتقان السياسي في البلاد والخيارات ودور المثقف في المنعطف الخطير	٣٥٠ - ٣٥١
يوم أسود في مسيرة الديمقراطية الهشّة في بلادنا	٣٥٢
مقدمات "الربيع العربي" ونتائجه	٣٥٣-٣٥٤
عام جديد وأمل يتجدد !	٣٥٥
١٠ سنوات على إنهيار النظام الدكتاتوري... استعصاءات دائمة وازمات تتوالد	٣٥٦
النتائج النهائية لانتخابات مجالس المحافظات ٢٠١٣ – الحدث والدلالة	٣٥٧-٣٥٨
رغم مرور ٥٥ عاماً على اندلاعها.. لم تتسربل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بالنسيان!	٣٥٩
الموجة الثالثة من الانتفاضة المصرية وتصحيح المسار	٣٦٠
ستون عاماً من السفر المجيد من أجل فكر علمي.. ثقافة تقدمية	٣٦١-٣٦٢
عام جديد.. التحديات تكبر والأمل يتجدد!	٣٦٣

أذار شهر الربيع وحامل البشارة والأمل !	٣٦٤-٣٦٥
التحديات صعبة.. لكن التغيير ممكن!	٣٦٦
الإستقطاب السياسي المجنون وكارثة اجتياح (داعش) ومسؤولية القوى المتحاصصة	٣٦٧
مشروع الدولة الديمقراطية العصرية.. المخرج الوحيد من الأزمة البنيوية الراهنة !	٣٦٨-٣٦٩
عن دور المثقف في مواجهة تحديات المرحلة الراهنة	٣٧٠
حتى لا يتم "تشريك" أعباء سد العجز.. لتعمل موازنة ٢٠١٥ وفق مبدأ: من كل حسب قدرته!	٣٧١
من أجل ان لا يكون خطاب وأستراتيجية الخصخصة والتكييف الهيكلي قدر العراقيين الوحيد اليوم	٣٧٢
نحو تدشين حوار حقيقي حول مضمون الإصلاحات الاقتصادية المنشودة	٣٧٣
تموز شعلة دائمة التوقد برغم كل محاولات إطفائها	٣٧٤-٣٧٥
الدور المأمول من المثقف العراقي في الحراك المدني	٣٧٦-٣٧٧
خطاب الخصخصة وشحنته الآيديولوجية الباذخة!	٣٧٨-٣٧٩
موازنة ٢٠١٦ منحازة للأغنياء على حساب الكادحين	٣٨٠
على الطريق نحو المؤتمر الوطني العاشر	٣٨١
الحركة الإحتجاجية.. الرهانات المأمولة والآفاق المفتوحة	٣٨٢
الى الذين يراهنون على تفتيت الحركة الاحتجاجية.. لا تلعبوا بالوقت!	٣٨٣
مغزى إغتيال المثقف.. ثماني سنوات على اغتيال كامل شياع	٣٨٤
عملية تحرير الموصل.. لحظة تاريخية نادرة لا ينبغي إضاعتها	٣٨٥
نحو إصطفاف مدني – ديمقراطي واسع عابر للمحاصصات الطائفية والإثنية	٣٨٦
أهمية وضرورة وحدة قوى اليسار العراقي في الظروف الراهنة	٣٨٧-٣٨٨
الجامعة العراقية.. بين أزمة الراهن ورهانات المستقبل	٣٨٩
تموز جديد.. وأمل يتجدد!	٣٩٠-٣٩١
مغزى اغتيال المثقف الوطني الديمقراطي وصمت السلطة!	٣٩٢-٣٩٣
ثورة أكتوبر.. مائة عام وما زالت الراية ترفرف	٣٩٤
متسلحون بالأمل بعراق جديد رغم كل الصعوبات والتحديات	٣٩٥
نتخابات ٢٠١٨ .. تفاؤل الإرادة وتشاؤم العقل!	٣٩٦-٣٩٧
الدكتور مجيد مسعود.. وداعاً!	=
المجد لثورة الرابع عشر من تموز في ذكراها الستين!	٣٩٨-٣٩٩
رهانات التغيير والإصلاح.. بين الصراع السياسي والحراك الاجتماعي	٤٠٠
وداعاً سمير أمين.. نم مغرداً في سماء الفكر!	=

ثانياً- "باب مقالات"

الموضوع	العدد
لمناسبة الذكرى الـ ٧٤ لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي: قراءة في بعض ملاحم التجديد الفكري	324
قضية المرأة والأمم المتحدة	=
مسار متعرج للعراقية نحو حقوقها	=
آلية إنشاء صناديق الشعب العراقي	٣٢٥
نظرية التحول الديموغرافي	=
لماذا خسر المحافظون الجدد العراق؟	=
ماذا بعد النيوليبرالية؟	=
سبع سنوات على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها	327-326
إبن خلدون وإمتداد أفكاره وفلسفته في عصرنا الراهن	=
الإسكان وحقوق الإنسان	=
تساؤلات بشأن التطور الأقتصادي والإجتماعي والسياسي في الصين	=
من التأريخ الحضاري لبغداد	328
حالة البيئة العراقية وآليات حمايتها	=
الإطار القانوني للإنتخابات	=
هجرة الكفاءات العلمية العراقية	=
منهج إبن خلدون الفلسفي في البحث التأريخي	٣٢٩- ٣٣٠
الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على العراق	=
دور السياسات الاقتصادية في إستفحال ظاهرة البطالة	=
الريع النفطي وأثره في تشكيل المجتمع العراقي	331
حول قانون التراكم التنموي	=
مشكلة التصحر وأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية في العراق	=
إطلالة على بواكير التأمين والرقابة على النشاط التأميني في العراق	=
الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمن بن خلدون	=
الثقافة الجديدة - فصل من تأريخ العراق الثقافي	٣٣٢
دولة العشيرة/ عشيرة الدولة	=
العمارة السايكولوجية	=
فلسفة الحداثة عند المفكر عبد الله الغروي	=
لغة موضوعة فترة الانتقال	334-333
جماعة الصحيفة ١٩٢٠-١٩٣٢	=
العلاقة بين النظام الكمومي والنظام الاجتماعي	=
السياسة الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة	=
جهود جمهورية العراق للانضمام الى منظمة التجارة العالمية	=
منظمة التجارة العالمية بين خطاب الوعود وأسئلة الواقع	=
قصة تطوير الحقول النفطية في العراق بعد الاحتلال	335
الكهرباء في العراق ٢٠٠٣- ٢٠٠٩	=
الفدرالية: المفهوم والتطبيق	=
التلوث الإشعاعي وتداعياته في العراق.. الواقع والمستجدات	336
عبد الفتاح إبراهيم.. لمحات من حياته وفكره	=
المثقفون العراقيون ومحنة الهجرة	=
التأمين موضوع مهمل في الكتابات الاقتصادية العراقية	=
الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٤- ١٩٤٩: "دراسة تأريخية"	=
إشكالية الاقتصاد الانتقالي	337
ثنائية الطبيعة والانسان والمجتمع	=
إصابات العمل ومسؤولية رب العمل	=
عودة إلى الديمقراطية والمجتمع المدني	338
الهوية أم الخصوصية المعمارية	=

نجف . . أبعد من اللاهوت، وأبعد من الحلم.	=
الدولة الوطنية في فكر اليسار العربي.	=
التأمينات الاجتماعية في العراق	=
طرق متقاطعة	=
تنامي قوة النفط ومستقبل الاقتصاد السياسي في العراق	339
ماركس وجيمس أندرسون حول التباين في خصوبة التربة	=
نخبة الـ NGOs مقدمة لـ (الأمير ما بعد الحديث)	=
أنموذج افتراضي لدراسة الشخصية العراقية	=
قراءة في بعض مذكرات عامر عبد الله	=
الفضائيات العربية وأثرها في تزييف الوعي الاجتماعي	=
التأمين في الكتابات الاقتصادية الكلاسيكية : ادم سميث وكارل ماركس	٣٤١ -340
قمم "مجموعة العشرين"بين ايديولجيا الخطاب وصدمة الواقع	=
العولمة والارهاب والاعلام... سلطة الحدث وصناعة الحقيقة	=
السرطانات والتشوهات الخلقية في الفلوجة	=
النظرية الخاصة للنسبية لآينشتاين ومرجعية الدولة	=
في قضايا الإسكان	٣٤٢
أسباب إخفاق إقتصاد السوق المحررة من القيود	=
سوق العمل والحد من البطالة	=
الفكر القومي العربي وسماته التاريخية	=
دور الثقافة التقليدية والفكر المشوش في تلكؤ الإبداع	٣٤٤-٣٤٣
النخب المتنفذة في العراق وإعاقة البناء الديمقراطي	=
ظاهرة الإتجار بالبشر مع إشارة خاصة الى العراق	=
القرار 688 فرصة للتغيير السلمي ضاعت	=
العولمة والديمقراطية	٣٤٥
أهمية تبني استراتيجية التربية والتعليم لتنمية الطاقات البشرية المستدامة	=
التدريس المعماري في العراق الى أين..؟	=
نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي	=
في مضامين السياسة التعليمية الجديدة لتطوير التعليم العالي.	٣٤٦
النزاعات الوطنية والتدخلات الدولية	=
إنموذج الدولة القيادي في الوظيفة العامة	٣٤٨-٣٤٧
حقوق العراق في المياه المتشاطئة	=
المهام الجديدة الملقاة على عاتق وزارة الصناعة والمعادن	=
القوى الاجتماعية الفاعلة في الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية	=
في ضوء مقال (في قضايا الإسكان) للدكتور مظفر الجابري	=
الاقتصاد السياسي للحراك الشعبي في بعض الدول العربية	٣٤٩
توقعات ومحددات أولية لإنتاج وتصدير النفط العراقي للسنوات 2012 - ٢٠٢٥	=
نحو تصحيح حساب تكاليف إنتاج النفط وما في حكمه من مواد قابلة للنضوب	=
موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية والقومية التقدمية	=
من الحكومة إلى الحوكمة الالكترونية - المراحل والمفاهيم	=
الإسكان والتأمين في العراق تعقيب على طاولة مستديرة حول الإسكان في العراق	=
الريف في العراق.. شروط الحياة الكريمة	٣٥١ -٣٥٠
مشكلة السكن في العراق وأفاق المعالجة	=
حلبجة ضحية سلاح كيماوي عراقي قاتل	=
آينشتاين والدولة اليهودية	=
بوابات الفكر الماركسي بين الأيزيدية في العراق	=
ملاحظات حول سياسات الإسكان في العراق	٣٥٢
العلاقة بين الحكم الرشيد والمواطنة الفاعلة وتحقيق التنمية المستدامة	=
الفكر السياسي الناظم لمراحل تطور الدولة العراقية	=

اليقينية والاحتمال في الديالكتيك الماركسي في ضوء ميكانيك الكم	=
العنف المدرسي وآثاره الضارة على الطلبة والمدرسة في المرحلة المتوسطة	=
ذخائر اليورانيوم المنضب.. مستجدات علمية	=
بعض ملامح خريطة العلاقات الطبقية-الإجتماعية بعد ٢٠٠٣	٣٥٣-٣٥٤
التوسع الرأسمالي وتشويه التشكيلات الاجتماعية الوطنية	=
التفاعلات الدولية إزاء الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية	=
الربيع العربي: مفارقة الأهداف والنتائج	٣٥٥
في المشروع الاقتصادي	=
لمحة عن بدائل عملية التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي	=
مقاربة لبحوث ونظريات الاسكان	=
الهوية الوطنية والتعددية الثقافية	=
العلاقة بين أتباع الديانات في العراق في القرون الأولى للإسلام	=
السببية في التسرب من الدراسة	=
جذور أزمة البنك المركزي وارتباك السياسات الاقتصادية في العراق	٣٥٦
ملاحظة حول مكانة التأمين في مذكرة شبكة الاقتصاديين العراقيين بشأن البنك المركزي	=
الجودة في المؤسسة الصحية وآفاقها	=
الشخصية العراقية بين قوقعة الظاهر وازدواجية الوردي	=
سنة رطبة في العراق: غرق أحياء العاصمة بسبب نقص البنى التحتية	357 - 358
هل نشأ النظام الأبوي في بلاد الرافدين أولاً ؟	=
ملاحظات أولية عن الإصلاح الزراعي ومتطلبات تنفيذه	=
بطالة الشبيبة عامل محرض في ثورات الربيع العربي	=
المنافسة الرأسمالية وأشكال النزاعات الدولية	=
أزمة حكومة أم أزمة نظام حكم ؟	359
المنظور المؤسساتي لإدارة قطاع النفط في العراق	=
مشكلات المكامن النفطية عبر الحدود العراقية مع دول الجوار	=
استثمار الغاز الطبيعي المصاحب.. حاجة وطنية ملحة	=
إدارة مصادر المياه في العراق وتحديات تلوث الأنهار	=
عقب أخيل وسؤال التخلف الاجتماعي العربي	360
المشروع الاقتصادي الوطني في العراق: آليات السوق ودور الدولة واستراتيجية التحرر من هيمنة الريع النفطي	=
نظرة توضيحية حول مفهوم تحسين الأداء وبعض سبل قياسه	=
تحديث مقترح بول سيرفس لتمويل السكن	=
معوقات تطوير بيئة الأهوار العراقية	=
آفاق ومحددات الإسلام السياسي في بلدان الانتفاضات الشعبية	=
اليسار والانتفاضات الشعبية في البلدان العربية	=
مقترح مشروع الحزام الوطني الأخضر	361- ٣٦٢
مغزى التطور الكمي لقطاع التعليم العالي في العراق (دراسة في الوثائق)	=
النشاط الفكري للحفاظ على التراث في العراق	=
التشكيلة الرأسمالية العالمية وتناقضاتها الدولية	=
المصداقية العلمية لمنظمة الصحة العالمية على المحك من جديد	=
بيانا فهد "العامل الشيوعي"	٣٦٣
الريوع النفطية وبناء الديمقراطية ـ الثنائية المستحيلة	=
ادارة الموارد المائية في العراق الاتحادي	=
الإسكان بين المستحل والمهمش	=
المسؤولية الإجتماعية للشركات الكبرى	=
قناديل جعفر أبو التمن تفزعها المتفجرات ويمزقها كابوس الاحتراب	=
المقالات في ملف العدد المكرس للذكرى الثمانين لميلاد حزبنا الشيوعي	٣٦٤-365
محطات في حياة جعفر أبو التمن الشخصية الوطنية الخالدة	366

الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء - الفرص والتحديات	=
ملاحظات حول أوضاع السكان وقوة العمل في البلدان النامية	=
قصة النقود.. محاولة للاقتراب من المفهوم	=
حزب اليسار الأوربي	=
دقائق في السجن.. مع الدكتور صفاء الحافظ	=
عرض كتاب: بحث في جذور "سوق التأمين العراقية"	=
الفكر الطائفي والدولة	367
المنافسة الرأسمالية وعنف السياسة الدولية	=
العرض والطلب على النفط في العالم لغاية عام ٢٠٣٥	=
ثورة ١٤ تموز ومسارات التدخل الغربي في عراق الجمهورية الأولى	=
في ذكرى ثورة العشرين الوطنية	=
قراءة في كتاب: الإغتيال الاقتصادي للأمم	=
دور الدولة في إدارة التنمية بإستخدام وظيفة التخطيط	369-368
ملف المياه المشتركة بين العراق وتركيا	=
النظرية – الحزب - الواقع	=
الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي.. عرض سريع	=
مساهمة اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة	370
مساهمة نحو تعريف محدودي الدخل في أقطار الوطن العربي	=
الأهمية الاستراتيجية والفنية لسد الموصل	=
الحالة الإنتقالية.. الطريق الأمثل للتحول الديمقراطي	=
التأمين في المنهاج الحكومي - دراسة أولية	=
الحركات الإجتماعية – الجوهر.. المفهوم.. والسياقات المفسرة	371
البيئة الإستثمارية الجاذبة: المقدمات والتحديات	=
منهجية إبراهيم كبة في التدريس والإدارة والبحث العلمي	=
الموظف العمومي ومسؤوليته عن إطلاع المواطنين على المعلومات	=
إشكالية الهوية في الخطاب السياسي (نسب الغرق ونسبة النجاة)	=
وقفة مع كتاب: جغرافيات العولمة- قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية	=
توحيد النظام المحاسبي .. خدمة لإصلاح الاقتصاد العراقي	372
الثروة عند رونسون كروزو	=
أحدث تفسير للتاريخ.. نظرية الأمد الطويل	=
"الأمة الإستثنائية" ودبلوماسية التدخل الأمريكية	=
صندوق النقد الدولي ودوره في تعميق أزمة المديونية الخارجية	=
الأقتصاد العراقي وهيكله المشوه.. كيف السبيل لإعادة بنائه؟	373
نظرة قانونية الى المحكمة الجنائية الدولية	=
المجتمع المدني الديمقراطي.. صيرورة تأريخية	=
الحماية الإجتماعية بالحد الأدنى حق من حقوق الإنسان في العراق	=
وقفة مع كتاب: مقاربة سياسية للإستثمارات الأجنبية في المغرب	=
المفكرون من الاصطفافيين: السياسي والمعرفي	374- ٣٧٥
واقع الاقتصاد العراقي بين الخطابات الآيديولوجية والحقائق الصادمة	=
دروس من تجربة الثورة الثرية	=
الأزمة الاقتصادية العالمية وكيف إستطاعت الدول الأسكندنافية إحتواءها	=
تشريح فشل "الإشتراكية" السوفياتية	=
ركائز الفكر السياسي الناظم لأحزاب الهويات الفرعية	٣٧٧ -٣٦٧
الحقوق السياسية والدستورية للمكونات العراقية	=
الإسكان الريفي في العراق بين دوقسياس وحسن فتحي	=
الرقابة المالية على الشركات النفطية الأجنبية	=
أهمية المسرح المدرسي وتأثيراته على عموم الحركة المسرحية في العراق	=
قراءة في كتاب هاشم صالح: الإنسداد التأريخي.. أسئلة في إشكاليات الدولة والمجتمع والمنهج	=

أفكار في السياسة الثقافية	379 - 378
حاجات المواطنين.. مصادر إشباعها وملامح التخطيط لها	=
من خصائص النظام البرلماني الحالي في العراق	=
قانون الأحوال الشخصية العراقية وقانون الأحوال الشخصية الجعفري - دراسة مقارنة	=
التطرف الديني.. جذوره الفكرية وأبرز تجلياته	=
التأمين كمؤسسة علمانية: نظرة تأريخية موجزة	=
ضوء على السمية الإشعاعية والكيميائية لليورانيوم المنضب	٣٨٠
وسائل الإعلام ودورها في الحراك المدني	=
الحركات الإجتماعية في العراق	=
"الليبرالية الجديدة".. إلتباس المفهوم	=
منهج "العلاج بالصدمة".. بين رهانات العقيدة وخشية الواقع	=
صراعات دور المنافسة الرأسمالية وتجلياتها الإقليمية	٣٨١
اللوحة الإجتماعية في المجتمع العراقي	=
التنمية البشرية والتعليم في العراق	=
إشكالية السكن في العراق	=
ماذا يعني إستقلال القضاء؟	=
الديمقراطية والطبقة العاملة	=
قراءة في أسباب العجز العربي ومقومات الإصلاح	=
ملاحظات أولية حول طبيعة بعض الفنات المهيمنة في عراق ما بعد ٢٠٠٣	٣٨٢
غياب التأمين في برنامج الحزب الشيوعي العراقي المعروض للمناقشة	=
صناعات الطاقة في العراق	=
نشوء مفهوم الحقوق السياسية للمرأة في العراق وتطوره	=
تنظيم شؤون الإنتفاع بمياه دجلة والفرات وروافدهما.. قراءة فنية قانونية	=
تجاهل أثر أسلحة الحرب ودورها في الكارثة البيئية والصحية في العراق خيانة علمية ووطنية	=
حوكمة الحكومة والحكم الرشيد	383
قراءة في أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية وبلدان الاتحاد الأوربي	=
موارد الوقف المتراكمة بحاجة لتنظيم حديث ورقابة جادة	=
قاع المدينة - خصوصيات تمايز "الفنات الهامشية" في البلدان النامية	=
وقفة مع كتاب: الدين والسياسة من منظور فلسفي	=
السياسة المالية العامة وسياسة الإنفاق	384
واقع الفقر في الريف والمدينة في العراق	=
ماركس – إنجلز المؤلفات الكاملة: البدايات والمصير	=
مفهوم الحقوق السياسية للمرأة وتطوره	=
الدستور بين المجتمع المتمدن والمجتمع المتخلف	=
قراءة في كتاب: العالم العربي بين الحداثة والماضوية	=
من أجل نظام ديمقراطي تعددي في بلداننا ودولة مدنية حديثة	385
مفهوم "البروليتاريا الرثة" لدى ماركس	=
الأزمة المالية في العراق والقرض الدولي.. الأسباب والحلول	=
المنافسة الرأسمالية والروح الهجومية للتحالف الأطلسي	=
تعلمُ أم تعليم؟: المناهج التدريسية المعمارية العراقية.. الى أين؟	=
التأهيل والتنمية	=
ضوء على القوانين الدولية وأسلحة الفتك والدمار الحديثة	٣٨٦
الحركات الدينية بين الخطاب الأصولي والنهج البراغماتي	=
السياسة الخارجية والقوة الناعمة الأمريكية	=
ملاحظات حول السياسة الإستثمارية في القطاعات الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣	=
التصحر يتمدد في العراق بصمت	=
مفهوم "الإنسان الكامل" لدى ماركس	٣٨٨-٣٨٧
قراءة في المقاربات النظرية الحديثة للأمة والنزعة القومية	=

ملاحظات حول مشروع الدولة الاتحادية في العراق	=
الإستغلال المشترك للمصادر المائية بين الدول المتشاطئة وموقف القانون الدولي	=
مخاطر الإقتراض الخارجي على عملية التنمية الاقتصادية	=
"الخصخصة".. سجالات حول مفهوم ملتبس	٣٨٩
السبل المعرفية لمعالجة إخفاقات النظام التربوي في العراق	=
التداعيات الاجتماعية والنفسية لأزمة الموصل.. رؤية إستشرافية	=
حوكمة الحكومة وإمكانية مكافحة الفساد الإداري والمالي	=
مشاكل أنهار العراق وآثارها الاقتصادية	=
حظر الأسلحة النووية وطبيعة المواقف الرافضة له	٣٩٠-٣٩١
جدلية التغيير الجذري في ١٤ تموز ١٩٥٨	=
معالجة رياضية في التخطيط الاقتصادي	=
عودة الى الديمقراطية والمجتمع المدني	٣٩٢-٣٩٣
"فهد" وبعض قضايا النضال الوطني الديمقراطي	=
الأهمية الفلسفية والمنهجية لـ (رأس المال) في بلورة منهج الاقتصاد السياسي العلمي	=
الدولة المدنية الديمقراطية بديل الدولة الفاشلة	٣٩٤
إقتصاد السوق الاجتماعي وطابعه الانتقالي	=
أسلحة الحروب والرقابة الدولية القانونية	٣٩٥
الدستور العراقي.. مشكلة أم حل ؟	=
صناعة الدستور وسياسات الهوية في العراق	=
الوضع الدستوري الحالي للمرأة في النظام العراقي	=
التجديد في الاشتراكية كضرورة تأريخية من شروط العصر	٣٩٦
الأسس المرجعية والوضعية للدولة المدنية مع إمكانية قيامها في العراق	=
الأحوال الشخصية بين القانون النافذ والأحكام الفقهية	=
النزعة الوطنية والرأسمالية المعولمة	٣٩٧
"العدالة الإنتقالية".. بعض الإشكاليات المؤسسية للإنتقال الديمقراطي	=
إنتاج السلع بواسطة السلع.. مقدمة لنقد النظريات الاقتصادية	=
قراءة في كتاب "حدود السلطة التنفيذية في النظام البرلماني	=
في صيرورة العلمانية.. محاولة في الفهم	٣٩٨ - ٣٩٩
نظرية غرامشي في السياسة وعلاقتها بمنظومته المفاهيمية	=
عودة لنهج خصخصة الزراعة وإستمرار إنتهاك مبادئ العدالة الإجتماعية	=
دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	=
التأمين والعبودية.. فصل بغيض في تأريخ التأمين الرأسمالي	=
إشكالية السلطة بين واحدية النص وتعددية الواقع	٤٠٠
حول معنى ومضمون مفهومي "الفلسفة" و"الفيلسوف"	=
الفكر السياسي الناظم لتطور حركة اليسار الديمقراطي	=
عامان على نشر نتائج التحقيق بالحرب على العراق	=
تأريخ الحزب الشيوعي العراقي هل يحتاج الى إعادة كتابة؟	=

ثالثاً- باب "طاولة مستديرة"

الموضوع	العدد
ندوة إشكاليات إستعادة السيادة والإستقلال	٣٢٥
خارطة طريق لاعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة	٣٤٠-٣٤١
حول الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١١	٣٤٢
السياسة المالية والسياسة النقدية ودورهما في عملية التنمية الاقتصادية في العراق	٣٤٣-٣٤٤
واقع الصناعة الوطنية العراقية	٣٤٥
مشروع حذف الأصفار الثلاثة من العملية العراقية	٣٤٧-٣٤٨
التعليم الجامعي في العراق.. الواقع الراهن وأسس التغيير	٣٤٩
حول أزمة الكهرباء في العراق	٣٥٠-٣٥١
الإسكان في العراق.. الواقع والتحديات	٣٥٣-٣٥٤
صلاحيات مجالس المحافظات- الواقع.. الرهانات والآفاق	٣٥٧-٣٥٨
حول الإسكان في العراق	٣٧٠
الأمن الغذائي والمخاطر التي تتهدده	٣٧٣
إزدياد حالات الطلاق وأثره في المنظومة القيمية للأسرة - مدينة الصدر نموذجاً	٣٨٥
إصلاح العملية الإنتخابية.. أحد متطلبات البناء الديمقراطي الحقيقي ووسيلة رئيسة في التغيير	٣٨٧-٣٨٨
أزمة الكهرباء مرة أخرى.. الجذور، الواقع، الحلول ورهانات الخصخصة	٣٩٤
حول قانون شركة النفط الوطنية العراقية	٣٩٧

ملاحظة: بتاريخ الرابع عشر من ايلول 2018 وعلى قاعة فندق فلسطين الدولي، أقامت مجلة (الثقافة الجديدة) طاولة مستديرة تحت عنوان (اصلاح النظام السياسي في العراق – الواقع والرهانات)، ومنشور تقرير عنها في هذا العدد 401-402.

رابعاً - باب "ملف العدد"

الملف من موضوعاته	العدد
العراق بعد ٥ سنوات من إنهيار الدكتاتورية:	٣٢٤
ـ موقف الحزب الشيوعي العراقي (حشع) من خيار الحرب ونتائجه	=
ـ المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال	=
ـ حرب العراق والاقتصاد الأمريكي	=
ـ مخاض العراق منذ ٩ نيسان ٢٠٠٣	=
ـ كي لا تُكرر الحكومة اليوم فشل المعارضة أمس	=
ـ محاولة في ترسيم حدود الأزمة	=
ـ إزدواجية الكابوس العراقي	=
ـ مصلحة الشعب والوطن	=
ـ خمس سنوات على الإحتلال وإنهيار النظام الفاشي	=
ـ جذور الإسلام السياسي في العراق وتياراته	=
ـ التحول الكبير وتسوية الصراع الإقليمي	=
ثورة ١٤ تموز في ذكراها الخمسين:	٣٢٥
ـ ثورة الفقراء في ذكراها الخمسين	=
ـ التطور التاريخي وتأسيس الجمهورية العراقية	=
ـ الانتفاضة الشعبية.. إرهاصات الثورة	=
ـ لماذا إنهارت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨؟	=
ـ بعض قضايا الصراع بشأن المسألة الزراعية في العراق	=
ـ الوضع الاقتصادي في ١٩٥٨ـ ١٩٦٠	=
ـ الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨	=
الفقيد كامل شياع- بعض النصوص المنشورة له	٣٢٦-٣٢٧
الديمقراطية والتجديد في الحزب الشيوعي *العراقي*.. بمناسبة مرور ١٥ عاماً على إنعقاد المؤتمر الوطني الخامس:	=
ـ بعض قضايا الديمقراطية والتجديد في حياة الحزب الداخلية	=
ـ مؤتمر الديمقراطية والتجديد (١٩٩٣)	=
ـ جدلية الفكر.. جدلية الممارسة	=
ـ دور العوامل الداخلية للحزب	=
ـ التوسع الرأسمالي والفكر السياسي لليسار الإشتراكي	=
ـ نحو توجهات إقتصادية تلائم العراق الجديد	=
الأزمة المالية العالمية الراهنة:	٣٢٨
ـ *تأملات يساري عربي*	=
ـ الأنهيار المالي.. أزمة نظام؟	=
ـ الاقتصاد السياسي للأزمة المالية	=
الذكرى الخامسة والسبعون لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي:	٢٣٠-٢٣٩
ـ وثيقة إجتماع مؤتمر الحزب الأول (كونفرنس) للحزب الشيوعي العراقي	=
ـ الحزب- الاحتلال ـ الاتفاقيات- السيادة الوطنية	=
ـ إشكالية الثقافي/ السياسي	=
ـ دور الحزب الشيوعي العراقي التنويري	=
ـ ملاحظات حول دور المرأة	=
ـ حمامة من الزمن الستيني	=
ـ الديمقراطية في الأمل	=
ـ دور المثقف اليوم	=
ـ تحية لحزب الريادة	=
ـ يسار المثقف.. يمين الوطن	=

الفقيد الشهيد كامل شياع بمناسبة مرور عام على استشهاده	٣٣٢
- كامل في ذكرى إغتياله الأولى	=
- كامل شياع شهيد الكلمة الشريفة	=
- في ذكرى الباسم، الزاهد والنزيه	=
قضية كامل شياع	=
- كامل شياع.. الإغتيال كأسلوب لتصفية الآخر	=
- كامل شياع قوة المثال الذي لا يخبو	=
سيبقى إستشهاده يوقد جذوة التنوير والعقلانية	=
- مواجهات المثقف.. كامل شياع نموذجاً	=
ملف الأستاذ إبراهية كبة	٣٣٣-٣٣٤
- كلمة هيئة التحرير	=
- سيرة مختصرة عن حياة الأستاذ إبراهيم كبة	=
- شهادات: الأستاذ إبراهيم كبة ما زال حياً!	=
رمز كبير للأستاذ والمعلم في العراق	=
إبراهيم كبة.. قد تنفع الذكرى	=
- نصوص مختارة للأستاذ إبراهيم كبة: نصيحة للحكام الجدد من أجل حل سلمي لأزمة الحكم	=
حول تحليل ماركس لنمو المتناقضات داخل الظواهر الاجتماعية	=
- قراءة في كتاب: دراسات في تأريخ الاقتصاد والفكر السياسي للأستاذ إبراهيم كبة	=
في بغداد دفاتر روزا لوكسمبورغ وتسعون إغتيالها	٣٣٥
- في الذكرى التسعينية لاستشهادها	=
- النسر المحلق	=
الانتخابات التشريعية في ٢٠١٠:	٣٣٧
- ورقة عمل مجلة الثقافة الجديدة	=
- المشهد قبل الانتخابات.. الاحتماء بالطائفية	=
- إنتخابات ٢٠١٠ خيبة أمل أم بداية أمل؟	=
- إنتخابات ٢٠١٠ وعقابيلها	=
- خارطة جديدة بفجوات وعلل	=
- تأملات ما بعد الإنتخابات	=
- تلبيات مستحقة لمطاليب عتيقة	=
- سجل الناخبين "صوت واحد لناخب واحد"	=
الاستاذ الدكتور كاظم حبيب في عيد ميلاده الماسي	٣٣٨
- بعض محطات الذاكرة وإنطباعها	=
- كاظم حبيب في مواجهة الإسلام السياسي	=
عبد الجبار وهبي (ابو سعيد): الواهب بلا حدود	٣٤٠-٣٤١
-في ذكرى ميلاده التسعين.. خالد في ضمير الشعب	=
- بعض مقالات الشهيد (أبو سعيد)	=
محطات في سيرة أب بطل ومثال	=
- عبد الجبار وهبي.. سيرة مناضل مثال	=
- صديق للناس؟!	=
الاحتجاجات الشعبية.. الواقع .. الرهانات.. الآفاق	٣٤٣-٣٤٤
- ديمقراطية التظاهر والتظاهر بالديمقراطية	=
- الاحتجاجات الشعبية وبناء الشرعية الديمقراطية	=
- قراءة متناثرة عن الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية	=
- تصورات حول تطورات الوضع السياسي مع إشارة خاصة إلى الوضع في كردستان	=
- الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية.. بعض الدروس والخلاصات	=

ملف الشهيد عبد الرحيم شريف	٣٤٥
- الشهيد عبد الرحيم شريف (الثقافة الجديدة)	=
- محطات في حياة الشهيد عبد الرحيم شريف	=
- خواطر وذكريات تجاوز عمرها الستين	=
- عندما كان الشهيد عبد الرحيم شريف مبعداً في بدرة	=
مهدي محمد علي.. إبن البصرة جنة البستان .. وداعاً	٣٤٧-٣٤٨
متألقاً يعتلي محمود صبري صهوة الوداع الأخير	٣٥٠-٣٥١
- نعي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي	=
المثقف والسياسة والاستبداد	=
عندما تصب العلوم المعاصرة في بؤرة فنية واحدة	=
محمود صبري اصطفاف وألوان ومدن (فن حديث لعصر جديد)	=
محمود صبري غواية الرسم والاحتراف الخلاق	=
محمود صبري جدل الفكر والمواقف الجريئة	=
محمود صبري فنان الشعب.. رائد بين التطبيق والإنجاز	=
مسودة مشروع قانون مجالس قبائل وعشائر العراق	٣٥٦
- نظام دعاوى العشائر ومشروع قانون مجلس قبائل وعشائر العراق	=
مداخلة حول مسودة قانون العشائر	=
- العشائرية في المنظومة الإجتماعية	=
في ذكرى تأسيسه الـ ٧٩.. الشيوعي العراقي يحتفي بالمبدع عبد عون الروضان	٣٥٧ - ٣٥٨
نحو حوار هادئ حول قضايا ساخنة: القطاع النفطي مثالاً:	٣٦٠
- نحو سياسة نفطية تعزز وحدة العراق وتؤمن إزدهاره	=
- حقن الماء لرفع كفاءة الإستخدام	=
- المشاريع والبنى التحتية لتطوير القطاع النفطي	=
- نظرة في بعض السمات المستقبلية لصناعة النفط والغاز في العراق	=
بمناسبة الذكرى الـ ٦٠ لصدور الثقافة الجديدة	٣٦٢
إحتفالية (الثقافة الجديدة) بمرور ستين عاماً على صدورها	٣٦٣
ثمانون عاماً من السفر المجيد.. من أجل: وطن حر وشعب سعيد !	٣٦٤-٣٦٥
- لمحات عن نضال الشيوعيين في التعليم	=
- خواطر متناثرة في الذكرى الثمانين	=
تجربة الحزب الشيوعي العراقي في مجال التحالفات السياسية ودروسها	=
- محطتي عبر قطار الحزب	=
- كرسي العراق	=
- الحزب مشروع.. عطاء متجدد لمستقبل مشرق	=
- موقف الحزب من القضية القومية الكردية والفيدرالية	=
- الحزب الشيوعي العراقي والموقف الحريص	=
- صفحات من تأريخ نضال الحزب الشيوعي العراقي.. مقاومة إنقلاب شباط ١٩٦٣	=
- دولة المؤسسات في برنامج الحزب	=
- سلطة الشراكة الوطنية في مفهوم الحزب السياسية	=
- أزمة نظام المحاصصات الطائفية - الإثنية.. أين يكمن الحل؟	=
- اللجان الحزبية غير المفوضة ودورها في قيادة الحزب الشيوعي العراقي (١٩٤٧-١٩٤٩)	=
- وفاء	=
أي مؤسسات تحتاجها سياسات تغيير إقتصادنا الوطني؟	=
- الدولة المدنية الديمقراطية- مقوماتها ومعوقاتها	=
- اليسار بين كتلة جميلة صخرية وباقة زهر حلوة عطرية	=

ـ قدر الشيوعيين العراقيين	=
ـ العلاقة بين الفعالية السياسية للحزب الشيوعي العراقي وتحقيق الأهداف الوطنية	=
ـ بواكير الصراع الثقافي.. وتطوراته	=
ـ من تراث مؤسس الحزب يوسف سلمان يوسف (فهد): قراءة في كراس (البطالة ـ أسبابها وعلاجها)	=
ـ سنوات الغليان في النجف	=
ـ ثمانون عاماً من النضال في سبيل التحرر القومي العربي	=
ـ ظلال من ذاكرة السبعينيات	=
ـ علم الإجتماع، الديمقراطية والربيع العربي: مقارنة بنيوية تأريخية	=
ملف محمد سلمان حسن	٣٦٨ـ٣٦٩
ـ نحو سياسة نفطية تقدمية	=
ـ محمد سلمان حسن: دوروس في الحياة المعرفية	=
ـ = = = مناضلاً ومفكراً وإنساناً	=
ـ = = = كما عرفته	=
ـ مسودة دستور ١٩٨٤ بقلم محمد سلمان حسن	=
ـ لنجعل من سيرة محمد سلمان حسن خير خطوة لتصحيح الاقتصاد العراقي	=
ـ محمد سلمان حسن لا يزال حياً!	=
ـ الأستاذ محمد سلمان حسن كان أستاذي	=
ـ محمد سلمان حسن اقتصادي بارز وماركسي عتيد	=
خبراء النفط في العراق ثروة وطنية.. محمد سلمان حسن نموذجاً	=
ـ في الذكرى الخامسة والعشرين لرحيل محمد سلمان حسن	=
في الذكرى الثمانين للصحافة الشيوعية في العراق: ستة عقود ونيّف من الكفاح من أجل فكر علمي.. ثقافة تقدمية	٣٧٤ـ٣٧٥
ـ الكلمة الافتتاحية للعدد الأول (تشرين الأول ١٩٥٣)	=
قصة الثقافة الجديدة يرويها الدكتور صفاء الحافظ	=
ـ المذكرة المرفوعة الى رئيس الوزراء فاضل الجمالي حول سحب إمتياز المجلة	=
ـ في خمسينية الثقافة الجديدة: مشروع ثقافي وطني يساري	=
ـ رحلتي مع الثقافة الجديدة	=
ـ مجلة الثقافة الجديدة: فصل من تأريخ العراق الثقافي	=
في ثمانينية الصحافة الشيوعية.. شيء عن مجلة المثقف	=
ـ إعلام الحزب الشيوعي العراقي زمن الكفاح المسلح	=
ـ ستبقى الثقافة الجديدة شعلة للفكر النير ومنهلاً لا ينضب	=
ـ تعلمت من الثقافة الجديدة معنى الثقافة والمثقف الملتزم	=
ـ الثقافة الجديدة روح أممية بحاضنة وطنية ديمقراطية	=
دور بارز في المشهد السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي والثقافي على مدى ستة عقود	=
ـ الثقافة الجديدة واحة مفتوحة	=
ـ الثقافة الجديدة.. كل شمعة وأنت الأجمل أيتها الموسوعة	=
ـ قصتي مع الثقافة الجديدة	
مشكلة المياه في العراق- الواقع..الرهانات والآفاق:	٣٧٦ـ٣٧٧
ـ ورقة عمل "الثقافة الجديدة"	=
ـ إصلاح النظام المائي في العراق- إضاءات حول الحوكمة في الموارد المائية	=
ـ المياه في الدستور العراقي	=
ـ المياه الجوفية وإدارتها	=
ـ السياسة التركية بشأن المياه المشتركة ـ مراجعة في ضوء فقه القانون الدولي	=
ـ مياه العراق- بين الواقع والإدارة المستدامة المتداولة	=
ـ السياسات المائية في دول أعلى نهري الفرات ودجلة وتأثيراتها السلبية على العراق	=

- أهمية إنضمام العراق لإتفاقيتي الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية ١٩٩٧ وحماية وإستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات ١٩٩٢	=
- ملاحظات حول سياسة إدارة المياه في العراق	=
- الموارد المائية- المفهوم.. المكونات.. المبادئ	=
- مياه العراق..الواقع والتهديدات	=
- سد الموصل	=
المثقف والحراك الشعبي:	٣٧٨-٣٧٩
- أسئلة في البعد السياسي لمعادلة التظاهر والإصلاح	=
- دلالات مشاركة المثقفين في الربيع العراقي	=
- في الإصلاح الثقافي	=
- الحراك الشعبي والوظيفة العضوية للمثقفين	=
- حوارات ومناقشات الندوة	=
ملف الراحلين فائق بطي وعزيز سباهي.. وداعاً لن تنكسر الأقلام	٣٨١
- خسارة لا تعوض: تداعيات مؤلمة في رحيل الرفيقين فائق بطي وعزيز سباهي	=
- فائق بطي.. قديس الصحافة	=
أبا رافد.. لا شيء يضاهي صداقتك	=
- ذهب فايق	=
- الرفيق عزيز سباهي.. ودعاً !	=
- الرفيق عزيز سباهي في ذمة الخلود	=
- رحيل صاحب "عقود من تأريخ الحزب الشيوعي العراقي"	=
- نبيل عراقي آخر يرحل هذا اليوم	=
ملف الذكرى الستين لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨:	٣٩٨-٣٩٩
- عن التأريخ والتأويل وحقيقة الرابع عشر من تموز	=
- من جدليات الثورة الثرية وأهدافها	=
- المسار السياسي لثورة تموز: الحدث والدلالة	=
- ١٤ تموز الثورة الدائمة	=
- ثورة ١٤ تموز وحالة الصراع الطبقي في العراق	=
- ستون عاماً على صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨	=
- ثورة ١٤ تموز والدولة المدنية الديمقراطية	=
- الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لثورة ١٤ تموز في العراق	=
- مساهمة عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ذكراها الستين	=
إصلاح النظام السياسي في العراق – الواقع والرهانات:	٤٠٠
- مشكلة الهوية الوطنية.. أصل المشاكل ومصدرها في العراق	=
- مقارنة خارطة طريق للإصلاح السياسي في العراق	=
- الإصلاح ومتطلبات التغيير في بنية النظام السياسي العراقي	=
- الإصلاح السياسي والتعددية في المجتمع العراقي	=

خامساً - "باب نصوص قديمة"

الموضوع	العدد
الجيش من فرية الدفاع عن الوطن	٣٤٠_٣٤١
اقتصاد أمريكا وإنعكاساته الخارجية	٣٤٢
سجالات حول السياب	٣٤٣_٣٤٤
بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لثورة أكتوبر	٣٤٥
إعادة الإنتاج الموسعة للطبقات الاجتماعية	٣٤٦
الطريق التأريخي لوحدة الأمة العربية	٣٤٧_٣٤٨
أي إشتراكية في القرن الحادي والعشرين؟	٣٤٩
علام يدل سقوط موسوليني؟	٣٥٠_٣٥١
فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر العالمي السابع للأممية الشيوعية	٣٥٢
وثائق تأريخية حول تفاصيل المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات النفطية الاحتكارية عام ١٩٦٠	٣٥٣_٣٥٤
إشكالية العلاقة بين المثقفين والسلطة	٣٥٥
حريق الرايخشتاغ: ثمانون عاماً على مرافعة ديميتروف أمام المحكمة	٣٥٦
وسائل إستخدام النفط والأرصدة المالية العربية	٣٥٧_٣٥٨
ملاحظات موجزة: هل من تجديد في الموقف من الجيش؟	٣٥٩
العالم الثالث في فكر مؤسسات التمويل الدولية	٣٦٠
فلسفة ماركس من التأويل العقائدي الجامد الى التطور الإنتاجي	٣٦١_٣٦٢
أعمال ندوة معوقات وآفاق الديمقراطية في العراق	٣٦٣
إجتماع مؤتمر الحزب الأول (كونفرنس) للحزب الشيوعي العراقي	٣٦٤_٣٦٥
الصراع الطبقي في الإسلام	٣٦٦
الاجتماع الموسع للجنة المركزية يُقيمُ ثورة تموز في شهرها الثاني (من وثيقة تأريخية)	٣٦٧
المنهج التأريخي الماركسي اللينيني في التفكير لدى فهد	٣٦٨_٣٦٩
الجوهر الفلسفي للايديولوجيا العفلقية	٣٧٠
العلوم الإجتماعية والعلوم الطبيعية في ضوء التفسير المادي للتأريخ	٣٧١
بعض المقدمات السياسية والنضالية الوطنية والطبقية لنشوء الحزب الشيوعي العراقي	٣٧٢
في ذكرى إنقلاب ٨ شباط الفاشي.. ذلك اليوم الأسود	=
من تراثنا الثوري: إنتفاضة النجف المسلحة عام ١٩١٨	٣٧٥
أممية انطونيو غرامشي	=
بادوليو بعد موسوليني	٣٧٦_٣٧٧
حركة العمال في العراق	٣٧٨_٣٧٩
لوكاش وقضية السلطة	٣٨٠
آراء في إصلاح الأجهزة القضائية في العراق	٣٨١
تجديد الماركسية.. الدين.. الحركة الثورية الجديدة	٣٨٢
أوضاع العراق عشية ثورة تموز في تقارير السفارة البريطانية	٣٨٣
مع الشهيد فهد	٣٨٤
(من أرشيف الكومنترن) رسالة رقم ٧	٣٨٥
لنعد الى ماركس	٣٨٦
فصول من تأريخ الحزب الشيوعي العراقي (التأسيس)	٣٨٧_٣٨٨
في السياسة التربوية.. الواقع، الآثار، مهام البديل	٣٨٩
في ذكرى ثورة ١٤ تموز: الفرصة الضائعة لإقامة الديمقراطية	٣٩٠_٣٩١
"لاهوت التحرير" هل هو "هرطقة جديدة"؟	٣٩٢_٣٩٣
حقوق الأمم في تقرير مصيرها	٣٩٤
كفاحنا ضد الصهيونية	٣٩٥
٢٥ عاماً على إستشهاد سلام عادل	٣٩٦
"إشتراكية السوق" في الصين	٣٩٧
أمريكا اللاتينية: حوار مستمر بين الماركسيين والمؤمنين	٣٩٨ - ٣٩٩
العلاقة بين النظرية والتجربة في الصراع الفكري المعاصر	٤٠٠

سادساً - "باب نصوص مترجمة"

الموضوع	العدد
الماركسية الغربية	٣٣٠ -٣٢٩
الأمن في الخليج العربي.. رؤية روسية	٣٣١
أدورد سعيد وأسلوب المثقف	=
الأشكال الجديدة للنظام الرأسمالي	٣٣٢
التصدعات الثقافية للنظام الرأسمالي	=
تحلل النموذج الأوربي	=
عمليات نقل نشاط الشركات	=
الفدرالية: المفاهيم، الأسباب والنتائج	٣٣٤-٣٣٣
خطوة الى أمام أو خطوة للوراء في الصين؟	٣٣٥
أفق ماركسي للإصلاحات الصينية	=
الأساس الطبقي لـ "الماركسيات" الصينية اليوم	٣٣٦
دولة الرفاه الإجتماعية وإفرازات العولمة الرأسمالية	=
الأساس الطبقي لـ"الماركسيات" الصينية	٣٣٧
المتغيرات المناخية الأخرى	=
اقتصاد السوق الاشتراكية (الصين والعالم)	٣٣٨
مَنة زهرة/ ردود على تصريح البرفسور يانغ وحوارات مع البرفسورات يي و وانغ وتسي	٣٣٩
رأسمالية الدولة عصر يتشكل.. هل هو نهاية السوق الحرة؟	=
سبل للخروج من الأزمة	٣٤١-٣٤٠
أمولة التراكم: جون فوستر.	٣٤٢
٧٧ عاماً في خدمة الغرب	=
الوحدة في التنوع	٣٤٤-٣٤٣
الولايات المتحدة الأمريكية المفلسة	٣٤٥
التسلط الاوربي وتفكيك الديمقراطية كنتيجة لأزمة اليورو	٣٤٨-٣٤٧
مجدداً: الصين.. الى أين ؟	٣٥١-٣٥٠
الأهمية التأريخية للجمع بين الاشتراكية وإقتصاد السوق	=
إنسجام بين الرأسمالية والاشتراكية	=
غرامشي: الأزمة، الهيمنة، والتحول	٣٥٢
اليسار الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية	٣٥٥
هل ستنهار الرأسمالية؟	٣٥٦
فهم ثورات ٢٠١١ : ضعف الأنظمة المستبدة في الشرق الأوسط	٣٥٨-٣٥٧
نظرة عامة على التأريخ الاقتصادي لوادي الرافدين	٣٥٩
التجارة غير السوقية في زمن حمورابي	٣٦٠
حكومات اليسار في أمريكا اللاتينية: الإمكانيات والحدود	٣٦٢-٣٦١
مؤسسة التأمين من منظور تأريخي	٣٦٣
الإنتعاش الأقتصادي والمساواة الإجتماعية بدلا من برامج الركود والتقشف	٣٦٥-٣٦٤
الاشتراكية وعالم اليوم	=
الاشتراكية وعالم اليوم – الجزء الثاني	٣٦٧
الإشتراكية وعالم اليوم – الجزء الثالث	٣٦٩-٣٦٨
الاشتراكية في علم اليوم – الجزء الرابع	٣٧٠
الإشتراكية وعالم اليوم- الجزء الخامس	٣٧١
أفكار نقدية مع إطلالة على مفترق طريق تأريخي	٣٧٢
الرأسمالية وعدم المساواة	٣٧٣
حول مفهوم "التحول" عند انطونيو غرامشي وكارل بولافي	٣٧٥
أي حزب للإشتراكية في القرن الحادي والعشرين؟	٣٧٧-٣٧٦

من أرشيف الكومنترن: تقرير قاسم حسن الى الكومنترن (القسم الاول)	٣٧٨-٣٧٩
لوكاش وقضية السلطة	٣٨٠
من أرشيف الكومنترن: تقرير قاسم حسن الى الكومنترن (القسم الثالث)	٣٨١
من أرشيف الكومنترن: تقرير قاسم حسن الى الكومنترن (القسم الرابع)	٣٨٢
(من أرشيف الكومنترن) رسالة رقم ٥	٣٨٣
(من أرشيف الكومنترن) رسالة رقم ٦	٣٨٤
(من أرشيف الكومنترن) رسالة رقم ٧	٣٨٥
ثورة أكتوبر وعصر الثورة العالمية المضادة	٣٩٤
حول ضرورة يوتوبيا ممكنة التحقيق كجزء من الماركسية	٣٩٦
بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد كارل ماكس	٣٩٨ - ٣٩٩
ماركس ومفهوم الثورة والتحول اليوم	٤٠٠

* أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للرفاق كاوه وحازم وأبو ميثم (السويد) وأبو فكرت وأبو كريم وأبو يوسف (بغداد)، لمساعدتي في الحصول على أعداد "الثقافة الجديدة" غير المتوفرة لديّ، مع خالص التمنيات بموفور الصحة والتوفيق – د. كاظم المقدادي.

** تتوجه هيئة تحرير (الثقافة الجديدة) بالشكر الجزيل للدكتور كاظم المقدادي، على الجهود الكبيرة، التي بذلها في إعداد هذا الكشاف. ان مبادرته الكريمة هذه تستحق التقدير والاعتزاز. وننتهز هذه الفرصة لنتقدم له بخالص الاماني بالصحة الوافرة والعطاء المتواصل.

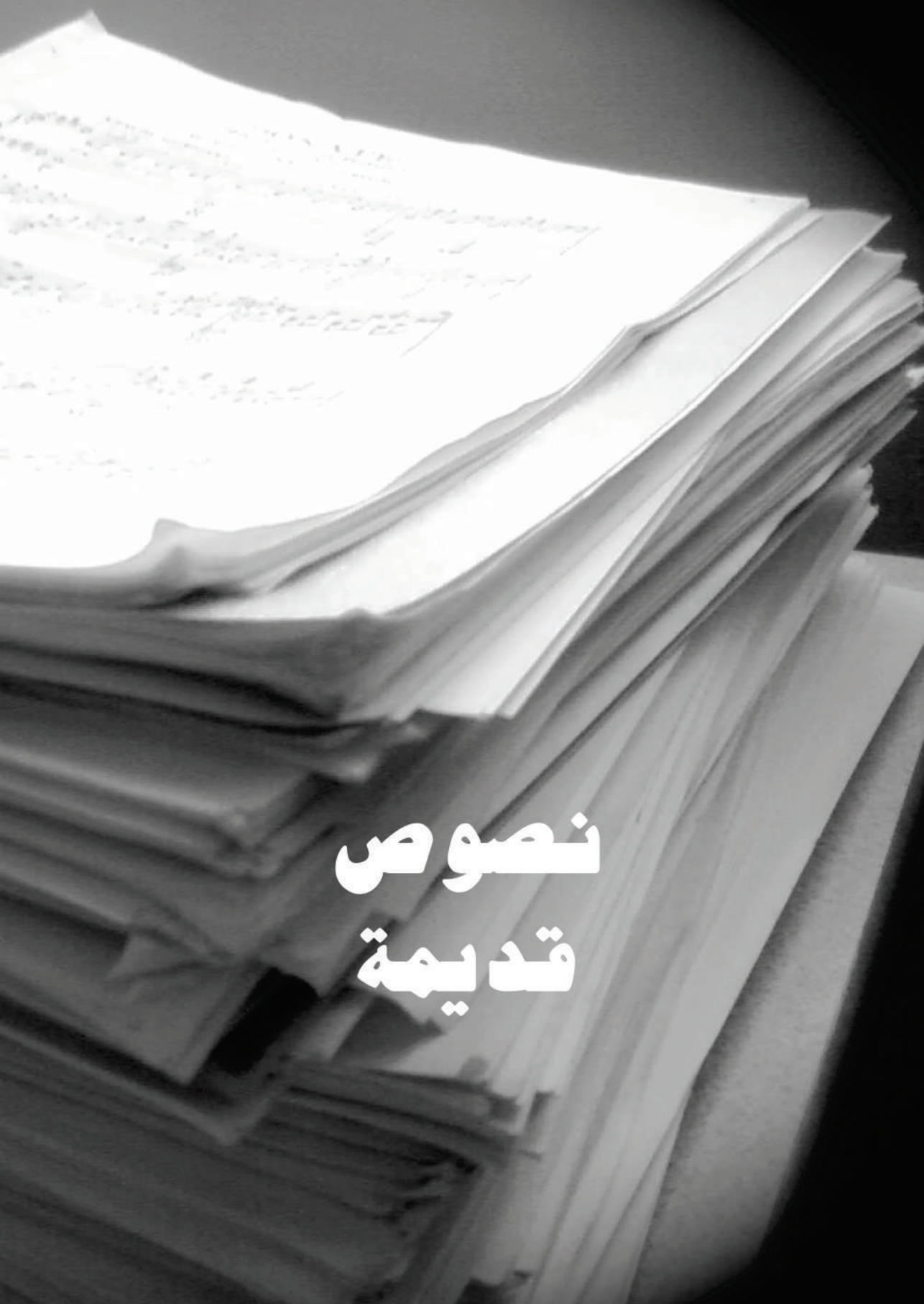
نصوص
قديمة

الدولة المركزية
تقاليد الماضي واشتراطات الحاضر

فالح عبد الجبار*

تكاد قضية وفكرة وتاريخ الدولة المركزية ان تكون من بين أبرز الهموم العربية. فهي تتكرر في ميدان الشعار السياسي، وفي أدب التحليل السوسيولوجي، وفي ميدان الدراسات التاريخية. ولها، في عالمنا العربي، نكهة خاصة، تبدأ بالخوف من تمزق دول عربية قائمة، تحت وطأة انقسامات اثنية أو طائفية، أو توسع خارجي، ولدينا في الذاكرة العربية أكثر من بعبع حقيقي، فلسطين، لواء الاسكندرون، هذا لذكر مثلين ساطعين. وتملا النكهة الخاصة من الخوف من التمزق الى الحلم بالوحدة الشاملة، فما من مفكر عربي، أو حزب سياسي عربي، إلا ويطلق آهات الحسرة أو الامل في بناء دولة مركزية عربية واحدة، تنقل رقعتنا في عالم الانفعال الى عالم الفعل في العصر الراهن، باستقطاباته وتكنولوجيته المتقدمة.

وبين الخوف والأمل، ثمة الفخر بالماضي العتيد، ماضي هذه الرقعة في الحقب الغابرة تماما، التي شهدت، في باكورة خاصة، ميلاد دولة مركزية في مصر ووادي الرافدين، كخاصية شرقية مميزة، لم تعرفها اوربا إلا في عهود حديثة نسبيا.

ويجد المرء نفسه هكذا محاصرا بفكرة الدولة المركزية، حصارا لا فكاك منه.

وبالطبع فان سر تشكل الدولة المركزية في الماضي السحيق، يكمن في عوالم لحم تتجاوز سر تشكلها وديمومتها في العصر الراهن. فبين هذين المستويين التاريخيين فوارق يصعب اجتيازها، كما يصعب اعادة انتاجها.

التمزق الراهن

تتقاطع في المنطقة العربية عوامل متضادة، عوامل دمج واستقرار، وعوامل تمزيق وتفكيك، داخل كل بلد عربي، وبين البلدان العربية مجتمعة.

ولو عرضنا، بنظرة سريعة، بعض ملامح ذلك، لوجدنا ان العنصر الاثني يلعب دورا بارزا، في اثارة مخاوف التمزق، البربر في الجزائر، الاثنية المسيحية في جنوب السودان، الشعب الكردي في العراق وسوريا.

ان تشكل الاثنيات، وتبلورها في قوميات متميزة ثم في دول قومية متميزة، ملمح من ملامح العصر الحديث. بل ان مفهوم الأمة، في اللغات الاوربية nation هو مرادف لا اكثر لمفهوم الدولة state،

ذات الرقعة المحددة. بالطبع هذا لا يمنع، ولم يمنع، نشوء دول متعددة القوميات (سويسرا مثلا، أو كندا)، أو انقسام اثنية محددة على عدد من الدول (الايرلنديون)، أي نشوء حالة عدم تطابق بين القومية والدولة. وإذا كانت مثل هذه محدودة في أوربا، فإنها اكثر تعقيدا في الشرق، في قوس قزح التشابك الديني والقومي.

وتمتد القضية أكثر، اذا اضفنا الى ذلك البعد الديني، وبالتحديد التنوع الديني، كما يتجلى في مثال الاقباط في مصر، أو تقسيم السلطة المسيحي - الاسلامي - الدرزي في لبنان، أو حتى في وجود اقليات يهودية كانت موضع صراع مع الحركة الصهيونية (مثال العراق، المغرب).

بموازاة الانقسام الديني، ثمة الانقسام الطائفي (الشيعة، السنة، العلوية مثلا)، الذي يبرز في مثال العراق ولبنان، وبلدان أخرى.

وإذا كانت اشكال الولاء والاتحاد الديني والطائفي تنتمي الى مجتمعات غابرة، قديمة، بسبيلها الى الاندثار، فإنها اكتسبت طابعا وتعقيدا مع بروز الحركات الاسلامية في السبعينات، وبخاصة مع بروز الحركة الخمينية – حاملة المذهب الشيعي الاثني عشري - فقد تداخل البعد الطائفي في التماسك الداخلي لبعض الدول، كما تتداخل في العلاقات الاقليمية. ولوحظ هذا في الخليج بصورة جلية.

أما البعد الديني فانه يتميز بخصوصية اخرى. ففي الشرق، كان الدين وما يزال الى حد كبير، يؤدي وظيفة التعبير عن وعي الذات الاثني فالقومي. ونقول الاثني فالقومي، معتبرين هاتين المقولتين متتابعتين تاريخيا. وهناك فرضية جريئة، ترى ان الدين الاسلامي الحنيف لعب هذا الدور (عدا عن وظائف الدين الاخرى الايمانية والأخلاقية والاجتماعية) في توحيد القبائل العربية في الجزيرة. بتعبير اخر ان دولة الإسلام، حسب هذه الفرضية، هي أول دولة عربية في التاريخ. وعلى هذا يكون الدين الاسلامي أول تعبير تاريخي، ومديد عن وعي الذات الاثني العربي.

وما زال يلعب هذا الدور بمعناه الحضاري العام. بالمقابل نجد ان التمايز القومي في اوربا قام على اساس اللغة والحضارة، وليس على أساس الدين، بل جرى في أحيان كثيرة، في تضاد مع الكنيسة الرسمية (1).

من تاريخ الدولة المركزية

يدهش الكثير من الباحثين الفارق الهائل بين دولة المدينة في التاريخ الإغريقي، وبين الدولة المركزية في مصر، التي سبقت الاغريق او عاصرتهم.

ويجد المرء الفارق نفسه، بصيغة أخرى، في تاريخ العراق القديم، وبين دولة المدينة (الأكدية، البابلية، الاشورية) وبين الدولة المركزية التي اشادها العرب المسلمون. أو أيضا الفارق بين الدولة – المدينة في تاريخ الجزيرة قبل الإسلام، والدولة المركزية الواسعة بعد ظهور الاسلام.

ويُرجع الكثير من واضعي الفرضيات التاريخية، نشوء الدولة المركزية الى مجموعتين من العوامل. المجموعة الاولى هو ما يسمى مجموعة الحضارات النهرية، التي تفرض، بحكم اعتماد الحياة

على الانهر (النيل، دجلة والفرات، الخ) تنظيما مركزيا صارما للري، والذي يفترض بدوره وجود وحدة سياسية تمليها هذه الضرورة. وبالطبع فان نشوء الدولة المركزية هنا يفترض سلفا تطور الزراعة، وتطور اساليب البناء، والحساب الرياضي، واستيعاب جغرافية الري، أي يفترض تطورا حضاريا يشكل الوعاء لاكتمال الدولة المركزية في الحضارات النهرية. وهو أمر تحقق في مصر قبل الميلاد. ويستدل عليه الباحثون من المدونات التاريخية لحروب التوحيد، المديدة بين شطري مصر الشمالي والجنوبي، كما يستدلون عليه من تاريخ دراسة الاديان القديمة في مصر، وبالذات بروز فكرة التوحيد في مصر قبل ظهور الديانات العالمية، بوصفها تعبيرا عن وحدة حياتية أعمق (2).

أما المجموعة الثانية، في مجموعة من الحضارات التجارية، حيث تلعب مدن رقعة معينة، دور قنوات حافظة للتبادل المادي والمعرفي، الضروري لاستمرار الحياة. ان توسع التجارة، وضرورة حفظ خطوطها، الذي هو بمثابة حفظ الحياة ذاتها، يستدعي، بوصولها نقطة معينة من التطور، تجاوز محدودية الانقسام القبلي، وتجاوز انغلاق المدن المعزولة. والواقع ان سعة التبادل نفسها، وسعة تجارة المسافات البعيدة، تخلق، بفعل التكرار، وما يولده من حاجات وضرورات، اواصر متينة تشتد حتى توفر الاساس لانتشار سلطة فوق قبلية، تؤلف مصلحة عامة لسائر شظايا المجتمع، بإزاء كل جزء قبلي منه.

هنا ايضا ثمة شرط مسبق، هو شرط الازدهار الحضاري: تطور الصناعات اليدوية، ونمو الرفاه. فالتجارة مستحيلة من دون فوائض، ومن دون معرفة بالفلك، الوسيلة الوحيدة لتحديد اتجاهات السفر.

في مثل هذه الحضارات الموغلة في جلال القديم، تأتي أشكال الاتحاد في دولة مركزية كإطار واسع يتجاوز الانقسام القبلي، ليخلق وحدة اثنية، ويكون الدين التوحيدي هو عامل اللحم الروحي.

هذا لا يعني ان الاثنيات الموحّدة، لا تمتد، بقوة جبروتها العسكري والروحي، لتخلق امبراطوريات تتميز بتعدد اثني – قبلي، وبالتالي ديني أيضا، فتخرج عن الاطار الاصلي للدولة المركزية، كدولة تمثل اثنية محددة حطمت اطارها القبلي الضيق. وغالبا ما تعرضت هذه الامبراطوريات، الى تثلّمات داخلية مزقتّها. أو الى اجتياحات خارجية عاتية. والتاريخ الشرقي، كما يقول سمير أمين، مليء بجثث الحضارات التي تمزقت بفعل ذلك (3).

ويبدو من تكرار نشوء الامبراطوريات، ان توسعها كان ينتهي عند نقطة معينة تفضي لانهيارها. وان الامبراطوريات ليست، فعليا دولة مركزية، بل هي دولة مركزية مقرونة بملحقات، وان العلائق العضوية (الحضارة النهرية الواحدة) التي تشد اجزاء الدولة المركزية، تكون غائبة في العلاقة بين هذه الدولة وملحقاتها من الامصار والاصقاع الاخرى. وهذه العلاقة الاخيرة ترتكز على قوة لحم أخرى: القسر العسكري. ونلاحظ السهولة

التي يتم بها انفصال الاجزاء البعيدة من الإمبراطورية، وإمكان استلال ولاتها وأمرائها عن المركز.
وفي هذا الاستطراد التاريخي، يمكن الاشارة الى أن الامبراطورية الإسلامية، وإمبراطوريات الشرق عموما، كانت سباقة الى التطور الحضاري، بالقياس الى باقي رقاع المعمورة، وبالذات بالقياس الى أوربا المتوحشة عصر ذاك. ومن دون الغرق في بكائيات على اطلال الماضي، والتوسل بحضارتنا الغابرة لنسيان تخلفنا الراهن المريع، نقول ان المنطقة العربية كانت تاريخيا أجدر بالتطور الحضاري الذي افتتحه العصر الرأسمالي، عصر التطور الصناعي والتكنولوجيا. والسؤال المهم هو لماذا لم تنطلق الحضارة الجديدة، الصناعية، من رقعتنا التي توافر فيها العناصر الاولية لمثل هكذا تطور.

خصوصية تاريخية

حاول بعض المفكرين تقديم جوانب تقوم على ان التطور الرأسمالي الحديث نشأ في اطراف النظام الإقطاعي، أي في بقاعه الضعيفة وليست القوية. وهذا يعني ان مركز التطور العالمي كان قائما في رقعتنا، أولا. كما يعني، في جانب آخر، ان المناطق التي تطورت حضاريا قبل غيرها دفعت ثمن ذلك لاحقا، بمعنى انها كانت محط اطماع الشعوب البدوية الغازية، التي كانت تفتك بكل الحواضر، كمواطن للوفرة والثراء. زد على ذلك ان رسوخ البنى الروحية والمادية القديمة كان يبلغ من القوة مبلغا يمنع انبثاق الجديد أو يعيقه.
وأتذكر في هذا الصدد مقولة شهيرة لماركس يشير فيها الى ان المغول، شعب رعوي، لا يحتاج سوى الى مراع فسيحة. ولم يكن ينقصه شيء من منظومات الري وغيرها من معالم الحضارة. لذلك فقد سعى الى تهديم كل هذه المعالم في الاصقاع التي اجتاحها غازيا. وتكرر الحال مع الغزو العثماني للمنطقة العربية (4).
هذه الفترات كانت بمثابة انقطاع تاريخي، ناجم عن عوامل خارجية، اكثر منه عن عوامل داخلية، من دون اغفال دور هذه الاخيرة قط.
ونلاحظ مع بداية القرن التاسع عشر، قرن التماس العربي – الاسلامي مع اوربا الرأسمالية: ان تقاليد الدولة المركزية المُضرة، القديمة، شقت طريقها سريعا الى عدد من امارات المنطقة. حسبنا نذكر مثال مصر محمد علي، أو مثال الدولة الصفوية في ايران. او حتى الدولة الوهابية الاولى في القرن التاسع عشر، أو دولتهم الثالثة في مطلع القرن العشرين. ولكن هذه الدولة المركزية الشرقية الجديدة تختلف كليا عن الدولة المركزية الأوربية، التي قامت على وحدة السوق والإنتاج الصناعي، وهما قوة اللحم المادية، مقرونة بقوى روحية تتمثل في الفكاك من السلطة فوق القومية للكنيسة، سواء بصيغة كنائس بديلة (بروتستانية، كالفينية... الخ)، أم بصورة فكر فلسفي وضعي، عبر عن قوة الالتحام الروحي للقوميات المتمايزة في أوربا.

ان الدولة المركزية في منطقتنا في القرن التاسع عشر هي دولة مركزية مناقضة أو نافية للتجزؤ الإقطاعي، وهي تستند، في جانب منها، الى قوة النزوع الى الدولة المركزية الذي يضرب جذوره في التاريخ السحيق.

وعليه فان الدولة المركزية هنا نهضت من دون وجود الاقتصاد السلعي الرأسمالي والسوق الرأسمالية. اما في أوربا، فان الدولة المركزية، اقطاعية الطابع، كانت مستحيلة من دون هذه السوق الموحدة، التي أخذت في التبلور خلال القرون 14 – 16، ولم تنته عملية تشكلها أو تنضج إلا أواخر القرن التاسع عشر، قرن توحيد المانيا وإيطاليا، بعد القضاء على تبعثرها الاقطاعي.

ولكن الاقتصاد الزراعي - الحرفي - الرعوي المميز للحقبة الاقطاعية في بلداننا تهدم ويتهدم بسرعة كبيرة منذ بداية هذا القرن. ورغم وجود بقاياه حتى الآن، فان انتقالنا الى اقتصاد السوق، حقيقة قائمة. وهو يزيل معه قوة التلاحم القديمة أو يغير وظائفها، ويستدعي وجود تلاحم قوى جديدة، ويعطي وظائف جديدة لقوى التلاحم القديمة أيضا. فأشكال الولاء القبلي، والطائفي والديني، المميزة للحقب القديمة تتقلص، وتحل محلها روابط جديدة رغم أنها، والحق يقال، ما تزال تحمل بعض ملامح القديم. ومن حسن حظ هذا التطور (أم من سوئه) ان الاشكال التكنولوجية الحديثة للإنتاج، تطلبت وتتطلب ان تقوم الدولة مقام مالك ومنتج جماعي يضفي عليها سلطانا أشد من سلطان الدولة المركزية الغابرة في العصور الخوالي، أو سلطان الدولة المركزية الخراجية في القرن التاسع عشر مثلا.

بيد ان هذا يتعلق ببلدان محددة من المنطقة العربية، ولا يتصل بالعالم العربي ككل واحد.

المشكلة الراهنة

إن وعي الذات القومي في المنطقة العربية يتميز بتاريخ أطول وأعمق من مثيله الغربي، وهو مندغم، بأشكال متباينة، بالإسلام، في صورة هذا المذهب أو ذاك، أو في صورة الاسلام الكلي (الفرق بين الوهابية وبين طروحات الافغاني مثلا). وعند اخذ المنطقة العربية ككل نقول ان العرب لم يبلغوا بعد مستوى الدولة – الامة. وان هذه المهمة ما تزال قائمة. فأشكال الاتحاد البشري المعروفة حتى الان تشير الى ما يشبه التسلسل التالي: القطيع البشري، القبائل والعشائر، تشكل الاثنيات والأقوام، تشكل الدولة القومية، مع وجود بُعد بشري عام ما يزال نُطفا في رحم الغيب.

انطلاقا من ذلك فان نشوء الدولة – الأمة هي مرحلة أرقى بالنسبة لتطور إثنية أو قوم من الاقوام.

ان تشكل الدولة القومية الوحيدة، التي ما نزال بمنأى عنها، يتطلب عوامل التحام روحية ومادية. ان العوامل الروحية عناصر مهمة، عوامل اللغة، والتاريخ والعادات والتقاليد والحضارة المشتركة، والتسمية الذاتية، والدين (الى حد معين)، الخ.

ان قوة استمرار العوامل الروحية، بفعل منطقها بالذات، حفظت لنا قدرا من التماسك العربي، وان استمرار هذه العوامل بالقوة ذاتها يقتضي تدعيمها ببنيان مادي. وان غياب هذا البنيان المعاصر يهدد قوة الاستمرار أعلاه، التي تبدو وكأنها توشك ان تستنفد نفسها، بل انها تصرح طالبة النجدة. وهذا مجرد تعبير عن تنامي التباعد بين البلدان العربية.

ان المنطقة العربية تشهد ميلين متناقضين: الاول طارد، نابذ، ممزّق. والثاني جاذب وجامع.

فعلى صعيد كل بلد، يسير التطور الحديث حثيثا، مدمرا كل اشكال الولاء والاتحاد القديمة، لكن اشكال الولاء والاتحاد الجديدة ليست راسخة بقوة كافية، أو انها متفاوتة الرسوخ باختلاف البلدان. وفي حالات غير قليلة نرى ان العلاقات الحديثة انما يجري فرضها بأدوات تقليدية. فمثلا الدولة المركزية الحديثة القائمة على الوحدة القومية لشعبها، والتحامه الوطني، غالبا ما تلجأ الى علاقات اسرية وطائفية لتمتين تماسكها كنخبة حاكمة. وإذ يخدم ذلك، جزئيا، تعزيز التطور الحضاري العام، فانه يولد بالمقابل تمزقات داخلية، مستثيرا اشكال الاتحاد والولاء القديمة (الطائفية، الدينية، القبلية). من هنا فان الطابع المتناقض لهذه الظاهرة وبقدر ما يتعلق الامر بالعلاقة بين الدول العربية، نلاحظ أيضا وجود ميلين متضادين. ان اقتصادات البلدان العربية تتزايد ارتباطا بالسوق العالمية. هذا التعاظم في الارتباط مع المتروبولات الخارجية يزيد من ضعف الترابط بين البلدان العربية. من هنا نشوء ما يسميه دعاة الفكر القومي بـ "النزعة القطرية".

ان مأزق تشكّل الامة - الدولة على الصعيد العربي الشامل لا الجزئي، في هذه الحقبة، هو مأزق التطور الرأسمالي التابع، ومأزق التفكك الاقتصادي العربي مقابل التلاحم البنيوي للاقتصادات العربية مع السوق العالمية. وهناك ميل معاكس، هو فعل بعض العوامل السياسية والعسكرية والأمنية، وهي بالغة التقلب والتغيير. ولذلك فان ما ينشأ عنها من اتحادات هو بناء بالغ الهشاشة مقصور على حاجات ضيقة للتعاون بين النخب والأسر الحاكمة، ولا يلبي الحاجة الفعلية لخلق سوق موحّد، أي خلق معمار مادي للأمة – الدولة في المستقبل.

بتعبير آخر ان الدولة المركزية المحلية (في قطر عربي) تقوم الآن على قاعدة صناعية – زراعية وعلى علاقات سوق، وهي ترتكز على تاريخ وتقاليد مديدة للدولة المركزية. لكن الدولة المركزية الشاملة غائبة في كل العالم العربي، من جراء الافتقار الى السوق الموحد، وهي بالتالي هشة كمستقبل (5).

ولما لم تكن سائر الدول العربية تتميز بذلك، فان تلك الدول الهامشية كانت ستمضي هلاكا لولا وجود دول عربية مركزية قوية، ولولا نظام العلاقات الدولية، الذي يشكل، بفعل مصالحه، عامل حماية نسبية، في هذا العقد الاخير من القرن العشرين، رغم ان هذا النظام الدولي نفسه هو عامل اعاقة بوجه نشوء الدولة المركزية العربية الشاملة.

*** كتب هذا المقال عشية بدء الانتفاضة العراقية في آذار 1991 التي ارتعد منها الكثير من العرب، خوفا على "الدولة المركزية".**
(الثقافة الجديدة)، العدد 235/ تموز 1991، ص 13 - 20.

هوامش

1 - انظر مبحثنا: اشتراكية ماركس، القومية، الدين، في كتاب: حوارات، بيروت، دار الفارابي 1990، وكذلك مجلة قضايا فكرية، الكتاب التاسع والعاشر، نوفمبر 1990.

2 - يمكن الرجوع على سبيل المثال الى "تاريخ، الحضارات العام" لموريس كروزيه، طبعة بيروت، دار عويدات، أو "قصة الحضارة" لويل ديورانت، وغير ذلك من التأرخات الموسوعية.

3 - انظر سمير أمين، الأمة العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، أو كتابه "ما بعد الرأسمالية"، مركز الدراسات العربية، بيروت.
أيضا: سمير أمين- علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الايديولوجي العربي - دار الحداثة، بيروت.

4- في المقدمة العامة لكتابه الشهير: الغروندريسة.

5- أما الباكون على الدولة المركزية في العراق وسواه، فان دموعهم المدرارة، الساخنة، المترعة بوله صوفي حول مستقبل "الدولة المركزية" لا تشي بادراك حقيقي لمقومات هذه الدولة. ان جل ما نستخلصه من عواطف القلب التي يبدونها، ان مثل هذه الدولة هي نتاج "قائد" فرد، بدل ان يكون هذا "القائد الفرد" نتاج لحظة من لحظات تطور هذه الدولة.
ان انقلاب العلاقة بين الذات/ الموضوع، بين الحامل والمحمول، في هذا النمط من التفكير، الاقرب للخرافة، هو امتداد لبنية معرفية موغلة في التقدم، بنية معرفية سبق ان ساطها بسياط النقد الموجع، مفكر كان يقف مواقف سلفية، هو المصري حسن حنفي، في كتابه: من العقيدة الى الثورة، (مكتبة مدبولي، القاهرة). وأود ان اقتبس عدة فقرات عن فكرته النقدية حول هذه العبادة للفرد، ومدى تفاهتها ابستمولوجيا. يقول حنفي:
"تبدأ المقدمات التقليدية بتنزيه الله تنزيها مطلقا... بلغة العشق والهيام" (الجزء الاول ص 5). ويظل العالم الاصولي يتغزل في هذه القوة لدرجة الفناء. وكلما شعر بعجزه قوّى مدحه... وبالتالي ينشأ السلطان الديني أولا ثم السياسي... ويكون السلطان منفردا بسلطانه". (ص 17).
وهذا "يجعل العلاقة احادية الطرف من واهب وموهوب" (ص 10) "ومن مآسي عصرنا تشخيص الافكار وعبادة الأشخاص". (ص 13) وهكذا "يتدهور التاريخ، ويسير في انحطاط مستمر، ويظل التاريخ الأول قدوة للناس، يتقدمون بالرجوع الى الوراء ويسيرون الى الامام ووجوههم الى الخلف" (ص 15).
"الحديث عن السلطان واحد، السلطان الديني أم السلطان السياسي... وكلاهما يتم الكلام عنه بلغة الجبروت والعظمة" (ص 20).
وهذا "قضاء على الذاتية، ذاتية الافراد وذاتية الشعوب" (ص 21).
"مدح السلطان لا يقوم على خصائص موضوعية في السلطان، بل هو اتجاه نحو السلطة بالتملق والزلفى... ونشأ كتّاب لهم هذه الوظيفة في مدح القائد الملهم، والزعيم الشجاع، وابن الشعب البار، والمجاهد الأعظم، والرئيس الأفخم، وصاحب القرار... الخ) (ص 28).
"السلطان لا يهدي ولا يضل... هو سلطة تنفيذية خالصة... ليس السلطان مصدر الخير والصلاح، بل... مصدر للفساد... لنفسه ولشعبه.. السلطة في غياب الرقابة الشعبية تفسد...". (ص 25).

نصوص مترجمة

حوار مع أشيل مبيمبي Achille Mbembe*
التعامل مع "غير الضروري" في عالم اليوم..
سؤال تاريخي لا تستطيع الرأسمالية الاجابة عليه

حوار أجراه: أرنولد شولزل وبيتر ميرغ
ترجمة: رشيد غويلب

أشيل مبيمبي يتحدث في مؤتمر روزا لوكسمبورغ العالمي الثالث والعشرين الذي عقد في برلين (١٣ شباط ٢٠١٨)

أرنولد شولزل: اسمح لي أولاً، طرح بعض الأسئلة عن السيرة الذاتية. تكتب أنك، كطفل وشاب من الكاميرون، تأثرت كثيراً بنشوئك مع أسرة زعيم المعارضة، روبن أوم نيوبي، الذي تعرض للتعذيب والقتل في عام 1958. ماذا كان يعني، بالنسبة لك الوضع، بعد ما يسمى باستقلال الكاميرون؟

ج - ربما من المفيد تناول الأوضاع في سياقها التاريخي. في البداية، كانت الكاميرون محمية ألمانية. وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، تم إلحاق أراضيها بفرنسا والمملكة المتحدة. وقامت هاتان السلطتان بإدارتها نيابة عن عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية. وخصوصية الكاميرون، تكمن في أنها المستعمرة الوحيدة السابقة في الصحراء الأفريقية، التي قامت فيها مقاومة مسلحة للحكم الاستعماري الفرنسي. وبذلك كانت المنطقة الوحيدة التي عكست رغبة مبكرة في الاستقلال. وعندما قام الفرنسيون بقمع هذه الحركة، كانت النتيجة اندلاع حرب استقلال.

لقد نشأتُ في عائلة كانت فيها جدتي جزءا من حركة الاستقلال، التي هُزِمت عسكريًا وقُتل زعيمها روبن أم نيوبي في عام 1958. ثم نقلت السلطة إلى القوى السياسية المحلية التي عارضت الاستقلال. ولم تكن لديهم رغبة في إحياء ذكرى الكفاح ضد الاستعمار، بل أرادوا الغاءه كليا. وتعاملوا مع كل من شارك فيه، باعتباره إرهابياً، أو قاطع طريق. لقد روت لنا جدتنا حكايات هذا الكفاح، وفي هكذا سياق ثقافي ترعرعت. أعتقد أن قصص النضال والمقاومة المبكرة شكلت لب عملي الفكري والثقافي، وكان لها تأثير كبير فيه.

أرنولد شولزل: كنت في مدرسة مسيحية يديرها رهبان دومينيكان، وأنت تذكر أن المسيحية كانت أحد مصادر مقاومة الاستعمار. هل هذه تجربتك؟

ج- كانت عائلتي كاثوليكية، وحتى التحاقي بالجامعة، تعلمت في مدارس كاثوليكية. لقد كانت جدتي أمية. وعندما كنت صبيا، طلبت مني أن أقرأ لها الكتاب المقدس بلغتها الخاصة. في وقت مبكر من حياتي، تعرفت الى العالم الروحي الذي يمثله الكتاب المقدس - بجغرافيته وشخصياته، هذه المجموعة الرائعة من القصص المحفزة جداً للخيال.

ولذلك، تعرفت في وقت مبكر جدًا، بالإضافة إلى الحكايات التي أخبرتني بها جدتي عن التحرر، الى القصص التوراتية. وعندما ذهبت إلى المدرسة الثانوية، تعلمت اللاتينية واليونانية، والتي علمتني أيضًا القصص القديمة. هذه هي الأساطير الأساسية الثلاثة التي تشربتها في صباي. والمتعلقة بالمسيحية. وخلال سنوات دراستي، نشطت في الشبيبة الكاثوليكية، وهي

منظمة طلابية تابعة للكنيسة. وكانت متأثرة كثيرا بلاهوت التحرير القادم من أمريكا اللاتينية. واتذكر، على سبيل المثال، أنني مارست كل أنواع الوظائف الصغيرة، اثناء الدراسة، لكسب بعض المال، وكان إحداها العمل ككتبي في مكتبة الكهنة الدومينيكان في ياوندي. وفي إحدى الاماسي أغلقت المكتبة وجلست لأقرأ شيئا ما. وعثرت على كتاب غوستافو غوتيريز "لاهوت التحرير". لقد كان الكتاب، بالنسبة لي، مفيدا للغاية، وتوصلت إلى استنتاج مفاده أنه في ظل ظروف معينة، ان المسيحية لا تكون بالضرورة أفيونا للشعوب، بل يمكن أن تكون، خاصة بالنسبة للفقراء، مصدرا قويا للمقاومة.

أرنولد شولزل: احدى المشاكل التي تناقشها في الغالب، هي مشكلة الكونية. يعتبر "التفكير الغربي" نفسه كونيا، ولا يزال، هذا الاعتبار، حتى اليوم، أساسًا للعديد من الحروب المعاصرة التي يُزعم أنها تخاض لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع انحاء العالم. وانت تحدثت، بالضد من ذلك: الفلاسفة والمؤرخون والساسة الغربيون ادعوا، منذ بداية الاستعمار، في القرن 14 /15 هذه الكونية، ولكنهم منعوا هذه الكونية من الوصول الى سكان المستعمرات. وتبين ذلك بواسطة اختراع "الزنوج" و"العرق". وانه لمن الصعب لفيلسوف الماني ان يعلم، على سبيل المثال، ان هيغل كان يتبنى الموقف نفسه. ولهذا يجب علينا اعادة كتابة تاريخ الفكر الأوربي.

ج – تماما

بيتر ميرغ: من المثير للاهتمام بشكل خاص بالنسبة لي، أنك لا ترفض الادعاء الكوني بظاهرة التنوير الغربية كأداة للاستعمار، مثل منظري ما بعد الاستعمار. لقد كان كذلك، ولكنك تؤكد أن هذا الادعاء الكوني يحتوي بداخله على لحظة مضادة للاستعمار. هل يعود سبب هذا الموقف الى تجاربك المبكرة مع المسيحية؟

ج – السؤلان مرتبطان، لذا سأجيب عليهما معا. إن ما يعجبني في ما يسمى بالفكر الغربي هو أنه واحد من الثقافات التاريخية القليلة في العالم، التي طورت مصادر لنقدها من الداخل. حتى أولئك الذين لا ينحدرون من الغرب، ويريدون انتقاد الكونية الغربية، يمكنهم العثور على الأدوات في الفكر الغربي لبلورة هذا النقد. وبالطبع يمكنك العثور على ذلك في مكان آخر، ولكن هذه النقطة تبدو، بالنسبة لي، مهمة جدًا. وهذا هو السبب في أننا لا نستطيع أن نقول ببساطة، "دعونا نتخلص منه!" وهذه هي النقطة الأولى.

النقطة الثانية هي أن ما يسمى بالفكر الغربي لم يطور فقط من قبل أناس من الغرب. لقد استفاد من العديد من

المصادر المختلفة من اماكن أخرى. وكان لغير الغربيين نصيب في تطويره - العرب واليهود والأفروامريكيين. والنظرية الغربية المعاصرة لا تنتمي الى الغرب فقط. عندما يتحدث صديقي الهندي ديبيش تشاكرابارتي Dipesh Chakrabarty (مؤرخ هندي - المترجم) عن"اقلمة" أوروبا، يجب ألا نفهم ذلك على أنه رفض لأوروبا، لكن قراءة نقدية لتاريخها الفكري بادواته الخاصة – وهؤلاء من أماكن أخرى. وهذا يعني المطالبة بحصة في ما يعرف بإنه فكر غربي. لأنه لم يعد، ومنذ وقت طويل، ملكهم فقط. ويبدو لي هذا الأمر مهمًا جدًا في اطار خطة إزالة استعمار الفلسفة. ويعني ذلك كتابة تاريخ آخر للفلسفة، ويجب ان تنطلق كتابة تاريخ بديل للفلسفة من هذين الإفتراضين.

وبهذا يمكن طرح النقطة الثالثة، عرض كونية "أفقية"، وهي ليست "عمودية"، هرمية، بل ان صح التعبير"اعادة توزيعها". وفي التفكير التقليدي للشتات الافريقي كانت هذه دوما نقطة الانطلاق. اقرأ ليبولد سنغور، إيمي سيزير، إدوارد غليسانت، جيمس بالدوين، وليام إ.ب. دو بوي (مفكرون وكتاب افارقة - المترجم) - لقد حاجج جميعُهم، على الدوام، بهذا المعنى. ليس للاختلاف، بل من اجل كونية شاملة، التي تهتم بما هو بشري وغير بشري ايضا. ان مثل هذه الكونية تكون بطبيعتها مكوكبة. ولذلك، احاول في عملي توضيح فكرة الكوكبة. وهذا أمر مهم للغاية، لا سيما إزاء نوع الأزمة التي يواجهها العالم، وإزاء الأزمة الإيكولوجية، الأنثروبوسين (حقبة جيولوجية جديدة، يصبح فيها الإنسان أحد أهم العوامل المؤثرة على التنوع البيولوجي المترجم). وعلينا نحن البشر التصالح مع جميع سكان الأرض.

أرنولد شولزل: هل يمكنك القول إن هناك تغييرا في التفكير بشأن الاستعمار وإنهاء الاستعمار في العقود الأخيرة، وأن هناك شيئا من التأمل الذاتي النقدي في الفلسفة وكتابة التأريخ في الغرب؟

ج - أعتقد أن هناك الكثير من التطورات، التي غيرت تفكيرنا في هذا المجال. واريد فقط التذكير ببعض الأشياء. لقد جعل نقد ما بعد الاستعمار، والحركة النسوية، نوع الهيمنة التي يدّعيها الفاعل "الغربي" لنفسه موضع تساءل. هذا فتح مساحة لمجموعة متنوعة من الأصوات الأخرى. وما عدا ذلك كان لدينا نقد يشكك في الثنائيات المتأصلة في الفكر الغربي. ومع كل النقد الذي يحتويه، فانه يستند على التفرع وعلى الثنائيات: الذاتي ضد الموضوعي، الطبيعة ضد الثقافة. وهي متشابهة دائما الشيء وعكسه. ولم يتم تجاوز هذه الثنائيات أبدا. لقد كانت منذ البداية حاضرة، وبدأت مع رينيه ديكارت. والمهم هو الفكرة القائلة، ان الاشياء لا

تقف ضد بعضها البعض فقط، بل ايضا ترتبط ببعضها البعض. لقد اهتزت هذه الثنائية بشدة.

وفي عصرنا، المتميز بتطورات تقنية جديدة، فان هذا أمر ذو أهمية مطلقة. ويصبح هذا الأمر معياريا وأكثر وضوحا، الى حد، لا نستطيع فيه فصل ما نسميه بشريا عن غير البشري. وينطبق هذا على كل كائن بشري: ان 70 بالمائة من اجسامنا مكونة من الماء، والكائنات الحية الدقيقة تلعب دورا مهما فيه، ولذا يصعب فصلها: هذا بشري، وذاك عضوي، وهذه مادة غير حية. لم يعد الأمر كذلك. والمهم هنا التعايش. ويبدو لي أن كل هذه التطورات قد خلقت مساحات جديدة وطرق تفكير جديدة تتوافق مع فكرة الشراكة، وفكرة التعايش.

ان من المهم جدا ترجمة هذه الفكرة إلى مفاهيم سياسية. ويجب ألا يقتصر التحرر اليوم على التحرر البشري فقط. علينا، بشكل خاص، مراجعة ما هو بشري، فسنجده متنوعا. لا يمكن فصل ما هو بشري عن بقية الاشياء، باعتباره المهيمن على كل الاشياء، يستغل الطبيعة ويخضع كل شيء لسطوته. ان فعل كهذا لا يمكن ان يستمر بعد الآن. هذا ينطبق أيضا على الرأسمالية، التي لم تؤشر، باي شكل، طريقا إلى التحرر. وهذا يتطلب الآن تبني طرق تفكير بديلة.

بيتر ميرغ: ولكن ألا ينطوي هذا النهج على خطر ما؟ لقد كان مهما للغاية تطوير فكرة الإنسانية من حقوق الإنسان. ان من المهم احترام بيئة البشر، من ناحية أخرى، من المنطقي اعتبار البشر أشياء طبيعية بحتة. ان هناك علاقة جدلية لا يمكن حلها من جانب واحد.

ج: الفكرة السائدة كانت هي أن البشر يقفون في طليعة كل المخلوقات. وفكرة التأسيس كانت قائمة على امتلاكهم وعيا وعقلا. لقد افترض الفكر المعاصر أن للإنسان وضعا استثنائيا، مقارنة بجميع الاشياء الاخرى. وافترض ايضا ان الانسان الفطري يملك حق حكم العالم. ولكن صفة ان تكون انسانا لم تُمنح لجميع البشر، بل لشخص أبيض، وبدقة اكثر، للرجل الأبيض، وليس المرأة. واعتبر الرجل الابيض متفوقا. والبقية الباقية كانوا مختلفين. قد يكونون كائنات بشرية، لكنهم لم يكونوا مثلنا، فهناك حدود بينهم وبيننا. ويجب وضع هذه الحدود وصيانتها واضفاء الطابع المؤسسي عليها - بهذا الشكل أو ذاك - سواء من خلال القوانين أو من خلال هياكل مادية غير مرئية، وعلى أية حال يجب أن تكون هناك حدود. ولقد شكك نقد ما بعد الاستعمار، ونقد الحركة النسوية بهذا الفهم. لكن التفكير في التحرر افترض حتى الآن الفصل بين الذات والموضوع. وتعززت فكرة أن الإنسان ليس موضوعا، وأن

البشر لا ينبغي أن يعاملوا كأشياء، بمفاهيم مثل الحرية أو حقوق الإنسان. ومع العبودية في الساحل الاخر من الأطلسي، حاولنا، لأول مرة في تاريخ البشرية، تحويل البشر إلى موضوع. وحدث هذا إلى الحد الذي فيه البشر جميعا كموضوع. لأن هذا هو الدافع الأعمق للرأسمالية: تحويل الجميع إلى شيء - المال أو سلعة. وفي رأيي، من الضروري خروج الصراعات المناهضة للرأسمالية من منطق التشيؤ هذا. ويعتمد بقاؤنا على الأرض على نجاحنا في تحديد الأشياء التي لا يمكن شراؤها وبيعها، لكن يمكن فقط تخصيصها واستخدامها بشكل مشترك. من هذا المنظور، الاحظ جدلية ما هو بشري وغير بشري. ان الزمن الذي كان ينظر فيه للإنسان كمخلوق متميز قد انتهى. وفي هذا التفكير عواقب كارثية بدأنا ندركها - في الحروب التي تشن، في أعمال العنف التي ترتكب. ونحن نعيش في بداية مرحلة لا يتم فيها اتخاذ القرارات من قبل البشر، بل من قبل الآلات التي نفوضها جزءا من مسؤولياتنا. لقد وضع الذكاء الاصطناعي والأتمتة نهاية للوضع المركزي المتخيل للإنسان.

أرنولد شولزل: ان هذا يبدو متشائما مثل النقد الثقافي الكلاسيكي. لقد كتبوا أن العالم أصبح "أسود" لأن الملايين، إن لم يكن المليارات من الناس محرومون من "الحق في الحقوق" - وهذا مماثل لأوقات العبودية. هل ترى مخرجا من هذا الوضع؟

ج: ليس في ظل علاقات التوزيع الرأسمالي الحالي. ما اعنيه: إذا استمر منطق التراكم الرأسمالي، فلا يمكن تجنب هذا السيناريو. طالما أن إنتاج ما هو جوهري للوجود الإنساني منفصل عن الاحتياجات الأساسية للبشر، فسوف يكون لدينا عدم مساواة، بشكل لم يشهده تاريخ الإنسانية الحديث. إذا اقترن ذلك بإنشاء حدود جديدة، مقترنا بتقييد حركة الناس، عندما ينقسم العالم بين أولئك الذين يستطيعون السفر بحرية كاملة، وأولئك الذين يستطيعون القيام بذلك، ولكن تحت قيود، الذين يوصمون بعدم قدرتهم على احداث تغيير جذري، وعندما يحدث هذا، سيكون لدينا المزيد والمزيد من طبقات الناس "الزائدين عن الحاجة".

وسيكون السؤال المطروح على الحكومات: ماذا نفعل بالناس الذين لا نحتاجهم؟ الذين لا يتمتعون بأهمية بالنسبة لسعادتنا وازدهارنا؟ والذين يمثلون الخطر علينا؟ ان هذا هو سؤال تاريخي.

لأن المشكلة هي: كيف أبقيهم في قفص؟ كيف أتعامل معهم عندما لا أستطيع استغلالهم، لكني أحتاج إلى استغلال لتحقيق الربح والتراكم؟ ماذا نفعل، إذن، مع الناس الذين ليسوا "منا" الذين لا ينتمون لنا، والى جماعتنا؟ هل هناك

نموذج لكيفية التعامل معهم وحكمهم؟ نعم، هذا النموذج موجود، انه نموذج غزة. نلقي بهم في السجن، في معسكر، في معسكرات كثيرة. ولا أرى كيفية للإفلات من هذا المنطق.

ان ما يمكننا القيام به في المقام الأول هو إعادة التفكير، واعادة تشكيل الكون. هل صحيح أننا لا نملك شيئا مشتركا، وأننا لا ندين بشيء لبعضنا البعض؟ او لأننا جميعاً بشر، من حيث المبدأ، ندين بشيء لبعضنا البعض؟ نحن ندخل مرحلة لم يعد فيها طرح مثل هذه الأسئلة كافيا فقط، بل إنها تدفعنا إلى تقديم إجابات. ان القضية هي هل يمكن الحفاظ على حياة الإنسان على الأرض - ليس فقط بسبب الكوارث البيئية، ولكن أيضا بسبب أشكال حكومية معينة - أعني الديمقراطية الليبرالية. لم يعد باستطاعتها مواجهة السؤال بشكل مناسب، بل نحتاج إلى نموذج سياسي يتجاوزها. لقد تآكلت من الداخل، وتطورت أشكال استبدادية. ان هذا النظام، الذي أعطانا حريات بعد الحرب العالمية الثانية، يصل إلى حدوده.

أرنولد شولزل: هل ما تطالب به هو الاشتراكية؟ روزا لوكسمبورغ تحدثت عن الاختيار بين الاشتراكية أو البربرية.

ج: نحن بحاجة إلى التمعن في نتاج روزا لوكسمبورغ ومفكرين آخرين، ربما كان بإمكاننا العثور على نموذج للحياة البشرية يتجاوز الاستغلال. ونحتاج إلى العودة إلى هذه التقاليد ومراجعتها في السياق الراهن. هذه هي المهمة اليوم.

***- نشرالحوار في ملحق نهاية الاسبوع لعدد في 10 اذار 2018 من جريدة "يونغه فيلت" (العالم الشاب) الصادرة في برلين.**

وأشيل مبيمبي: مولود في الكاميرون عام 1957، هو فيلسوف سياسي ومؤرخ. انهى دراسته في ياوندي وباريس، وعمل استاذا في جامعة كولومبيا، وجامعة يالا. ومنذ أواخر التسعينيات، يعمل أستاذاً في جامعة ويتواترسراند في جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا.

أدب
و
فن

تجربة الحراك الاحتجاجي المدني في العراق الانتلجنسيا والسلمية والتحديات

أحمد محمد الموسوي

اقترنت صفة (المدني) بالحراك الاحتجاجي الذي انطلق في العراق منذ العام 2011، إذ اتسم الحراك بالسمات الآتية:

• تبنى الحراك شعار بناء الدولة المدنية - دولة المواطنة والمؤسسات الدستورية - منذ اللحظة الأولى، وأكد مراراً على أنها جوهر النضال ومبتغاه الأرأس.

• لم يكن المساهمون في الحراك -بشكل عام- جزءاً من الخارطة الطائفية للبلاد ما بعد 2003، بل كانوا من الناقمين عليه، ولطالما أوضحوا ذلك بشعاراتهم وأهازيجهم في التظاهرات التي قادوها على طوال السنوات 2011-2018.

• سلمية الحراك بكل أشكاله، الذي تجلى باحترام القانون والابتعاد عن أعمال الشغب والتخريب وكل أشكال العنف، بما فيها اللفظي.

• الدور البارز (عمودياً) لفئة المثقفين (الأنتلجنسيا) والطبقة الوسطى، وهم الحامل الأساس للفكر المدني.

• رغم أن التظاهرات والفاعليات المطلبية بشكل عام كانت تحمل شعارات ومطالب خدمية واضحة إلا أنها كانت في الوقت نفسه تدرك أن لا فائدة ترتجى ولا أمل يعقد للتغيير إلا بنبذ نظام المحاصصة الطائفية والأثنية والحزبية والقضاء على الفساد وإصلاح النظام القضائي، أي إصلاح على المستويات الثلاثة (السياسي، والاقتصادي، والقضائي)، وأن الترابط ما بين هذه المستويات ترابط جدلي لا انفصام فيه، فلا يمكن تحقيق واحد دون الآخر، وهي بمجموعها مقدمة ضرورية لتحسين الأداء الحكومي في تقديم الخدمات للمواطنين، فالمشكلة ليست قشرية، وإنما هي تكمن في لب النظام.

إن صفة المدنية التي رافقت الحركة الاحتجاجية هي التي كانت وراء المواقف العدائية التي ساقتها الحكومات المتعاقبة تجاهه المتمثلة في المنع والاعتداء بالضرب واللفظ والاتهام بالعمالة وتقييد حرية التظاهر والتعبير عن الرأي والاعتقال والتعذيب والقتل والخطف والتغييب التي طالت عديداً من الناشطين المدنيين، على الرغم من أن هذه الحكومات تعرف جيداً أن لا خطر مباشراً تتوقعه من الحراك أو من الناشطين فيه، فهم ليسوا انقلابيين ولا أحد منهم يتبنى

صراحة هدف قلب نظام الحكم عن طريق استخدام السلاح أو العسكر. ولكنها كانت تنظر -هذه الحكومات المبنية على أساس المحاصصة والتعصب الطائفي- للشعارات التي يصوغها الحراك على أنها رمية مميتة في كبد النظام المحاصصي وتهديد واضح لبنيته الداخلية، ومن ثم لامتيازاتهم ولجميع سلطاتهم.

تحديات تواجه الحراك:

واجهت الحراك تحديات عديدة كان يعبر عن بعضها الناشطون في التظاهرات في الساحات وعلى طاولات النقاش التي تعقد بين وقت وآخر، بعض هذه التحديات يتعلق بفهم المتظاهرين للظاهرة، وهذا سرعان ما يتلاشى لو استطعنا أن نقدم له فهماً آخر أو تعاملنا معه بصورة أخرى، مثال على ذلك التباس الفهم بين أن يكون التظاهر قطيعة نهائية مع السلطة أم احتجاج وتواصل لإسماع الرأي وتوصيل المطالب والاستماع والفهم. وكذلك عدم التفريق بين التظاهر باعتباره جزءاً من الحركة الاحتجاجية وبين الاحتجاج بصفته الإطار الأشمل الذي يتضمن فعاليات عديدة يأتي التظاهر واحداً منها.

وسنحاول فيما يأتي أن نتلمس أبرز التحديات من واقع تجربتنا الحية في ساحات الاحتجاج وفي الفعل الاحتجاجي:

• الاستمرار في التظاهر لأوقات طويلة ربما يكون من أبرز التحديات، لا سيما إذا اقترن بعاملين اثنين؛ الأول هو تناقص أعداد المتظاهرين بما يوحي بعدم تأثير التظاهر باعتباره فعلاً احتجاجياً من جهة وقرب نهايته من جهة أخرى. والثاني هو ضعف أو عدم استجابة السلطات للشعارات والمطالب التي تطرحها ساحات الاحتجاج، بما يثبط من عزيمة الناشطين والمحتجين.

• تحدي التوحيد ومدى امكانيته، ويتجلى ذلك في تباين الشعارات وتناقض المطالب أحياناً، وهو شيء طبيعي في وجه من وجوهه استناداً إلى أن الحراك مجتمعي واسع يمتد أفقياً ليضم فئات متعددة ومتباينة من الجمهور لا يجمعهم غير الإحساس بالظلم والحرمان، لذلك يتصور غير قليل من الناشطين أن عدم التوحيد هو حالة سلبية يتوجب التعامل معها بحزم فيذهب البعض إلى الخوض في إمكانية التنظيم العمودي للحراك متناسياً الطابع الأفقي له مما يهدد شكل ومحتوى ومستقبل الحراك في آن معاً، وهناك أمثلة وتجارب عديدة بهذا الإطار كان هدفها مأسسة الحراك وتسمية قيادات ضابطة وموجهة له باءت كلها بالفشل لأنها تناست طبيعة الحراك وجوهره كما أسلفنا.

• السيطرة على التظاهرات بين قلة عدد المتظاهرين أو ازديادهم؛ وبما أننا سبق وأن تحدثنا عن تحدي قلة الأعداد سنكتفي بمشكلة ازدياد عدد المتظاهرين، إذ تبرز تحديات ضبط الساحة أمنياً ولوجستياً، وتباين الخطاب والمطالب والشعارات المرفوعة.

• وجود أو عدم وجود قيادات للحراك، هل هناك قيادة للتظاهرات؟ وكيف تنشأ؟ لا يمكن لجهة أو فرد أن يدعي قيادة الحركة الاحتجاجية لأنها عفوية الانطلاق والاستمرار، ولكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات كبيرة في ظل عدم وجود قيادات معينة تباشر مهمتها في توجيه مسار الحراك، واكتفت الحركة الاحتجاجية بفرز ناشطين منسقين من بين المتظاهرين أخذوا على عاتقهم التنسيق لاستمرار فعل التظاهر و(قيادة) التظاهرة ميدانياً في الساحة إلى حد

ما معتمدين في ذلك على مهاراتهم الشخصية والتصاق الجمهور بهم على مر الأيام.

• ويأتي الإعلام المضاد ليكون من أبرز التحديات التي يواجهها الحراك، وخصوصاً الإعلام الحزبي المعارض للحراك والإعلام الحكومي الرسمي، الذي يستفيد من البون الشاسع بين ما متاح لهذه الجهات من فرص إعلامية هائلة وبين ما يتوفر عليه المحتجون من فرص ضئيلة تعتمد بصورة كبيرة على صفحات التواصل الاجتماعي. فكيف والحال هذه يتسنى لمتظاهرين عزل من الإمكانيات مواجهة جهاز إعلام السلطة وأحزابها الضخم؟!

• دخول بعض أحزاب السلطة الراكبة للموجة على خط التظاهر فيما هي جزء من اطار المشكلة العام، وهي من يتوجب الخروج عليه والتظاهر ضده. ولذلك تختلط الأوراق هنا لتكون التظاهرات محط تشكيك واتهام، بدل أن تكون هي من يوجه الاتهام ويثير الشكوك.

• عفوية التظاهر باعتبارها حالة سلبية، إذ أننا تحدثنا عنها في إطارها الإيجابي، ولكنها تبرز أيضاً في الإطار السلبي باعتبار أن العفوية ترهن التظاهر للصدفة بعيداً عن التنظيم الذي هو أساس العمل الناجح.

• تحدي التخوين المقترن بعدم الفهم المتبادل بين المتظاهرين المختلفين أساساً، وهذا ربما يكون من أخطر التحديات إذ يستهدف بالتالي شق الحراك وبعثرته.

• الذاكرة العنفية للاحتجاج المجتمعي في العراق، وتحديات العنف والعنف المضاد، وتبرز هذه التحديات في اتجاهين: الأول بما تحمله ذاكرة المجتمع من صور الانتفاض على السلطة المقترن تاريخياً بـ(العنف الثوري)، والأدلة التاريخية على ذلك عديدة. والاتجاه الثاني يتمثل في ردة فعل السلطة وأجهزتها حيال فعل الاحتجاج وتلاشي المسافة الفاصلة بين حماية التظاهر باعتباره حقاً دستورياً للمواطنين وبين قمع المتظاهرين وسلبهم هذا الحق بحجج شتى.

• وأخيراً، تحدي التصعيد المطلوب تنفيذه في مواجهة السلطة غير المكترثة لمطالب المتظاهرين لإجبارها على الاستجابة، مع احتفاظ التظاهر بطابعه السلمي، بمعنى آخر كيف يواجه المتظاهرون سياسة عدم الاستجابة التي تنتهجها أحزاب السلطة من أجل دفع المتظاهرين لتبني العنف كي تتمكن من قمعهم.

في الاحتفال الكبير بالذكرى الثمانين لميلاده فاضل ثامر: أهدي كل ما كتبت الى الحزب الشيوعي العراقي

احتفل الحزب الشيوعي العراقي صباح الخميس 21 حزيران 2018 بالمبدع الناقد فاضل ثامر، الرئيس السابق لاتحاد الادباء والكتاب في العراق. وجاء الاحتفال الذي اقيم على قاعة "بيتنا الثقافي" ببغداد، وحضره عدد من قادة الحزب ومن وجوه الادب والثقافة والوسط الاكاديمي والأسرة الكريمة للمحتفى به، بمناسبة ثمانينية الناقد الكبير.

وافتتح الاحتفال الذي اداره الأستاذ د.صبحي ناصر، بكلمة اللجنة المركزية للحزب قدمها الرفيق رضا الظاهر، تلتها كلمة الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق ألقتها نائب الأمين العام للاتحاد القاصة عالية طالب. ثم كانت كلمة للسيدة أم رنا زوجة الناقد ورفيقة دربه وحياته منذ أيام سجن نقرة السلمان أواسط الستينات في سرد مؤثر تابعه الحضور بحميمية صادقة.

بعد ذلك عقدت جلسة نقدية عن الناقد فاضل ثامر، استمر بإدارتها د. صبحي ناصر وتحدث فيها كل من الناقد د.سمير الخليل والناقدة د.نادية هناوي، وعقّب فيها الأساتذة سعد عزيز عبد الصاحب وحسين الجاف ود.عقيل مهدي وكريم السماوي ود.علي حداد ونعيمة مجيد.

واخيرا جاء مسك الختام في كلمة للناقد المحتفى به فصفق الحضور الحاشد مليّا له عندما قال: أنا أهدي كل ما كتبت الى الحزب الشيوعي العراقي لأن لولاه ولولا تعلمي في مدرسته الفلسفية والنضالية لم أصل الى ما وصلت إليه، وبهذا أهتدي بمايكوفسكي شاعر الثورة الذي قال: أهدي كل ما كتبت الى الطبقة العاملة.

واختتم الاحتفال بتقديم الرفيق رائد فهمي لوح ابداع تذكاري الى الناقد ثامر، فيما توالت عليه مدرارا باقات الورد النضرة من القاصة والناشطة سافرة جميل حافظ ومن شارع دجلة الثقافي في الكوت ومن الحزب الشيوعي العراقي وهدية تذكارية معبرة من مؤرشف ثورة 14 تموز السيد هادي الطائي.

وننشر في عددنا هذا ملفا يتضمن نصوص الكلمات والاوراق البحثية التي ألقيت في هذه الجلسة الاحتفالية التي نقلتها قناة ''العراقية'' الفضائية في بث مباشر، وسنستهل الملف بكلمة لمجلتنا كلفنا د.جاسم الخالدي بكتابتها.

استهلال:
تحولات المنهج والقضايا النقدية لدى فاضل ثامر

د.جاسم الخالدي

شغل الناقد "فاضل ثامر" مكانة مهمة في النقد العربي، والعراقي منه على وجه التحديد، حتى صار قطبا مهما من أقطاب الحركة النقدية في العراق؛ لأنه كان مواكبا للحركة الأدبية: شعرِها وسردِها، منذ منتصف العقد السادس من القرن الماضي، الذي شهد نشره أول مقالة في مجلة (الآداب) البيروتية، ثم توالت المقالات في مجلة (الكلمة) العراقية، وكان جزءا من الحراك النقدي الذي شهده العقدان: الخمسيني، والستيني.

ينتمي ناقدنا جيلياً إلى جيل الستينيات، هذا الجيل الذي كان مغايراً، ليس على صعيد الشعر فحسب؛ بل في النقد والفنون السردية الأخرى؛ فهو يقف إلى جانب نقاد كبار، أضاءوا عوالم الحياة الأدبية والثقافية حينذاك.

جهده النقدي ليشمل الشعر والنقد والرواية والقصة والمقالة والمسرح، وكتبه كلُّها تقريبا تشهد بذلك، ولكن كتابه (المبنى الميتا سردي) قد توج هذا الجهد، وجعله رائداً في هذا المجال، إلى جانب كتابه (المقموع والمسكوت عنه في السرد العربي) وكتابه (التاريخي والسردي في الرواية العربية) اللذين مثلا نقلة نوعية في اهتمامه بالتقنيات الحديثة لرواية ما بعد الحداثة، عبر توظيفها للتاريخ، الذي لم يعد حدثا عابرا في الرواية، بل صار جزءا من بنيتها. لقد كان الهمُّ النقديُّ، والاهتمامُ به: منهجا، وظاهرةً نقدية، ومصطلحا، جزءا مهما في مدونته النقدية، فالرجوع إلى كتابه (اللغة الثانية) كافٍ لمعرفة قيمة فعاليته النقدية التي تنمُّ عن فهم واضح للمصطلح النقديِّ، والمنهج النقدِّي، مما جعله يلامسُ الظاهرة النقدية ملامسةً واعيةً، غير مقطوعة الصلة، بالمهاد الذي خرجت منه؛ فقد استهل مشواره النقدي بإصداره كتاب (قصص عراقية معاصرة) بالاشتراك مع الناقد ياسين النصير عام 1971م، ثم كتابه الثاني (معالم جديدة في

أدبنا المعاصر) الصادر عام 1975م، الذي كان جواز سفره إلى المشهد النقد العراقي والعربي؛ إذ اتضحت فيه رؤيته النقدية الأولى.

لفتَ شعرُ الحداثة انتباهَهُ، منذُ الوهلةِ الأولى، فتوقف عند التجارب الكبيرة فيه، وأعني تجربة السياب فيما بعد، ونازك الملائكة، والبياتي، وبلند الحيدري والتجارب الشعرية المحاذية لهم، وهو ما تعارف النقاد على تسميتهم بالجيل الخمسيني، مثل: سعدي يوسف، ورشدي العامل، ويوسف الصائغ؛ لكن مع ظهور تجارب الستينيين بدأ فاضل ثامر، وكأنه ناقد موازٍ لهذا الجيل، تتضح معالم الرؤية النقدية لديه؛ ولاسيما بعد أن شاعت الاتجاهات والمدارس النقدية بنوعيها: السياقي والنصي التي يجمعها – كما ألمح الناقد - "نزوعٌ ملحٌ إلى التجديد، ورفض الخضوع إلى سلطة المألوف والتكرار والاجترار". وقد تضمن كتاباه (مدارات نقدية) و(الصوت الآخر) بعضا من ذلك النزوع، والرغبة في ملاحقة الابداع العراقي في عقوده الذهبية. الأمر الذي جعله من أوائل النقاد العراقيين الذين لفتوا الانتباه الى الظاهرة الشعرية الحديثة في العراق. لكن ما يميزه عن غيره أنه لم يتقوقع حول نفسه، ولم يظلّ حبيس رؤية نقدية واحدة، بل هو من النقاد الذين انفتحوا على المناهج الحديثة، ولكن مع اجتهاد في التطبيق، وعدم التسليم بكل اطروحاتها الاجرائية، كما اشار د.نجم عبد الله في دراسته (الناقد العراقي وخصوصية المقترب الحداثي)، لذلك وعلى الرغم من انتمائه الأيديولوجي الذي لم يخفه الرجل، فإنَّه ليس ناقداً ايديولوجياً تماماً، فضلا عن تمترسه حول الواقعية الاجتماعية في اشتغالاته النقدية، ولاسيما في بداية مشواره النقدي.

هنا يبدو لنا كيف أن الناقد يوظف المنهج في مكانه الصحيح، من دون الادعاء بأنَّ النص هو الذي يستقطب المنهج، والناقد الكبير هو الذي يروض المنهج لصالح النص في اللحظة المناسبة، من دون التجاوز على روح المنهج المهيمن.

وايماناً منه بأنَّ الرؤية الواحدة للنص قد لا تكشف خصوصية النصوص الأدبية؛ ولاسيما السياقية، فإنه يستعير من فضاء النقد البنيوي بعض مصطلحاته وآلياته التي وُفِقَ في التنظير لها، عبر كتابات كثيرة، ضمَ بعضها كتابه (اللغة الثانية)، وعلى الرغم من اشتغالاته هذه التي لا تتعدى الرؤية الاجتماعية التي بقي لها وفياً؛ فهو ينفتح على المناهج النصية في حدود ما تقدم له من تصورات تخدم مبتغاه.

إن عناية الناقد بالمنهج السيميائي أو البنيوي، وتحديداً الموضوعية التكوينية، لا تخرج عن المنحى الاجتماعي الذي يأسر كل قراءة الناقد الادبية والسردية، فهو لم يلتفت إلى السيميائية إلا لأنَّها تبحثُ في العلامةِ، وترى الموجودات: لغة وممارسات وطقوسا اجتماعية أنها نسق اجتماعي.

ويبدو أنَّ الناقد قد وجد مبتغاه في هذه الرؤية السيميائية التي لا تبتعد كثيراً عما يؤمن به الناقد، ويدعو إليه في كثير من طروحاته النقدية إلى ضرورة تبني قراءة إبداعية شاملة للنص، تؤمنُ بأهمية تعددية

المناهج النقديَّة وحقها في الحوار والحياة، بمعنى أنها ينبغي الا تكون قراءة احادية الجانب، فالقراءة الاحادية قاصرة دائماً عن استيعاب الجوانب الشاملة للعملية الإبداعية. وانطلاقاً من هذا، فهو يختلف مع الرؤية البنيوية التي تنظر إلى النص من خلال فك رموز الإشارات اللغوية للنص، كما أنه يؤخذ عليها اقصاؤها البعد الأيديولوجي، وهو برأيه مغالطة أخرى من مغالطاتها العديدة، ومنها نزعتها اللاإنسانية المعادية للتاريخ والواقع الاجتماعي وجوهرها الرامي لاستلاب الحرية الانسانية عن طريق تسلط النماذج اللغوية والانساق البنيوية، وتحكمها في مصير الإنسان والتاريخ بشكل عام. لكنه في الوقت نفسه يأخذ من البنيوية بحثها عن العلاقات التي تشدُّ ازر النص، وكما أنه يأخذ على القراءة التفكيكية اعلاءها شأن سلطة القراءة على حساب السلطات الأخرى؛ لكنه يأخذ منها عنايتها بالجانب الإنساني للنص وصلته بالآخر؛ لما يحقق من قيمة توصيلية وإبلاغية أساسية.

وهنا يمكن لنا أن نتوصل إلى القراءة التي يقترحها الناقد التي تفيد من مختلف الاتجاهات القرائية؛ لكن شريطة "أن تعترف بحقيقة أن النص الأدبي مشروط بتأريخيته وبجوهره الاجتماعي وبانتمائه للمبدع. وفي الوقت نفسه بتوجهه نحو الآخر القارئ، وهو في هذا يتحرر من سلطة المنهج الاجتماعي، أو المناهج السياقية بشكل عام، حين حاولت إهمال الجوانب الداخلية في النص الأدبي، وهو ما يعني التقوقع خارج حدود النص الأدبي، ويجعلها بمنأى عن خلق مفهوم جمالي قادر على استنطاق النص استنطاقاً إبداعياً خلّاقاً".

وبحسب تلك الرؤية تواصل الناقد في تأليف كتبه؛ إذ لم يكن مكثرا في النشر حتى التكرار، بل كان مقننا في ذلك، حتى أن كتبه تخرج وهي قد حازت على اعجاب القراء والنقاد على حد سواء، سواء في العراق ام غيره، ولو تفحصنا مؤلفاته لوجدنا فواصل زمنية بين مؤلف وآخر منذ كتابه (معالم جديدة في أدبنا المعاصر) مرورا بـ (الصوت الآخر) وصولا إلى (المقموع والمسكوت عنه في السرد العربي) و(شعر الحداثة) و(التأريخي والسردي في الرواية العربية). وهذا كله يعني أن رؤيته النقدية لم تتمحور في كتاب بعينه، وانما جاءت على وفق تسلسل منطقي لم يحد عنه، وهي رؤية شاملة لا تقطع النص الادبي من جذوره الاجتماعية، ولا تبقى متقوقعة فيه، وانما استبعدت كل ما يضطهد الانسان ويجعله خارج اللعبة النقدية، وانفتحت على النص من دون إخلال بقضايا السياق، وهو ما جعله يقف في مقدمة النقاد العراقيين والعرب بشكل عام.

كلمة الحزب الشيوعي:
بك نحتفي ونفتخر..

رضا الظاهر*

كانت مسيرة مفعمة بمجد الكفاح والجمال تلك التي أنار فاضل ثامر خطوتها الأولى منذ أواسط الستينات ..

وكانت قد ابتدأت باختيار المسير تحت راية الحزب الشيوعي .. ومرت في سجون الدكتاتوريات .. وعبرت جسور التحدي .. وتطلعت الى ضفاف الابداع الأدبي والفني .. وقدمت المنير من المنجزات .. وماتزال ترشد أجيالاً من المثقفين والمهتمين السبيل الى ممارسة نقدية رفيعة.

نحتفي اليوم، نحن الشيوعيين، بالناقد الكبير الأستاذ فاضل ثامر، وقد ائتلفت في روحه المعاناة، والحس العميق، ورهافة الخلق، والتمسك بمعايير النقد والبحث العلمي ..

نحتفي بشخصية ثقافية عراقية وانسانية، جديرة باحترامنا، نحن المتطلعين الى ضفاف جميلة وغد وضاء .. وفي هذا الاحتفاء نجسد، من بين أمور أخرى، اعتزازنا بالتاريخ النضالي، والقيم السامية، والنموذج الملهم، والمنجز الجمالي.

كان فاضل ثامر، ومايزال، من جيل يرى ويعمق رؤيته، ويقف ويعلن عن مواقفه، ويسير ويمضي متحدياً ثقافة الظلام، ويقاوم معرّياً الابتذال، وينهض من رماد الحروب والاستبداد، ليمضي بالأمل الى ضفافه .. لا يغريه كرسي السلطة، ولا رنين الذهب ..

وفي كل هذا المسير ظل فاضل ثامر يمنحنا يده، وحبه الذي هو أثمن من المال، ونفسه قبل كل صلاة أو قانون، كما يقول وولت ويتمان !

إن انجاز فاضل ثامر يقدم صفحة ساطعة في النقد الأدبي المعاصر، ويضيف لبنات أخرى

الى ارساء وتطوير العقل النقدي في فترة امتدت على ما يزيد على نصف قرن من الزمان .. وقد اتسمت منهجيته بوضوح الرؤية، والانفتاح على اتجاهات النقد الأدبي في العالم ومواكبتها والتفاعل معها، والمساهمة المتميزة في تأسيس قيم الابداع، وتأصيل العقلانية النقدية والوجدان الجمالي.

وقد أفلح فاضل ثامر، بنظرة ثاقبة، في طرح أسئلة حارقة، وسعى، بدأب قلّ نظيره، الى تقديم اجابات شافية، تفتح نوافذها على مزيد من الثراء المعرفي.

ولم يعد اليوم ممكناً أن نقيّم النقد الأدبي في العراق، وفي العالم العربي، دون أن نقيم التجربة الغنية لهذا الناقد المبدع.

وفاضل ثامر، فضلاً عن ذلك، يجسد قدرة فائقة في الموقف السياسي الجريء، وادارة الحوار، والاصغاء الى الآخر، والأريحية ولطف المعشر، والمودة والتواضع .. وسوى ذلك الكثير مما يزيد من محبيه الكثر.

ظل فاضل ثامر، وهذه من بين فضائله الكثيرة، وفياً للحزب الذي فيه تعلم الدروس الأولى للكفاح الثوري والانجاز الابداعي.

واليوم يسر رفاقه الشيوعيين العراقيين أن يحتفلوا بمعلّم الجمال الجليل .. السياسي بالمعنى الرفيع، والباحث بمعنى المنهج المتجدد، والناقد الضليع بفنه، والمقتدر بأدواته الفكرية والجمالية.

أبو رنا العزيز .. أمامك سنوات مفعمات بالعافية والانجاز الابداعي ..

بمثالك نستضيء .. وبك نحتفي، ونفتخر..

*** عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي**

كلمة اتحاد أدباء العراق:
الاحتفاء بالمبدع وعي مزدوج

عالية طالب*

حين تفكر أية مؤسسة بالاحتفاء بالمبدعين، الرواد منهم او الشباب، فإنها تنطلق من مرتكز وعي جمعي لا يعرف الفردانية والمحاصصة والاقصاء والانحياز الاحادي، هذا ما فعله الحزب الشيوعي العراقي وهو يقيم جلسة خاصة لناقد كبير ومهم ترك اسمه وعيا نقديا رسخ أهمية ملاحقة النتاج الادبي والنقد التطبيقي لينقله من حيز النظريات الى واقع التحليل الموضوعي ويرسل في ذات الوقت حيزا من ضوء مبهر للدارس والمتابع والباحث ليتعرف على ماهية النقد ومدارسه وما الذي يريده المتلقي من الفعل النقدي الحقيقي.

الاحتفاء بالناقد ''فاضل ثامر'' في ثمانين عمره المديد، اثار اكثر من سؤال يتمحور حول أهمية دور المثقف الطليعي في تنوير المجتمع وتطويره وادامة صلة الاجيال المثقفة لتكرس جهودها في تقديم الافضل لمجتمعاتها، فما الذي قدمته الاحزاب السياسية العراقية للثقافة والمثقف؟ وما الذي عملته لتحسين وادامة المشهد الثقافي بعيدا عن التحزب والتخندق واطلاق شحنات التشنج والتعصب للفئوية وتبعاتها.. مسيرة احزاب تتراكم بأعدادها ولا تعرف ان ما يرسخ بالذاكرة الجمعية هو اسم المبدع وليس ''موظف'' السياسة ولا ممتهن حرفة السياسة وامتيازاتها الغرائبية بعيدا عن المبدع ومنطقته الحرة الواعية.

مبدع من بلادي استطاع قيادة اتحاد الادباء بأصعب سنوات مرّت بالعراق وهو يعيش فترة انتقالية مستحدثة من كافة الجوانب على كل مفاصل المجتمع، بحكمة واقتدار ووعي وتحمل قيادة أهم مؤسسة ادبية وثقافية دون موارد مالية حكومية وبلا دعم معنوي واضح الملامح.

ما الذي يريده المثقف من الدولة ومن مؤسساتها وتجمعاتها واحزابها وتشكيلاتها!! هل طلب يوما خدمة شخصية او منفعة ذاتية!! هل حاول سحب بساط احد من تحت قدميه؟ هل دخل في نزاع سلطوي ومنفعي ومادي؟ هل اقام تجمعات ومؤتمرات بعيدا عن

اسم العراق وتاريخه وحضارته وابداع مواطنيه؟؟ هل زاحم احدا على منصب او اشترى ذمما قابلة للمقايضة؟ اسئلة لا تنتهي تجيب عنها مؤسسات تعرف قيمة المبدع والابداع فيما تصمت مؤسسات اخرى وهي لا تدري كيف تفرق زمنيا وفكريا ما بين السياب والمتنبي وما بين عبد الحق فاضل ولميعة عباس عمارة. الذي سيبقى في ذاكرة الاجيال هو المبدع فقط،، وهو دون غيره من سيحدث التغيير الايجابي لأية ظاهرة سلبية يجري الاعداد لها في الاقبية المظلمة.. بالابداع تتحرر العقول وبالابداع يتفجر غد العراق عن اجيال لا تنتهي ستعرف كيف تقدم العرفان لمن سبق وتقدم الامتنان لمن احتفى بمسيرة العقل العراقي المميز الخالد ابدا رغم اية اعاصير مرّت وستمرّ يوما..

*** نائب الأمين العام لاتحاد أدباء العراق**

كلمة السيدة أم رنا:
زوجي هو صديقي وأنا قارئته الأولى

أمل صالح العبيدي *

الحضور الكريم... اسمحوا لي بأن اقدم شكري للحزب الشيوعي العراقي، ولكم جميعاً لتفضلكم بتنظيم هذه الاحتفالية الكريمة في مناسبة بلوغ زوجي ورفيق دربي الاستاذ فاضل ثامر الثمانين من العمر، وهو الزوج والصديق، الذي عرفته انساناً ومربياً وناشطاً اجتماعياً ومناضلاً، وسجيناً سياسياً، التقيته لأول مرة في سجن نقرة السلمان عام 1964 عندما ذهبت مع اسرتي لمواجهة اخي السجين المرحوم الملازم علي صالح العبيدي، حيث جلسنا سوية مع عائلة الاستاذ فاضل ثامر التي كانت تربطنا بهم وشائج قوية لأننا كنا من سكنة منطقة واحدة هي البتاويين، كما ان اخي علي العبيدي كان زميلاً للاستاذ فاضل في مدرسة البتاويين الابتدائية.

ليس هذا فحسب فأنا من عائلة تقدمية، فقد كان اخي الاكبر الناقد والباحث والمترجم المعروف المرحوم عبد المطلب صالح، كما كان كل افراد عائلتي من اصدقاء الحزب الشيوعي ومؤيديه وقد سُجِن واعتقل العديد منهم بعد انقلاب الثامن من شباط الدموي عام 1963 وكنت أنا شخصياً ناشطة طلابية في الدراسة المتوسطة والاعدادية، وعندما كنت طالبة في الصف الرابع الاعدادي في اعدادية الشرقية عام 1964 كانت مدرستنا في اللغة العربية هي الست سافرة جميل حافظ كما كانت تتناوب معها الست الشاعرة لميعة عباس عمارة، وكنا نحن الطالبات التقدميات نستقبلهن بحفاوة بالغة ونحن نضع على صدورنا حمامات السلام وكان هذا المنظر يغيظ بعض المدرسات البعثيات والقوميات. وقالت احداهن: ''هل تنتظرن المدرسات الشيوعيات؟''. لكن ذلك لم يفت من عضدنا، وشاركنا بنشاط في المسيرات الشعبية آنذاك ومنذ مسيرة الاول من ايار عام 1959.

لقد كان زوجي بمثابة صديق لي يشاركني في ادارة اعمال البيت وتربية الاطفال، وكنت اشجعه على الكتابة والترجمة واشتركت معه في السبعينيات، عندما كنت مدرسة للغة الانكليزية في ترجمة عدد من القصص القصيرة التي نشرت في حينها في مجلة ''الثقافة الجديدة'' و مجلة ''المثقف'' وكنت ارافق رحلته في التأليف والنشر حيث كان يطلعني على ما يكتب

ويعدني قارئته الاولى.
وفي الفترات التي كان ينشغل في العمل الديمقراطي والثقافي او في اتحاد الادباء كنت انهض لوحدي بأعباء تربية الاطفال وادارة المنزل لأتيح له فرصة التفرغ لعمله الابداعي. واعترف لكم اننا طيلة فترة زواجنا التي جاوزت الـ 49 عاماً لم نختلف ولم نفترق مع انه كان يتهمني بأني (غيورة) واخاف عليه من النساء الاخريات، كما كنت وما زلت اتهمه بانه يأخذ راحته في الحديث مع الاخريات لكن الاحساس بالمودة والألفة والصداقة هو الذي كان يحمينا ونحن نربي ابناءنا الثلاثة – رنا وصبا وسامر – واحفادنا الخمسة ونجحنا في ان نوصلهم الى شاطئ النجاح.
الشكر الجزيل لحزب الشيوعيين العراقيين ولكم على هذه الحفاوة الكريمة.

---

* **زوجة الناقد المحتفى به فاضل ثامر**

فاضل ثامر والنضج النقدي
شعر الحداثة .. ما وراء السرد

أ.د.سمير الخليل

فاضل ثامر انموذج للنضج النقدي الذي يمتد على ساحة النقدية العراقية فهو ناقد متجدد لا حدود لابداعه او التماعاته النقدية، فضلا عن ذلك تراه متواضعاً حدّ المحبة، ولم أره مرة يتعامل بغرور مع اديب ناشئ او ناقد مبتدئ على ثرائه المعرفي وقدراته النقدية الفذة، واتساع آفاق دراسته النقدية التي احتضنت الشعر والسرد والثقافة العامة.

الحداثة في جوهرها الخلاق هي ''الوعي المتحول'' انها ابداع الزمن المتحول صوب المستقبل بعد ان يحتوي الحاضر، انها خطاب ابداعي صادم يقترح رؤية متميزة عن التصورات السائدة. بدأت الحداثة الشعرية بدعوة اطلقها امين الريحاني في اعتماد الشعر المطلق الذي يتغير شكله بتغير مضمونه ثم دعوة جماعة الديوان المحدودة شعرياً الحداثية رؤية نقدية، ثم مدرسة ابولو فشعراء المهجر حينما تلاعبوا بالاوزان بطرائق متعددة وجعلوا للقصيدة اوزانا متعددة اسموها (مجمع البحور) ولكن النقلة الاكبر والتي تمثل الحداثة العربية هي حركة الشعر الحر بروادها العراقيين حينما نادوا بالتفعيلة كأساس جوهري وجعلوا الاسطر الشعرية بديلا عن الشطرين، ثم اعقبت قصيدة التفعيلة قصيدة النثر بروادها المعروفين وعلى رأسهم محمد الماغوط وانسي الحاج، متمثلة بمجلة ''شعر'' التي احدثت حراكا ثقافيا وادبيا لا يمكن الغض من شأنه عبر مقولة الايقاع الداخلي وسحر الصور ورمزيتها المغرقة.

لقد تضاربت الآراء حول مفهوم الحداثة وتعددت وكان للناقد فاضل ثامر رأيه المؤثر المدرك لذلك التعدد في المفهوم لكونه من النقاد الذين امتلكوا مؤهلات (القارئ/ الناقد الذكي المثقف)، فقد امتلك آفاق النقد العربي والغربي بخزين معرفي وثقافي اهله لأن يحقق وجوده من خلال منجزه النقدي الراصد والمحلل للنصوص الشعرية الحداثية والمتمثل في كتابه ذائع الصيت ''شعر الحداثة من بنية التماسك الى فضاء التشظي'' الصادر عن دار المدى عام 2012. وفاضل ثامر احدث تطوراً حتى في عنوانات كتبه التي تنم عن رؤية حداثية لكون العنوان نصا موازياً. فلم تكن عنواناته تقليدية ابدا، وهو فضلا عن كتبه انتج دراسات ومقالات وطروحات نقدية

ملأت المجلات والصحف، فما تكاد تتصفح مجلة ادبية او ثقافية الا وتجد لفاضل ثامر حضورا نقديا متميزاً ومنذ ان كنا شباباً في الستينات كان فاضل ثامر يكتب المقالات التي تشير الى تميزه الابداعي وما يزال منتجاً أطال الله في عمره وابداعه. والواقع ان جيلا نقديا خرج من معطف دراسات فاضل ثامر وله الفضل علينا بكل تواضع.

يعتمد فاضل ثامر في دراساته النقدية العقلانية والموضوعية مع هامش من الروح الوجدانية، فقراءته للمشهد الابداعي تعتمد التأمل العميق وحوار النص المنقود كي ينقله من سكونية الورق الى الحركية الحياتية عبر تفاعله معه من اجل اعادة انتاجه وتقديمه بحلّة نقدية ذات تأثير في المتلقي قيمة ومتعة جمالية، وبذا صار ذاتاً فاعلة لا منفعلة فحسب، ومنتجا لا مستهلكا للنص باكتشافه حيثياته وتحقيق نوع من التواصل الجمالي والمعرفي في اطار معطيات النص وممكناته من اجل اعادة خلقه وبنائه.

فاضل ثامر في تعامله مع (حداثة الشعر) يربط ولادة الحداثة الشعرية بولادة الشعر الحر، عبر رؤيته للتحول الاجتماعي والتاريخي والثقافي والفني التي ادت الى تغيير النظرة الى الادب ووظيفته والى طبيعة الشعر الحداثي في مقارنته مع النزعة التقليدية للشعر رغبة بالانفلات من ثقل الماضي. يقول: "لقد تمثلت الحداثة الشعرية العربية في نهاية الاربعينات ومطلع الخمسينات على ايدي المثلث العراقي نازك الملائكة وبدر شاكر السياب والبياتي، في تأسيس بنية شعرية شمولية متماسكة تميل الى الانسجام والتماسك وتفارق التقاليد الشعرية للشعر الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد والرومانسي في الادب العراقي خاصة والادب العربي بعامة .."(ص17). ثم يعرج على تجربة نازك الملائكة الشعرية وتجربة السياب والرمز والقناع عند البياتي، وأجيال الحداثة الشعرية ومغامرة الاختلاف وفيه يجد ان حركة الحداثة الشعرية في العراق تتحرك عبر تعاقب الاجيال الشعرية في النصف الثاني من القرن العشرين وهو يرى ان الشاعر العراقي يظل يلاحقه هاجس التجييل والانتماء الى جيل شعري محدد او حقبة زمنية معينة. وقد اسهم هذا الهاجس العميق كما يرى فاضل ثامر في سعي الشاعر العراقي للتفرد والتميز ويبدو لنا ان هذا الهاجس العميق قد اصبح احد القوى الدينامية الدافعة في حركة الحداثة الشعرية منذ الخمسينات وحتى اليوم. (ص81)

يستنطق الناقد فاضل ثامر الموروث الشعري مبتدئاً بالشعر الجاهلي في المنظور الاستشراقي لنظرية النظم الشفوي ومن ثم قراءة المتنبي وما يمثله في سفر الشعر العربي ثم النظر الى ابي تمام وما يمثله من نزعة تجديدية مدهشة ثم يقف قراءة الجواهري عبر تناوب البصري والسمعي في الخطاب الشعري. فإشكالية الغموض في الشعر العربي المعاصر بعامة. فاضل ثامر عبر سياحته النقدية في حداثة النص الشعري يرى ان انبثاق حركة الحداثة الشعرية في العراق بمثابة (قطيعة معرفية) حادة مع السائد والمألوف في الممارسة الشعرية متمثلا بإحلال بديل ايقاعي للنظام العروضي السيمتري والشروع بتأسيس شعرية

حداثوية واعية تسهم في تفجير الطاقات الابداعية والفكرية لمنتجيها ومتلقيها على حد سواء، كون الحداثة الشعرية موقف وخطاب يحقق الوعي الجمالي الذي هو الوعي الذي يتناول الظواهر والاشياء من خلال سماتها الحسية واثرها في الطبيعة النفسية.

الناقد الذكي فاضل ثامر يرى ان الخطاب النقدي يمتلك رؤيا حداثية موازية لحداثة الشعر من خلال التلاحم بين الواقعي والايديولوجي والمعرفي من جهة والرمزي والجمالي والتخيلي من جهة اخرى، وتأسيساً على ذلك فان شعر الحداثة طرح انماطا من الرموز الفنية التي استوعبت الجمالي والاجتماعي من الواقع. فاضل ثامر في كتابه ''شعر الحداثة'' يستشرف المستقبل ويكرس جملة من الدراسات النقدية من اجل مقاربات النصوص القديمة والحداثوية لاستخراج القيم الفنية والرسالة الابداعية فيها بسبر جماليات تشكيلاتها.

اهتم الناقد فاضل ثامر بـ (ما بعد الحداثة) التي تشتغل على قضايا عديدة في فرض طروحاتها النظرية وهي نهاية للوجودية وتقويض المركزية (الميتافيزيقية) ويشكل (الميتا) او (الماوراء) احدى القضايا في اجلية اهتماماتها لا سيما في الادب والفن، وكان لمفهوم (ماوراء السرد) اهمية بالغة في اجراءاته النقدية السردية، لأن تجليات ما بعد الحداثة لدى فاضل ثامر تتحقق في صورة عرقلة الخطاب التقليدي في دراسة السرد.

وليس غريبا ان نجد ناقدا عراقيا نابها وذكيا ومثقفا مثل فاضل ثامر الذي عُرف بحرصه الثقافي وثرائه المعرفي المتعدد ونقده المتتبع لما يصدر في الغرب تنظيما وترجمة ان يتخذ من حقل (الميتاسرد) في الرواية العربية مادة لكتابه المهم ''المبنى الميتاسردي في الرواية''، الصادر عن دار المدى نهاية 2013 ومن تفحصنا للكتاب ألفيناه عملا اجرائياً بامتياز. إذ يغلب عليه الجانب الاجرائي الثر وهو اكثر ما يعوزنا في النقدية العراقية. وفي واقع الامر ان التطبيق هو الجانب الذي يبرز قدرة الناقد على الابداع كون التنظير مادة متوافرة في متون الكتب والدراسات فنلحظ على الكتاب اجراءاته التي غطت اكثر من خمسين عملا روائيا عراقيا وعربيا وهو جهد طيب في المدونة النقدية العربية والعراقية واضافة نوعية في صقل (ما بعد حداثي) غير شائع كثيراً آنذاك. وعلى الرغم من اعطاء المؤلف تصوراً عن كيفية تأليفه كتابه وانه عمل على ملاحقة موضوعة (الميتاسرد) لأكثر من عشرين عاماً غير انه لم يخضعه لمنهج اكاديمي تنظيمي صارم لرغبته في الحرية المتمثلة في ولعه النقدي بالجديد وليبراليته الثقافية ومتابعاته الثرة، وهو غير بعيد عنا نحن الاكاديميين برؤيتنا النقدية المتواضعة اما ثرائه النقدي فكتابه صار مرجعاً للدراسات الاكاديمية ينهل منه الباحثون وطلبة الدراسات العليا بما يسد حاجتهم العلمية.

ينطلق الناقد فاضل ثامر في تكوين دلالة المصطلح (ماوراء السرد) من افق المقاربة المعجمية فثمة فرق بين مصطلح السرد وما وراء السرد فرق يتجلى في العنصر العالق به وليس فرقا في الرؤيا، وشرع فاضل ثامر الى الوقوف على ماهية المصطلحات المجاورة والمتعددة لـ (ما وراء السرد)

وتصبح المقاربة الاجرائية شواهد وامثلة دالة على المفاهيم النظرية ومهما يكن من شيء فان محاولة فاضل ثامر في تقريب المصطلح ومفاهيم (الميتاسرد) للقارئ العربي تفصح عن مسعى جديد في الكتابة الروائية وتعيد النظر في مفهومي الواقع والمتخيل.

اشتغل الناقد فاضل ثامر بطريقة فذة على التقنيات الميتاسردية غير التقليدية ورفض ان تصبح الحياة في السرد حقيقية وتدمر الميثاق الروائي في تحويل الحقيقة الى مشتبه به بدرجة عالية لا سيما عند انتهاك المؤلف للمستوى السردي وبالاسم الصريح من خلال الوثائق والاوراق والرقم والرسائل ودفتر المذكرات والتحقيق الصحفي وسجل الهاتف ...الخ. في اطار حديثه، اي المؤلف عن الآليات السردية او الانظمة الروائية عن وعي بزيف ادبية العمل والانحراف عن الاسس السردية، ولقد تحدث فاضل ثامر عن البعد الحاضر في النصوص الروائية بوصفها الوظيفة التي تمكن القارئ من ان يفهم العملية من قراءة العالم بوصفه نصاً.

وأخيراً فان كتاب ''المبنى الميتاسردي في الرواية'' ينم عن حس نقدي متقدم وثقافة معاصرة ثرة وشغف علمي بتطوير النقد الادبي نحو آفاق ما بعد حداثية تنظيما واجراء، بما ينفتح على المسيرة النقدية الكونية من غير ان يجر اذيال التقليد والقولبة الذهنية.

نشر اولى مقالاته عام 1965 في مجلة ''الآداب'' البيروتية ومجلة ''الكلمة'' العراقية واصبح عضوا في الاتحاد العام لأدباء العراق في السبعينات وعضوا لهيئة تحرير مجلة الاتحاد عام 1971.

مؤلفاته: قصص عراقية معاصرة (مشتركة) مع ياسين النصير 1971، معالم جديدة في ادبنا المعاصر بغداد/ 1975، مدارات نقدية في اشكالية الحداثة والنقد والابداع بغداد/ 1987، الصوت الآخر الجوهر الحوار للخطاب الادبي بغداد 1992، اللغة الثانية في اشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي الحديث. بيروت 1997، رواية مترجمة ''الحديقة'' مارغريت دورا (فرنسية) بغداد 1986، المقموع والمسكوت عنه في السرد العربي. دار المدى دمشق 2004، شعر الحداثة من بنية التماسك الى فضاء التشظي. دار المدى 2012، اشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي. اربيل 2012، الوحدات السردية للخطاب. (مترجم). اربيل 2012، المبنى الميتاسردي في الرواية دمشق 2013، التاريخي والسردي في الرواية العربية. بيروت 2017.

مدرسة فاضل ثامر النقدية

أ.د. نادية هناوي

المسارب والعوامل

للتفكير النقدي تمفصلات داخلية وتوصلات خارجية تجعل الممارسة النقدية متسمة بالجدة والأصالة وموصوفة بالرسوخ والثبات وبالشكل الذي يمنح تلك الممارسة سمة المدرسة في النقد الأدبي.

ولقد شهد التفكير النقدي العربي انتقالات مدروسة من منهج إلى منهج ومن مدرسة إلى أخرى، بناء على فرضية أن الناقد العربي تعنيه الموضوعات وطبيعة طرحها وما تحمله من أفكار وقيم ومواقف وتوجهات تماما كما تعنيه ـ وبالمقدار نفسه ـ الأشكال وجماليات صوغها وبراعة توظيفها ومتطلبات إدامتها وتجريبيتها. وهذا بالضبط هو التصور النقدي الذي ظل مطمحا طبع أغلب كتابات الناقد فاضل ثامر بطابع تجديدي يحض الخطى صوب التنظير الذي يدعمه التطبيق، حتى إذا توقف عند ظاهرة فنية ما، لا نجده يكتفي بتحليلها وكشف مستوياتها وتعرية المبطن منها فحسب؛ وإنما يأخذ بإعمال ذائقته إلى أقصى حدود التلقي بغية استخلاص رؤى هي أفكار قد تلتقي في تجريديتها مع عمل المنظر حين لا تعنيه الأمور بظواهرها وإنما تشغله جواهرها وأعراضها معا، وبهذا يرتقي فعل النقد عنده إلى مرتبة الفكرنة التي تتجاوز الحسي الفيزيقي إلى ما بعده، متمتعة بهذا الوازع الالتحامي ما بين الفكر والعمل والفن والعقل الذي يجعل النقد لا مجرد نوع كتابي إبداعي وإنما كمعطى معرفي بأدق ما تعنيه كلمة المعرفية.

والنقد عند فاضل ثامر كالعجلة تدور متقدمة لتواكب عجلة أخرى سبقتها أو وازتها سائرة في عالم النقد الأدبي بلا ارتكان إلى المزاج وتقلباته ولا ثبوت عند معتادية ما هو نظري ومشروطية ما هو إجرائي.

وبهذا التصور الدراماتيكي تتوضح الفاعلية النقدية بإضافاتها المبتكرة مناهج وتقانات وإستراتيجيات، لترتقي بإسهاماتها المهمة في النقد الادبي الى مرتبة مدرسة تحمل اسم الأستاذ فاضل ثامر، هذه المدرسة التي أسّس قواعدها بإخلاص وشيّد بنيانها بمثابرة يشهد لها القاصي والداني، وقد تأطرت أروقتها بملامح واشتراطات، واتسمت باحاتها بخصائص نوعية حتى تموضعت متخندقة في أنماط كيفية خاصة هي في مجموعها تتوشح ببصمة بايومترية فريدة بالناقد وحده.

تلك البصمة التي هي في حقيقتها تعبير عن تمدرس نقدي تمتع به الناقد عبر مسيرة حافلة بالتجدد والتبلور والأصالة وكل ذلك عن وعي عال وقصدية بينة وعلى وفق صياغات تبلورت بتأن وموضوعية.

ولا بد لأي تمدرس نقدي من مسارب توصف بأنها جوازات المرور والمسارات الخطية التي ينتهجها أي ناقد وهو يختار مسلكا معينا من بين مسالك كثيرة متاحة في عالم النقد، ليغذ السير عليها متبصرا موقعه فيها ومستشرفا الآفاق التي ستوصله إلى مراميه، عارفا أين يضع خطواته المحسوبة والمخطط لها مسبقا. وهذا التكتيك في التحرك هو الذي يجعل لمسارب النقد سمات هي نفسها سمات الذي اختارها لتصطبغ بأفكاره. بعبارة أدق فإن اختيار مسرب نقدي ما قد لا يوصل إلى درجة التمدرس ما لم يأخذ المسرب من صفات السائر عليه ليكون صورة له. وهذا الحال ينطبق على مختلف التخصصات العلمية والانسانية التي تتخذ مدارسها سمات المفكرين الذين انتهجوها لتصير موسومة بهم وبخطاهم.

وعراقيا شهد عالم المعرفة المعاصرة ظهور مدارس في مختلف التخصصات مثل مدرسة علي الوردي في الاجتماع وجواد علي في البحث التاريخي وعلي جواد الطاهر في النقد وطه باقر في البحث الاثاري والسياب ونازك الملائكة والجواهري في الشعر وجواد سليم في النحت والمخزومي ومصطفى جواد في النحو.

وما التوصيف لفكر ما بأنه تمدرس واع وتخندق مقصود إلا تعبير عن انتهاج مسارب لها سماتها التي أخذتها عمن سار عليها واضعا قواعدها مرسيا حجر الأساس لها ومحددا انعطافاتها ومنعرجاتها التي منها ستأخذ المدرسة ميزاتها. وهذا بالضبط ما انمازت به مسيرة الناقد فاضل ثامر فكانت المسارب النقدية التي انتهجها أربعة وهي :

أولا: عدم الفصل بين الفكرة وشكلها، وهذا ما جعل جملة فاضل ثامر النقدية وحدة واحدة تتحرى التناسق اللفظي مثلما تركز على المعطى المعرفي الذي يجاري الطروحات وقد يسعى الى تجازوها من خلال العمل على تطويرها باستمرار ولهذا لم يعرف نقده الثبات أو التسليم وظل مواكبا للمستجد من النظريات والاتجاهات.

ثانيا: التعدد والتباين الذي ينطوي عليه نقده الأدبي متضمنا عناصر تكوينية ذات علاقات ومدارات تتجاوب في أفكارها فلا تتنافر في مفاهيمها، متجددة بتجدد المناهج وتنوع الأساليب وتغاير الاهتمامات ولهذا السبب لم يعرف نقده تضادا أو تقلبا كما لم يشهد تشتتا أو اضطرابا.

ثالث: العقلانية التي هي ملمح مهم وأثير يميز التفكير النقدي لدى فاضل ثامر لا في كتاباته حسب بل يشمل أيضا مداخلاته الشفوية في إثناء الندوات والحوارات النقدية، حيث لا تحيز ولا تحزب ولا مغالبة.

رابعا: تحري الجمالية التي ظلت ترافق العقلانية مرتكزة على الحدس والإرهاف والتلقائية، مع الإحساس بالحاجة أولا إلى المرجعيات الغربية كأمر ناجز بدونه

يصبح فعل النقد فضفاضا وانطباعيا، جنبا الى جنب مرجعيات التراث النقدي العربي التي هي بمثابة مكملات للذخيرة المرجعية وملاذ ينجي من التعقيد ويوصل الى الجمال.

وبهذه المسارب الاربعة يغدو فعل النقد إنتاجا نوعيا يتعدى علمية النقد وفنيته إلى التفلسف النقدي وهي سمة طالما اتسم بها النقد الغربي الذي يحتل فيه التفكير والتمدرس موضع المركز مما نلمسه عند كبار النقاد الغربيين خذ مثلا باختين أو بارت أو تودوروف...ولكن ما العوامل التي تضع الناقد على جادة هذه المسارب مبوئة إياه مرتبة خاصة في عالم المعرفة؟

ليس يسيرا تحديد العوامل التي بموجبها تجتمع في الممارسة النقدية التمسربات التي أشرنا إليها في أعلاه، بيد أن نظرة متأنية في تجربة الناقد فاضل ثامر توصل إلى جملة عوامل أسهمت وتسهم في مده بمقومات الناقد الوثاب الذي يعرف كيف ينتهج الملائم من المسارب مختطا لنفسه في عالم النقد الأدبي المعاصر مدرسة خاصة ومميزة، ومن تلك العوامل ما يأتي:

- التمتع بنزعة الانفتاح على مختلف المذاهب والمدارس والمنهجيات ليكون للناقد مشروعه التخصصي الإنساني التنويري على المستويين الحياتي والإبداعي.

- أكاديمية فاضل ثامر سمة ملازمة لكتاباته النقدية وهي في الغالب سمة ذاتية تعززت عبر محطات التحول المنهجي التي طرأت على مشروعه فمن تقليل العبارات الإنشائية إلى الخضوع لنظام الإحالات والترقيم، فضلا عن تبلور الفطنة اليقظة التي ضمنت للناقد المجاراة البحثية جاعلة نصه النقدي متصفا بالأمانة والعلمية وموسوما بالرصانة والموضوعية والجدة والحيادية مع التزام التوثيق للمراجع من دون إثقال أو تمحل أو تحذلق، فضلا عن استيعابه اشتراطات النقد الدغماطية بيسر مبني على نظر ثاقب وإدراك ذكي لم يستطع كثير من النقاد أن يستوعب ديناميكيته، فاتسمت أبحاثهم باللامنهجية لا بمعنى التقلب والمزاجية أو التضعضع والفوضوية؛ وإنما بمعنى نقصان العلمية فيها.

- أسهمت الإرادة الحرة المتمثلة في الإيثار والتجاوز والمسامحة وبحسب ضرورات المراحل التاريخية ومتطلباتها في أن يعلو الناقد على المناوئين طارئين وغير طارئين مجابها ضغوطات السلطة، ثابتا على مواقفه غير مضح بالتزاماته الفكرية، معتدا بقوانين الأدب البنائية وفي الوقت نفسه مستغورا أبعادها الواقعية والحياتية.

- سرعة المواكبة لما هو مستجد في عالم النقد الادبي هو ما جعل كتاباته النقدية تتسم بالرشاقة والانسيابية وهي تتنقل بين المصادر والمراجع وتنتقي رواية هنا أو ديوانا هناك مراقبة رفوف المكتبات العامة راصدة كل ما هو جديد، متابعة ما تنشره الصفحات الثقافية للصحف العربية والعراقية وربما العالمية وما تنقله المواقع الالكترونية الثقافية والأدبية من مقالات ودراسات.

- التراكم والتنوع في الخبرات جعل النقد

عنده تنويريا إنسانيا يتعدى التطلعات اليسارية ويتجاوز المحافظة اليمينية مناصرا الماركسية الاشتراكية ومناهضا الرأسمالية الامبريالية متعاطيا مع العولمة بحسن نية متحريا من وراء ذلك كله الحقيقة. وهذا المسعى التنويري ظل يوجه حركة فاضل ثامر النقدية في أغلب طروحاته، طابعا لها بالتجانس المنطوي على أبنية متعددة الفكر ومتنوعة الرؤى لكنها موحدة بلا تنميط ولا فوضى وسواء في ذلك إذا نظرنا إلى هذا المنجز تعاقبيا أو نظرنا إليه تزامنيا.

ـ المداومة النقدية على ثنائية المعاصرة/ التحديث اللتين تظهران في عناوين كتبه(قصص عراقية معاصرة ومعالم جديدة في أدبنا المعاصر ومدارات نقدية والصوت الآخر وإشكالية الحداثة واللغة الثانية) أو تدخلان في تضاعيف متونه النقدية.

ـ النظرة البانورامية التي ظلت ملازمة له في أغلب كتاباته والمتمثلة بمحاولة استقصاء الأسماء والنتاجات عند استقراء اي ظاهرة أو قضية أدبية معينة كما في دراسته لواقع كتابة القصة لقصيرة في العراق أو قضية تجييل النقد أو تطور النقد الأكاديمي في العراق. ومقصدية هذا العامل تؤكده إشارة وردت عند الناقد فاضل ثامر قبل أكثر من 48 عاما في كتابه(قصص عراقية معاصرة) وفيها يقول:'' نحن نشعر أن هناك العديد من الأسماء التي لم تدخل ضمن مجموعتنا هذه بسبب ضيق الحيز المتاح لنا مما جعلنا نقتصر على بعض الأسماء دون الأخرى''

هكذا كان تطلع الناقد مبنيا على مقصدية جمالية تتمثل في إحصاء النتاجات ومحاولة الإحاطة بها وهو خط نقدي قلما نجده عند نقادنا المعاصرين أو الراهنين. والقصد من وراء الاستقراء البانورامي إعطاء صورة شاملة وواقعية للتجارب الإبداعية العراقية والعربية.

ـ أن نقده أتخذ صيغة المشروع الذي لا يمكن تشبيهه بأي مشروع آخر لأنه أنبنى على وعي واضح منذ بداية المسيرة النقدية، فلم يكرر الناقد نفسه في كتاباته وإنما استكمل وتمم فإذا كانت القصة الستينية والخمسينية هي مدار ما كتبه في كتابه (قصص عراقية معاصرة) مشخصا ما فيها من الواقعية الانتقادية وأقنعة الحلم والوهم والتصوف واقعية كاكافوية رؤية عبثية وإحساس بالضياع والقلق واتجاه نحو التجريب؛ فإن مؤلفاته اللاحقة ـ مثل علامات على طريق تطور القصة العراقية ثم في كتابيه معالم في أدبنا المعاصر ومدارات نقدية ـ ستواصل المشوار والذي ستستكمله فيما بعد كتبه الأخرى، ناهيك عن كون مشروعه النقدي متكئا على منهجيات مختلفة حداثية وما بعد حداثية.

وهذا المشروع تنبه له الناقد عبد الجبار عباس في تحليله لكتاب (معالم جديدة في أدبنا المعاصر) فقال :''هذا الناقد الذكي الصبور الجرئ المتسامح يواصل ..ما بدأه في دراسته معالم جديدة في القصة العراقي وبالمنهج النقدي ذاته المنبثق عن رؤية (...) المدرسة الواقعية الاشتراكية في الأدب والنقد فهو ناقد ذو هاجس أدبي سياسي.''، وفي هذا توكيد لحقيقة المشروع الذي تهيأ له الناقد منذ بداية

مشواره وبنزعة نقدية تخللت أغلب منعرجات نقده ومنعطافاته.

ـ التحرر من ضرورات المرحلة وهذا ما أتاح له حرية أكبر وشجاعة في التفكير النقدي ويتضح ما تقدم مثلا لا حصرا في رصده لواقع القصة القصيرة في العراق فبعد مضي أكثر من أربعة عقود يعود الناقد ليناقش هذا الواقع الذي كان قد ناقشه في كتابه الأول لكن بوقوف نقدي مستفيض، مؤمنا أن التجريب لا يقترن بمرحلة زمنية ما، وأن من المتاح للتجربة القصصية أن تكون تجريبية ما دام قد سبقها متن سردي.

ـ أن إمكانياته تتجاوز السرد إلى الشعر والمسرح والتشكيل وغيرها من الفنون الجميلة متمتعا بروح الانفتاح التي ترى أن الجمال حر، وأن ليس للإبداع حدود أو مديات. وإذا مالت كفة النقد عنده إلى السرد نجده يوازنها بالالتفات إلى الشعر، فحين ألف كتابه (المقموع والمسكوت عنه في السرد العربي) مستكملا به كتبه عن القصة العراقية العربية دارسا البنية السردية مهتما بتقانات تيار الوعي والتناص والميثولوجيا وتعدد الأصوات في الرواية العربية، فإنه سيردفه بكتاب في الشعر هو(شعر الحداثة من بنية التماسك إلى فضاء التشظي) وقد يذيل الكتاب الذي يعنى بنقد الرواية بفصل عن القصة القصيرة، أو يجمع في الكتاب الواحد نقد الشعر ونقد السرد ونقد النقد.

ـ المعرفة الثرة باللغة الانجليزية جعلت تعددية المرجع والمنهج وتجانسية الفكر والتأصيل تتحدان في الاستقراءات لتتمرأيان في النتائج، بطاقة نقدية مستخلصة عن مجموع القوانين الأدبية المضمخة بالتجربة الذاتية ومن ثم اتشح نقده برداء لا هو غربي مستورد ولا هو عربي خالص انه رداء يحمل خصائص الناقد نفسه، بلا انصياع لتوجه ما ولا تمترس في خندق بعينه.

ـ إيمانه بان الأفكار الإيديولوجية في النقد تعجز عن أن تكون بديلا عن الحس الجمالي المرهف القادر على التقاط سر العمل أو قانونه، كما أن الانبهار بأسرار الأدب وقوانينه الداخلية غير كافية ما لم يرافقها تعريف بتموضعات الوعي القائم والوعي الممكن واشتراطات الرؤيا للعالم وممكنات الواقع وإرهاصاته.

ـ شجاعة الموقف والجرأة النقدية عاملان مهمان طبعا نقوده بالتميز وحرراه من المعتادية التي هي عدو أي ناقد طليعي، وأبعداه عن الصمت. ومن تبعات تلك الشجاعة أنها انعكاسية أعني أنها تشمل المادة المنقودة لتمد صاحبها بالإبداع أيضا، فما أن يكتب ناقدنا عن أديب معين حتى نجد الأديب وقد تأججت لديه جذوة الإبداع فكتب نصا آخر جديدا.

وهذه الانعكاسية التي يتركها الناقد على الأديب مسألة خطيرة وكثير من الأدباء ما كان لهم أن يكونوا عمالقة لولا شمول أدبهم بنظر ناقد حصيف ومتمرس شجعهم على مزيد على الإبداع وهذه الخطورة في النقد هي التي جعلت أحد النقاد يبالغ في تشبيه دور الناقد بدور من يقدر أن يحيي ويميت ونحن نشبه هذا الدور بدور الفلاح من باب أن النقد هو الذي يوفر أسباب إدامة النص إبداعيا ممدا غرس الأديب بالعناية سامحا لبذوره أن تنتعش وتكبر لتظهر

شجرة باسقة موفورة العطاء في بستان مترع بالجمال وهكذا هو حال الأدب في البلدان التي يكون نقادها كبارا بمشاريعهم الإنسانية النبيلة.

ـ التجدد الذي لا يعرف الأزمات لكنه مولع بالإشكاليات وهذا ما نلمسه في ممارسات الناقد النقد نقدية كحقل مهم مارسه فاضل ثامر منذ تفتحت موهبته النقدية الفذة وظل مواصلا عليه بقصدية. والسؤال لماذا لم يسم الناقد ممارساته تلك بنقد النقد ؟ أ هو عدم الاعتراف به كحقل مستقل أم هو تشاكل الممارسة بين النقد ونقد النقد بناء على واحدية فعل القراءة ؟

لعل السبب يكمن في أن الناقد يرى الممارسة النقدية واحدة سواء أكان النص المنقود أدبا أو نقدا أو لأنه وجد الفرق بين نقد النص الأدبي ونقد النص النقدي يتمظهر في مفهوم (الإشكالية) التي هي سمة بدت لصيقة بالممارسة النقد نقدية منذ مشاركة الناقد في ملتقى القصة الأول عام 1978 ثم تجلت بشكل أعمق في كتابه مدارات نقدية الذي كان المدار الأول منه في نقد النقد تحت عنوان (في إشكالية الرؤيا النقدية: النقد الأكاديمي في مواجهة الشعر الحديث) موزعا بين ثلاثة أقسام، كما كانت مقدمة كتابه (الصوت الآخر) تصب في الباب عينه تحت عنوان (نحو رؤيا نقدية سوسيوشعرية جديدة). أما كتاب اللغة الثانية فكان الفصل الثاني منه في نقد النقد تحت عنوان (النقد العربي وإشكالية النظرية الأدبية الحديثة) وكذلك الفصل الرابع الذي كان في إشكالية المصطلح والمنهج.

وربما يرجع السبب إلى أن الناقد يرى الفعل النقدي فعلا قرائيا وهو القائل:" ولكن قد يواجهنا القارئ باعتراض مشروع متسائلا عن جدوى هذه الضجة الجديدة القائمة حول القراءة فالقراءة دائما قراءة ومنذ البداية كان القارئ موجودا وكانت القراءة وبالرغم من مشروعية هذا الاعتراض إلا إن المسالة ليست بالسهولة التي قد يتصورها مثل هذا القارئ" ، وهذا التنوع في الممارسة النقدية هو الذي جعل الاختلاف واللاتكرار أهم عامل في تبلور مسارب النقد عند الاستاذ فاضل ثامر، وبسبب هذه الأهمية فإننا سنفرد له المحور الآتي.

الاختلاف واللاتكرار

أشار المفكر جيل دولوز إلى أن الاختلاف واللاتكرار فعلان فلسفيان حيث لا شيء يتكرر بشكل متشابه على أساس أن العالم يتحرك باستمرار وهو لا يماثل البتة صورته السابقة ولا الصورة التي سيكون عليها وأن الاختلاف هو الذي يتكرر في النهاية .

وللناقد فاضل ثامر شخصية نقدية أهم سماتها الاختلاف واللاتكرار اللذان يتأتيان من أصالة آرائه النقدية وغزارتها وعمق طروحاته وتجددها المستمر في شكل تحول منهجي فمن السياقية إلى النصية ومنها إلى ما بعد النصية متسما بالاختلاف الذي لا يعرف التقليد منساحا في الأزمنة غير مقيد بزمن. وهكذا صار الناقد مجموعة نقاد وبهويات متعددة فهو الناقد السياقي والناقد النصي والناقد الثقافي والناقد ما بعد البنيوي، وبحسب

جيل دولوز فإن من الممكن أن يصبح للمبدع أكثر من هوية تعريفية بسبب خزان الطاقات المتجددة داخله وأن الهوية الفردية نفسها خديعة والسبب أن كل واحد منا مخترق على الدوام وهو خزان من الطاقات التي تتجدد باستمرار .

ولعل محطات التفكير النقدي لدى الناقد والبرهنة الإجرائية عليها لا تتضح الا بالاختلاف واللاتكرار التي بهما يستجلب التجدد ويستبعد النمطية والثبات.

وما سعي الناقد إلى إعادة اكتشاف ذاته وتحديد طبيعة تجربته الخاصة سوى رغبة مشروعة في أن'' لا يضيع صوته بين حشد الأصوات المتشابهة'' ، وهو يرى أن امتلاك إستراتيجية نقدية يعني تعددية المنظورات المنهجية، ولذا لم تتوقف معاينته النقدية عند أدبية النص بل تعدتها إلى القارئ'' لأن معنى النص يظل ناقصا بمعزل عن الآخر الذي يسهم بدوره ..في توليد المعنى وإنتاجه وإشاعته''

ولكون تجربته ثمرة انتقالية خطيرة في تاريخنا الثقافي والاجتماعي، لذلك لا وجود لقطيعة نقدية في هذه التجربة علما أنها لم تكن خالية من صراع وعراك وجدل دائم مع المنهجيات والمنظورات فمن شعرية ارسطو وعقلية ديكارت وريتشاردز إلى تركيبية غولدمان وحوارية باختين وطروحات تيري ايغلتن والتوسير وماشيري ولوتمان واسبنسكي وغارودي وارنست فيشر وصولا الى الانفتاح على المعطيات السيمولوجية والتفكيكية وما بعد التفكيكية تأثرا بدريدا وفوكو وشتراوس وغريماس وتودوروف.

وتحتل مقدمات مؤلفات فاضل ثامر النقدية أهمية كبيرة نظرا لما تحويه من مقصدية الاختلاف واللاتكرار بعيدا عن التزمت والنظرة السلفية الجامدة والتحرر من عيوب التجزيئية والإسراف في الموضوعية أو فقدان التعادل بين الذاتي والموضوعي.

فمثلا نجد أن مقدمة كتابه الصوت الآخر الجوهر الحواري للخطاب الأدبي اتخذت شكل فصل بعنوان (نحو رؤيا نقدية سوسيو-شعرية جديدة) وفيها تناول الناقد تجربته بالتحليل والاستقصاء مبينا منطلقاته ومستشرفا الافاق لرؤاه وتصوراته. وأهمية هذا الفصل جعلته يعيد نشره بعد مرور أكثر من عشرين سنة في كتابه (اللغة الثانية) تحت عنوان (أسئلة المنهج في النقد) وفيه يقول: ''من الضروري جدا للناقد العربي أن يعيد النظر في منطلقاته النقدية التي اعتاد عليها وان يسعى لإعادة تشكيل رؤاه النقدية في ضوء جديد''

وجاءت مقدمة كتاب (المقموع والمسكوت عنه في السرد العربي)، مدللة على فاعلية الناقد وهو يوظف أدواته في ميدان التجربة السردية الحديثة وتحديدا الرواية والقصة القصيرة.

ولم يتضمن كتابه (اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلحات) مقدمة أو تمهيدا وانما ابتدأ بدراسة أهمية العلامة التي وصفها بالإمبراطورية التي بسببها هيمن الأنموذج اللغوي كمعيار في التحليل وكمتعال جديد يحل محل المتعاليات الأخرى.

وجاءت مقدمة كتاب (إشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي المثقف العراقي شاهدا) تحت عنوان (شهادة مثقف عراقي أمام

محكمة الضمير والتاريخ) وفيها اختزل الناقد توصيف مشروعه النقدي قائلا:'' أنا أعد نفسي ناقدا أدبيا جادا تحاذي كتابته المنهج الأكاديمي الحديث...والكتاب عبارة عن مقالات صحفية كتبت ما بين 2003 - 2011.. '' ولم يضع لكتاب (الوحدات السردية للخطاب دراسة مترجمة) مقدمة لكون الكتاب عبارة عن دراسات مترجمة لجوناثان كولر وجيرالد برنس ورايموند وليمز وجلبرت فيليس وليون سرميليان وتايلور وتودوروف وسريدني وبوريف ويابالوفا وستيفن سبندر وقد خُتم الكتاب بدراسة للناقد فاضل ثامر بعنوان (مشكلات تعريب الأعلام الاجنبية وإشكالية الترجمة في السياق ما بعد الكولونيالي واقع الترجمة عن الانجليزية في العراق أنموذجا) كما لم يتضمن كتابه (المبنى الميتاـ سردي في الرواية) مقدمة لكنه يبدأ بتمهيد عن البنية الميتاسردية بوصفها نزعة ما بعد حداثية.

أمّا مقدمة كتابه (من سجن النص إلى فضاء التأويل مقاربات في النقد المسرحي والتشكيلي) فبيّن فيها أن المقالات ليست نقودا وإنما اضمامات'' لا أعد نفسي ناقدا مسرحيا أو تشكيليا فانا مجرد متلق ومتذوق للفنون...أعد نفسي عاشقا أزليا لكل أشكال الفن وأعدها تمثل الجوهر الصلب والمضيء في ثقافتنا الوطنية الجادة'' مستدركا أن استراتيجية النقد الأدبي يمكنها أن تضيء بعض الجوانب من التجربة الفنية.

وحوى كتابه (التأريخي والسردي في الرواية العربية) مقدمة بلا عنوان تناولت مفهوم التاريخ وامتثاله لفتنة التخييل وما يتولد عن ذلك المفهوم من ولادة تاريخ جديد بعيدا عن مركزية التاريخ واصفا الكتاب بأنه مشروع، بالقول:'' هو محاولة للامساك بمظاهر التنوع والاختلاف والتشاكل في مشروع الروائي العربي الحداثي وما بعد الحداثي ..ذلك أن الروائي العربي لا ينقطع عن الحاضر وإنما يحاول إضاءته بالتخييل التاريخي وتأسيس فضاءات تعالق تواصلية بين الماضي والحاضر'' وفي هذه المقدمة أيضا وردت إشارته إلى أن المشروع استكمال لكتابه الميتاسردي في الرواية '' إذ توقفت آنذاك أمام ولادة الأنماط والتنويعات الميتاسردية في الرواية العربية كما فحصت بعض مظاهر التعالق بين التاريخي والسردي ..'' واقفا عند لحظة معينة من التاريخ الإسلامي في الأندلس تلك هي لحظة سقوط غرناطة مشيدا بالرواية التاريخية العربية الحداثية التي كان كتابها أشجع من مؤرخي التاريخ الرسمي.

ومما يدلل على مقصدية الاختلاف واللاتكرار في كتب الناقد ما اشتملت عليه إجراءاتها أو تطبيقياتها من منهجيات متغايرة جامعة البنية الداخلية للنص بالمحتوى الواقعي الخارجي وهو ما تمثل في اجتماع السياقية بالنصية كما لم تتضاد أحكام القيمة كتبعة سياقية عنده بالنزعة المعرفية المستغورة لأبعاد الرؤية النصية وما بعد النصية وكل ذلك يظل حديثا في الإجراء مما عبر عنه الناقد بالرؤيا النقدية الجديدة لكن ذلك لا يعني أن البحث عن نظرية أدبية عربية لم يشغل ذهن الأستاذ

فاضل ثامر بل العكس فلقد تنبه لهذه المسألة في كتابه (اللغة الثانية) ضمن إطار نقد نقدي استرجع عبره المجهود النقدي العربي وحاول وضع سمات قرائية أو نقدية لهذا المجهود .

ولا ننسى أن الابتكارات في مجال الاجتراح والتوليد للمفاهيم والمصطلحات ووضع إطار لرؤى تتمخض عن قراءة التجارب الأدبية العربية هو أوضح دليل على مقصدية الاختلاف واللاتكرار وأثرها في بلوغ نظرية عربية في النقد.

ومن تلك الاجتراحات تحديده لفعل السرد بأنه محور من محاور الجدل الثقافي وأداة للكشف عن ما هو مغيب ومسكوت عنه في حياتنا وثقافتنا " ، واصفا المحور المعرفي في النقد العربي الحديث بأنه" الرغبة في الكشف عن آلية تشكل الخطاب السردي رؤيويا وبنيويا وفي الوقت نفسه الكشف عن الخلفيات المعرفية والدلالية والسوسيولوجية لتشكل مرجعيات هذا الخطاب تجنبا للوقوع في أحادية النظر الشكلاني وانفتاحا على ما يعلنه النص من جهة أخرى وما يخفيه أو يسكت عنه بصورة مباشرة وغير مباشرة "

واجدا في السرد البوليفوني مظهرا من مظاهر انكسار النزعة النرجسية والبيروقراطية لدى المؤلف وإيمانا بتعددية الرؤى والأصوات الغيرية وهو أيضا يمثل تعميقا للمنحى الديمقراطي المفتوح للفضاء الروائي ولعلاقة الروائي بالواقع الاجتماعي وبالصراعات الإيديولوجية والفكرية المحيطة به .

ولا يخفى أن مفهوم التجييل هو أكثر المفاهيم التي اجترحها الناقد وراح يشتغل عليها مبلورا لها كمفهوم عربي داوم على توظيفه في كتاباته حتى غدا بمثابة مصطلح نقدي ولاسيما في كتابه (شعر الحداثة من بنية التماسك إلى فضاء التشظي) وفيه تحدث عن حركة الريادة والتأسيس لشعرية عربية بادئا بتجربة الرواد نازك والسياب وعبد الوهاب البياتي ثم أجيال الحداثة الشعرية وما فيها من مغامرة الاختلاف منتقلا إلى جيل شعراء الثمانينيات متتبعا المرجعيات الشعرية من خلال الفصل الذي عنوانه (إعادة استنطاق الموروث الشعري) واتبعه بالتجريب في الشعر والغموض وتسمية الأشياء والحداثة.

من الاجتراحات النقدية التي ابتكرها الناقد مفهوم العمود الشعري الحداثي الجديد ومفهوم الراهن الشعري وما يكتنفه من التحولات والانحناءات والانكسارات ومفهوم فرضية التحقيب يقول:" أحد الخيارات التي جربها النقد تتمثل في الركون إلى فرضية التجييل والتحقيب التي أثبتت فاعليتها الجزئية وهي على الرغم من قصورها ومحدوديتها إلا إنها استطاعت أن تحل بعض الإشكالات التقييمية الدقيقة التي واجهت النقد في مراحل الحداثة الشعرية المبكرة تماسك البنية في التجربة الشعرية الحداثية بينما تشظيها في التجربة الشعرية ما بعد الحداثية التي يصفها بالحساسية وهناك مفهوم المقالة الأدبية والثقافية وتمييزها عن فن العمود الصحفي أو " العمود الثقافي بوصفه فنا صحفيا وإعلاميا وأدبيا له جماليته الخاصة التي تجعله قادرا على التأثير السريع والمباشر في

وعي شرائح عريضة من القراء" .

ومن دلائل الاختلاف واللاتكرار سعيه إلى جعل منهجيته مغايرة لما هو متداول نقديا جامعا المنهجية السوسيولوجية بالمنهجية النصية منتجا رؤية منهجية سوسيو- شعرية تزاوج بين دواخل النص وخوارجه السياقية معبرا عن ذلك بالقول:" إنه مشروع المؤلف النقدي الذي يزاوج بين الفحص الداخلي النصي للخطاب الشعري ومناهج التحليل الخارجي ولكنه لا يتعالى على السياقات الثقافية والاجتماعية والنصية والسيكولوجية التي تحيط بالإنتاج الأدبي"

وصفوة القول إن فاضل ثامر ومنذ بواكير النقد لديه كان قد وضع حجر الأساس لمدرسة في النقد الأدبي متخذا من حبه للنقد وانقطاعه له هدفا ومرمى، مؤسسا قواعد المدرسة بيديه مشيّدا بنيانها بكتاباته مواصلا العمل فيها بإخلاص ودأب منقطعي النظير عبر مسيرة نقدية حافلة بالانجازات والتحديات، لتكون له فيها مسارب خاصة ولجها بثقة واقتدار، ساعدته في ذلك عوامل جعلت ولوجه لتلك المسارب متسما بالاختلاف واللاتكرار كأهم سمتين من سمات التفكير النقدي لديه.

وإذ توسم أكاديمية فاضل ثامر بأنها جامعية إلا إنها ليست متحذلقة ثقيلة الهوامش والإحالات والتوثيقات متسربلة في شكليات الحواشي ومقتضياتها الصارمة. والسبب يكمن في ما تمتع به الناقد من حس أصيل، مع امتلاك وعي جامعي باشتراطات التحرك التي تفضي إلى إحداث نقلات نوعية تضعه في الموضع الذي يناسبه، قاطعا الشوط تلو الشوط، وقد لاح له الهدف المرتجى الذي يسعى الى تحقيقه، ألا وهو اجتراح مدرسة في النقد الأدبي تحمل اسم فاضل ثامر.

ولقد صنع الأستاذ فاضل ثامر شخصيته النقدية الفذة بنفسه مؤديا دورا مهما ومميزا في نقدنا العربي مصمما بمثابرة على العطاء المعرفي متجاوزا عن الخصوم الذين حاولوا أن يعيقوا مسيرته أو يحجزوها كبحا أو تضادا مطيحا باحلامهم وعاصفا بأمانيهم ومخططاتهم ومآربهم، جامعا بثقة وثبات الرؤية الواقعية التقدمية بالرؤية الجمالية.

ولقد تخرج ويتخرج في هذه المدرسة أجيال من النقاد مستمدين منها الفهم القويم ومتربين على ما فيها من قيم سامية وأصيلة ومعطيات سنية ورفيعة متزودين برؤى وتصورات تشحذ هممهم وتدفعهم نحو التميز والتقدم، مضيئة لهم عوالم النقد الأدبي ومن تلك الاضاءات التي أنارت وتنير لنا دروب النقد أن العطاء العلمي المبني على الصدق والتفاني ثمر ريان لن يناله اليبوس والذبول وأن اقتران الوعي بالمقصدية يجعل النقد بستانا وارفا يزهر بالجمال. وأننا إذا أحببنا عملنا، استطعنا أن نبدع فيه نافعين أنفسنا والآخرين.

عشرون عاماً على رحيل المفكر الماركسي هادي العلوي
سلامٌ عليكِ أيتها الحروف العاليات

عبدالرزاق دحنون *

الصلاة اليومية إلى روح الكون:

"سلام عليك أيتها الروح السارية في وجودي، أيتها النار الأبدية التي تتوقد في صدري، فتحميه من برد النسيان، سلام عيك أيتها الحروف العاليات، فأنا سيد الحروف، وفي الحروف نبوتي، والنجوم من جندي، والماء مملكتي، ولي في الأرض ذخائر تخرجها الشمس للمدقعين، وسلاحي لا يغمد، ألا تسمعون جلجلته مع صلاة الفجر؟ غداً يظهر لي المسيح في سحابة النور المثقلة بالمطر الكوني، فأجمع حولي فقراء الأرض وأسلمهم السلاح ليدخلوا به ملكوت النار، ثم يخرجون منها، وقد فاضت لهم كنوز الدنيا، فيوزعونها، ولا يملكونها، لأنهم ملوك الحرمان، ومن الحرمان تزهر حقولهم وتزدهر بساتينهم، فلا ينغصهم فقر ولا غنى، وأعطيهم ما تمناه لهم بلبل الأرواح، فيشبعون بعد جوع، ويكتسون بعد العري، ويعزون بعد الذل، وتعود للأرض ظلالها وحروفها"

هادي العلوي

(إذا رضي عنيّ الحسين بن منصور فليغضب عليّ كل سلاطين العالم)

1

لا شيء يحمل إلينا المواساة إلا أننا لن ننساه مدى الحياة لأنه صرخة مستديمة في وجه الظلم والعبودية. فهو الذي كان ''يجلو ضباب الحروف، ويمنحها قوة الروح، وسلطة الضمير'' على حدِّ تعبير وليفه ورفيق دربه الشاعر والخطاط المُبدع محمد سعيد الصكار. ونواسي أنفسنا بأن الحظَّ حالفنا لنعيش معه ونعرفه ونحبه ونتعلَّم منه ونحني رؤوسنا نحن والكثيرون من أهل هذا العصر أمام إنسانيته الجبَّارة المقاتلة، وبأن الكثير من الخلق سيولدون ويفتخرون به.

عشرون خريفاً على انفلات قدمه من ركاب الحياة التي أعطاها أكثر مما أخذ منها، لأنه صوفي النزعة والسلوك. انطلق الحصان دون فارسه يجول في سهوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية متلمِّساً بين الخلق مشاعية قادمة. عاش سنوات عمره الأخيرة - بعد تشرُّد طويل - في ضاحية ''دُمَّر'' السكنية في مدينة دمشق. وعلى باب بيته تطالعك عبارة تقول: مُرتقى الحضارتين. دُفن في مقبرة ''السيدة زينب'' من ضواحي العاصمة السورية. أحياناً أفاجئ نفسي وأنا أفكِّر على النحو التالي: هرب هادي العلوي من الشهرة، بل كان يمقتها ويصنِّفها من خساسات المثقفين. ولكنه وصل إلينا بعلمه وفضله، أحببناه وتلهفنا لقراءة أي بحث يكتبه، لأنه كان باحثاً من الطراز الرفيع. فرحنا به عندما جاء إلينا في معرة النعمان كي يجاور ويحاور فيلسوف المعرة ''أحمد بن عبد الله التنوخي'' ويأنس به ويكتب عنه دراسة لعلها أجرأ ما كُتب عن أبي العلاء المعري على مرِّ العصور. صدرت دراسته في كتاب ''المنتخب من اللزوميات.. نقد الدولة والدين والناس'' إن جهل الإنسان لهذا المفكر والباحث الجليل لا يغتفر إذا كان لديه أدنى اهتمام بعلم اللغة والفلسفة والتاريخ والتراث الإسلامي والصيني.

2

ولد في بغداد سنة 1932 وتوفى في دمشق خريف عام 1998. نشأ في كرادة مريم، وهي ضاحية ريفية من ضواحي بغداد يصدق على أهلها وصف فريدريك إنجلز: فلاحون مستقرون لكنهم في حالة انحطاط. والده عامل بناء أمي، وجده السيد سلمان فقيه لم يدركه، فقد مات وعمر هادي خمس سنوات. ولما بلغ الرابعة عشر من عمره وبدأ يميل إلى القراءة عثر على بقايا مكتبة الجد التي أهملها أولاده الأميون، ومنها نهل علومه الأولى. حفظ القرآن ونهج البلاغة. ولما مضى في قراءة مصادر الفقه والتفسير والتاريخ تبين له حقيقة أولية هي التي كانت نقطة الانتقال، وهي رأيه في التاريخ الإسلامي. أنهى دراسته الثانوية سنة 1950 وتخرج من كلية التجارة

والاقتصاد بتفوق، وزاغ عن مصافحة الملك حين وزع الشهادات على المتفوقين، لأنه اعتقد بأن جزءاً غير يسير من مأساة الشعب العراقي سواء في جانبها الوطني أو الاقتصادي تعود إلى تخاذل الأسرة المالكة وخضوعها لإرادة الأجنبي.

3

من منجزات هادي العلوي الكبرى اعادة اكتشاف الفلسفة الصينية وشرحها. أودعَ خلاصة ما عرفه عن أهل الصين في كتابه ''المستطرف الصيني'' الذي ألفه في بكين سنة 1992 والتي رحل إليها من بغداد سنة 1976 بمعونة صديقه الشيخ جلال الحنفي البغدادي، الذي كان يدرّس اللغة العربية في جامعة بكين، فأخبره أن الصينيين طلبوا منه أن يرشح لهم من يحل محله ممن يرضى خلقه ودينه، فاختار هادي العلوي.

كتاب ''المستطرف الصيني'' من نفس طراز ''المستطرف الجديد'' الذي تضمن الخلاصة مما عرفه وحفظه من التراث الإسلامي، والذي أراد منه مزاحمة حسين مروة - رائده الأكبر- في سيرورة إنهاض تحتاجها أمة غافلة بتنبيهها إلى إرثها الحضاري، الذي كان سيعصمها من الزلل لو لم تنقطع عنه. وفي ''المستطرف الصيني'' أراد من العرب أن يعرفوا من ثقافة الشرق ما يعادل معرفتهم بثقافة الغرب محدواً بالأمل في أنهم سيعيدون اكتشاف أنفسهم ليس فقط من خلال تراثهم، بل وأيضاً من خلال الثقافة الشرقية التي هي من نسيجهم نفسه. وليس في الكتاب ما يستهدف خدمة الصين لأنها أنعمت عليه بالأمن والحياة بعد أن تعذر في وطنه العربي الكبير.

سيجد القراء أن أوسع أبواب كتاب ''المستطرف الصيني'' هو باب الفلسفة لأن هادي وجد فيها حياة الحكمة الشرقية التي يتمناها بعض المنورين في الغرب وتستعصي عليهم. وقراؤنا في حاجة إلى باب الرحمة والحنان البشري مع حق الدفاع عن النفس في وجه الثروة والقوة بعدما عانوا مما يزيد عن الكفاية من قهر الحكام وتسلط الأقوياء، والحكمة الصينية هي ما يؤلف مع فكر التصوف القطباني في الإسلام فرعين متكاملين للحس الإنساني يستريح إليهما المتعوب، فيما يجهدان به كلاً بوسائله الخاصة لرعرعة شخصية إنسانية حرة بازدراء ما يتمتع به الأقوياء وحكامهم من وسائل التسلط. وهما في ذلك مسكونان بالهاجس البشري القديم، هاجس إخراج الناس من ورطات الذل والفقر وتمليكهم ما يستغنون به عن التعب والكدّ، مما لا يتم دون إخراج الذهب من قصور الأباطرة إلى بيوت الناس.

4

درس هادي العلوي التراث الإسلامي بعمق، وساح في كل أطرافه مكاناً وزماناً، دخل التراث عن طريق الدين، فقد قرأه بحكم نزعته المتدينة في صباه والموروثة عن جده السيد سلمان. وكان قد وقع بين يديه كتاب اللبناني جورج حنا، والمعنون ''ضجة في صف الفلسفة'' فاستأنس به كثيراً، وهو كتاب بسيط يعكس شفافية جورج حنا وأسلوبه الظريف الطليق.

وهذا يعني أنه انتقل إلى الماركسية من خلال التراث نفسه. ولم يتخل عن التراث لأنه صار ماركسياً، كما يفعل كثيرون عندما ينتقلون من حالة التدين أو الاعتقاد فينبذون كل شيء وراءهم، ليتأدبوا بطريقة أحادية، لأن دراستهم السابقة للتراث إيمانية وليست شكية. والدراسة الإيمانية لأي مذهب تمكن من الانتقال الفجائي والقاطع إلى المذهب الآخر. إن الطريقة المثلى للتطور الفكري عند الإنسان كما اكتشفها هادي العلوي بتجربته الشخصية ومن قراءته لتجارب مفكري الإسلام في عصورهم الذهبية هي أن يكون تداخلياً وليس ارتدادياً، وذلك حين ينطلق من نقد المقروء بالاستناد إلى معرفة فلسفية.

نَشَرَ مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي كتاب المفكر العراقي هادي العلوي ''مدارات صوفية'' عام 1997 ضمَّ الكتاب شراذم من التراث الفكري لأهل الثورات المشاعية في الشرق. والكتاب من أخطر ما ألف هذا الباحث المجاهد قبل رحيله عن الدُّنيا وأهلها. يقول في تقديم كتابه المذكور أعلاه: جاء في مجمله لتعزيز الوجدان الشيوعي عند أجيالنا الجديدة لمساعدتهم في الخروج من حجاب العقيدة إلى فضاء الوجدان، ولزعزعة المألوفات التي تعلموها من الثقافة المترجمة. فلكي يكون الإنسان شيوعياً يجب أن يكون له قلب شيوعي لا مجرد فكر شيوعي.

5

أغلب الظن أن الذي مكَّنه من السير في درب الماركسية هو تأثيرات وضعه الطبقي في العائلة، لأنه عاش الفقر والجوع مع والدته مما غرس في وعيه المبكر كرهاً لدولة الأغنياء. ومما زاد الطين بلَّة اكتشافه أن الديانات تبيح التملك الخاص وتسمح بتقسيم الناس إلى مالك ومحروم وخادم ومخدوم. ترافق ذلك مع استمراره في القراءة واكتشافه المزيد من النقط الحساسة التي صدمت وعيه الطبقي ونزعة الشك والبحث عنده وعدم خضوعه للجو السائد، وهذه حقيقة زاملته منذ الصغر. كل ذلك رفده كي ينتقل إلى صفوف الماركسيين.

في أوائل الخمسينيات اكتشف جريدة ''الأهالي'' لصاحبها المناضل الوطني كامل الجادرجي فصارت جريدته المفضلة. في الفترة الزمنية نفسها تعرف إلى علي الشوك، أملأ مثقف عراقي وأحد أميز المثقفين في العالم العربي. توطدت معه علاقة متأخرة في الزمن لكنها أضافت الكثير إلى مخزونه المعرفي. والأهم في هذه العلاقة أنها ساعدته على التخلص من عناصر تخلف حضاري حملها معه من بيئته البائسة المتحلِّلة حضارياً، كان علي الشوك مصدر تأهيل للوعي والسلوك الحضاري واسترفاده. وذات مرة مالحه صديقه الراحل يوسف عبد القادر فقال: أنت يا هادي رحمك الله إذ أخرجك من الكرادة الشرقية، ولولا ذلك لكان طول عمامتك ذراعين ولحيتك ذراعاً.

''يُناجي الحسين بن منصور الحلاج بلا فواصل أو نقط''

(يا حسين بن منصور لا صمت لمن تأخذه يداك لا انقطاع لمن حملته النجوم

إليك لا انطفاء لمن يشتعل بنارك الأبدية أيها الباحث عن المستقر بكل أرض لو استعبدتك المطامع لما قتلوك لكنه كيد التنين وغفلة من ينادمه في عزّ الصيف فخذ مني العهد أن لا أنادمه وأن أرفض الشرب من كأسه ما دمت مترعاً بكأسك وأن لا أقرّ بالواسطة بعد أن علمتني أنّ الحق لا يؤخذ من غير الحق ولن يكون دليلي بشراً يأكل الناس من يديه وقد خرجت من شرط الإيمان إلى شرط العلم ثم تخلصت منه إلى شرط المعرفة فشربت من أسرار الوجود ما أغرقني في بحار الاستغراق ولما غرقت في البحر لقيت الذين سبقوني إلى قراره فأخذوا بيدي إلى مقام الصعود وقالوا المالك للشيء مملوك له ومن أراد الحرية فليخرج من ملكوت الرغبة وبيوت الأغنياء لا تصح فيها الصلاة ومن استمع إليهم لم تدخل الحكمة إلى قلبه قلت لهم أجوع مع الجائعين فذلك هو شرط المعرفة وألتحف بالمنافي فذلك هو شرط الحرية وإذا رضي عني الحسين بن منصور فليغضب عليَّ كل سلاطين العالم).

رصدتُ له من الكتب : نظرية الحركة الجوهرية عند الشيرازي، الرازي فيلسوفاً، خلاصات في السياسة والفكر السياسي في الإسلام، من تاريخ التعذيب في الإسلام، الاغتيال السياسي في الإسلام، اضاءات في الإسلام المعاصر، فصول عن المرأة، من قاموس التراث، محطات في التاريخ والتراث ، المعجم العربي الجديد، المستطرف الجديد، المنتخب من اللزوميات، نقد الدولة والدين والناس، شخصيات غير قلقة في الإسلام، المستطرف الصيني، كتاب التاو، مدارات صوفية، ديوان الوجد، المرئي واللامرئي في الأدب والسياسة، ديوان الهجاء، قاموس الإنسان والمجتمع، قاموس الدولة والاقتصاد، قاموس العلوم والصناعات.

---

* كاتب سوري من ادلب، حاليا نازح في أزمير التركية.

مجلة "الثقافة الجديدة" ودورها الثقافي في العهد الملكي

ابراهيم الخياط

تميزت السياسة الإعلامية الحكومية في مدة الحكم الملكي التي انتهت بثورة 14 تموز 1958م، بظاهرة عدم الاستقرار بشكل عام من جهة وبأنها كانت انعكاساً لسياسة ومواقف الحكومات المتعاقبة من جهة أخرى، بسبب خضوع وسائل الإعلام كالتلفاز والإذاعة وبعض الصحف لسيطرة الدولة، كما كانت تسيطر على قطاع النشر الخاص عن طريق الرقابة وقوانين المطبوعات، وبعض نصوص قانون العقوبات البغدادي الملغى.

اما اذا قارنا الصحافة العراقية وكتابها بالصحافة العربية كالمصرية واللبنانية والسورية في تلك المرحلة فانها لم تكن لتقاس بزميلاتها لأسباب عديدة منها:

أ - ان الصحافة العراقية قامت في جميع مراحلها على أكتاف الفرد إذ بإمكان أي فرد يمتلك ثمن الورق والطبع أن يصدر جريدة.

ب - إهمال السلطات الحاكمة يومذاك الصحافة وكتابها، وفوق ذلك جردت سيفها – قانون المطبوعات – على رقابها ورقاب كتّابها، فطاردتهم ومنهم من اودع السجن ومنهم من اغلقت صحيفته وسحب امتيازها.

ج - كانت الظروف المادية التي واجهت أصحاب الصحف ظروفاً مادية قاسية مما جعلتهم عاجزين عن أن يدفعوا أجوراً إلى الكتّاب والمحررين لذلك نجد صاحب الصحيفة يجمع في شخصه بين المالك للجريدة ورئيس التحرير والمخبر الصحفي ومدير الإدارة، وقد يكون موزعاً أيضا.

وبناءً على ذلك يتبين بأن الشكل العام لعلاقة الحكم بالصحافة كان يتجسد بمحاربة الصحافة التي كانت سيدة وسائل الإعلام، ولم تألُ الحكومات المتعاقبة جهداً من أجل إصدار قوانين للمطبوعات ومراسيم إعلامية هدفها الأول والأخير ليس حماية الصحافة وحريتها بل غلق نوافذ الحرية ومنافذها ما استطاعت لذلك سبيلا.

المجلات الثقافية العراقية – نشأتها وتأريخها

عرف العراق الصحافة لأول مرة عام 1869م بصدور صحيفة (زوراء) بأربع صفحات وباللغتين التركية والعربية وكانت تهتم بشؤون العراق كإحدى الولايات العثمانية آنذاك وتنقل الأنباء والأخبار والنصوص

والمعاهدات، وقد دام صدور (زوراء) أكثر من خمسين عاماً أي حتى الاحتلال البريطاني للعراق.

ولم تصدر مع (زوراء) أو بعدها لسنين سوى جريدتين هما: الموصل 1885م والبصرة 1895م، لكن مطلع القرن العشرين كان قد شهد نهضة حقيقية في مجال الصحافة العراقية، تكللت بصدور عشرات الجرائد والمجلات العامة والمتخصصة، وتعد مجلة (إكليل الورد) أولى المجلات التي صدرت في العراق عام 1902م في مدينة الموصل عن الآباء الدومنيكان وتوقفت عن الصدور من تلقاء نفسها بعد إعلان الدستور العثماني عام 1908.

ويورد المؤرخ (الحسني) ان 73 مجلة صدرت بين 1933-1917م واهتمت بالجوانب السياسية والأدبية والفنية، وقبلها كلها أصدر السيد هبة الدين الشهرستاني مجلة (العلم) عام 1910 في النجف وأصدر الأب أنستاس الكرملي مجلة (لغة العرب) عام 1911 ببغداد.

اما القوانين التي تخص الإعلام فقد صدر أول قانون عراقي للمطبوعات عام 1931م وعرف بقانون رقم 82 ثم جرى تعديله بقانون رقم 56 لسنة 1932م والذي عدل بقانون 57 لسنة 1932م وظل سارياً حتى ثورة 14 تموز 1958م وقد قيدت تلك القوانين من حرية الصحافة العراقية كثيراً ومنحت الحق لوزير الداخلية بتعطيل الصحيفة دون محاكمة، ولكن هذا القانون وتعديلاته لم يمنع صدور مجلات عديدة منها مجلة (الغري في النجف 1938م) ومجلة (عالم الغد 1943م) ومجلة (قرندل أسبوعية هزلية 1945م) ومجلة (الأسبوع 1952م) ومجلة (الثقافة الجديدة 1953م) ومجلة (صدى المستقبل 1953م) ومجلة (الرسالة الجديدة 1953م) ومجلة (الثبات 1954م) ومجلة (الفن الحديث 1954م).

المجلات الثقافية العراقية 1945 - 1958م

ان الاوضاع بشكل عام أثناء الحروب هي ليست كما بعدها، فبانتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م انبثقت الحياة الثقافية والصحفية والسياسية الحزبية مرة اخرى بعد توقف إجباري من الحكومة آنذاك في حقبة الحرب، لتتخذ المرحلة طابعاً جديداً لتطور الصحافة الثقافية والسياسية والخبرية العامة.

تعدّ مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من أهم المراحل في تأريخ الصحافة والثقافة العراقيتين، وذلك بسبب التطور السريع الذي شهده عالم الصحافة واصدار المجلات والجرائد من النواحي الفنية والتحريرية مقارنة بصحافة العهود السابقة، وتطور مضامينها وقدرتها على تعميق الكثير من الأفكار والمفاهيم الثقافية والسياسية.

وقد صدرت في هذه المرحلة باقة من المجلات الثقافية وكان نصيبها من إجراءات الغلق والتعطيل والمصادرة والمضايقة والحرمان مثل نصيب غيرها، ولأن أغلبها مشروعات فردية محدودة الإمكانيات، فكانت المجلات الثقافية ما تكاد تظهر حتى تختفي، فهي ان لم يلغ امتيازها لأسباب سياسية، أفلست واضطر أصحابها الى التوقف عن إصدارها.

ولأجل تحديد المجلات الثقافية في هذه المرحلة، تم حصر التي تعنى بالثقافة والأدب والفنون وهي: المجلة، الرابطة، عالم الغد، الفكر الحديث، البيان، الجزيرة، الرحاب، الفنان، الهاتف، الأسبوع، الثقافة الجديدة،

الملحق الأدبي لجريدة صوت الأهالي، القلم، الفن الحديث، الرسالة الجديدة، الكاتب العربي، الفصول الأربعة، المثقف، والملحق الأسبوعي لجريدة الشعب.
ولمعرفة طبيعة وواقع أبرز هذه المجلات التي صدرت في هذه المرحلة، سأسلط الضوء على بعضها:

أ- مجلة الفكر الحديث

هذه المجلة صدرت في بغداد تشرين الأول عام 1945م، صاحبها ورئيس تحريرها الفنان (جميل حمودي)، وكانت مشروعاً فردياً هو الذي تولى إدارته والاتفاق عليه، ومع ذلك التفّ حول المجلة عدد من المثقفين العراقيين الشباب، فساندوها بكتاباتهم ودعمهم المعنوي منذ صدورها حتى احتجابها، وفي مقدمة هؤلاء: جواد سليم، نزار سليم، عدنان رؤوف، ونعيم قطان، ولقد كانت (الفكر الحديث) مجلة ريادية فيما بشرت به وتحمست له، ويعود الفضل الأول في ذلك الى صاحبها ورئيس تحريرها الفنان جميل حمودي، فهو من أكثرهم تفتحاً للجديد، ومن أشدهم حماسة له.
اما إتجاهها وتوجهها الثقافي فقد اكدت المجلة أنها (انطلقت من رؤية شاملة ومعاصرة للثقافة، فالثقافة عندها لا تقتصر على الأدب، أو الفن، أو كليهما، بل تشمل كل ما له صلة بالفكر والأدب والفن، وعلى وفق هذه الرؤية فالمجلة تنشر مقالات فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وتأريخية ونفسية وأدبية وفنية وغيرها، ومهتمة ومعنية بنشر دراسات ومقالات ونصوص مؤلفة ومترجمة، تعرف بآداب الأمم الأخرى وفنونها وأدبائها وفنانيها).
تميزت مجلة (الفكر الحديث) انها تناولت المذاهب والاتجاهات الحديثة في الفنون التشكيلية بشكل لم يسبقها فيه أحد ما، مع ملامستها للواقعية، وربط الأدب والفن بالحياة والمجتمع، وهي أول مجلة تنشر دراسة واسعة ومفصلة عن السريالية، واما عن انتظام صدورها فلقد صدر من (الفكر الحديث) نظرياً، عشرة أعداد، وصدر منها، عملياً، ثمانية فقط، فثمة عددان مزدوجان هما العدد (5 و6) والعدد (8 و9)، وكان العاشر عام 1947م، عدداً سنوياً ممتازاً، وكان خاتمة أعدادها، وتوقف صدورها بسبب الضائقة المالية، وسافر صاحبها الى باريس، في محاولة لمتابعة مشروعه لكنه أخفق في إعادة إصدارها.

ب- مجلة الأسبوع

أصدر (خالص عزمي) بتأريخ 2 /11 /1952م جريدة أدبية أسبوعية سماها (الاسبوع)، وتولى بنفسه رئاسة تحريرها، وبعد ان تحولت الى مجلة تحدث عنها بأنها صدرت في بادئ أمرها على شكل جريدة بثماني صفحات، ثم صدرت بعدئذ، على شكل نصف جريدة، قبل أن تتحول الى مجلة كسائر المجلات، وحشد لها منذ العدد الأول مجموعة من الأدباء والكتّاب الشباب من مختلف الاهتمامات منهم، عبد القادر رشيد الناصري، ثم عبد الوهاب البياتي، وكاظم جواد، وحارث طه الراوي، وحقي الشبلي، وسعد عبد الكريم، وعبد الله نيازي، وأميرة عبد الرحمن البناء.
تحولت جريدة (الأسبوع) الى مجلة شهرية من عددها (18) الصادر في 16/3/1953م، عندئذ صدرت بـ(50) صفحة فوزعت في

مصر ولبنان وسورية والأردن والسودان، وأصبحت مجلة ثقافية رصينة، وزادت مبيعاتها،عززتها أقلام كتّاب تلك الدول، وفي آب 1954م اتخذت السلطة قراراً بغلقها بسبب نبرتها السياسية النقدية المتصاعدة.

ج- مجلة الكاتب العربي

مجلة ثقافية شهرية، صاحبها ومديرها المسؤول هو (عبد الرحمن نايف المحامي)، وصدر عددها الأول في مايس 1954م، تعدّ أول مجلة عراقية تولي المذاهب الأدبية والفلسفية العالمية قدراً واضحاً وملموساً من الاهتمام، وقد أعلنت عن نفسها انها قومية الاتجاه، ملتزمة، مؤمنة بالتطور، متفتحة للجديد، معنية بأدب الشباب. وكان هدفها إطلاع القراء بقدر المستطاع على المفاهيم والمذاهب الفكرية السائدة في الحضارة الأوربية، وتعريفهم بما يجد في الادب الحديث من صور وأشكال حية.

أما كتّابها فأبرزهم من العراقيين هم: نهاد التكرلي، محمد روزنامجي، عبد الوهاب البياتي، بدر شاكر السياب، فؤاد طرزي، إبراهيم يوسف المنصور، محي الدين اسماعيل، عبد المنعم الدوري، شاكر حسن آل سعيد، ود.مختار الوكيل، أما الكتاب العرب الذين نشروا فيها، فهم : د.ألبير نصري نادر، جلال فاروق الشريف، شوقي بغدادي، أبو مدين الشافعي، ع.آل شلبي، وعباس الأسواني، وأوقفت المجلة، بعد صدور عددها الثالث في حزيران 1954م..

واقع إصدار مجلة "الثقافة الجديدة"

صدر أول عدد من مجلة (الثقافة الجديدة) في تشرين الثاني 1953م بتكليف من (الحزب الشيوعي العراقي لمجموعة من مثقفي الحزب واليسار الديمقراطي بإصدار مجلة الثقافة الجديدة حاملة شعار "فكر علمي وثقافة تقدمية".)

وكان صدورها تتويجاً لمبادرات وطنية لإصدار مجلة فكرية علمية كان اسمها (الطليعة)، صاحب امتيازها الأستاذ (مهدي الرحيم)، ومديرها المسؤول الأستاذ المحامي (خالد طه النجم)، التي تحول اسمها إلى (الثقافة الجديدة) لتكون أكثر انسجاماً مع أهدافها ومع برنامجها في تلك الظروف من تاريخ تطور العراق، ولتدارك اية صعوبات أو معرقلات مالية، ومن أجل توفير مستلزمات الطباعة قررت المجموعة الأولى القيام بحملة تبرعات بمئة دينار لإصدار العدد الأول، دفع نصفها الأستاذ (مهدي الرحيم)، ودفع الباقون النصف الآخر، كان المبلغ كافياً لدفع القسط الأول إلى (مطبعة الرابطة) التي كان يملكها ويديرها الأستاذ (عبد الفتاح إبراهيم.

وبعد ان تم إعداد وتحضير مواد العدد الأول تكفل (محمود صبري) بوضع تصميم لغلاف المجلة وهو جالس في مكتبه موظفاً في مصرف الرافدين، وتكفل (اسماعيل الشيخلي) بتصميم شعار المجلة الذي ما زال يتصدر المجلة الى هذا اليوم: الشعلة والعجلة، اما خطاط المجلة فكان (يحيى جواد.

صدر العدد الأول في 1 تشرين الثاني 1953م وطبعت من العدد الأول (2000 نسخة) فقط، تقديراً بأن هذا الرقم هو السائد في السوق وهو اعلى رقم لمجلة فكرية، وعند الاتصال بأكبر موزع للمطبوعات آنذاك، (عواد شيخ علي)، تردد في قبول توزيع مجلة ناشئة ربما تجد طريقها الى التحقيقات الجنائية فور طرحها

في الاسواق، ولكن الذي حدث وكان مفاجأة لأسرة تحرير الثقافة الجديدة قبل ان تكون كذلك بالنسبة للموزع أو للأصدقاء ان العدد الأول منها نفد خلال أيام بحيث لم يتوفر عدد اضافي يمكن ان يرسل للألوية ''المحافظات'' التي بدأت تطالب بها.

وبعد شهر صدر (العدد الثاني)، وكان الصدى أعظم ولكن تم سحب امتياز المجلة، ما ادى الى احتجاجات كثيرة كان اهمها ان قدّم مستهل عام 1954م لفيف من الأساتذة والكتاب والمحامين مذكرة الى رئيس الوزراء بعنوان (اضطهاد الحركة الفكرية في العراق) عدّوا فيها: (سحب إمتياز مجلة ''الثقافة الجديدة'' بعد صدور عددها الثاني بغض النظر عن اتفاقنا أو عدم اتفاقنا في الآراء مع الكتّاب الذين كتبوا هذا العدد ليعتبر مظهراً من مظاهر الاضطهاد الفكري الذي ندعو لإزالته سيما وان هذه المجلة قد سدّت فراغاً كبيراً في الحياة الثقافية، واحتلت مكانة حسنة.(

وطوال ثلاثة أشهر أعدت هيئة التحرير أكثر من عدد وجهزته في المطبعة، وتمت الاستعانة بالنائب المحامي (عبد الرزاق الشيخلي) الذي يملك امتياز مجلة اسمها (أدب الحياة)، اذ قام (صلاح خالص) و(صفاء الحافظ) بزيارته في مكتبه في شارع غازي (شارع الكفاح) خلف (سينما غرناطة)، وفيه تم الاتفاق على اصدار المجلة بكتمان خشية إلغاء إمتيازها هي الأخرى، وان قانون المطبوعات كان يسمح بتبديل اسم المطبوع الدوري بمجرد إخبار بسيط من جانب صاحب الامتياز لذا وضعت خطة جوهرها ان يتم طبع العدد كاملاً وما ان يكون جاهزاً حتى يذهب (عبد الرزاق الشيخلي) الى مديرية الدعاية العامة ويسجل الطلب في الواردة لتبديل اسم المجلة من (أدب الحياة) الى (الثقافة الجديدة)، وبعد ان اتصل (الشيخلي) بهما تلفونياً واخبرهما بإنجاز المهمة وضعت أربعة الاف نسخة في سيارة (عواد شيخ علي) الذي باشر بتوزيعها على المكتبات بسرعة مذهلة، وكانت الأولوية للمحافظات فنفد العدد خلال ساعات.

وبعد ساعتين من عرض (العدد الثالث) من مجلة (الثقافة الجديدة) في السوق، وكان يحمل الرقم واحد لصدورها بإمتياز جديد، صدر قرار بسحب إمتيازها مرة أخرى من مديرية الدعاية العامة، وأثير الموضوع في مجلس النواب ونوقشت اسباب الغلق عن طريق النائب (عبد الرزاق الشيخلي) الذي طالب رئيس الوزراء الجمالي ببيان اسباب غلق مجلة (الثقافة الجديدة)، وحول ذلك دار حديث بينهما.

اما العدد الرابع من مجلة (الثقافة الجديدة) فقد بقي حبيس المطبعة طوال أربع سنوات حتى طبعه وصدوره في تموز 1958م بعد ايام من قيام ثورة 14 تموز.

مواضيع أعداد مجلة الثقافة الجديدة

أ- العدد الأول:

ضم هذا العدد من مجلة (الثقافة الجديدة) الذي صدر في تشرين الثاني 1953م، مقالات وتقارير ونصوصاً إبداعية كثيرة منها : مقال افتتاحي بعنوان ''الثقافة الجديدة''، مقال بعنوان ''المدرسة الواقعية في الفن والأدب'' للدكتور (صلاح خالص)، البيروقراطية والدولة لباحث لم يذكر اسمه، نظرية القانون الصرفة لهانز كلزن للأستاذ (إبراهيم كبة)، الأزمة الراهنة في الفن المعاصر لـ(محمود صبري)، أميل زولا.. فارس الحق لـ(اندريه موروا)، كما

احتوت المجلة نصوصاً ادبية منها اغنية رجل عند خشبة الاعدام لاراغون تعريب (عبد الملك نوري)، قصة آمنة لـ(شاكر خصباك)، قصة بعد المسرح لـ(أنطون تشيخوف)، أطفالنا لـ(بدر شاكر السياب)، السجين المجهول لـ(عبد الوهاب البياتي)، مصير العشاق لـ(كوران)، ومسرحية العادلون لالبير كامو تعريب (نهاد التكرلي)، ومن الأدب الامريكي / الربيع المجدب لبيرل بارك، فضلاً عن متابعات للمعرض الدولي الثاني للفن المعاصر في الهند لـ(عطا صبري)، وفي حقل الكتب ثمة عرض لكتاب "فكتور هيجو شاعر واقعي" لاراغون، وعرّب (إسماعيل الشيخلي) مقالاً لهربرت سبنسر بعنوان:" كيف يتعلم الطفل الرسم؟" كما عرّب صاحب الامتياز (مهدي الرحيم) مقال "يجب النظر الى الحياة بعيني طفل" للفنان الفرنسي هنري ماتيز، فضلاً عن ابواب : ظهر حديثاً، في ربوع الفكر، أشتات، مع اعلان لكتاب إقتصادي.

ويلاحظ أن معظم المقالات في العدد الأول للثقافة الجديدة يدلل على سعة اطلاع كتابها في مجالات اختصاصهم، وكل مضامين تلك الكتابات تقوم بمهمتين أساسيتين في مفهوم الطليعية: نشر وعي جديد بالمدارس الغربية الحديثة، وفي غير ميدان، والتبشير بالفكر الماركسي.

ب- العدد الثاني

احتوى هذا العدد الذي صدر في كانون الأول 1953م مقالا افتتاحياً بعنوان: "التفكير العلمي"، ومقالات أخرى منها مقال "الشعر الظرفي" لبول إيلوار تعريب (ابراهيم اليتيم)، مقال للدكتور (فيصل السامر) بعنوان:" بعض الاتجاهات الاجتماعية في حركة الزنج"، مقال بعنوان: "الظروف الاجتماعية وعلاقتها بالطب النفسي" للدكتور فيكتور لافيت تعريب الدكتورة (هدى)، مقال للشيخ (محمد رضا الشبيبي) بعنوان :" مصادر الشك في كتاب العين"، مقال لـ(نهاد التكرلي) بعنوان " مفاهيم في الفن القصصي"، ووقف (عبد الوهاب البياتي) عند بابلو نيرودا وقدمه في باب شخصية الشهر، قصيدة " البغايا في الشتاء" لـ(بدر شاكر السياب)، قصة الجدار الأصم لـ(عبد الملك نوري)، من الادب البلغاري قصيدة الى حبي الاول للشاعر كريستوبوتيف، من الادب الامريكي " الحرب في أسبانيا" للكاتب وليم ساروا يان، مسرحية حفلة زواج لأنطوان تشيخوف تعريب (شاكر خصباك)، مقال بعنوان:" أسبوع المرأة ومدى فائدته " للدكتور (محمد مهدي البصير)، مقال لـ(غائب طعمه فرمان) بعنوان: "قيمة الوعي في الأدب"، مقال "التلفزيون" لـ(حسين يوسف البكري)، مقال "فن وجمهور" لـ(محمود صبري)، مقال عن واقع المسرح العراقي لـ(يوسف العاني)، وتحقيقات عن الجامعة العراقية ومنظمة اليونسكو، وعرض الأستاذ (إبراهيم كبه) لكتاب ب. دوت الموسوم:"تداعي النظام الكولونيالي". كما عرض الدكتور (صلاح خالص) كتاب الدكتور (صالح احمد العلي) الموسوم: "التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة"، وكان هناك عرض لكتاب الدكتور (زكي صالح) الموسوم: "مقدمة في دراسة العراق المعاصر" قدمه (أ.ك)، وعرض لـ(اناهيد لعبد الله نيازي) قدمه (شين)، فضلاً عن ابواب: في ربوع الفكر، أشتات، مع اعلانات تجارية.

ج- العدد الثالث

وفي هذا العدد الذي صدر في نيسان 1954م، وحمل العدد رقم واحد أيضاً بسبب الحصول على امتياز جديد، كانت الافتتاحية بعنوان: ''إلى أخي المواطن'' كتبها (عبد الرزاق الشيخلي)، وكان الشاعر (معروف الرصافي) شخصية العدد اذ نشرت المجلة أحاديث له مع (كامل الجادرجي)،

وكتب الدكتور (صفاء الحافظ) مقالاً بعنوان :''في المشكلة القومية وحلولها''. أما الدكتور (صلاح خالص) فكتب مقالاً ''حول المدرسة الواقعية الحديثة: عناصر العمل الفني أو الأدبي''، وتابعت المجلة ''محنة المثقفين الأمريكيين'' التي كتب عنها هوارد فاست، أما (وليد صفوة) فقد كتب عن ''الواقعية الحديثة في السينما الايطالية''، وفي العدد قصة لـ(فؤاد التكرلي) بعنوان : ''الآخرون''، وقصيدة لـ(عبد الوهاب البياتي) بعنوان: ''المذبحة''، ومن الادب الروسي قصة ''ناستيا صانعة الدانتيلا'' لقسطنطين بوستوفيسكي وتعريب: (سهيل ايوب)، ومن الادب الامريكي قصيدة ''الانسان والمسحاة'' لأدون ماركهام تعريب: (جاسم محمد الرجب)، ومن الادب الانكليزي مسرحية الدير للكاتبة ماركريت لوس تعريب (مهدي الرحيم)، ومن الادب الكردي قصيدة للشاعر (ديلان) بعنوان: ''الربيع'' ترجمة هاوار مصطفى، وكتب (نوري الراوي) مقالاً عن الاتجاهات الجديدة في المسرح العراقي الحديث، ونشرت مادتان عن مؤتمرين عالميين احدهما للمعلمين والآخر لليونسكو ومادة اخرى عن الاسبوع العالمي لعلم النفس، ومادة علمية عن اصل الارض لهارولد يوري تعريب وتلخيص: (هادي حسين علي)، وكانت للمجلة وقفة مع (جمال الدين الأفغاني) لمناسبة الذكرى الستينية لوفاته، واراء وتعليقات: الإدراك المادي لحقوق المرأة السياسية للمحامي (عبد الوهاب القيسي). ومن الكتب التي عرضت لها المجلة في باب صدر حديثاً: القوى المؤثرة في الدساتير وتفسير الدستور العراقي لمؤلفه الدكتور (طلعت الشيباني) وعرضه د.(إبراهيم كبة)، وكتاب دور الحقوقيين في تطوير القانون لـ(رامز شعبان) و(حسيب غر) عرضه الدكتور (كبة) كذلك، وكتاب من الزاوية العربية لـ(نبيه امين فارس)، وكتاب ضد دوهرنغ لانجلز ترجمة (داود الصائغ)، وكتاب ثورة الزنج لـ(فيصل السامر)، وكتاب السجن الكبير لـ(صالح سلمان) عرضه الدكتور (شاكر خصباك)، وكتاب نقائض جرير والفرزدق للدكتور (محمود غناوي الزهيري)، وكتاب نفائس المخطوطات تحقيق الشيخ (محمد حسن آل ياسين)، وكتاب انطوان تشيخوف ترجمة (شاكر خصباك)، وكتاب عوامل نشوء وتطور تشريع العمل الحديث لـ(هاشم جواد)، وكتاب الوجيز في التأمينات الشخصية والعينية للدكتور (صلاح الدين الناهي)، وكتاب الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين جمع الدكتور (مجيد خدوري)، وكتاب من يوم إلى يوم لـ(عبد المجيد الونداوي)، وثمة مقال عن ''كارثة الفيضان'' التي حلّت في العراق سنة 1954م، ومع باب ''صدر حديثاً''، كان للمجلة باب: في ربوع الفكر، مع إعلانات لكتب أدبية وتأريخية وقانونية.

كان هذا استعراضاً لمواد الأعداد الثلاثة من مجلة الثقافة الجديدة موضوع الدراسة الحالية والتي صدرت بحجم كتاب، وبلغت صفحاتها:

1. العدد الأول: "116" صفحة.
2. العدد الثاني: "126" صفحة.
3. العدد الثالث: "170" صفحة.

وبلغ عدد مواضيع كل عدد:

1. العدد الأول: 23 موضوعاً.
2. العدد الثاني: 26 موضوعاً.
3. العدد الثالث: 30 موضوعاً.

المجموع: 79 موضوعاً

وتأتي أهمية المجلة من عدد مواضيعها النوعية في الحقول المتنوعة من ثقافة واجتماع واقتصاد وسياسة وغيرها، وتأتي – ايضاً- من عدد كتّابها المتميزين في تلك المرحلة والذين يعدون من أساطين الثقافة والفكر، ولا يخرج من عديدهم الا النزر اليسير من الكتّاب في العراق من الذين لم يكتبوا في المجلة.

الدور الثقافي لمجلة "الثقافة الجديدة"

إن لمجلة الثقافة الجديدة دوراً ثقافياً مشهوداً والشاعر (سامي مهدي) هو أول من أشار إلى مجلة الثقافة الجديدة، وعدّها من المجلات الريادية في العراق، لما لها من دور، ليس في تحديث الأدب والفن، وإنما في وتطوير حركة الثقافة العراقية المعاصرة وتقدمها، فقد كتب عنها فصلا في كتابه (المجلات العراقية الريادية ودورها في تحديث الأدب والفن 1945 - 1958م).

كما أشاد بدورها الموسوعي (حميد المطبعي) عندما قال: (الثقافة الجديدة أسهمت بدور ايجابي في تعزيز الدور الوطني للحركة الثورية).

لقد قيّم (أريك ديفز)، الباحث والمؤرخ المهتم بالتاريخ العربي الحديث، مجلة (الثقافة الجديدة) بأنها تحظى بأهمية خاصة، وان قائمة الأسماء المؤسسين لها تجعلنا نعدها موسوعة "الطبقة المثقفة العراقية" فصفحاتها تزخر بأسماء كتاب القصة القصيرة أمثال (عبد الملك نوري)، و(فؤاد التكرلي)، وبأسماء الشعراء أمثال (بدر شاكر السياب) و(عبد الوهاب البياتي) و(كاظم السماوي) وبأسماء الروائيين أمثال (غائب طعمه فرمان) وبأسماء النقاد مثل (محمد شرارة) وبأسماء الكتّاب المسرحيين ومنهم (يوسف العاني)، فضلا عن أساتذة الجامعة من ذوي الاتجاه اليساري ومنهم الدكتور (فيصل السامر)، والدكتور (صلاح خالص)، والدكتور (إبراهيم كبه).

وواضح ان المجلة أدت دوراً متميزاً في اكثر من صعيد، فهي كانت مناسبة لتجميع المثقفين الوطنيين التنويريين في جبهة فكرية واحدة لنشر "الفكر العلمي والثقافة التقدمية" حسب هوية المجلة، ووفرت المجلة لقاءات وحوارات متواصلة لهؤلاء المثقفين.

كما أدت المجلة دوراً آخر في قيادة زمام المبادرة من اجل حرية الفكر والديمقراطية في العراق فلم تسكت عندما كانت تغلق أو يسحب امتيازها بل تستنجد بالمذكرات والزيارات والكتابات للضغط على مراكز القرار السياسي الملكي. وكان للمجلة دور في اعادة قراءة التأريخ، يؤكد ذلك ما جاء في كتابات المؤرخين المعاصرين فيها، إذ كانوا يقرؤون التاريخ العربي الإسلامي وفق مفهوم يساري تقدمي، فالدكتور (فيصل السامر) يكتب عن الاتجاهات الاجتماعية في حركة الزنج، والشيخ (محمد رضا الشبيبي) يكتب عن مصادر الشك في كتاب العين، والدكتور (صلاح خالص) يكتب في المشكلة القومية وحلولها. وعن دورها ايضاً، يقول الشاعر (كاظم الحجاج): (انا مدين لـ"الثقافة الجديدة" بفضيلة انها نقلتني بالتدريج المدرسي من قارىء الى كاتب، وهي نقلة يحس التلميذ بفضل معلمه فيها، اصارحكم بأنني أحسست بالكبر والكبرياء يوم أجرت "الثقافة الجديدة" حواراً معي قبل أشهر وهو الحيز نفسه الذي شغله يوماً (غائب طعمة فرمان) و(بلند الحيدري) ... أليس فخراً ان تنتقل من رتبة القارىء الى الاقتراب من رتبة هؤلاء؟!).

المصادر:

1 - فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، مكتبة بغداد، 1969.
2 - كمال مظهر أحمد، صفحات من تأريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد، 1987.
3 - فيصل حسون، صحافة العراق ما بين عامي 1945 - 1970، دار المدى، بغداد، 2014.
4- ستيفن همسلي، العراق الحديث من سنة -1900 1950، ج2، ط1، مطبعة حسام، بغداد، ترجمة، سليم طه.
5- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط4، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1974، المعلومات من الاجزاء، 7، 8، 9.
6- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً -1894 1974م، ط 3، دار الكتب، بيروت،1977.
7- حنا بطاطو، العراق "الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية"، الكتاب الثاني، ترجمة ، عفيف الرزاز، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
8- ابراهيم خليل العلاف، تأريخ العراق الثقافي المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل،2010.
9- سلوى زكو، العلاقة التأريخية بين الصحافة والسلطة في العراق، بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية، دار الجمهورية، بغداد ، 1969.
10- فائق بطي، صحافة العراق تاريخها وكفاح أجيالها، مطبعة الأديب، بغداد، 1972.
11- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ط3، مطبعة العرفان، صيدا، 1971.
12- سامي مهدي، المجلات العراقية الريادية، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2014.
13- كاظم حبيب، الثقافة اشعاع تنوير متواصل، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد 375-374، تموز2015.
14- صفاء الحافظ، قصة الثقافة الجديدة، بغداد: العدد 111، تشرين الثاني 1978.
15- سعدون هليل، علي الوردي في ملفه الامني، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد، 2016.
16- فاطمة المحسن، تمثلات الحداثة في ثقافة العراق، منشورات الجمل، بغداد - بيروت، 2015.
17- حميد المطبعي، موسوعة أعلام وعلماء العراق،ج1، مؤسسة الزمان، بغداد، 2011.
18- اريك ديفز، المقاهي ودورها الكبير في نشر الثقافة والحس الوطني، ت حسين كركوش، "جريدة طريق الشعب"، العدد 233 /31 تموز 2008.
19- كاظم الحجاج، الثقافة الجديدة وهيبة الثقافة، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد 375-374، تموز2015.

مطبوعات وصلتنا :

• هشام المدفعي، نحو عراق جديد.. سبعون عاما من البناء والإعمار، مطابع دار الأديب، عمّان ٢٠١٧.

• عبد الله اللامي، بصمات عراقية ج٣، دار الأنس للطباعة والنشر، بغداد ٢٠١٨.

• عبد المسيح سلمان يلدا سوور، تاريخ الحزب الشيوعي في عنكاوا، مطبعة روژهه لات، أربيل ٢٠١٦.

• صلاح اللبان، المُلا محمد علي القصاب الحلي، إصدارات جمعية الرواد الثقافية المستقلة/ المركز العام/ بابل، دار الفرات للثقافة والإعلام في الحلة، ط٢ الحلة ٢٠١٨.

• أحمد جار الله ياسين، لمن تمطر السماء؟ (قصائد نثر)، دار نون للطباعة والنشر والتوزيع، الموصل ٢٠١٨.

• نعمت خلات، كاذب كظليّ (شعر)، مكتب كوردمان، دهوك ٢٠١٨.

• د.عصام صباح ابراهيم، التباري القرآني، دار گلگامش للطباعة والنشر، بغداد ٢٠١٨.

• عبد الكريم الجشعمي، أنا شاهد عيان (شعر)، دار تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠١٨.

• حسين نهابة، أساطير ناجح المعموري، إصدارات مؤسسة أبجد الثقافية، دار تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠١٨.

• إيثار المشهداني وأسامة محمد صادق، مبدعون.. سيرة ونتاجات أدباء محافظة صلاح الدين ج١، دار الإبداع للطباعة والنشر، تكريت ٢٠١٦.

• نوال عبد علي بيدي وجمانة جواد الموسوي، د.جواد مطر الموسوي.. رحلة العمر مع العلم والثقافة (ببلوغرافيا موثقة)، دار الكوثر للإخراج الطباعي والتصميم، بغداد ٢٠١٨.

• نبأ حسن مسلم، حرب قيد الإنشاء (مجموعة قصصية)، دار الصوّاف للطباعة والنشر، الحلة ٢٠١٨.

• طالب عبد العزيز، قبل خراب البصرة (سيرة الماء والنخل)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢ بيروت ٢٠١٥.

• مجلة تامرّا، العدد ٤، مجلة اتحاد أدباء ديالى، أيلول ٢٠١٨.